علي مولا





بول هيرست و جراهام تومبسون

مُساءلة العولمة

الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم



المشروع القومي للترجمة

100

ترجمة: ابراهيم فتحي

المشروع القومى للترجمة

مساءلة العولمة

الاقتصاد الدولى وإمكانات التحكم

تأليف

بول هيرست وجراهام تومبسون

ترجمة / إبراهيم فتحى



١٩٩٩

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

Globalization in Question

THE INTERNATIONAL ECONOMY AND THE POSSIBILITIES OF GOVERNANCE

BY

Paul Hirst and Grahame Theompson

Plity Press

تقديم : العولمة

هل هى أسطورة ضرورية ؟

صارت العولمة مفهوماً أنيقاً فى العلوم الاجتماعية ، وقولا جوهرياً فى توصيات خبراء الإدارة ، وصيغة متكررة لدى الصحفيين والسياسيين من كل لون . وهناك انتشار واسع لتأكيد أننا نعيش فى عصر يتحدد فيه الجانب الأكبر من الحياة الاجتماعية بواسطة عمليات عالمية تذوب فيها بالتدريج الثقافات القومية والاقتصادات القومية والحدود القومية . وفى قلب هذا التصور فكرة عملية العولمة الاقتصادية السريعة حديثة العهد . وهناك الزعم بأن اقتصاداً عالمياً بحق قد بزغ أو فى طريقه إلى البزوغ ، وفيه لم يعد للاقتصادات القومية المتميزة ومن ثم للاستراتيجيات المحلية للإدارة الاقتصادية القومية على نحو متزايد ما يبررها . فالاقتصاد فى جميع أرجاء الأرض قد أصبح عالمياً فى دينامياته الأساسية وتهيمن عليه قوى السوق التى لايتحكم فيها أحد ، وأصبحت الشركات متعدية القومية بالمعنى الصحيح العناصر الفاعلة الاقتصادية الرئيسية والقوى المؤثرة الكبرى فى التغير ، وهى لاتدين بأى ولاء لأى دولة قومية ، وتتخذ موقعها فى أى مكان من السوق العالمية وفقا لإملاء الميزة النسبية .

وتبلغ هذه الصورة من القوة درجة جعلتها تسحر عقول المحللين وتأسر الأخيلة السياسية . ولكن أهى صورة حقيقية ؟ لقد ألفنا هذا الكتاب يحدونا مزيج من النزعة الارتيابية فى العمليات الاقتصادية الكوكبية ومن النزعة التفاؤلية فى إمكانات التحكم فى الاقتصاد العالمى وفى قابلية الاستراتيجيات السياسية القومية للحياة . فقد كان أحد الآثار الرئيسية لمفهوم العولمة شل الاستراتيجيات القومية الإصلاحية الجذرية واعتبارها غير قابلة للحياة فى وجه أحكام ومقتضيات الأسواق العالمية . فإذا كنا نواجه تغيرات اقتصادية أكثر تعقيداً وأكثر التباسا مما يدعيه أنصار العولمة المتطرفون فسوف تبقى إمكانية استراتيجية سياسية

وفعل سياسى من أجل التحكم القومى والعالمى فى اقتصاديات السوق لتحقيق أهداف اجتماعية .

وقد بدأنا هذا البحث بموقف يتسم بارتياب معتدل . وكان من الواضح أن أشياء كثيرة تغيرت منذ الستينات ولكننا كنا حذرين فى قبول المزاعم الأكثر تطرفا لأشد منظرى العولمة حماساً . وكان من الواضح على وجه الخصوص أن الاستراتيجيات الجذرية المتعلقة بالتوسع وإعادة التوزيع فى الإدارة الاقتصادية القومية لم تعد ممكنة فى وجه تنوع من الضوابط المحلية والعالمية . بيد أنه كلما أمعنا النظر بدقة أصبحت مزاعم أشد أنصار العولمة جذرية بادية السطحية مفتقرة إلى السند . وقد بدأنا على وجه الخصوص نشعر بالانزعاج إزاء ثلاث حقائق . أولاها غياب نموذج مقبول عموماً للاقتصاد العالمى الجديد يبين كيف يختلف عن الحالات السابقة للاقتصاد العالمى . وثانيتها الميل على نحو عرضى إلى تقديم أمثلة لتدويل قطاعات وعمليات كما لو كانت دليلا على نمو اقتصاد تسوده قوى سوق كوكبية مستقلة فى غياب نموذج واضح تقاس على أساسه الاتجاهات . وثالثتها افتقاد العمق التاريخى والميل لتصوير التغيرات الجارية باعتبارها فريدة فى بابها وغير مسبوقة وركينة الأساس بحيث تواصل البقاء طويلا فى المستقبل .

وكما كان من المتوقع تعمق ارتيابنا كلما مضينا فى البحث حتى صرنا مقتنعين أن العولمة (أو الكوكبة) كما يتصورها أشد دعاتها تطرفا هى إلى درجة كبيرة أسطورة ، ونقدم على ذلك الحجج التالية :

١ – إن الاقتصاد الراهن المتسم بطابع عالمى عالى المستوى ليس غير مسبوق : فهو واحد من عدد من الأوضاع أو الحالات المتميزة للاقتصاد العالمى التى وجدت منذ أن بدأ اقتصاد مبنى على التكنولوجيات الصناعية الحديثة فى أن يصير معمما ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر . وفى بعض الأوجه يعتبر الاقتصاد العالمى الراهن أقل انفتاحاً وتكاملا من النظام الذى ساد من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ .

٢ – يظهر أن الشركات متعدية القومية بحق نادرة نسبياً . فمعظم الشركات ذات قاعدة قومية وتتاجر على المستوى متعدد القوميات على أساس من قوة موقع قومي رئيسي للإنتاج والمبيعات ، ويبدو أنه لا وجود لميل رئيسي نحو نمو شركات عالمية بحق .

٣ – إن حراك رأس المال لا ينتج تحولاً ضخماً للاستثمار والعمالة من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، بل يتركز الاستثمار الخارجي المباشر بقدر كبير وسط الاقتصادات الصناعية المتقدمة ويظل العالم الثالث هامشياً في كل من الاستثمار والتجارة بصرف النظر عن أقلية ضئيلة من البلاد المصنعة حديثاً .

٤ – إن اقتصاد العالم . كما يقر بعض الغلاة من أنصار العولمة – بعيد عن أن يكون كوكبياً بحق . بل إن التجارة والاستثمار والتدفقات المالية متركزة في ثلاثي أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية ، ويبدو أن هذه السيطرة مهيأة للاستمرار .

٥ – وهكذا فإن لهذه القوى الاقتصادية الكبرى (مجموعة الثلاثة) القدرة ، وخاصة إذا نسقت سياساتها ، على ممارسة ضغوط تحكم وتوجيه قوية على الأسواق المالية والميول الاقتصادية الأخرى . وعلى هذا النحو لاتكون الأسواق العالمية على الإطلاق متجاوزة التنظيم والتوجيه حتى على الرغم من أن النطاق الراهن والأهداف الجارية للتحكم الاقتصادي محدودان بواسطة المصالح المتباعدة للقوى العظمى والمذاهب الاقتصادية السائدة بين نخبها .

وهذه الحجج وغيرها من الأفكار الأكثر تفصيلاً التي تتحدى أطروحة العولمة ستجري تنميتها في الفصول التالية . وينبغي علينا أن نؤكد أن هذا الكتاب يتحدى الصيغة القوية لأطروحة العولمة الاقتصادية ، لأننا نعتقد أنه بدون فكرة اقتصاد كوكبي بحق سيكف الكثير من المستتبعات الأخرى المقدمة في مجالات الثقافة والسياسة عن أن يكون قابلا للمؤازرة أو سيصير أقل تهديداً . ومن ثم فقد تركز معظم المناقشة هنا على الاقتصاد العالمي وعلى الشواهد المؤيدة

والمناهضة لعملية العولمة . بيد أن هذا الكتاب أُلِّف لتأكيد إمكانات التحكم القومية والعالمية ، وكلما تتابعت فصوله أعطيت قضايا مستقبل الدولة القومية ودور الهيئات العالمية ، وأنظمة وهياكل التحكم إبرازاً متزايداً . ويختلف الأمر بين أن تكون مرتابا فى مفهوم العولمة وأن تفسر انتشار وتطور واستقبال المفهوم منذ السبعينات من القرن العشرين . وليس من المفيد أن نخرج مفهوم «الأيديولوجية» فى هذا السياق من مكمنه ، لأن هذا الرأى يبلغ من الانتشار درجة أن يغطى أشد وجهات النظر والمصالح الاجتماعية تبايناً . إنه يغطى ألوان الطيف السياسى من اليسار إلى اليمين ، ويلقى التأييد فى الفروع العلمية المختلفة - الاقتصاديات وعلم الاجتماع والدراسات الثقافية والسياسة الدولية ويقدمه المجددون والتقليديون فى مجال النظرية . كما صار الأدب المكتوب حول العولمة متسعاً متنوعاً . وقد أخترنا عامدين ألا نؤلف هذا الكتاب عن طريق تلخيص هذا الأدب ونقده ، ويرجع الأمر فى جزء منه إلى أن ذلك سيكون مشروعاً لاينتهى أبداً نظراً لمدى ومعدل النشر حول هذا الموضوع ، ولكنه يرجع أساساً إلى أننا استنتجنا أن الحجم الأكبر من هذا الآدب مبنى على افتراضات يتعذر الدفاع عنها . لذلك فقد قررنا أن نفحص الشواهد على أساس من مفهومات تستطيع تحديد كيف ينبغى أن يبدو اقتصاد كوكبى متميز دون أن نفترض مسبقاً وجوده .

ونحن الاثنين مدركان جيداً أن هناك تنوعاً عريضاً من وجهات النظر التى تستخدم مصطلح « العولمة » . وحتى وسط المحللين الذين يحصرون أنفسهم فى العمليات الاقتصادية بالمعنى الدقيق نجد بعضهم يقدم مزاعم أكثر جذرية عن التغيرات فى الاقتصاد العالمى من الآخرين . وقد يؤخذ علينا أننا بالغنا في التركيز الضيق على تحديد وعلى تحدى أشد الصيغ تطرفاً من أطروحة العولمة الاقتصادية . وفى الحقيقة يمكن اعتبارنا فى نقد مثل هذه المواقف عاكفين على تدمير دمية من القش أو على دحض حجة وهمية . وعلى العكس من ذلك نرى أن هذه الآراء المتطرفة قوية ومتماسكة نسبياً وقادرة على أن تُنمّى لتصير مفهوماً

واضحاً ، ومثالياً نموذجياً لنظام اقتصادى كوكبى الطابع . وهذه الآراء مهمة أيضا لأنها أصبحت ذات شأن كبير ، فالمدافعون الأكثر إفصاحاً عن وجهة النظر المتطرفة يتمتعون بتأثير قوى ، وينحون نحو تحديد نغمة المناقشة فى دوائر الأعمال والدوائر السياسية . فالآراء التى تشكل تصور آخذى القرارات الرئيسيين مهمة ، وهى الهدف الرئيسى بدلا من أن تكون هدفا هامشياً .

وهناك بعض التحليلات الأقل تطرفاً والأكثر تنوعاً فى درجات اللون والتى تستخدم مصطلح العولمة قد صارت راسخة القدم فى الجماعة الأكاديمية وهى تركز على التدويل النسبى للأسواق المالية الرئيسية ، والتكنولوجيا وبعض قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات ذات الأهمية وعلى الأخص منذ السبعينات . والتركيز فى كثير من هذه التحليلات يوضع على القيود المتزايدة المفروضة على التحكم (التوجيه) فى المستوى القومى وهى التى تمنع وجود السياسات الاقتصادية الكلية التى تتباعد بقدر ملموس عن المعايير المقبولة لدى الأسواق المالية العالمية . وفى واقع الأمر لقد ظل المؤلفان طيلة فترة من الزمان يلفتان الأنظار إلى مثل هذه الظواهر فى كتبهما .

ومن الواضح أنه ليس من هدفنا إنكار أن مثل هذه الاتجاهات نحو تدويل متزايد قد حدثت ، أو تجاهل القيود على أنماط معينة من الاستراتيجية الاقتصادية القومية . ولكن مقصدنا فى تقييم أهمية مثل هذا التدويل الذى حدث هو التدليل على أنه قاصر عن تذويب الاقتصادات القومية المتميزة فى البلاد الصناعية المتقدمة الرئيسية أو عن الحيلولة دون تطور أشكال جديدة من التحكم الاقتصادى فى المستويين القومى والعالمى . فهناك ، مهما يكن من شئ ، أخطار حقيقية جداً تكمن فى عدم التفرقة بوضوح بين اتجاهات معينة نحو التدويل والصيغة القوية من أطروحة العولمة ، وسيكون من سوء الطالع على وجه الخصوص الخلط بين الاثنتين بواسطة استخدام الكلمة نفسها « العولمة » لوصفهما معاً . وغالباً ما نشعر أن تدليلاً مستمداً من حجج تتسم بالحذر

يُستخدم بعد ذلك دون حرص لتدعيم حجج أكثر تطرفاً ، لبناء اشتراك عام فى الاستخدام على حين تمس الحاجة إلى تفرقة صارمة بين المعانى . وذلك يبث الاختلاط والتشويش فى المناقشة العمومية ورسم السياسات مدعماً وجهة النظر القائلة بأن الممثلين السياسيين لا يستطيعون إلا القيام بأقل مما هو ممكن بالفعل فى نظام كوكبى .

وتتطلب الصيغة القوية لأطروحة العولمة وجهة نظر جديدة إلى الاقتصاد العالمى . كما سنرى بعد قليل ، وجهة نظر تدرج تحتها عمليات المستوى القومى وتخضعها ، على حين أن الميول نحو التدويل يمكن أن تتكيف داخل وجهة نظر معدلة لنظام اقتصادى عالمى بحيث تعطى دوراً رئيسياً لسياسات المستوى القومى وممثليه . ولا شك فى أن ذلك يتضمن درجة أكبر أو أصغر من التغير ، فالشركات والحكومات والهيئات الدولية يجرى إرغامها على أن تسلك بطريقة مختلفة ، ولكنها من حيث الأساس يمكن لها أن تستعمل المؤسسات والممارسات القائمة لفعل ذلك . وبهذا نشعر أن من المعقول بدرجة أكبر أن ندرس النظام الاقتصادى العالمى فى منظور تاريخى أطول مدى ، وأن نقر بأن التغيرات الجارية على أهميتها وتميزها ليست غير مسبوقة ولا تتبع بالضرورة حركة نحو نمط جديد من النظام الاقتصادى . وللصيغ القوية من أطروحة العولمة ميزة أنها تطرح إمكان مثل هذ التغير بوضوح وحدّة . وإذا كانت خاطئة ، فما زال لها بعض القيمة فى تمكيننا من الوصول بالتفكير التفصيلى إلى ماذا يحدث الآن ولماذا يحدث . وبهذا المعنى فإن تحدى الصيغ القوية من الأطروحة ليس سلبياً فحسب ولكنه يساعدنا على تطوير أفكارنا . وعلى أى حال فإن السؤال يبقى قائماً أمام التدبر ، فكيف أصبحت أسطورة عولمة النشاط الاقتصادى مقرة ، بالطريقة التى أصبحت بها مقرة ، وفى وقت محدد بالذات . وللإجابة يجب أن نبدأ بنهاية فترة ما بعد ١٩٤٥ فى اضطراب ما بين عامى ١٩٧٢ - ١٩٧٣ . لقد أنهى عدد من التغيرات المهمة فترة من النمو الاقتصادى الممتد والعمالة الكاملة

فى البلاد المتقدمة ، دعمتها استراتيجيات تدخل الدولة القومية النشيط مع نظام موجه متعدد الأطراف للتجارة ، وسياسة نقدية تحت هيمنة الولايات المتحدة . وهكذا نستطيع الإشارة إلى :

١ – آثار إنهيار نظام بريتون وودز وأزمة نفط الأوبك فى إحداث الاضطراب والتقلب فى كل الاقتصادات الكبرى خلال السبعينات وحتى الثمانينات المبكرة . وكان الارتفاع السريع فى التضخم داخل البلاد المتقدمة الذى أحدثته إخفاقات السياسة المحلية مهما فى توليد هذا الاضطراب وتقويض أنظمة السياسة السابقة ، بالإضافة إلى التأثير العالمى لتورط الولايات المتحدة فى الحرب الفيتنامية وارتفاع أسعار النفط فى ١٩٧٣ و ١٩٧٩ .

٢ – جهود المؤسسات المالية وأصحاب الصناعات التحويلية فى تلك الفترة من الاضطراب والضغط التضخمى لتعويض إنعدام الثقة فى الاقتصاد المحلى بواسطة البحث عن منافذ أوسع للاستثمار وعن أسواق إضافية . وكانت النتائج إقراضا مصرفياً منتشرا للعالم الثالث أثناء السبعينات التضخمية ، ونمو سوق اليورو دولار ، وزيادة التجارة الخارجية إلي نسب عالية من الناتج المحلى الإجمالى فى البلاد المتقدمة .

٣ – السياسة العامة لتسريع تدويل الأسواق المالية بواسطة انتشار التخلى عن ضوابط المبادلة (ضوابط سعر الصرف) وبواسطة التخلى عن تنظيم السوق فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات حتى حينما وُضعت الأشكال الأكثر تطرفا للتقلب فى أسواق العملة تحت الرقابة بواسطة تطور النظام النقدى الأوروبى عام ١٩٧٩ واتفاقيات اللوفر وبلازا فى الثمانينات .

٤ – الميل نحو « الحد من التصنيع » فى بريطانيا والولايات المتحدة ونمو البطالة طويلة المدى فى أوروبا ، والمخاوف المتصاعدة من المنافسة الخارجية وخاصة من اليابان .

٥ – النمو السريع نسبيا لعدد من البلاد المصنعة حديثاً فى العالم الثالث واختراقها أسواق العالم الأول .

٦ – التحول عن الإنتاج الكبير ذى المواصفات القياسية إلى طرائق إنتاج أكثر مرونة ، والانتقال من مفهوم الشركة الكبيرة من شركات احتكار الأقلية ذات الجذور القومية باعتبارها العامل الاقتصادى السائد على نحو لا يقبل تحدياً إلى عالم أكثر تعقيداً من المشروعات متعددة القومية والشركات الكبيرة ذات الهكيل الأقل تصلبا والبروز المتزايد للشركات الأصغر ، أى ما يمكن تلخيصه فى المفهوم الذائع والشعبى « ما بعد الفوردية » .

وهذه التغيرات لا شك فيها وكانت مزعجة بقدر كبير لهؤلاء الذين تكيفوا بواسطة النجاح غير المسبوق والأمان لفترة ما بعد ١٩٤٥ فى البلاد الصناعية المتقدمة . ولكن إدراك ضياع السيطرة القومية ، وعدم التأكد المتزايد فى العلاقات الاقتصادية وعدم قابليتها للتنبؤ والتغير المؤسسى السريع كانت جميعاً صدمة لأذهان جرى تكييفها لكى تعتقد أن الفقر والبطالة والدورات الاقتصادية يمكن التحكم فيها كلها أو إزالتها كلها فى اقتصاد للسوق مرتكز على حافز الربح . وإذا كان التوافق المنتشر فى الخمسينات والستينات يعتمد على أن المستقبل ينتمى إلى رأسمالية دون خاسرين تدار فى أمان بواسطة حكومات قومية تعمل فى انسجام فإن الثمانينات الأخيرة والتسعينات يسودها توافق مبنى على افتراضات عكسية : هى أن الأسواق العالمية لا يمكن التحكم فيها ، وأن الطريقة الوحيدة لتجنب أن تكون خاسراً – كأمة أو شركة أو فرد – هى أن تكون قادراً على المنافسة بقدر الإمكان . وفكرة اقتصاد عالمى لايمكن التحكم فيه هى استجابة لتهاوى التوقعات التى نادت بها النزعة الكينزية وخفف من غلوائها فشل سياسه ضبط تداول النقد لتقديم طريق بديل لرخاء عريض القاعدة ولنمو مستقر . « فالعولمة » أسطورة ملائمة لعالم بلا أوهام ، ولكنها أسطورة تسلبنا الأمل . فالأسواق الكوكبية مسيطرة ، وهى لا تواجه أى تهديد من أى مشروع سياسى عكسى قابل للبقاء ، لأن من المعتقد أن الاشتراكية الديموقراطية الغربية واشتراكية الكتلة السوفيتية قد انتهتا معاً .

ولا يستطيع المرء إلا أن يسمى التأثير السياسى للعولمة علم أمراض

(باثولوجيا) التوقعات المتناقصة إلى أقصى مدى . وقد تجاوز الكثيرون من المحللين ذوى الحماس الزائد وأضرابهم من السياسيين كل الشواهد فى المبالغة فى تقرير مدى سيطرة الأسواق العالمية وعدم إمكان التحكم فيها . وإذا كان الأمر كذلك وجب علينا البحث عن كسر للافتتان بهذه الأسطورة التى لا تجلب راحة أو عزاء . لقد كان التفسير العقلانى القديم للأساطير البدائية أنها كانت طريقة لإخفاء عجز الإنسانية فى وجه قوة الطبيعة وللتعويض عن هذا العجز . وفى حالتنا نحن أمام أسطورة تبالغ فى درجة عجزنا فى وجه القوى الاقتصادية المعاصرة . فإذا كانت العلاقات الاقتصادية أكثر قابلية للتحكم مما يفترض الكثيرون من المحللين المعاصرين فينبغى علينا استكشاف الدرجة الممكنة والنطاق الممكن لهذا التحكم . وليست القضية الراهنة أن الأهداف الجذرية ممكنة التحقيق : عمالة كاملة فى البلاد المتقدمة ، ومعاملة أكثر عدالة للبلاد النامية الأفقر ، ورقابة ديمقراطية أوسع انتشاراً على الشئون الاقتصادية لشعوب العالم . ولكن ذلك ينبغى ألا يقودنا إلى إقصاء أو تجاهل أشكال الرقابة والتحسن الاجتماعى التى يمكن تحقيقها بسرعة نسبية عند تغير متواضع فى مواقف النخب الرئيسية . لذلك من الجوهرى إقناع مصلحى اليسار والمحافظين الذين يهتمون ببنية مجتمعاتهم بأننا لسنا عاجزين أمام عمليات كوكبية لا يمكن التحكم فيها . فإذا حدث ذلك فإن المواقف والتوقعات المتغيرة يمكن أن تجعل تلك الأهداف الأكثر جذرية جديرة بالقبول .

نمطان للاقتصاد العالمى

لن نستطيع أن نبدأ فى تقييم مسألة العولمة إلا إذا كان لدينا نموذج واضح متسق لكيف ينبغى أن - يكون الاقتصاد الكوكبى ، وكيف يمثل طوراً جديداً فى الاقتصاد العالمى وبيئة متغيرة بالكامل للعناصر الفاعلة الاقتصادية القومية فى نفس الوقت . فالعولمة فى معناها الجذرى ينبغى أن تؤخذ باعتبارها تعنى تطور

هيكل اقتصادى جديد ، لا مجرد تغير فى الوضع نحو تجارة عالمية أكبر واستثمار أوسع ضمن زمرة قائمة أصلا من العلاقات الاقتصادية . ويمكننا نمط مثالى متطرف وأحادى الجانب من هذا النوع من التفرقة بين درجات من التدويل ومن إزالة بعض الإمكانات ومن تجنب الخلط بين المزاعم . ويصبح من الممكن إذا صار لدينا مثل هذا النموذج أن نقيِّمه على أساس من شواهد الاتجاهات العالمية فيمكِّننا بذلك - إلى درجة ما من الجدارة بالقبول - من تحديد إن كانت تلك الظاهرة السابقة ، ظاهرة تطور نظام اقتصادى متخط للقومية أو فوقها تحدث بالفعل . وللقيام بذلك قدمنا نمطين مثاليين أساسيين متقابلين للاقتصاد العالمى : هما اقتصاد كوكبى بالكامل ، واقتصاد عالمى مفتوح ما يزال متسماً من حيث الجوهر بالتبادل بين اقتصادات قومية متميزة نسبياً ، وفيه تكون نتائج كثيرة مثل الأداء التنافسى للشركات والقطاعات محددة أساساً بواسطة عمليات تحدث فى المستوى القومى . وهذان النمطان المثاليان يحتفظان بقيمة كبيرة بمقدار ما يكونان مفيدين فى تمكيننا من حيث المفاهيم من إيضاح القضايا أى من تحديد الفرق بين اقتصاد كوكبى جديد وعلاقات اقتصادية دولية لم تزد على أن تكون متسعة مكثفة . وفى أحوال كثيرة جداً تستخدم الشواهد المتمشية مع النمط الثانى كما لو كانت تبرهن على النمط الأول . وباستثناءات قليلة مُشَرِّفة أخفق دعاة العولمة الأكثر حماساً فى تحديد هذا الفرق أو فى تحديد أى شواهد يمكن أن تكون حاسمة فى الإشارة إلى تغير بنيوى (هيكلى) نحو اقتصاد كوكبى . فليس البروز المتزايد للتجارة الخارجية وليست تدفقات رأس المال الدولية الضخمة المتنامية بذاتها دليلاً على ظاهرة جديدة ومتميزة أسمها «العولمة» كما سنرى فى الفصل الثانى ؛ فقد كانت كلها سمات للاقتصاد العالمى قبل١٩١٤ .

النمط الأول اقتصاد عالمى (بمعنى
بين قوميات inter - national)

سنقدم فى البداية صيغة بسيطة متطرفة لهذا النمط . إن اقتصاداً عالمياً (بمعنى بين قوميات) هو اقتصاد تكون الكيانات الأساسية فيه هى الاقتصادات القومية . وتنتج التجارة ومعها الاستثمار ترابطات (صلات متبادلة) متنامية بين هذه الاقتصادات التى ماتزال قومية . وتستتبع هذه العملية التكامل المتزايد لأمم تتكاثر ولممثلين اقتصاديين يتكاثرون داخل علاقات السوق العالمية . ونتيجة لذلك تتجه العلاقات التجارية نحو أن تتخذ شكل التخصصات القومية والتقسيم الدولى للعمل . بيد أن أهمية التجارة يحل محلها على نحو متصاعد مركزية علاقات الاستثمار بين الأمم ، وهى التى تسلك على نحو متزايد باعتبارها المبدأ المنظم للنظام كله . ويظل شكل تبادل الاعتماد بين الأمم ، مهما يكن من شىء ، منتمياً إلى النوع « الاستراتيجى » . ويعنى ذلك أنه يتضمن الفصل النسبى المستمر بين الأطر المحلية والعالمية لأغراض تقدير السياسة وإدارة شئون الاقتصاد ، كما يتضمن فصلاً نسبياً على أساس الآثار الاقتصادية . فالتفاعلات (تبادلات التأثير) تنتمى إلى نمط « كرة البلياردو » : لأن الأحداث العالمية لا تخترق أو تتخلل الاقتصاد القومى مباشرة أو بالضرورة ولكنها تنكسر خلال السياسات والعمليات القومية . ويظل المجالان العالمى والمتعلق بالسياسة القومية إما منفصلين نسبياً كمستويين متميزين من التحكم (التوجيه) أو عاملين على نحو ذاتى الحركة (اوتوماتيكى) . وفى الحالة الأخيرة يُعتقد أن التكيفات (أو جوانب الضبط) ليست موضوعاً للسياسة من جانب الهيئات العامة أو السلطات بل نتيجة لقوى السوق « غير المنظمة » أو التلقائية .

وربما كانت الحالة الكلاسيكية لمثل آلية التكيف « ذاتيـة الحـركة » هذه هى « قاعدة الذهب » التى أُخذ بها فى أوج نظام « السلام البريطانى » ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر حتى ١٩١٤ . وقد وضعنا ذاتية الحركة هنا بين علامتى اقتباس للإشارة إلى حقيقة أن ذلك كاريكاتير شعبى . فالنظام الفعلى للتكيف حدث إلى حد كبير على أساس سياسة قومية سافرة تقوم على التدخلات (انظر الفصل الثانى) . وكان من الضرورى أن تحقق الحكومات - من خلال سياسات تخفيض الإنفاق الداخلى للتأثير فى الحساب الجارى ومن خلال سياسة سعر الفائدة للتأثير فى حساب رأس المال - مرونة فى الأجور والأسعار يتطلبها نظام قاعدة الذهب (فالقيمة العالمية للعملات لا يمكن تعديلها لأن هذه العملات محددة السعر على أساس الذهب) .

وقد سلكت بريطانيا العظمى بوصفها المهيمنة السياسية والاقتصادية على هذا النظام وبوصفها ضامنته . ولكن من المهم الإقرار بأن نظام «قاعدة الذهب» و «السلام البريطانى» لم يكن أكثر من أحد الهياكل المتعددة للاقتصاد العالمى فى هذا القرن . وكانت هذه الهياكل مشروطة إلى حد كبير بالأوضاع الاجتماعية السياسية الكبرى . وهكذا فقد دمرت الحرب العالمية الأولى الهيمنة البريطانية وزادت من سرعة عملية كانت ستحدث ببطء أكبر كثيراً نتيجة لمجرد التدهور الصناعى البريطانى . ونجم عن ذلك فترة من نزعة الحماية والمنافسة القائمة على نزعة الاكتفاء الذاتى القومى فى الثلاثينات يتلوها تأسيس الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، والاقتصاد العالمى الذى أعيد إلى الانفتاح فى ظل نظام بريتون وودز . ويدل ذلك على خطر افتراض أن التغيرات الكبرى الجارية فى الاقتصاد العالمى غير مسبوقة وأنها حتمية أو لايمكن أن تأخذ مساراً عكسياً . ولم تستمر مدة حياة أى نظام سائد للعلاقات الاقتصادية العالمية فى هذا القرن أكثر من ثلاثين إلى أربعين عاماً . وفى الحقيقة . إذا أخذنا فى الاعتبار أن معظم العملات الأوروبية لم تصبح قابلة للتحويل بالكامل إلا فى أواخر الخمسينات وصلنا إلى أن نظام بريتون وودز المكتمل بعد الحرب العالمية الثانية لم يستمر

أكثر من ثلاثة عشر أو أربعة عشر عاماً . لقد تحولت هذه الأنظمة بواسطة تغيرات أساسية فى ميزان القوة السياسى الاقتصادى ، كما أن الأوضاع التى أحدثت هذه التحويلات كانت صراعات واسعة النطاق بين القوى الكبرى . وبهذا المعنى يكون الاقتصاد العالمى قد تحدد فى هيكله وفى توزيع السلطة داخله بواسطة الدول القومية الكبرى .

وتتميز فترة هذا النظام الاقتصادى الممتد على نطاق العالم (بين القوميات) بصعود ونضج الشركة متعددة القومية باعتبارها تحويلاً أو إعادة تشكيل للشركات التجارية الكبرى فى فترة ماضية . ومن وجهة نظرنا يكون الجانب المهم فى هذه الشركات متعددة القومية أنها تحتفظ بمقر (أو قاعدة) قومى واضح ، وتخضع للتنظيم القومى فى وطنها الأم ، ويقوم وطنها الأم إلى مدى واسع بترتيب أمورها على نحو فعال .

ومغزى هذا النمط المثالى المعتمد على مؤسسات العصر الجميل belle époque (السنوات الأولى من القرن العشرين) ليس التماثل التاريخى ، فمن غير المحتمل أن يعيد نظام اقتصادى عالمى بسيط وذاتى الحركة والضبط مثل النظام السابق على ١٩١٤ إنتاج نفسه الآن . فالاقتصاد العالمى الراهن منفتح نسبياً ، ولكنه يختلف اختلافات واقعية عن النظام السائد قبل الحرب العالمية الأولى : فهو يمتلك تجارة حرة أكثر تعميماً وأكثر اتصافاً بطابع المؤسسة من خلال الجات ؛ كما أن الاستثمار الخارجى مختلف فى كيفيات أدائه وطرائق تخصيصه على الرغم من أن درجة كبيرة من حراك رأس المال تصبح ممكنة مرة ثانية ، بالإضافة إلى أن النظام النقدى العالمى مختلف تماماً ، وحرية هجرة العمالة متقلصة بعنف . ومع ذلك فإن النظام السابق على ١٩١٤ كان عالمياً بحق تربط أجزاءه اتصالات ذات مسافات بالغة الطول ووسائل نقل مصنعة .

إن ثورة تكنولوجيا أواخر القرن العشرين فى الاتصالات والمعلومات قد طورت إلى مدى أبعد أكثر مما خلقت نظاماً تجارياً يستطيع أن يحدد الأسعار

على نطاق العالم يوماً بيوم . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر مكنت أسلاك التلغراف الغائصة تحت سطح البحر بين القارات من تحقيق تكامل الأسواق العالمية . حقاً إن الأنظمة الحديثة زادت بطريقة درامية الحجم الممكن للصفقات وتعقيدها ، ولكن لقد كان لدينا وسائل معلومات قادرة على تعزيز نظام تجارى عالمى حقيقى طوال قرن كامل . فالفرق بين نظام تجارى تنقل فيه البضائع والمعلومات بواسطة سفن شراعية ، ونظام تنقل فيه بسفن بخارية وبالكهرباء هو فرق كيفى . وإذا كان منظرو العولمة يعنون أن لدينا نظاماً اقتصادياً يترابط فيه كل جزء من العالم بواسطة أسواق تشترك فى معلومات تكاد أن تكون متواقتة فإن ذلك لم يبدأ فى السبعينات من هذا القرن بل فى سبعينات القرن التاسع عشر .

نمط ٢ - اقتصاد كوكبى

الاقتصاد الكوكبى هو نمط مثالى متميز عن الاقتصاد البين قومى ويمكن إبرازه بالتقابل معه . ففى مثل هذا النظام الكوكبى تكون الاقتصادات القومية المتميزة مندرجة تحت النظام ومتمفصلة من جديد داخله بواسطة عمليات وصفقات عالمية . أما الاقتصاد البين قومى على العكس من ذلك فهو اقتصاد ماتزال العمليات التى تتحدد على مستوى الاقتصاد القومى سائدة فيه . وتكون الظواهر العالمية نواتج تنبثق من الممارسة المتميزة التفاضلية للاقتصادات القومية ، فالاقتصاد العالمى هو مجموع وظائف ذات مقرات قومية . وعلى حين يوجد فى مثل هذا الاقتصاد مدى واسع متزايد من التفاعلات الاقتصادية العالمية (أسواق مالية وتجارة فى السلع المصنوعة على سبيل المثال) فإن هذه تتجه نحو العمل بوصفها فرصاً أو قيوداً أمام ممثلين اقتصاديين ذوى مقرات قومية أو أمام منظمين حكوميين .

ويرفع الاقتصاد الكوكبى هذه التفاعلات ذات القاعدة القومية إلى مرتبة عالية جديدة . وحينما تصبح الأسواق ويصبح الإنتاج كوكبيين بحق يصير النظام الاقتصادى العالمى مستقلاً ومنفصلاً عن أساسه الاجتماعى ، وتصير السياسات المحلية سواء كانت سياسات شركات خاصة أو منظمين حكوميين مضطرة الآن على نحو آلى أن تأخذ فى حسابها المحددات ذات الطابع العالمى السائد لدوائر عملياتها . ومع نمو تبادل الاعتماد النسقى يصبح المستوى القومى مخترقاً من جانب المستوى العالمى ومتحولا بواسطته . وفى مثل هذا الاقتصاد الكوكبى تكون المشكلة التى يطرحها ذلك أمام السلطات العامة هى كيف تبنى سياسات تنسق الجهود المنظِّمة (بالكسر) وتفرض عليها التكامل لكى تتعامل بنجاح مع تبادل الاعتماد النسقى بين ممثليها الاقتصاديين .

وستكون النتيجة الأولى الرئيسية لاقتصاد كوكبى هى الطابع الإشكالى الجوهرى للتحكم فيه . فالأسواق الكوكبية المنفصلة اجتماعياً عن بيئتها سيكون من الصعب تنظيمها حتى إذا افترضنا تعاونا فعالا من جانب المنظمين وتطابقاً فى مصالحهم . والصعوبة الرئيسية تكمن فى بناء نماذج فعالة ومتكاملة للسياسة العامة القومية والعالمية للتعامل بنجاح مع قوى السوق الكوكبية . ولن يؤدى تبادل الاعتماد الاقتصادى النسقى للأقطار والأسواق بأية حال على نحو ضرورى إلى تكامل منسجم يستفيد فيه المستهلكون فى العالم من آليات سوق مستقلة بحق وذات كفاءة فى تخصيص الموارد . بل على العكس فإنه من المرجَّح بدرجة كبيرة من الإقناع أنه حتى سكان الدول والمناطق الناجحة والمتقدمة سيكونون تحت رحمة قوى سوق لا سبيل إلى التحكم فيها لأنها كوكبية . وسيحفز تبادل الاعتماد تفكك - التكامل أى المنافسة والصراع بين الهيئات المنظِّمة (بالكسر) فى مستويات مختلفة ، وسيضعف هذا الصراع التحكم العام الفعال على المستوى الكوكبى إلى مدى أبعد . وسيرى المتحمسون لكفاءة الأسواق الحرة ولتفوق رقابة الشركات على رقابة الهيئات العامة كل هذا باعتباره نظاماً عالمياً عقلانياً متحرراً

من قيود التدخلات العامة القومية البالية غير الفعالة . أما الآخرون الأقل وثوقاً وتفاؤلا ولكنهم مقتنعون فسيرون أن العولمة أمر واقع لذلك فهى نظام عالمى لا يوجد فيه إعادة تأمين عامة معممة أو طويلة البقاء على التكاليف المفروضة على بقاع معينة بواسطة نتائج تنافسية غير مواتية أو بواسطة إخفاقات السوق .

وحتى إذا لم يقبل المرء القول بأن عملية العولمة المكتملة أمر واقع فإن هذا النمط المثالى قد يكون عوناً فى تسليط الضوء على بعض جوانب أهمية التكامل الاقتصادى الأكبر ضمن الكتل التجارية الإقليمية الكبرى . فالاتحاد الأوروبى ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية سرعان ما يصبحان سوقين عاليتى التكامل على نطاق قارى . ومن الواضح أصلا أنه فى حالة الاتحاد الأوروبى توجد مشاكل جوهرية فى تكامل وتنسيق السياسات المنظِّمة (بالكسر) بين الهيئات العامة المختلفة على مستوى الاتحاد والمستوى القومى والمستوى الإقليمى .

ومن الواضح أيضا أن هذا النمط المثالى يسلط الضوء على مشكلة التحكم العام الواهن بالنسبة للشركات الرئيسية . وحتى إذا كانت هذه الشركات كوكبية بحق ، فلن تكون قادرة على العمل فى كل الأسواق بدرجة متساوية من الفاعلية ، وستكون مثل الحكومات فى افتقادها القدرة على إعادة التأمين ضد خطر الصدمات غير المتوقعة من مواردها الخاصة وحدها . ولن تكون الحكومات متاحة لتقديم العون كما كانت من قبل بالنسبة إلى « الأبطال القوميين » . وستسعى الشركات لاقتسام المخاطر والفرص من خلال الاستثمارات فيما بينها ، والمشاركات والمشاريع المشتركة .. إلخ . وحتى فى الاقتصاد الراهن بطابعه العالمى نستطيع التعرف على بزوغ هذه العمليات . وستكون النتيجة الرئيسية الثانية لمفهوم اقتصاد عالمى كوكبى تحويل الشركات متعددة القوميات إلى شركات متعدية القوميات باعتبارها اللاعبين الأساسيين فى اقتصاد العالم . وستكون الشركة متعدية القومية بمثابة رأس مال طليق بحق دون هوية قومية

نوعيـة ، يمتلك إدارة ذات تكوين عـالمي ومسـتعـد من حـيث الإمكان على الأقل لاتخاذ المواقع وتغييرها في أي مكان من كوكب الأرض لكي يحصل على أكبر أمـان أو أعلى عـوائد . وفـي القطاع المـالي يمكن تحـقـيق ذلك بلمسـة زر ، وفي اقتصـاد كوكبي بحق ستمليه بالكامل قوى السوق دون رجوع إلى السياسات النقدية القـومـيـة . وفي حـالة شـركـات الصناعـة التـحـويليـة في المحل الأول ، ستحصل الشركات متعدية القومية على الموارد وستنتج وستسوق على مستوى الكوكب كما تملي الاستراتيجية والفرص المتاحة . ولن تتخذ الشركة ، مقرها في موقع قومي سائد (كما هي الحال في الشركات متعددة القومية) ولكنها ستقدم خدماتها في أسواق الكوكب خلال عمليات كوكبيـة . وهكذا فلن تظل الشـركة متعدية القومية بخلاف الشركة متعددة القومية محكومة أو حتى مقيدة بسياسات دول قومية معينة . وبدلاً من ذلك ستستطيع الإفلات من كل السياسات فيما عدا المعايير التنظيمية الدولية المطبقة والمتفق عليها من جانب الجميع .

ولن تستطيع الحكومات القومية بذلك أن تتبنى بفاعلية سياسات تنظيمية معينة تتباعد عن هذه المعايير وتلحق الضـرر بالشركات متعدية القومية العاملة داخل حدودها . وستكون الشركة متعدية القوميـة التجلي الأسـاسـي لاقتصـاد كوكبي بحق . وقد اعتبر جوليوس Julius (١٩٩٠) وأوهمي Ohmae (١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٥) على سبيل المثال أن هذا الاتجاه نحو الشركات متعدية القومية راسخ القدم . ويقدم أوهمي حجته القائلة بأن مثل هذه الشركات التي «بلا دولة» هي المحرك الأول في اقتصـاد متداخل الحلقات متركز في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان . وهو يجادل مؤكداً أن التدخل من جانب الحكومات القومية على أسـاس من سياسة الاقتصـاد الكلي والصناعة لابد أن يشوه ويعوق العملية العقلانية لتخصيص الموارد من جانب قرارات الشركات وخيارات المستهلك على نطاق الكوكب . ويقول أوهمي كما يقول أكيوموريتا من شركة سوني أن هذه الشركات ستنتهج استراتيجيات «التمركز المحلي الكوكبي» في الاستجابة على

نطاق العالم بأكمله لأسواق إقليمية نوعية ، وستتخذ الموقع الفعال لتلبية المطالب المتغايرة لمجموعات متميزة محددة الموقع من المستهلكيين . وهنا افتراض أن الشركات متعدية القومية ستعتمد فى المحل الأول على الاستثمار المباشر الخارجي وعلى جعل الإنتاج الأجنبى محلياً على نحو مكتمل لتلبية هذه المطالب النوعية فى السوق . وذلك على النقيض من استراتيجية الإنتاج الأساسى المتخصص بمرونة فى مقر الشركة الرئيسى وبناء مصانع لتجميع فرعى حيث تدعو الحاجة إليها أو تمليها السياسات العامة القومية ، وهى استراتيجية تتمشى مع الشركات ذات المقر القومى . ولكن الشواهد المستمدة من الشركات اليابانية ، التى هى أكثر الشركات العاملة فى الأسهم فاعلية داخل الأسواق العالمية ، تحبذ الرأى القائل أن الاستراتيجية الأخيرة هى السائدة (ويليامز وآخرون ١٩٩٢) . فالشركات اليابانية تبدو محجمة عن أن تجعل موقع وظائف أساسية مثل البحث والتطوير أو الأجزاء ذات القيمة المضافة العالية من عملية الإنتاج فى الخارج . وهكذا تبدو الشركات القومية ذات النطاق العالمى للعمليات ، سواء الآن أو فى المستقبل الذى يمكن التنبؤ به ، أكثر عالمية من الشركات المتعدية القومية الحقيقية . فهذه الشركات متعددة القوميات على الرغم من مقرها القومى ذات توجه عالمى . إن الأسواق الخارجية تؤثر فى استراتيجياتها المحلية كما يؤثر المنافسون الأجانب فى عملياتها الإنتاجية . وعلى الرغم من أن الشركات متعددة القومية تواصل التجارة على نطاق ضخم ضمن اقتصادياتها القومية فإن نسباً عالية من المبيعات الخارجية تؤثر فى أعمالها . وما نصل إليه هو أن ذلك ليس بالجديد ، فالشركات فى عهد الازدهار الطويل بعد ١٩٤٥ كانت تتأثر بهذه الطريقة أيضا ، ولم تكن تنجح إلا إذا لبت مقاييس المنافسة العالمية .

وستكون النتيجة الثالثة للعولمة الانحدار الأبعد مدى فى التأثير السياسى وقوة المساومة الاقتصادية للعمال المنظمين وستميل الأسواق الكوكبية والشركات متعددية القومية لأن تنعكس فى سوق عمل عالمية مفتوحة . وستعمل هذه السوق

لا فى المحل الأول بواسطة حراك عمالى فعلى من قطر إلى قطر ولكن بواسطة رأس مال متحرك يختار المواقع التى تقدم أفضل المزايا على أساس من تكاليف العمل وعرضه . وهكذا فعلى حين أن الشركات التى تتطلب عمالة منتجة عالية المهارة ستواصل اتخاذ مقرها فى البلاد المتقدمة بكل مزاياها بدلا من مجرد البحث عن أجور منخفضة ، فإن اتجاه الحراك الكوكبى لرأس المال والثبات القومى النسبى للعمل سيكون لصالح تلك البلاد المتقدمة ذات قوى العمل الأشد قابلية للتدريب والأقل تكلفة اجتماعية عامة ، من حيث فوائد كفاءة العمل والحوافز الأخرى . ولن تكون الاستراتيجيات الاشتراكية الديموقراطية لتحسين شروط العمل قابلة للحياة إلا إذا كفلت المزايا التنافسية لقوة العمل دون الحد من امتيازات الإدارة ودون تكلفة كلية فى الضرائب أكبر من المستوى المتوسط بالنسبة للعالم المتقدم . وستكون هذه الاستراتيجيات بوضوح مهمة عسيرة ، فميل العولمة سيكون محاباه الإدارة على حساب العمل حتى العمل معتدل التنظيم ، ولذلك ستسود السياسات العامة المتعاطفة مع الإدارة بدلا من العمال . وستكون هذه هى « الرأسمالية مختلة التنظيم » عند لاش Lash وأورى Urry (١٩٨٧) بإفراط ، أو يمكن النظر إليها باعتبارها تشجع على استراتيجيات معتدلة . ودفاعية حيث يظل العمل المنظم قوياً على النطاق المحلى (شارف Scharpf ١٩٩١) .

وهناك نتيجة نهائية حتمية للعولمة وهى النمو فى تعددية الأقطاب الجوهرية فى النظام السياسى العالمى . فالسلطة القومية التى ظلت مهيمنة حتى اليوم لم تعد قادرة على أن تفرض أهدافها النظامية القانونية المتميزة فى أرضها أو فى مكان آخر ، كما أن الهيئات الأصغر (سواء أكانت عامة أو خاصة) ستتمتع بذلك بسلطات متزايدة للرفض والمراوغة فى مواجهة أى طامح لأن يكون «مهيمناً» . وهكذا ستستطيع مجموعة متنوعة من الهيئات ابتداء من الوكالات التطوعية العالمية إلى الشركات متعدية الجنسية اكتساب سلطة نسبية على حساب الحكومات القومية ، وتستطيع باستخدام الأسواق ووسائل الإعلام الكوكبية أن

تحتكم إلى المستهلكين/الموطنين عبر الحدود القومية وأن تحصل منهم على الشرعية . وبذلك ستتدهور السلطات الانضباطية المتميزة للدول القومية على الرغم من أن كتلة مواطنيها وخاصة فى البلاد المتقدمة تظل ملتزمة قومياً . وفى مثل هذا العالم ستصبح القوة العسكرية القومية أقل فاعلية مع تبخر عقلانية أهداف رقابة الدولة «القومية» فيما يتعلق بالاقتصاد . وسيكون استخدام القوة العسكرية مربوطاً على نحو متزايد بالقضايا غير الاقتصادية مثل القومية والدين . وستبدأ زمرة متنوعة من السلطات الأكثر نوعية للجزاء والاعتراض فى الدائرة الاقتصادية بواسطة أنواع مختلفة من الأجهزة (عامة وخاصة معاً) فى المنافسة مع الدول القومية وستبدأ فى تغيير طبيعة السياسة العالمية . ومع التمزق بين الاقتصاديات والقومية سيصبح الاقتصاد العالمى أكثر اتصافاً بالطابع الصناعى وأقل اتصافاً بالطابع العسكرى مما هو عليه اليوم . وستصبح الحرب ذات طابع محلى على نحو متزايد وحينما تهدد مصالح اقتصادية كوكبية قوية ستصبح عرضة لعقوبات اقتصادية مدمرة .

ملخص المناقشة

لقد انفقنا بعض الوقت فى تفصيل فكرة اقتصاد كوكبى عالمى ومقابلتها بفكرة اقتصاد بين قوميات . ويتعلق ذلك بمحاولة التوضيح الدقيق لما يترتب على تقديم الزعم القوى إما بأننا أصبحنا ثابتى القدم داخل اقتصاد كوكبى أو بأن المرحلة الراهنة مرحلة توجد فيها اتجاهات قوية نحو العولمة . ودراسة هذه المزاعم للوصول إلى رأى حاسم مهمة صعبة . وتصبح هذه المهمة أكثر صعوبة بسبب عدد من التغيرات النوعية المدفوعة سياسياً فى الاقتصاد العالمى منذ الحرب العالمية الأولى . وأهم هذه التغيرات كان انهيار القيادة المهيمنة فى فترة ما بين الحربين ثم تدهور السلام الأمريكى فى فترة ما بعد السبعينات .

ولم يكن نظام التجارة العالمى قط «اقتصاداً» أى نظاماً متميزاً تحكمه قوانينه الخاصة . وبهذا المعنى فلقد كان مصطلح «الاقتصاد العالمى» دائماً تعبيراً مختزلا عما هو فى الواقع نتاج للتفاعل المركب بين العلاقات الاقتصادية والسياسة ، تشكله وتعيد تشكيله صراعات القوى العظمى . وكان الاقتصاد العالمى شديد الانفتاح ، فهو يظهر حينما تدعم قوة مهيمنة نظام التجارة ، أى قوة لأسباب خاصة بمصالحها التى تدركها كانت مستعدة لقبول تكاليف تقديم العون للنظام . فإذا كان دعاة العولمة على صواب فإن كل ذلك سينتهى . لقد جاءت بعد الهيمنة البريطانية فترة اضطراب وتنافس بين الدول الكبرى بعد ١٩١٨ . أنشهد اليوم فترة اضطراب مختلفة قليلا بعد ضعف الهيمنة الأمريكية فى السبعينات المبكرة أم نشهد تشكيل نظام كوكبى جديد تماماً ، تسود فيه فى النهاية القوانين الاقتصادية على السلطة السياسية وبذلك يستطيع أن يتجنب وجود ضامن ما ؟

لقد جعلت القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة «السلام الأمريكى» ممكنا بعد ١٩٤٥ ، وكذلك المحاولة السياسية المتعمدة لإعادة فتح الاقتصاد العالمى التى كانت ناجحة بشكل ملحوظ . وسمحت السوق الليبرالية متعددة الأطراف التى خلقتها الولايات المتحدة بالنمو الضخم فى التجارة العالمية مما ساعد على تدعيم الازدهار الطويل . ولكن هيمنة الولايات المتحدة كانت متعددة الأبعاد وليس من الواضح على الإطلاق أنها انتهت تماماً . ومن الناحية العسكرية . ماتزال الولايات المتحدة مهيمنة بمعنى أن قوتها تضمن ألا تستطيع دولة أخرى أن تستخدم القوة السياسية لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمى . وبهذا المعنى يستمر السلام الأمريكى وتبقى الولايات المتحدة الضامن الوحيد الممكن لنظام التجارة الحرة العالمى ضد التفكك الذى تحفزه السياسة ، وبذلك يعتمد انفتاح الأسواق الكوكبية على السياسة الأمريكية . وتظل الولايات المتحدة أيضا أكبر اقتصاد قومى مفرد ، ومصدر طاقة الطلب العالمى . وعلى الرغم من أن

سياسة الولايات المتحدة النقدية عاجزة عن أن تعمل بطريقة الهيمنة ومن جانب واحد فإن الدولار يبقى وسيط التجارة العالمية . وهكذا فإن الولايات المتحدة تمتلك ما هو أكثر من العناصر المتبقية للهيمنة وليس لها منافسون سياسيون واضحون ، فليس الاتحاد الأوروبى أو اليابان بقادرين على تولى دورها العالمى أو راغبين فى ذلك .

وقد أدى الوضع المباشر لإضعاف هيمنة الولايات المتحدة إلى شروط قد يبدو فيها أن من الممكن انبثاق اقتصاد كوكبى . كما أدت أزمة السبعينات المبكرة إلى نظام نقدى قائم بالكامل على تعويم سعر الصرف . وأدت هذه التطورات المقترنة بالنظريات الأنيقة إلى سياسات التخلى عن ضواط تحويل العملة وإضفاء الطابع الليبرالى على الأسواق المالية العالمية . وبدأ نظام سعر الصرف العائم يبدى بسرعة علامات «تجاوز الهدف» المضاد . وفى نفس الوقت زادت الارتفاعات السريعة فى سعر النفط من جانب الأوبك (وهو عمل منسق من أعمال السياسة القومية قام به مصدرو النفط) من تقلبات الاقتصاد العالمى بإحداثها أزمات تضخمية فى البلاد المتقدمة ، وزيادات ضخمة فى سيولة بلاد الأوبك ونمواً ضخماً فى الاقتراض من جانب العالم الثالث (مما أدى فيما بعد إلى أزمنة الدين وفترات ركود وخصوصاً فى أمريكا اللاتينية) . كما أنتجت هذه التغيرات ركوداً معمماً فى العالم المتقدم وزيادة منتشرة فى المديونية الحكومية . وتحولت الولايات المتحدة من كونها دائناً رئيسياً لتصير مستورداً كبيراً لرأس المال ، لكى تمول أساساً عجز ميزانها التجارى مع اليابان .

والنقطة المهمة هى أن هذه التغيرات كانت ظرفية على الرغم من آثارها الضخمة واتساع نطاقها ، وكانت فى جزء منها على الأقل من إملاء السياسة . ولم تستمر فترة التقلب والاضطراب الشديدين طويلاً . فقد حل محل نظام سعر الصرف النقدى العائم بالكامل نظام آخر يقوم على التنظيم الجزئى من خلال خلق نظام النقد الأوروبى عام ١٩٧٩ ، واتفاقتى اللوفر وبلازا بين بلاد

مجموعة السبعة الصناعية المتقدمة فى الثمانينات . فلم تتم استعادة النظام متعدد الأطراف القديم لما بعد ١٩٤٥ ، ولكن تمت الحيلولة دون الانجراف إلى قوى السوق التى لا ضابط لها من ناحية أو المنافسة السلبية بين التكتلات التجارية البازغة الكبرى من ناحية أخرى . وقد ساعدت «جولة أورجواى» قريبة العهد لمعاهدة الجات ، رغم المنازعات والمصالح المتباعدة حول المنتجات الزراعية والخدمات المالية وحقوق الملكية العقلية ، على الاحتفاظ بنظام التجارة العالمى مفتوحاً وخاضعاً من ناحية الإمكان على الأقل لقواعد يمكن حسابها فى نفس الوقت . وهكذا فإن أعلى نقطة للتغير فى النظام العالمى بعد ١٩٤٥ لا يبدو أنها انتجت نظاماً بلا رأس (بلا زعيم) مبنياً على أسواق غير خاضعة للتنظيم ومتخطية الحدود القومية .

وسندرس تاريخ الاقتصاد العالمى فى الفصل القادم ، ونحن نكرر هذه المسائل هنا لتسجيل الطبيعة العارضة الخالصة للكثير من هذه الأحداث التى استخدمت فى الأغلب للتدليل على تحويل هيكلى للاقتصاد العالمى . وقد انعكس مسار الكثير من هذه الاتجاهات أو أعيق اطرادها بتطور الاقتصاد العالمى ويكفى ذلك لتقديم الحجة على أننا يجب أن نتوخى الحذر بالمعنى الأوسع فلا ننسب أهمية هيكلية إلى ما قد يكون تغيرات مؤقتة ظرفية (متعلقة بالوضع) مهما يكن بعضها دراميا[٢] .

ويعمل المفهوم القوى لاقتصاد كوكبى كما لخصناه فيما سبق بوصفه نمطاً مثالياً يمكن أن نقيسه على الاتجاهات الفعلية داخل الاقتصاد العالمى . وقد قوبل هذا الاقتصاد الكوكبى بتصور اقتصاد بين قوميات (عالمى بهذا المعنى) فى التحليل السابق لكى يتم تمييز سماته الخاصة والجديدة . وهذا التقابل (التضاد) بين هذين النمطين بهدف الوضوح المفهومى يخفى الترابط الممكن الحافل بالتشوش للاثنين فى الواقع . وسيجعل ذلك من الصعب تحديد الاتجاهات الرئيسية على أساس من الشواهد المتاحة . فهذان النمطان من الاقتصاد لايستبعد

أحدهما الآخر بحكم الطبيعة بل إن الاقتصاد الكوكبى فى بعض الشروط يمكن أن يحتوى ويخضع لنفسه الاقتصاد العالمى . فالاقتصاد الكوكبى سيعيد تفصيل الكثير من سمات الاقتصاد البين قومى محولا إياها أثناء تدعيمها . وإذا حدثت هذه الظاهرة فسيكون هناك ترابط مركب من ملامح النمطين الاقتصاديين قائم داخل نطاق الوضع الراهن . وتنحصر مشكلة تحديد ماذا يحدث فى تمييز الاتجاهات السائدة ، إما نمو الكوكبة وإما استمرار النماذج بين القومية الراهنة .

ونحن نرى أن عملية التهجين هذه لا وجود لها فى الواقع ، ولكن سيكون من قبيل العجرفة الإغضاء عن دراسة هذه الإمكانية وطرحها . ومن الشواهد الأساسية فى هذا الصدد تلك التى سنقدمها فيما بعد عن التطور الضعيف للشركات متعدية القومية والبروز المستمر للشركات متعددة القومية (الفصل الرابع) وكذلك السيطرة الجارية للبلاد المتقدمة فى التجارة والاستثمار المباشر الخارجى (الفصل الثالث) . وتتمشى هذه الشواهد فى اتساق مع اقتصاد بين قومى مستمر ، ولكن بدرجة أقل كثيراً من هجين يسرع فى عملية العولمة . وبالإضافة إلى ذلك ينبغى أن نتذكر أن اقتصاداً بين قومى هو اقتصاد يكون فيه أرباب الصناعة التحويلية ذوو القاعدة القومية ومعهم المراكز المالية التجارية الكبرى ومراكز الخدمات الكبرى متجهين بقوة إلى الخارج مؤكدين الأداء التجارى العالمى . وعلى ذلك فإن نقيض اقتصاد كوكبى ليس اقتصاداً قومياً متجهاً إلى الداخل بل اقتصاداً عالمياً مفتوحاً مرتكزاً على أمم متاجرة ومنظماً إلى هذه الدرجة أو تلك بالسياسات العامة لدول قومية أو بالهيئات فوق القومية (الفصل السادس) . وقد وُجد هذا الاقتصاد فى شكل أو آخر منذ سبعينات القرن التاسع عشر وواصل الظهور المتكرر رغم نكسات رئيسية ، أشدها خطورة هى أزمة الثلاثينات . ومغزى ما سبق أنه لا ينبغى الخلط بينه وبين اقتصاد كوكبى .

بنيـــة الكتـاب

وبنية الكتاب منظمة على الوجه الآتى :

يدرس الفصل الثانى ببعض التفصيل تاريخ الاقتصاد العالمى وأنظمة إدارته . وقد قابلنا على وجه الخصوص بين التكامل الاقتصادى لفترة قاعدة الذهب قبل ١٩١٤ وبين الاقتصاد العالمى الذى نما أثناء الثمانينات وأوائل التسعينات من هذا القرن . وينظر التحليل فى نطاق واسع من إجراءات التكامل ليصل إلى أنه ما من شىء غير مسبوق فى مستويات التكامل التى تمارس الآن فى الاقتصاد المادى أو النقدى . ويتم التركيز على الطبيعة المحكومة للنظام العالمى واستكشاف ا لعلاقات بين النشاط المحلى والعالمى أثناء فترات مختلفة .

وينتقل الفصل الثالث لمعالجة القضايا النوعية الخاصة بالتجارة والاستثمار الخارجى المباشر ، فهذا الاستثمار هو مفتاح القضية القائلة بأن حراك رأس المال يعيد هيكلة الاقتصاد العالمى . ويدرس الفصل توزيع الاستثمارات ومسألة تنظيمها فى علاقتها بالتجارة العالمية وتميزها عنها ، ويتم التركيز على سيادة التكتلات الثلاثية أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان فى التجارة وتدفقات الاستثمار الخارجى المباشر ، واستكشاف العلاقات بين هذه التكتلات والعالم الثالث .

ويقدم الفصل الرابع الشواهد على الدور الاقتصادى للشركات متعددة القومية ويرتاد أفضل مجموعات البيانات المتاحة ليبين أن هذه الشركات لاتتحول إلى رأس مال كوكبى لاتحده القيود . ويمثل الفصلان الثالث والرابع ثنائياً وثيق الارتباط يتناول طبيعة الاقتصاد العالمى الواقعى خلال فحص مستقص لاستراتيجيات الشركات العالمية وتدفقات الموارد الواقعية . والاستنتاج الكلى للفصلين هو أن عولمة الإنتاج قد بولغ فيها ، فالشركات تظل مربوطة باقتصاداتها المحلية ومن المحتمل أن تظل كذلك .

ويتناول الفصل الخامس مسألة إن كانت النماذج الحالية للتجارة والاستثمار المتركزة فى البلاد المتقدمة يمكن أن تتحول بواسطة نمو سريع فى العالم النامى ، ويصل إلى أن هذه التوقعات عند حساب التوازن بين مايؤيدها وما يعارضها مغرقة فى التفاؤل ، وأن الأقرب إلى الاحتمال أن السيادة المنتمية إلى العالم الأول ستسير بنجاح فى القرن القادم . وهكذا سيعكف هذا الفصل على إبراز إن كان تحليلنا متجهاً إلى الوراء بواسطة تقييم الشكل المقبل المحتمل للاقتصاد العالمى .

ويدرس الفصل السادس الهيكل الراهن للتحكم فى الاقتصاد العالمى وعلى الأخص فى النظام المالى ويمضى لدراسة إمكانات التنظيم الاقتصادى فى المستويات العالمية والقومية والإقليمية . وقد وصل إلى أن هناك إمكانات حقيقية لتنمية أنظمة للتوجيه والإدارة ، وإلى أن الاقتصاد العالمى ليس بإطلاق خارجاً على أى سيطرة ولكن الإدارة السياسية لكسب فعالية فى التأثير على الجوانب غير المرغوبة وغير العادلة من النشاط الإقتصادى العالمى والمحلى مفتقدة الآن . ويدرس الفصل السابع الاتحاد الأوروبى باعتباره أكثر التكتلات التجارية تطوراً ويفحص مسألة النمو المقبل لمؤسساته ويناقش الفصل حقيقة أن النتائج ستكون حاسمة فى تقرير إن كان الاقتصاد العالمى يتطور داخل نظام متحكم فيه بأقل درجة أو بدرجات أوسع .

ويناقش الفصل الثامن الأبعاد السياسية للتحكم ويستكشف الدور المتغير والقدرات المتغيرة للدولة القومية ، والأدوار الممكنة التى قد تقوم بها مثل هذه الكيانات فى حفز التحكم المتوسع وإضفاء الشرعية عليه فى النظام العالمى . ويدلل الفصل على أن الدولة القومية بعيدة كل البعد عن أن تقوضها عمليات التدويل ، بل إن هذه العمليات تدعم أهمية الدولة القومية بطرق متعددة . ويختم الفصل التاسع الكتاب بإعادة فحص مفهوم العولمة فى ضوء التحليلات السالفة .

الفصل الثانى

العولمة وتاريخ الاقتصاد الدولى

غالباً ما يظن الكثيرون أن « عولمة » النشاط الاقتصادى ومسائل التحكم التى تثيرها لم تظهر إلا منذ الحرب العالمية الثانية ، وخاصة أثناء الستينات من القرن العشرين . وكانت حقبة ما بعد الستينات هى حقبة ظهور نشاط الشركات المتعددة القومية من ناحية ، والنمو السريع للتجارة العالمية من ناحية أخرى . ويترتب على ذلك أنه بانهيار نظام بريتون وودز القائم على أسعار صرف شبه ثابتة فى الفترة ما بين ١٩٧١ – ١٩٧٣ ، بدأ التوسع فى استثمار الأوراق المالية وفى الإقراض المصرفى يمضى قدماً مع التدويل السريع لأسواق رأس المال ، مما أضاف الكثير إلى تعقيد العلاقات الاقتصادية الدولية وبشر بالعولمة الحقيقية لاقتصاد عالمى متكامل متبادل الاعتماد . وفى هذا الفصل سنفحص بمزيد من التدقيق هذا التاريخ الشعبى وسنتتبع الفترات الرئيسية لتدويل النشاط الاقتصادى التى سنوضح أنها تطورت بطريقة دائرية غير مستوية . والمسألة الرئيسية المطروحة فى تقييمنا هى الاستقلال الذاتى المتغير للاقتصادات القومية فى ممارسة نشاطها الاقتصادى[1] .

الشركات متعددة القومية والشركات متعدية القومية فى الأعمال الرأسمالية الدولية

إن تاريخ تدويل المشروعات الرأسمالية تاريخ طويل وليس شيئاً منحصراً فى الفترة اللاحقة لعام ١٩٦٠ . فالأنشطة التجارية على سبيل المثال ترجع إلى الحضارات شديدة التبكير ، ولكن العصور الوسطى فى أوروبا هى التى استهلت عمليات التجارة النسقية عبر الحدود ، من جانب مؤسسات لها طبيعة الشركة الخاصة (على الرغم من معاضدة الدولة ودعمها فى أغلب الأحوال) .

وأثناء القرن الرابع عشر على سبيل المثال نظمت عصبة الهانسا (Hanseatic League – عصبة مدن شمال ألمانيا والبلاد المجاورة لحفز التجارة وحمايتها – المترجم) التجار الألمان فى مزاولة تجارتهم مع أوروبا الغربية وشرقى البحر المتوسط ، وهى التى ربطتهم بالإنتاج الزراعى وصهر الحديد والصناعة اليدوية عامة . وحوالى نفس الوقت نظم التجار المغامرون بيع الصوف والقماش من نتاج المملكة المتحدة إلى البلاد الواطئة والأماكن الأخرى . وبالإضافة إلى ذلك إحتلت البيوت التجارية والمصرفية الإيطالية موقعاً رئيسياً فى التدويل العام لنشاط الأعمال أثناء فترة النهضة المبكرة . وبنهاية القرن الرابع عشر من المقدر أنه كان هناك ما يصل إلى ١٥٠ شركة مصرفية إيطالية تعمل من قبل على نحو متعدد القومية (دننج Dunning ١٩٩٣ ص ص ٩٧ – ٨) .

وأثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر اتسع نطاق رعاية الدولة مع تأسيس الشركات التجارية الكولونيالية الكبرى . وهكذا جاءت إلى الوجود شركتا شرق الهند الهولندية والبريطانية ، والشركة الموسكوفية ، وشركة أفريقيا الملكية وشركة خليج هدسون . وقد كانت هذه الشركات رائدة عمليات تجارة الجملة فيما ستكون المناطق المستعمرة (بالفتح) الأساسية .

إلا أن تطور الصناعة التحويلية العالمية عند رسوخ الثورة الصناعية هو الذى قدم أقرب سلف للشركات متعددة القومية فى العصر الحديث . وهنا أصبح البروز المبكر للشركات البريطانية كشركات منتجين متعددى القومية واضحا للعيان . وفى البداية قدمت أمريكا الشمالية والجنوبية أشد فرص الاستثمار ملاءمة ولكن سرعان ما أعقبتهما أفريقيا واستراليشيا (استراليا ونيوزيلندا وجزر المحيط الهادى الجنوبية) . وهناك بعض الجدل حول اعتبار «الاستثمارات الاستعمارية» سلفاً حقيقياً للاستثمار الخارجى المباشر ، ولكن الإنتاج للسوق المحلية بدأ بهذا الطريقة . فقد سمحت التطورات التقنية والتنظيمية بعد السبعينات من القرن الماضى بتنوع أوسع من المنتجات المتماثلة تُنتج محلياً

وفى الخارج ضمن حدود نفس الشركة بينما جذب الكشف عن المعادن وتنميتها مع منتجات مواد خام أخرى كميات كبيرة من الاستثمار الخارجى المباشر (دننج ١٩٩٣ الفصل الخامس) .

ومن مشاكل مثل هذا التصنيف الراجع إلى الوراء ، أن المفاهيم الحديثة للاستثمار «المباشر» من ناحية (التى تتضمن فكرة بعض السيطرة الإدارية من الخارج) واستثمار «المحفظة» من ناحية أخرى (التى تتضمن فكرة إمتلاك أوراق مالية صادرة عن مؤسسات خارجية للمطالبة بعوائد دون أى رقابة مرتبطة بذلك أو أى مشاركة فى الإدارة) . لم تتطور إلا فى أوائل الستينات فى نفس الوقت الذى أدخل فيه مصطلح الشركة متعددة القومية . وقد سجلت إدارة التجارة فى الولايات المتحدة تقارير عن الاستثمار الخارجى المباشر ابتداء من ١٩٢٩ ولكن ذلك كان استثناء .

وعلى الرغم من نقص المواد المصنفة تصنيفاً متسقاً فمن المتفق عليه عموماً أن الشركات متعددة القومية فى الصناعة التحويلية ظهرت فى الاقتصاد العالمى بعد منتصف القرن التاسع عشر وأصبحت راسخة القدم عند الحرب العالمية الأولى . لقد نما نشاط الأعمال الرأسمالية العالمية بقوة فى العشرينات مع نضج الشركات متعددة القومية المتنوعة والمتكاملة بحق ، ولكنه تباطأ أثناء كساد الثلاثينات ، والأربعينات التى مزقتها الحرب ، وبدأ فى توسع متأرجح من جديد بعد ١٩٥٠ .

جـدول (٢ - ١)

رءوس أموال الاستثمار الخارجي المباشر المقدرة

في بلد المنشأ عام ١٩١٤	بمليون الدولارات الأمريكية الجارية
المملكة المتحدة	٨,١٧٢
الولايات المتحدة	٢,٦٥٢
ألمانيا	٢,٦٠٠
فرنسا	١,٧٥٠
الأراضي الواطئة	٩٢٥

المصادر. U.S & France, Dunning 1993 . Germany, Schröter 1984.
U. K. Corley 1994 Netherlands, Goles & Sluytrman 1993,
وكلها مأخوذة من Jones 1994 .

وكان هناك مدخلان للتقدير الكمي لنمو الأعمال الدولية عبر الزمان . ويتضمن الأول النظر في أي إحصائيات متاحة عن الاستثمار الدولي لتوليد بيانات إضافية ثم إعادة تصنيف هذه البيانات على أساس من التمييزات الحديثة . ويرتكز المدخل الثاني على الأعمال نفسها ، ويتتبع تاريخ الشركات وتدويل نشاطها . ويتضمن ذلك تعداد الشركات المتعددة القومية وفروعها في الأعمال عبر الزمان (جونس ١٩٩٤) .

ويوضح جدول (٢-١) التقديرات الحديثة للاستثمار الخارجي المباشر عند البلاد الرئيسية في ١٩١٤ . كما يشير تحليل الشركات وتاريخها إلى الطبيعة المتطورة للإنتاج الدولي قبل الحرب العالمية الأولى . وكان القطر الرائد هو المملكة المتحدة ، ولكن قد كان هناك أيضا اتساع مذهل للإنتاج متعدد القومية الذي تنظمه اقتصادات متقدمة أصغر . ويكشف التحليل على أساس الشركة أن قدراً كبيراً من هذا الاستثمار الخارجي المباشر المبكر كان متواضعاً في حجمه رغم اتساع نطاقه وقام به في الأغلب شركات أجنبية صغيرة تماماً (جونس ١٩٩٤) .

وهناك قاعدة اقتصادية أفضل متاحة لاستكشاف الاتجاهات فى التجارة العالمية . ويرجع تاريخ هذا الجزء من النشاط الاقتصادى العالمى مرة ثانية إلى زمن طويل فى الماضى . ولكن هناك شواهد إحصائية جيدة من ١٨٣٠ فصاعداً. (ماديسون ١٩٦٢ ، ١٩٨٧ لويس ١٩٨١) . ولكن الفترة المهمة من وجهة نظرنا تتعلق بتطورات القرن العشرين وخاصة ابتداء من الحرب العالمية الأولى . وينبثق هنا نموذج مماثل لحالة الاستثمار الخارجى المباشر ، وإن يكن أكثر حدة فى ملامحه . فقد توسع حجم التجارة الخارجية العالمية بمعدل ٣,٤ فى المائة فى السنة بين ١٨٧٠ و ١٩١٣ . وبعد ١٩١٣ تأثرت التجارة تأثراً معاكساً بنمو الرسوم الجمركية والقيود الكمية والرقابة على سعر الصرف ثم الحرب ، فاتسعت بمعدل يقل عن واحد فى المائة فى السنة فى المتوسط بين ١٩١٣ و ١٩٥٠ . ولكن بعد ١٩٥٠ انطلقت التجارة لتنمو بمعدل يزيد على ٩ فى المائة فى السنة حتى ١٩٧٣ . وبين ١٩٧٣ ومنتصف الثمانينات انخفض معدل النمو راجعاً إلى ما يقرب من مستويات أواخر القرن التاسع عشر ليزيد بمعدل ٣,٦ فى المائة فقط (انظر شكل ٣-١) ويوضح جدول ٢-٢ تجربة تطور أحجام التصدير لستة اقتصادات رئيسية بين ١٩١٣ و ١٩٨٤ ، وهو يشير إلى المعدلات المختلفة لنمو الحجم وإلى تذبذباتها . ويبين هذا الجدول أن هناك انخفاضاً محدداً فى حجم التجارة العالمية أثناء الثلاثينات . ومن الواضح أن ثقل الانخفاض فى حجم التجارة أثناء فترة ما بين الحربين كانت تتحمله ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وبدرجة أقل الولايات المتحدة والأراضى الواطئة . وقد وقفت معاناة اليابان عند نتائج الحرب العالمية الثانية (كما هى الحال مع ألمانيا) .

ويوضح جدول (٢-٣) القيمة المقدرة لصادرات الصناعية التحويلية لعدد من البلاد عام ١٩١٣ . فقد كانت الولايات المتحدة وألمانيا المصدّرين الرئيسيين للسلع المصنعة عند نشوب الحرب العالمية الأولى ، وكانت أهميتهما تفوق ضعف

أهمية الولايات المتحدة وفرنسا . وقد أصبحت قيم التصدير السنوية أقل من رؤوس أموال الاستثمار الخارجي المباشر المتراكمة فى هذا الوقت (قارن جدول ٢-٣ بجدول ٢-١) .

إن العلاقة بين نمو الناتج ونمو التجارة علاقة رئيسية بالنسبة إلى تحليل الاقتصاديات العالمية . وليس مقصدنا أن نتناول الصلات النظرية بين الاثنين هنا (انظر كيتسون وميشى ١٩٩٥) . وعلى أى حال فإن جدول ٢-٤ يقدم بيانات إمبيريقية عن العلاقة بينهما عبر فترات دورية مختلفة . فنمو التجارة من ١٨٥٣ إلى ١٨٧٢ كان أسرع من نمو الإنتاج العالمى ، بينما نمت التجارة من ١٨٧٢ إلى ١٩١١ بنفس المعدل وتتضح الآثار المدمرة لفترة ما بين الحربين والحرب العالمية الثانية فى الجدول بالنسبة لكل من السلسلتين . ولم يبدأ التوسع المتسق للتجارة بالنسبة إلى الإنتاج إلا منذ ١٩٥٠ . حتى أثناء الانكماش الدورى بعد ١٩٧٣ (انظر الفصل الثالث) .

جدول (٢-٢) حجم الصادرات (١٩١٣ - ١٩٨٤) (١٩١٣ = ١٠٠)

السنة	فرنسا	ألمانيا	اليابان	الأراضى الواطئة	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
١٩١٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٢٩	١٤٧,٠	٩١,٨	٢٥٧,٩	١٧١,٢	٨١,٣	١٥٨,٢
١٩٣٨	٩١,٠	٥٧,٠	٥٨٨,٣	١٤٠,٠	٥٧,٣	١٢٥,٧
١٩٥٠	١٤٩,٢	٣٤,٨	٢١٠,١	١٧١,٢	١٠٠,٠	٢٢٤,٦
١٩٦٠	٢٩٨,٤	١٥٤,٧	٩٢٤,٤	٤٤٥,١	١٢٠,٠	٣٨٧,٩
١٩٧٣	٩٢٢,٤	٥١٤,٣	٥,٦٧٢,٧	١,٦٣٢,١	٢٤١,٩	٩١٢,٠
١٩٨٤	١,٤٥٩,٥	٧٧٤,٠	١٤,٤٢٥,٢	٢,٣٨٣,٧	٣٤٩,١	١,١٦١,٥

المصدر : ماديسون ١٩٨٧ . جدول أ - ٢١ ص ٦٩٤

جدول (٢ - ٣) القيمة المقدرة للصادرات المصنعة

١٩١٣	بملايين الدولارات الأمريكية الجارية
المملكة المتحدة	١,٩٢٨
ألمانيا	١,٨٢٤
الولايات المتحدة	,٨٩٦
فرنسا	٨١٣
إجمالى العالم	٧,٢٢٧

المصدر : لويس ١٩٨١ ملحق ٤ ص ٦٧

جدول (٢ - ٤) العلاقة بين نمو الناتج ونمو التجارة
الخارجية ١٨٥٣ - ١٩٨٤ - النسبة المئوية فى السنة

المعدل	١٨٥٣-٧٢	١٨٧٢-٩٩	١٨٩٩-١٩١١	١٩٣٠-٥٠	١٩٥٠-٧٣	١٩٧٣-٨٤
أ متوسط النمو فى حجم التجارة	٤,٣	٣,١	٣,٩	,٥	٩,٤	٣,٦
ب متوسط النمو فى الناتج	٣,٧	٣,٣	٣,٦	١,٩	٥,٣	٢,١

(أ) ١٨٥٣ – ١٩١١ المملكة المتحدة – الولايات المتحدة فرنسا وألمانيا .
١٩١٣ – ١٩٨٤ المملكة المتحدة – الولايات المتحدة – فرنسا وألمانيا والأراضى الواطئة واليابان .
(ب) ١٨٥٣ – ١٩١١ الإنتاج الصناعى فقط .
١٩١٣ – ١٩٨٤ الإنتاج المحلى الإجمالى .
المصادر ١٨٥٣ – ١٩١١ – لويس ١٩٨١ جدول ٥ ص ٧٠
١٩١٣ – ١٩٨٤ – ماديسون ١٩٨٧ جدول ١٤ ص ٦٧٠

الهجرة وسوق العمل الدولية

والمنطقة العريضة الثالثة للتحليل فى سياق تاريخ الاقتصاد العالمى تتعلق بالهجرة ومستتبعاتها بالنسبة لتكامل سوق العمل الكوكبية . ومن المتفق عليه عموماً أن الهجرة تصير (أو قد صارت) «ظاهرة كوكبية» على سبيل المثال سيرو Serow وآخرون ١٩٩٠ ص ١٥٩ ، سيجال ١٩٩٣ الفصل السابع ، كاسيلز وميللر ١٩٩٣ الفصل الرابع) . ويعنى هؤلاء المؤلفون بالكوكبية أنه منذ منتصف السبعينات على وجه الخصوص تأثر المزيد من البلاد بواسطة الهجرة ، وكان هناك تنوع متنام فى مناطق المنشأ للمهاجرين وأصبح المهاجرون ينتمون إلى نطاق أوسع من المراكز الاجتماعية الاقتصادية أكثر من أى وقت مضى . فالعولمة أو الكوكبية عند هؤلاء المؤلفين تسجل تغيرا كميا فى مدى ونطاق الهجرة بدلا من أن تكون سمة لنظام اقتصادى اجتماعى مختلف من حيث الإمكان .

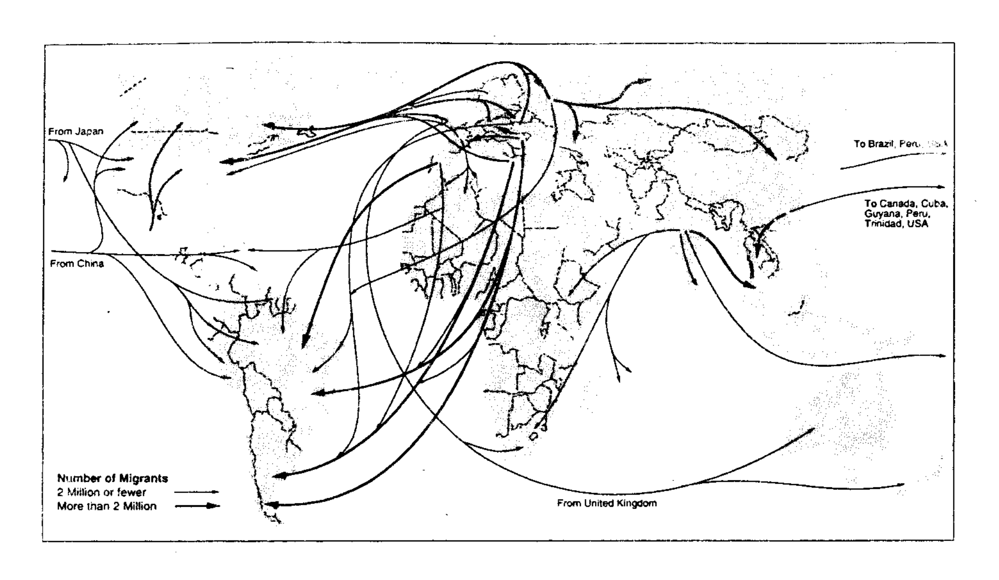
وهناك عدد من الأنواع المختلفة للمهاجرين . ومن الواضح أن تجارة العبيد المبكرة كانت شكلا من الهجرة (غير الإرادية) (ومن المقدر أن ١٥ مليونا من العبيد قد نقلوا من أفريقيا إلى الأمريكتين قبل ١٨٥٠ (كاسلز وميللر ١٩٩٣ ص ٤٨) . ويمكن اعتبار اللاجئين وطالبى اللجوء مهاجرين . وتمتد فترة الدراسة من «الهجرة الجماعية» بعد ١٨١٥ (من أوروبا أساساً) إلى ظهور واتساع هجرة العمالة من طراز «العامل الضيف» بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن الصـعب الحكم الدقـيق على عـدد المهـاجـرين منذ ١٨١٥ ولذلك فكل الأعداد الآتية يجب التعامل معها ببعض الحذر . ويقدر كاسلز وميللر (١٩٩٣) أنه من الممكن أن يكون هناك مـايقرب من مـائة مليـون مـهـاجر من كل الأنـــواع عـام ١٩٩٢ (بما فـيـهم ٢٠ مليـونا من اللاجـئين وطالبى اللجـوء و ٣٠ مليـونا من عمـال عبـر البحـار) . ويشـيـران إلى أن ذلك لايمثل إلا ١,٧ فى المائة من سكان العالم . وبهذا تظل الأغلبية الساحقة من سكان العالم فى بلدانها الأصلية .

وكان القرن اللاحق لعام ١٨١٥ هو أكبر عهد للهجرة الجماعية الطوعية المسجلة (شكل ٢-١) فقد غادر ما يقرب من ٦٠ مليونا من البشر أوروبا متجهين إلى الأمريكتين وأوشيانا (جزر الأقيانوس) (جزر وسط وجنوب المحيط الهادى - المترجم) وجنوب وشرق أفريقيا .

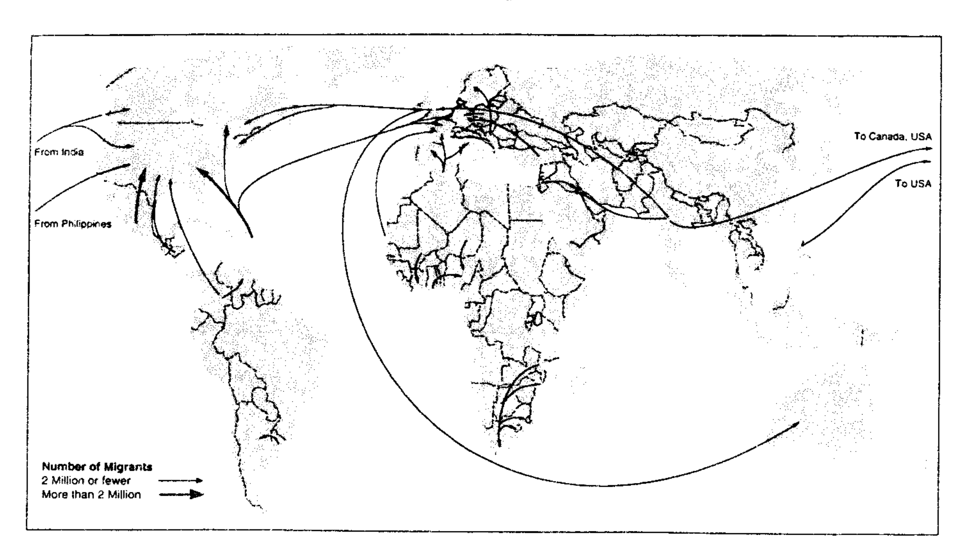
وقد هاجر ما يقدر بعشرة ملايين هـجرة طوعية من روسيا إلى وسط آسيا وسيبريا . وذهب مليون من جنوب أوروبا إلى شمال أفريقيا . وغادر ما يقـــرب من ١٢ مليـونا من الصـينيين وستـة مـلايين من اليـابانيين أوطـانهم وهـاجـروا إلى شرق آسيا وجنوبها . وترك مليون ونصف الهند متـجـهين إلى جنوب شرق آسيا وجنوب وغـرب أفـريقـيـا (سـيـجـال ١٩٩٣ ص ١٦ ، ومن المحـتـمل أن تكون إحصائيات الهند قد بولغ بشدة فى التقليل من تقديراتها هنا) . وقد انخفضت الهجرة العالمية بين الحربين العالميتين انخفاضاً حاداً . وكان ذلك بدرجة كبيرة استجابة لشروط الكساد الاقتصادى أثناء جانب ضخم من فترة ما بين الحربين ، ولكنه كان أيضا راجعا إلى سياسات الهجرة التقييدية المنتهجة فى الكثير من البلاد المستقبلة وخصوصاً الولايات المتحدة .

ولكن بدأ ارتفاع مفاجىء فى الهجرة العالمية فى فترة ما بعد ١٩٤٥ يتضمن على نحو خاص أوروبا والولايات المتحدة مرة ثانية (ليفى باشى ١٩٩٣) . فهذه هى فترة النمو النسبى فى الهجرة من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة وقدوم



شكل ٢-١ الهجرات الطوعية الكوكبية من ١٨١٥ - ١٩١٤
Figure 2.1 Global voluntary migrations, 1815 - 1914
Source : Based upon Segal 1993, p. 17

المصدر : سيجال ١٩٩٣ ص ١٧

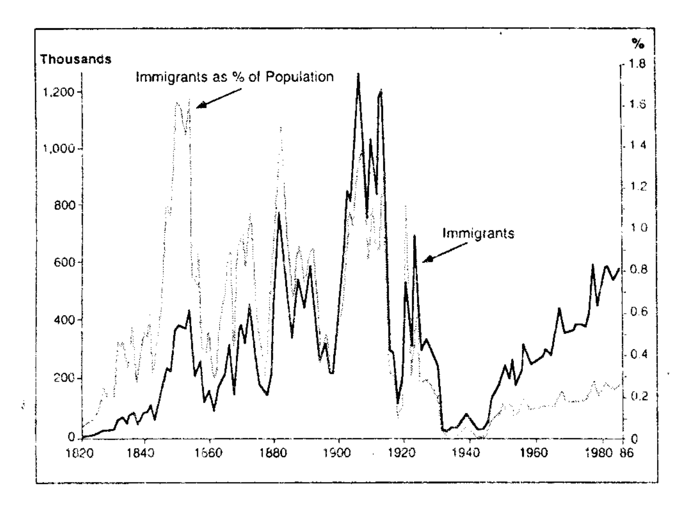


شكل ٢-٢ الهجرات الطوعية الكوكبية
Figure 2.2 Global voluntary migrations, 1945 - 1980
Source : Based upon Segal 1993, p. 21

المصدر : سيجال ١٩٩٣ ص ٢١

ظاهرة «العامل الضيف» (شكل ٢-٢) وقد حبذت الاتجاهات الكوكبية أثناء السبعينات والثمانينات الحركة المتحكم فيها للعمال المؤقتين ، وكان دخول المهاجرين مقصوراً على ذوى المهارة العالية أو على أصحاب العائلات المقيمة فى بلد التوجه .

ومن المتفق عليه عموماً أن الولايات المتحدة كانت وتظل أكبر بلد مستقبل للهجرة . ويلخص شكل ٢-٣ بدقة تاريخ الهجرة بالنسبة للعالم ككل كما صورنا آنفا . ويتضح من هذا الرسم البيانى النمو الثابت للهجرة إلى الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية . وبالنسبة للثمانينات تتحدد تقديرات التدفقات الكوكبية بما يقرب من ٢٠ - ٣٠ مليونا فى السنة (سيجال ١٩٩٣ ص ١١٥) . وكان ما يصل إلى أربعة ملايين من هؤلاء لاجئين ، وكانت نسبة كبيرة من الآخرين تتألف من عمالة مهاجرة مؤقتة جديدة (عمالة تنتوى العودة إلى الوطن) . وكان على حقبة الهجرة العائلية الضخمة أن تتكرر بالطريقة التى عملت بها فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى .



شكل (٢-٣)

الهجرة القانونية إلى الولايات المتحدة ١٨٢٥ - ١٩٨٦

Figure 2.3 Legal immigration to the United States, 1820-1986 (numbers and as percentage of population)

Source : Serow et al. 1990, figure 19.1

(أعداد وكنسبة مئوية من السكان)

المصدر : سيرو وآخرون ١٩٩٠ شكل ١٠١٩

يطرح التحليل السابق سؤالا رئيسياً حول إن كان تكامل النظام العالمى قد تغير تغيراً حاسماً منذ الحرب العالمية الثانية . ومن الواضح أنه حدث نشاط اقتصادى عالمى ملحوظ منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر ولكن هل نستطيع مقارنة فترات مختلفة على أساس من انفتاحها وتكاملها ؟

وإحدى طرق القيام بذلك هى مقارنة نسب التجارة والناتج المحلى الاجمالى . ويقدم جدول ٢-٥ معلومات عن هذه النسب لعدد من البلاد . وبمعزل عن الاختلافات الدرامية فى انفتاح تجارة الاقتصادات المختلفة التى توضحها هذه الأرقام (مثلا المقارنة بين الولايات المتحدة والأراضى الواطئة) فإن السمة التى تثير الدهشة هى أن نسب التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى كانت أعلى على نحو متماسك فى ١٩١٣ عما كانته فى ١٩٧٣ (بالاستثناء الطفيف لألمانيا حيث كانتا متساويتين بقدر كاف) . مما يدل على انفتاح عالمى أكبر فى السنة الأسبق . وقد يعترض على ذلك بأن السنوات المذكورة هنا غير عادية وغير تمثيلية وخاصة عام ١٩٥٠ . ولكن هناك مزيداً من الشواهد تدل على أن المملكة المتحدة على

جدول ٢ - ٥

نسبة تجارة البضائع إلى الناتج المحلى الإجمالى
بالأسعار الجارية (بالجمع بين الصادرات والواردات)
فى ١٩١٣ ، ١٩٥٠ ، ١٩٧٣

البلد	١٩١٣	١٩١٣	١٩٧٣
فرنسا	٣٥,٤	٢١,٢	٢٩,٠
ألمانيا	٣٥,١	٢٠,١	٣٥,٢
اليابان	٣١,٤	١٦,٩	١٨,٣
الأراضى الواطئة	١٠٦,٦	٧٠,٢	٨٠,١
المملكة المتحدة	٤٤,٧	٣٦,٠	٣٩,٣
الولايات المتحدة	١١,٢	٧,٠	١٠,٥

المصدر : ماديسون ١٩٨٧ ، مستمد من جدول أ - ٢٣ ص ٦٩٥

الأقل كانت على نحو متسق أكثر انفتاحاً على هذه الأسس طوال الفترة بأكملها الممتدة بين ١٩٠٥ و ١٩١٤ مقارنة بالفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٦ (توملينسون ١٩٨٨ جدول ١ ص ٣) .

وإذا نظرنا إلى فترة ما بعد الحرب وحدها وعرّفنا الانفتاح التجارى على نحو مختلف اختلافا طفيفاً عما عرّفناه حتى الآن (أى باستخدام أوزان تعادُل قيمة القوة الشرائية بدلا من أوزان السوق) أصبح من الواضح أن هناك زيادة ثابتة فى الانفتاح عبر معظم العالمين المتطور والنامى كما يبين جدول ٢ – ٦ ولموقع اقتصادات آسيا الشرقية دلالة كاشفة خاصة (وهى هنا محددة بهونج كونج وإندونيسيا وكوريا وماليزيا وسنغافورة وتايوان وتايلاند) .

وفضلا عن ذلك فإنه بالرجوع إلى اتجاهات المدى الأطول ستومىء الشواهد إلى انفتاح أكبر أمام تدفقات رأس المال فى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى بالمقارنة بالسنوات الأقرب عهدا . وحينما قاس جراسمان (١٩٨٠) «الانفتاح المالى» على أساس من الميزان الحسابى الجارى بالقياس إلى نسب الناتج المحلى الإجمالى لم يجد أى زيادة فى الانفتاح بين ١٨٧٥ و ١٩٧٥ . بل وجد انخفاضا فى حركات رأس المال لدى البلاد الستة التى اعتبرها قائدة (بريطانيا العظمى وإيطاليا والسويد والنرويج والدانمارك والولايات المتحدة) . وظلت الحال كذلك حتى فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية على الرغم من أنه ابتداء من منتصف السبعينات كانت هناك بعض علامات اتجاه صعودى فى الانفتاح المالى . وبقياس الأشياء على نحو مختلف اختلافاً طفيفاً تؤكد الأرقام المبينة فى جدول ٢–٧ الاكتشاف العام عن انخفاض فى الانفتاح لا عن زيادة بالنسبة لكل البلاد بعد ١٩٧٥ .

وبالإضافة إلى ذلك يذهب لويس (١٩٨١ ص ٢١) إلى أن صادرات رأس المال ارتفعت ارتفاعاً ثابتاً طوال الثلاثين عاماً التى سبقت الحرب العالمية الأولى رغم أن ذلك تعرض لتأرجحات واسعة . ولكن عند مقارنة ذلك بالفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٧٣ كانت درجة تعاظم صادرات رأس المال أقل كثيراً فى الفترة الأخيرة

(لويس ١٩٨١ ، ص ٢١) . وفى النهاية وصل تيرنر (١٩٩١) من مقارنة شاملة بين فترة قاعدة الذهب السابقة على ١٩١٤ والثمانينات إلى أن الاختلالات فى الميزان الحسابى الجارى وأن تدفقات رأس المال مقيسة فى علاقتها بالناتج المحلى الإجمالى كانت أكبر قبل ١٩١٤ مما كانته فى الثمانينات .

وهكذا فإن استخدام الأرقام الإجمالية لنسب التجارة وتدفقات رأس المال إلى الناتج يؤكد دون لبس أن الانفتاح كان أكبر أثناء فترة قاعدة الذهب مما كانه حتى فى الثمانينات . ولكن هذه الأرقام الإجمالية تستطيع أن تضع قناعاً على فروق مهمة بين الفترات . وعلى سبيل المثال يمكن أن يكون تركيب الناتج مهماً فى الحكم على المدى الحقيقى لتبادل الاعتماد . والحقيقة أن نسبة الناتج «غير القابل للتجارة» ارتفعت فى الناتج المحلى الإجمالى الشامل مذ الحرب العالمية الأولى وخاصة مع تزايد أهمية القطاع العام ، لذلك يمكن أن نتوقع انخفاض نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى نتيجة لذلك فحسب . وفى حالة التدفقات المالية ينبغى أن نقر بالتغير فى طابعها وأهمية الأنظمة المالية التى تحدث فى ظلها . وسنناقش هذه المسألة بإسهاب أكبر فيما بعد ، ولكن يجدر بنا الآن أن نشير إلى طبيعة قاعدة الذهب باعتبارها نظاماً جوهره سعر صرف ثابت بالمقارنة بوضع التعويم فى الثمانينات . وفى نظام سعر الصرف الثابت تكون تدفقات رأس المال القصيرة المدى ذات مرونة كبيرة فى سعر الفائدة ، ولاتصحبها إلا تغيرات ضئيلة فى سعر الفائدة لا تسبب حركات ملحوظة لرأس المال (على الرغم من أن ذلك يعنى أيضا أن تدفق رأس المال وفقاً لحساسيته لسعر الفائدة يمكن أن يحد من تغاير أسعار الفائدة قصيرة المدى) . ويمكن تعليل بعض تدفق رأس المال بتغاير سعر الفائدة بين الفترتين وكان سعراً مختلفاً بشكل بارز على الرغم من أن نظام بريتون وودز بعد الحرب لم يكشف عن أى زيادة فى تغاير سعر الفائدة بالنسبة إلى فترة قاعدة الذهب (تيرنر ١٩٩١ جدول ٢ ، ص ١٦) .

وبالابتعاد عن التجارة وتدفقات رأس المال مؤقتاً ، نستطيع الآن أن ننظر إلى استتباعات الاتجاهات فى الهجرة العالمية . فأولا يجب التأكيد على أن هذه

الاتجاهات قائمة داخل نطاق الاعتبارين التوءمين المتعلقين بسوق العمل وسياسة الحكومة . فلا وجود لسوق عالمية للعمل بنفس طريقة وجود سوق للسلع والخدمات . ومعظم أسواق العمل يستمر تنظيمها على أساس قومى ولا يمكن النفاذ إليها من جانب الأجانب إلا على نحو هامشى ، سواء أكانوا مهاجرين قانونيين أو غير قانونيين أو كانوا قوة عمل مهنية . فتحريك السلع والخدمات أسهل بما لايقاس من تحريك العمالة .

وحتى التوسع السريع الثابت فى الاقتصاد العالمى ليس من المحتمل أن يقلل بدرجة ملموسة من الحواجز المتعددة أمام حركة العمالة وتظل حرية حركة العمالة فيما عدا سياق اتفاقيات حرية التجارة من نمط الاتحاد الأوروبى التى تنمو على أساس مناطق معينة مقيدة بقيود ثقيلة تحد منها . وحتى اتفاقية حرية التجارة لأمريكا الشمالية (نافتا) تستبعد صراحة حرية انتقال الأشخاص رغم وجود حرية قائمة بالفعل بين كندا والولايات المتحدة وتدفقات هائلة غير قانونية بين المكسيك والولايات المتحدة . إلا أن الهجرة خارج الأقاليم الجغرافية من كل الأنواع لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من حركات العمالة العالمية . فمعظم الهجرة تعد من نوع الهجرة إلى البلد المجاور . وأثناء القرن التاسع عشر كان الانتقال الواسع النطاق للعمال إلى مصادر رأس المال مقبولا ويلقى التشجيع ولكنه الآن مرفوض إلا باعتباره ملائماً لحاجة عملية مؤقتة .

وبمقدار ما تكون هناك هجرة عالمية شاملة للعمل ، يكون تركيزها منصباً على دول الخليج وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية . والتقدير غير الدقيق لهذه الفئة يصل بها إلى ٢٠ مليونا فى ١٩٩٠ (قبل حرب الخليج التى شهدت عودة كثيفة للعمال المهاجرين وخاصة من العالم الثالث إلى بلادهم) . وقد بلغ هذا الشكل من قوة العمل الدولية أوجه فى أوائل السبعينات . ثم قطع الكساد على نطاق العالم والتطورات اللاحقة مثل حرب الخليج الطريق أمام نمو العمالة المهاجرة المؤقتة . إن نسبة كبيرة من هؤلاء العمال تقيم وتعمل بشكل غير قانونى ، أما العمال المغتربون القانونيون فيتجهون إلى الانتماء لفئات عمالة إدارية وماهرة وفنية .

جدول ٢ - ٦

انفتاح التجارة منذ الحرب العالمية الثانية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) [أ]

البلد	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٠-٦٩	١٩٧٠-٧٩	١٩٨٠-٨٩
البلاد الصناعية	٢٣,٣	٢٤,٦	٣٢,٠	٣٦,٨
أمريكا الشمالية	١١,٢	١١,٧	١٧,٨	٢١,٩
أوروبا الغربية	٣٧,٢	٣٨,٩	٤٨,٧	٥٦,٩
اليابان	٢١,٨	١٩,٥	٢٢,٩	٢٣,٩
البلاد النامية	–	٢٨,٠	٣٤,٤	٣٨,٤ [ب]
أفريقيا	–	٤٨,٢	٥٥,١	٥٤,٤
آسيا				
شرق	–	٤٧,٠	٥٩,٥	٨٧,٢
بلاد أخرى [جـ]	–	١٧,٢	١٩,٦	٢٤,٠
الشرق الأوسط	–	٤١,٥	٦٠,٤	٤٦,٩
نصف الكرة الغربي	٢٦,٣	٢٣,٩	٢٤,٩	٢٧,٩

(أ) الانفتاح يعرّف باعتباره الصادرات والواردات الإسمية السلعية كنسبة مئوية من الناتج الإسمي . وتحسب المجاميع الإجمالية على أساس من أوزان تعادل القوة الشرائية .

(ب) ١٩٨٠ – ٨٧

(جـ) باستبعاد الصين .

المصدر : النظرة الاقتصادية العالمية . أكتوبر ١٩٩٤ . صندوق النقد الدولي جدول ٢١ ، ص ٨٩ .

جدول ٢ - ٧ نسبة تدفقات رأس المال الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	بريطانيا	فرنسا	السويد
١٩٠٥ – ١٩١٤	٦,٦١	–	٢,٠١
١٩٦٥ – ١٩٧٥	١,١٧	١,٥٩	١,٠٢
١٩٨٢ – ١٩٨٦	١,١٠	٠,٩٩	١,٤٨

المصدر : توملينسون ١٩٨٨ – جدول ٢. ص ، ٤ .

ومن مستتبعات هذه المستويات من الهجرة والعمالة الدولية أن أصبحت تحويلات العمالة فى الخارج تشكل الآن مكونًا مهما من التدفقات المالية العالمية ومن الدخول القومية لبعض الدول الصغرى . وهناك تقديرات بأن التحويلات ارتفعت من ٣,١٣٣ بليون دولار فى ١٩٧٠ إلى ٣٠,٤٠١ بليون دولار فى ١٩٨٨ (سيجال ١٩٩٣ ص ١٥٠) ، ولكن ذلك مازال يمثل أقل من ٥٪ من القيمة الإجمالية للتجارة العالمية ، على الرغم من أنه واصل الارتفاع بوتيرة أسرع من قيمة هذه التجارة . ويوحى ذلك إما بأن حوافز تحريك هذا النوع من العمل قد نمت بالنسبة لحركات السلع والخدمات أو بأن مكافآت هذا النوع من العمل قد نمت نسبياً . ويمكن قبول التفسير الثانى بدوره على أساس أن المزيد من المهاجرين يوجدون الآن فى فئات العمالة عالية الدخل . ويبدو أن أيام المهاجر غير الماهر منخفض الدخل أصبحت معدودة على الرغم من بقاء مدى ملحوظ أمام الهجرة النسائية المؤقتة المستمرة للقيام بأعمال منزلية فى البلاد الأغنى .

وفى الحقيقة يكون هنا موضع دخول السياسة الحكومية إلى الصورة على نحو صريح . فالسياسة تحكم قبضتها على نمو العمال المهاجرين ، وحتى بدرجة أكبر على حقوق الهجرات العائلية الدائمة . وتوجد فروق هنا على الأخص بين أوروبا والولايات المتحدة فالأخيرة تظل محتفظة بنظام أكثر انفتاحاً وليبرالية إلى درجة كبيرة . (ليفى باشى ، ١٩٩٣ ص ٤١) ولكن كاسلز وميللر يشيران إلى :

« أن الآفاق ضيقة أمام تدفقات هجرة قانونية متزايدة ملحوظة إلى الديموقراطيات الغربية على المدى القصير والمتوسط ... فلن تسمح الضوابط السياسية بذلك ... وهناك مجال محدود للعمالة عالية المهارة ولم شمل العائلات واللاجئين ولكن لا مجال لاستعادة تجنيد ضخم للعمالة الأجنبية لتقوم بالوظائف ذات المستوى الأدنى » .

(١٩٩٣ ص ص ٢٦٥ - ٦) .

وستعنى الشروط السيئة لسوق العمل فى البلاد المتقدمة وصعوبة إيجاد عمل للمواطنين الموجودين والعمال الأجانب المقيمين الحد من الهجرة غير المرغوب فيها وغير القانونية .

وهناك مجموعتان من النقاط الأكثر عمومية تستحقان الإبراز فى ضوء هذه الملاحظات . الأولى أنه كانت هناك أطوار من الهجرة العالمية الضخمة عبر قرون كثيرة ، ويبدو أنه لا شىء فى هذا السياق غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية أو فى العقود الأقرب زمنا . والثانية أن الوضع بين ١٨١٥ و ١٩١٤ كان من أوجه متعددة أكثر انفتاحاً مما هو اليوم . فعصر «العولمة» المفترض لم يشهد صعود سوق جديدة كوكبية غير متحكم فيها فى هجرة العمالة . وبالنسبة لفقراء العالم المحرومين من أى امتيازات لا توجد أمامهم من نواحى متعددة الإخيارات هجرة عالمية أقل عدداً اليوم مما كانت عليه فى الماضى . وفى فترة الهجرة الضخمة على الأقل كان هناك خيار اقتلاع جذور الأسرة بكاملها والانتقال بحثاً عن شروط أفضل ، وهو خيار يبدو الآن فى طريقه إلى الانغلاق أمام الأقسام المناظرة من سكان العالم اليوم . فلم يعد أمامهم خيار إلا البقاء فقراء وتحمل ذلك إلى النهاية . ولا وجود الآن لما يعادل « الأراضى الشاغرة » المتاحة للمستوطنين الأوروبيين وغيرهم فى الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الجنوبية وشمال أفريقيا واستراليا ونيوزيلندا ، مع ما يصحب ذلك من فقدان للحرية لدى فقراء العالم .

ويبدو الأمر مختلفاً بالنسبة للأكثر ثراء من أصحاب الامتيازات . فالذين يمتلكون مؤهلات مهنية ومهارات تقنية مايزال أمامهم مجال أكبر للمناورة ومايزالون يحتفظون بخيار الانتقال إذا رغبوا . إن «نادى الصفوة» بأعضائه ذوى الخبرة الإدارية رغم ضآلة عددهم النسبية بالقياس إلى سكان الكوكب هو التجلى الواضح لانعدام المساواة فى فرص الهجرة .

ونستطيع القول كاستنتاج تمهيدى أن الاقتصاد العالمى كان من نواحى متعددة أكثر انفتاحاً فى فترة ما قبل ١٩١٤ مما كانه فى أى وقت لاحق بما فيه الفترة من السبعينات المتأخرة فصاعدا . كما أن التجارة العالمية وتدفقات رأس المال سواء بين الاقتصادات سريعة التصنيع نفسها أو بينها وبين أراضى مستعمراتها المتنوعة كانت أكثر أهمية بالنسبة لمستويات الناتج العالمى الإجمالى قبل الحرب العالمية الأولى مما هى عليه اليوم من حيث الاحتمال . وإذا أضفنا إلى ذلك مسألة الهجرة العالمية التى ناقشناها توا وصلنا إلى أنه كان لدينا اقتصاد عالمى متطور على نحو غير عادى ، ومنفتح ومتكامل فى بداية هذا القرن . وعلى هذا فالفترة الراهنة ليست بأى حال غير مسبوقة .

الأنظمة الدولية النقدية القائمة على سعر الصرف

يطرح التحليل السابق مسألة وجود أنظمة نقدية عامة قائمة على سعر الصرف يحدث داخلها النشاط الاقتصادى ويتحقق بواسطتها تنظيم الاقتصاد العالمى والتحكم فيه . ويمكن بوجه عام تقسيم القرن العشرين إلى عدد من الفترات المنفصلة إلى حد ما كمقدار ما يتعلق الأمر بهذه الأنظمة كما هو مبين بالجدول ٢ – ٨ .

وهناك نقطتان مهمتان تمهيديتان تتعين ملاحظتهما فى هذا الجدول . الأولى تنوع الأنظمة التى يعرضها . فغالباً ما يرى الكثيرون أنه لم يكن هناك إلا نظامان فى القرن العشرين ، نظام قاعدة الذهب ونظام بريتون وودز ، وقد تداعى الأول فى فترة ما بين الحربين وتداعى الثانى فى فترة ما بعد ١٩٧٣ . ومن الواضح أنهما أثنان من الأنظمة الرئيسية التى تميز القرن العشرين ، ولكنهما لم يكونا النظامين الوحيدين . بالإضافة إلى وجود فترات فرعية مهمة داخل بعض الأنظمة المصورة . وللعرض المكتمل هناك حاجة إلى صورة للأنظمة والترتيبات الاقتصادية العالمية أكثر تعقيداً لكى نحصل على تحليل مطابق للوقائع .

جدول الأنظمة النقدية لسعر الصرف

النظـــام	الفـــترة
١ – قـاعـدة الذهب العـالمـيـة	١٨٧٩ – ١٩١٤
٢ – عـدم الاسـتـقـرار بين الحـربين	١٩١٨ – ١٩٣٩
(أ) تـعـــويم	١٩١٨ – ١٩٢٥
(ب) العـودة لقــاعـدة الذهب	١٩٢٥ – ١٩٣١
(جـ) العـودة للتـعـويم	١٩٣١ – ١٩٣٩
٣ – قـاعـدة سـعـر صـرف شـبـه ثابت للدولار	١٩٤٥ – ١٩٧١
(أ) تأسـيس قـابليـة التـحـويل	١٩٤٥ – ١٩٥٨
(ب) نظام بريتـون دودز التـام	١٩٥٨ – ١٩٧١
٤ – قـاعدة الدولار عـائم السـعـر	١٩٧١ – ١٩٨٤
(أ) الفـشل فى الاتفـاق	١٩٧١ – ١٩٧٤
(ب) العـودة إلى التـعـويم	١٩٧٤ – ١٩٨٤
٥ – نظام النقد الأوروبى ومنطقة المارك الألمانى الكبرى ..	١٩٧٩ – ١٩٩٣
٦ – اتفاقات بلازا – لوفر التدخلية	١٩٨٥ – ١٩٩٣
٧ – اندفاع نحو تعويم شامل مجدد	١٩٩٣ –

المصادر : مصنف من إيشنجرين ١٩٩٠ : ١٩٩٤

مارك كينون ١٩٩٣ وتقديرات المؤلفين .

والنقطة الثانية أنه بالإضافة إلى عدد الأنظمة يكون اللافت للنظر فى الجدول قصر الفترة التى عملت فيها هذه الأنظمة . فقاعدة الذهب هى الوحيدة التى بقيت لما يزيد عن ثلاثين عاماً . أما معظم الأنظمة الأخرى فقد استمرت زمنا أقل بكثير . ومن الواضح أن ما أشير إليه هنا على أنه «عدم استقرار ما بين الحربين» لايتطابق مع أى نظام محدد لأن «قواعد اللعبة» أثناء هذه الفترة تتحدى أى تشخيص متسق . وعلى هذا فقد قسمنا هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية

ليس بينهما ما يمكن أن توصف بأنها تبدى سـمات نظامية مقصورة عليهـا ، أو ضمنية ، لأن الترتيبات كانت شديدة السيولة كما كانت متراكبة ، بما أنها كانت إما متآكلة أو تمر بعملية إعادة بناء جنينية (أو تجمع بين الأمرين أحيانا فى نفس الوقت) .

وقد تحدد النظام الناشىء على الفور عقب الحرب العالمية الثانية بأنه قاعدة سعر صرف شبه ثابت للدولار وله فترتان فرعيتان . لقد كانت فى الحقيقة فترة استقرار ملحوظ فى أسعار الصرف لأن التعديلات كانت قليلة وطفيفة ولكنها كانت ممكنة ومقرة داخل نطاق النظام[٢] . وغالباً ما تصنف الفترة بأكملها باعتبارها نظام بريتون وودز ، تبعاً لاسم الاتفاق الموقع فى ١٩٤٤ ، ولكننا نفضل تقسيمها إلى فترتين فرعيتين لأن التحويل الكامل للحساب الجارى للعملات الرئيسية لم يتحقق حتى نهاية ١٩٥٨ (على الرغم من أن ذلك كان بندا فى معاهدة ١٩٤٤) . وهكذا فإن نظام بريتون وودز التام لم يعمل إلا طوال ثلاث عشرة سنة فيما بين ١٩٥٨ و ١٩٧١[٣] ، وقد تكون هذه السنوات فترة قصيرة على نحو يدعو للدهشة .

وتسمى الفترة التالية « قاعدة الدولار عائم السعر » ، كما تسمى أحداث ١٩٧١ – ٤ العاصفة الفترة الفرعية «للفشل فى الاتفاق» . لقد كانت فترة تخلت الجماعة الدولية فيها على نحو متعاقب عن أى محاولة للتحكم الجماعى فى أسعار الصرف ، بعد أن عقلت إدارة نيكسون من جانب واحد ، قابلية الدولار الأمريكى للتحويل على أساس الذهب فى أغسطس ١٩٧١ ، مما أدى إلى تخفيض سعره . وعلى الرغم من الخطط والمخططات المتنوعة المصممة لكى تدعم النظام السابق أثناء هذه الفترة كانت نذر الكارثة قد أصبحت واضحة . ولكن مجىء أسعار الصرف «المرنة» لم تفعل إلا القليل لإزاحة الدولار باعتباره قاعدة الأمر الواقع لأجراء الصفقات النقدية العالمية الرسمية والخاصة إلى أبعد مدى . كما أن هذه الفترة الفرعية رغم تسميتها بأنها «عودة إلى التعويم» أبدت مجموعة محددة من

«قواعد اللعبة» فى عقد الصفقات النقدية الدولية ، وهى قواعد التزمت بها بدقة البلاد المصنعة ذات الصلة . (ماك كينون ١٩٩٣ ص ص ٢٦-٩ وانظر ما يلى) .

وعلى الرغم من أن فترة أسعار الصرف العائمة استمرت عشر سنوات فقد اعترض نظام فرعى طريقها بعد تأسيس نظام النقد الأوروبى فى ١٩٧٩ . ويطلق عليه «منطقة المارك الألمانى الكبرى» للإشارة إلى الأهمية المركزية للعملة الألمانية فى القيام بدور قاعدة قياسية للعملات الأوروبية الأخرى التى كانت فى نظام النقد الأوروبى أو بقيت فيه . وبدأ نظام النقد الأوروبى فى اتضاح المعالم بعد خريف ١٩٩٢ ، ففى البداية انفصل عدد من العملات الرئيسية ثم اتسع النطاق الذى يسمح ضمنه للعملات المتبقية بالتأرجح . وبعد ذلك تتابع المزيد من تخفيض قيمة البيزيتا الأسبانية والإسكود البرتغالى فى أوائل ١٩٩٥ . ولكن بقايا نظام النقد الأوروبى ماتزال تعمل فى هذا الشكل المعدل .

ويتبع النظام السادس المشخص فى جدول ٢-٨ اتفاقيات بلازا واللوفر المنعقدتين فى ١٩٨٥ و ١٩٨٧ واللتين استهدفتا تثبيت (وفى الحقيقة وفى البداية تخفيض) قيمة الدولار الأمريكى مقابل كتلتى العملة الرئيسيتين الأخريين ، منطقة نظام النقد الأوروبى مع المارك الألمانى والين اليابانى . ومن الناحية الشكلية دشنت هذه الاتفاقيات «مناطق مرجعية» عريضة بين كتل العملة الثلاث تسمح «بالتدخلات» للتثبيت حول أسعار صرفها (بما يصحب ذلك من إلغاء آثار الصدمات النقدية) ، وللتعديل المصدق عليه لأسعار الصرف المركزية تبعاً «للأساسيات الاقتصادية» حينما يكون ذلك ضرورياً . وعلى حين استمرت رقابة الثلاثة الكبار فمن القابل للجدل وجود أى التزام حقيقى بالتحكم فى أسعار الصرف (ومن ثم بالتحكم فى اقتصادات الثلاثة الكبار بشكل أعم انظر الفصل السادس) . وهذا هو السبب فى أننا حينما تناولنا ذلك بحذاء التوقف الجزئى لنظام النقد الأوروبى بعد ١٩٩٢ اقترحنا نظاماً نهائياً ممكنا انبثق خلال ١٩٩٣-٤ يومىء إلى اندفاع نحو نظام تعويم سعر الصرف الأكثر وضوحاً فيما

بين ١٩٧٤ و ١٩٨٤ . وذلك على الرغم من الوجود المستمر غير الرسمى أو الرسمى لنظام اتفاق بلازا - لوفر .

والأهداف الأساسية لهذا التاريخ الموجز للترتيبات النقدية العالمية هى مايأتى : أولا إنه يبين الطبيعة المتحكم فيها للنظام طوال هذا القرن (بالاستثناء الممكن للسنوات العشرين فيما بين الحربين) . وثانيا إنه يومىء إلى أنه لا يوجد شىء غير معتاد على نحو جذرى يتعلق بالوضع الراهن . وبهذه اللغة على الأقل يبقى نظام أو ترتيب محدد للتحكم . وثالثا إنه لا يقدم سبباً - إذا أخذنا فى الاعتبار الطبيعة المتقلبة للأنظمة العالمية وطابعها قصير العمر - للاعتقاد بأن الأشياء لا يمكن أن تتغير بدرجة كبيرة فى المستقبل وحتى فى المستقبل القريب . وقد يكون طول الأنظمة متهجاً نحو القصر ، وحتى إذا لم يكن الأمر كذلك فإن ثلاثين سنة تبدو مثل حد أعلى مطلق قبل أن تبدأ التوترات فى تمزيق الأواصر (أو ربما فى ربطها معاً من جديد) ومع وضع ذلك فى الذهن ينبغى أن نتذكر أن عام ١٩٧٣ الذى يُعتقد غالباً أنه كان حداً فاصلاً للنظام الرئيسى قد أصبح فى عام ١٩٩٥ وراءنا باثنين وعشرين عاماً .

الانفتاح والتكامل ما الذى يخاطران به ؟

ونعود إلى مسألة التكامل واسعة النطاق التى ناقشناها مناقشة تمهيدية فيما سبق ، لنجد أن القياس الفعلى لدرجة التكامل فى الأسواق المالية صعب نظرياً وإمبريقيا . ويتجه التحليل الاقتصادى فى هذا المجال لأن تقوده فكرة نظرية «سوق رأس المال العالمى الفعالة » أى أن أسواق رأس المال تعمل تنافسياً فى تخصيص المدخرات ورءوس الأموال (العالمية) بحيث تجعل العوائد على الاستثمار متساوية . وهكذا تكون المؤشرات الرئيسية لدرجة التكامل مقاييس مثل أسعار الفائدة بين البلاد أو قيمة نفس الأسهم فى البورصات المحلية والعالمية ، فكلما اقتربت من التساوى بين الأسواق المالية القومية المختلفة

أصبح الاقتصاد العالمى أكثر تكاملا . ومع وجود سوق متكاملة تماماً لرأس المال ستوجد أسعار فائدة عالمية واحدة على القروض قصيرة المدى وطويلة المدى ، وسعر واحد للسهم أو السند إذا ظلت الأشياء الأخرى متساوية . وبطبيعة الحال فإن الضابط الرئيسى هنا هو « أن تظل الأشياء الأخرى متساوية » . ففى الواقع لا تكون كذلك بالفعل ، لذلك تكون مهمة التحليل الإمبريقى من داخل هذا المنظور السائد هى تعليل هذه « الشوائب » أو « نواحى النقص » وإدخال التعديلات وفقا لها من أجل الوصول إلى مقياس بالتوكيل أو الإنابة لدرجة التكامل «الحق» . ويتطلب ذلك كله كما يمكن التوقع القيام بافتراضات هائلة ، لن يحبذها أو يقبلها إلا القليلون من غير الخبراء راسخى العلم Cognoscenti . غير أنه على الرغم من بعض الارتياب المحيط بهذا المدخل الأساسى فإن نتائجه الرئيسية تستحق المناقشة(٥) .

إن هناك عدداً من الأشكال والمستويات يمكن عندها تحليل درجة التكامل المالى العالمى (فرانكل ١٩٩٢ ، هيرنج وليتان ١٩٩٥ وهاريس ١٩٩٥) . ويمكن تصنيف هذه الأشكال والمستويات تحت ثلاثة عناوين متراكبة : تلك المرتبطة بتباينات (تفاضلات) سعر الفائدة ، وتلك المرتبطة بالأسعار التفاضلية للأوراق المالية . وتلك المرتبطة بتدفقات الموارد الواقعية وحراك رأس المال . وسنتناولها كلا على حدة بادئين بمناقشة العلاقات بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف .

وأحد هذه المؤشرات الأكثر دقة للتكامل المالى يتعلق بالأسواق الخارجية البعيدة عن الشاطىء أو الأرض (وتتم عبر طرف ثالث) . مثل أسواق العملات الأوروبية . ومن الناحية الشكلية يمكن إنشاء مقاييس تكامل هذه السوق المالية على أساس من تعادل سعر الفائدة المغطى . ويتضمن ذلك أن المودعين يستطيعون الحصول على نفس العائد عن أى عملة أوروبية يحوزونها مع الأخذ فى الاعتبار التكلفة المستتبعة فى الحماية من تغيرات سعر الصرف الممكنة . ويبدو أن تعادل سعر الصرف يسرى فى أسواق العملة الأوروبية . وسيكون شكل

من التكامل أكثر تطوراً قائماً حينما تكون السوقان البعيدة عن الشاطىء والتى على الشاطىء مترابطتين ترابطاً وثيقاً ، ولكن هنا تبدأ الصعوبات فى الصعود . فاللوائح المصرفية وأشكال الرقابة على رأس المال تقيم انفصالا بين هاتين الدائرتين ، فقد أدخلت فى أغلب الأحوال واستمرت لأسباب تتعلق بالسياسة العامة . ولكن مع التوفيق المتصاعد بين اللوائح المصرفية والتخلى عن أشكال الرقابة على رأس المال ترسخ هذا الشكل من التكامل بين البلاد المتقدمة فى ١٩٩٣ : وهكذا تحقق الآن تعادل سعر الصرف المغطى بين الأسعار القومية إلى هذه الدرجة أو تلك وستبرز أشكال أعمق من التكامل بواسطة تعادل سعر الفائدة غير المغطى فى المحل الأول ثم بواسطة تعادل سعر الفائدة الفعلى بين الودائع بالعملات المختلفة . فإذا كان الشرط الأول سارياً فإن العوائد المتوقعة على الاستثمارات بالعملات المختلفة ستكون متماثلة حينما تقاس على أساس من عملة واحدة بحيث تفرض تدفقات رأس المال التساوى على المعدلات المتوقعة للعائد بصرف النظر عن التعرض لمخاطر سعر الصرف . ويدخل ذلك متغيرا غير قابل للملاحظة فى الحساب، هو «فرق قيمة المضاربة» المرتبط بالتغيرات المتوقعة . وفى حالة تعادل سعر الفائدة الفعلى تكون معدلات التضخم التفاضيلة متوقعة سلفاً فى الأسعار الإسمية ، لكى يتم الاحتفاظ بأسعار الصرف الفعلية ولكى تعمل تدفقات رأس المال على جعل أسعار الفائدة متساوية عبر الأقطار . وعلى حين أن الاختبارات لقياس حضور هذين الشكلين من التكامل معقدة ومحاطة بالاختلاف فإن تعادل سعر الفائدة الفعلى يبدو بعيداً عن التحقق فى التسعينات المبكرة ، لذلك فإن المستوى الراهن للتكامل المالى العالمى يقصِّر عن بلوغ الهدف الذى كان سيسود فى نظام متكامل بحق . وعلى النقيض من ذلك كانت فترة قاعدة الذهب تتميز بأن أسعار الفائدة قصيرة المدى كانت متضايفة تضايفا وثيقاً ، وبوجود ميل قوى لأن تتساوى المعدلات الفعلية للعائد على النطاق العالمى (تيرنر ١٩٩١ ص ص ١٦-١٧) . إلا أنه على المنهج الثانى واسع النطاق أن يركز على أسعار الأصول فى الأنظمة المالية القومية المختلفة . وهنا تكون المشكلة هى

التمييز بين المؤثرات الداخلية على الأسعار والمؤثرات العالمية . ولكن هناك حجة فورية تؤكد أن البورصات وثيقة الصلات بحيث أن التخلخل فى إحداها ينتقل بسرعة إلى الأخريات . وفى هذا السياق ستكون التغيرات فى «تقلب» حركات الأسعار هى التى تمثل مؤشراً للعولمة المتزايدة وليس وجود الصلات بذاته ، فشواهد هذا الصدد ملتبسة فى أفضل الأحوال (هاريس ١٩٩٥ ص ص ٢٠٤ - ٦) . وفى الحقيقة لقد دعمت الدراسات المبنية على التاريخ الانطباع بوجود تكامل مالى أكبر مقيساً بهذه الحدود قبل الحرب العالمية الأولى . ومن داخل المنظور المتسع لمنهج سوق رأس المال الفعالة ، يركز نيل (١٩٨٥) على حركات سعر الأصول أثناء الأزمات المالية الرئيسية التى وقعت بين ١٧٤٥ و ١٩٠٧ . وقد قاس سرعة انتشار الفزع المالى بين مركز مالى وآخر . ووصل هذا التحليل إلى أنه كانت هناك فى الأصل درجة عالية على نحو مدهش من تكامل أسواق رأس المال بين المراكز المالية الأوروبية فى فترة مبكرة ترجع إلى منتصف القرن الثامن عشر ، ولكنه أومأ إلى أن درجة التكامل المالى لم تتطور كثيراً إلى الأمام بين ذلك الوقت وعام ١٩٠٠ . بيد أن زيفين (١٩٩٢) عند مسحه لمدى واسع من أدب التكامل المالى سجل عدداً من المقايس التى تدعم الطبيعة عالية التكامل للاقتصاد العالمى قبل الحرب العالمية الأولى . ويقول ملخصاً :

« وكل هذه المقاييس لتجارة وملكية الأوراق المالية متعدية القومية أكبر بقدر ملحوظ فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى مما هى فى الوقت الحاضر . وعلى نحو أعم إن أى مؤشر وصفى متاح للأسواق المالية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يوحى بأنها كانت متكاملة على نحو تام أكثر مما كانته من قبل ومما آلت إليه منذ ذلك الوقت » (ص ص ٥١ - ٢) » .

وهكذا كانت فترة قاعدة الذهب هى التى حققت اقتصاداً عالمياً اتصف بأعظم قدر من تبادل الاعتماد والتكامل بلغة أسواق الأوراق المالية وهو اقتصاد يبدو أن مداه لم يتكرر بعد .

وهناك منهج ثالث مهم وثيق الصلة بالموضوع يستتبع فى محاولة تحديد مدى التكامل المالى قياس تدفقات الموارد الواقعية . فهل يمكن للتكامل المالى المتزايد أن يُستنتج ضمنا من حراك رأس المال المتزايد ؟ وفى هذه الحالة يكون موضوع التحليل العلاقة بين المدخرات العالمية والاستثمار . وقد ولد وهذا المنهج أوسع أدب حول الموضوع ولكن نتائجه خلافية .

فكلما كانت أسواق رأس المال أكثر تكاملاً ، أصبح رأس المال أوسع حركة وأصبحت المدخرات الداخلية والاستثمار متباعدين فى الاحتمال الأرجح . وهكذا تفقد الاقتصادات القومية قدرتها على «تنظيم أو تحديد» الاستثمار الداخلى . وفى الحقيقة ليس ذلك إلا طريقة أخرى للإشارة إلى الدور الرئيسى لتباينات (لتفاضلات) سعر الفائدة كمقياس للتكامل وكمحدد للاستثمار . فكلما تزايد الانفتاح أصبحت المدخرات المحلية غير وثيقة الصلة بالاستثمار المحلى لأن أسعار الفائدة تتقارب ويتكيف الاستثمار والمدخرات تبعاً لذلك .

ولم تكن شواهد الانفصال بين المدخرات والاستثمار فى المتناول ، وعلى أى حال فقد وجد فلدشتاين وهوريوكا (١٩٨٠) وفلدشتاين (١٩٨٣) أن العلاقة بينهما ظلت متينة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٩ . وفى وقت أحدث عهداً أكد بوسورث (١٩٩٣ ص ص ٩٨ - ١٠٢) نتائج فلدشتاين وهوريوكا . وقد غطى تحليله الفترة ما بين ١٩٦٥ - ١٩٩٠ حينما ظهر نظام سعر الصرف العائم الذى ناقشناه آنفا . وفى هذا النظام أزيلت ضوابط الرقابة على رأس المال كما حدثت فيه تفكيكات كبرى لأنظمة أسواق رأس المال . وعلى الرغم من هذه التغيرات لم يكن هناك حل للرابطة الوثيقة بين الاستثمار القومى والمدخرات . وتؤكد ذلك الطريقة التى كان على تنويع استثمار المحفظة العالمى أن يتطور بها إلى مسافة بعيدة جداً بعد وقت . وعلى أساس من توزيع أصول الأسهم العادية والدخل الثابت التى يديرها المديرون الرئيسيون للاعتمادات المالية فى ١٩٩١ كانت الأصول الأجنبية كنسبة

مئوية من الأصول الإجمالية كالتالى : الولايات المتحدة ٥ فى المائة ، ألمانيا ٢٧ فى المائة ، فرنسا ٣,٧ فى المائة ، المملكة المتحدة ٣٤,٢ فى المائة وإجمالى الولايات المتحدة وأوروبا ١١,٤ فى المائة (بانوا شيوبا وساكو مانى ١٩٩٤ جدول ٤ ص ٢٥٠) . وكان مركز اليابان ٢٣ فى المائة على وجه التقريب (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٩٩٣ ، جدول ٧ ، ص ٣٨) . وفضلا عن ذلك فقد وجد تحليل فرانكل وآخرين (١٩٨٦) أن العلاقة الموجبة بين المدخرات القومية والاستثمار كانت أعلى فى البلاد المصنعة مما كانته فى البلاد الأقل تطوراً ، ثم أصبحت أقوى فى مجموعتى البلاد بعد ١٩٧٣ عما كانته قبل ذلك .

وعلى أى حال فإن نتائج فلدشتاين - هوريوكا الأساسية إذ تبرهن على أنها متينة وقابلة لإعادة الإنتاج فقد اجتذبت نقداً شديداً أساسا بسبب أنها معاكسة للبداهة بدرجة كبيرة . وضد الاستنتاج القائل بأن التضايف المالى بين المدخرات القومية والاستثمار هو نتيجة نقص التكامل المالى هناك حجج تقول : إنه إذا فصلنا مجموع البيانات وقسمناها إلى تدفقات قطاع خاص وقطاع عام فستنتج تضايفات أكثر انخفاضاً لسلوك القطاع الخاص وحده ، لذلك فإن سياسة الحكومة هى التى تفسر العلاقة الكلية القوية (بيومى ١٩٩٠) ؛ كما أن أسعار الصرف العائمة وما يرتبط بها من إنعدام الثقة قد خفضت من حراك رأس المال (بيومى وروز ١٩٩٣) ، وقد تكون التضايقات الوثيقة ناتجة عن صدمات الإنتاجية التى هى خارجية المنشأ والتحديد والطريقة التى تم التعامل معها داخلياً (جوش ١٩٩٥) ، وفى النهاية على الرغم من أن النتائج الأصلية متينة فقد قوضها على نحو قاتل ظهور العجز الكبير فى ميزان مدفوعات الولايات المتحدة منذ منتصف الثمانينات ، ومازال ذلك فى انتظار الدراسة الصحيحة من جانب التحليلات القائمة على القياس الاقتصادى (فرانكل ١٩٩٢) .

ومن الواضح أن هناك عدداً من الأسباب الممكنة للتضايف العالى بين المدخرات الإجمالية والاستثمار . ومعظم النقاط التى اثيرت للتو لاتقوض هذه العلاقة بقدر ما تعمل على تفسيرها فى سياق مدى معين من الشروط المعاصرة . وتبرز مشكلة التمييز بين تلك النقاط المتعلقة بمحددات تدفقات استثمار رأس

المال الفعلية فى تقابلها مع النقاط المالية الإجمالية . وباستثناء النقطة النهائية فهى لا تقوض نتيجة الانفصال المستمر بين أسواق رأس المال ، ولكنها تقدم أسباباً للنتائج المتفقة مع نظام مالى عالمى غير متكامل نسبياً ، نظام يواصل السماح بالمزيد من الاستقلال القومى بدرجة أكبر مما هو مدرك بوجه عام . وفى الحقيقة لا يوجد دليل متين يومىء إلى أنه حتى بعد ١٩٧٣ وأثناء الثمانينات زادت درجة التكامل بهذه المقاييس وحدها . ومن منظور أطول مدى قارن زيفين نتائج ما بعد ١٩٦٠ بنمط مماثل من التحليل للفترة من تسعينات القرن التاسع عشر فصاعداً . ولم يؤد ذلك إلا إلى تأكيد نتائجه الأخرى التى توضح أن فترة قاعدة الذهب كانت عهداً من حراك أكثر فاعلية لرأس المال ، ومن انفتاح مالى أكبر بالقياس إلى نظيره من ستينات القرن العشرين فصاعداً . ولم يؤد ذلك إلا إلى تأكيد نتائجه الأخرى التى توضح أن فترة قاعدة الذهب كانت عهدا من حراك أكثر فاعلية لرأس المال ، ومن انفتاح مالى أكبر بالقياس إلى نظيره من ستينات القرن العشرين فصاعدا . وكان الاكتفاء الذاتى فى علاقة الاستثمار بالمدخرات أقل كثيراً بين ١٨٧٠ و ١٩١٠ (زيفين ١٩٩٢ جدول ٣-٢ ص ٥٧) . وسنعود فيما بعد وفى الفصل الثالث إلى النقطة الرابعة المذكورة آنفا - المتعلقة بالتغير الملحوظ فى فترة ما بعد ١٩٨٥ بالمقارنة مع الولايات المتحدة ، ولكن ذلك يتعلق بالتدفقات المالية العامة بين الولايات المتحدة واليابان وليس بتدفقات الموارد الواقعية .

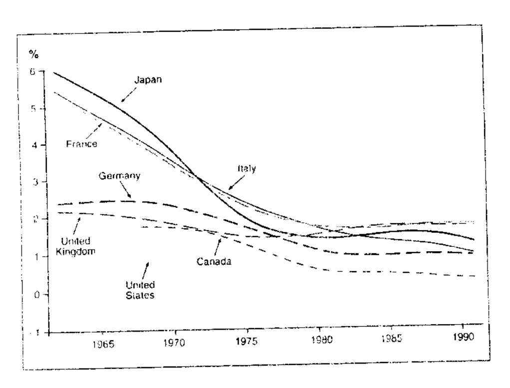
وكان على تفسير لاحق ممكن لهذه النتائج وخاصة خلال الفترة قريبة العهد أن يتعلق بمعدل العائد على الاستثمارات المالية فى اقتصادات مختلفة . فإذا لم يكن هناك فرق ملحوظ فى العائد على الاستثمار المالى فلن نتوقع إعادة توزيع كبيرة لرأس المال بالنسبة إلى المدخرات بالمقارنة بوضع حدث فيه تغاير مفرط فى العوائد . وهكذا فإن الوضع الراهن الخاص بحراك منخفض للأصول المالية يمكن تفسيره بتقارب عام للعوائد بين الاقتصادات المختلفة : وكما يوضح الرسم التوضيحى ٢-٤ كان هناك تقارب ملحوظ للإنتاجية الأساسية بين الاقتصادات الصناعية الرئيسية من ١٩٦٢ إلى ١٩٩١ ، وإنخفاض عام لافت للنظر فى مستويات الإنتاجية (كان عليه أن ينتظر اتجاهاً عكسياً) . وبطبيعة الحال لم يمنع

ذلك حركة كثيفة قصيرة المدى للاعتمادات المالية بين المراكز المالية بحثاً عن مكاسب موازنة سعر الصرف على صفقات العملة ، وهو أمر تميزت به أسواق العملة المعاصرة (وفى الحقيقة فإن التقارب الأساسى قد يشجع هذا النشاط ذاته) . وسنناقش ذلك فيما يلى وفى الفصلين السادس والثامن .

وعلى أى حال ففيما يتعلق بالمسألة العامة للتقارب وعدم التقارب التى تستطيع أن تشكل بذاتها مقياساً للتكامل بين الاقتصادات ، فإن أى علامات على ذلك كانت موجودة فى السابق عندما تواقتت أزمات الأعمال الاقتصادية الفعلية الدورية داخل الاقتصادات الكبرى فى منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات ، أصبحت معطلة مع تحسن أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات حينما حل تفاوت عام للتوقيت (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٩٩٤ ص ص ٣٧ - ٤٣) . لذلك ليس من الصائب المبالغة فى استنتاج الكثير من أى مقياس «للتقارب» باعتباره مؤشراً للتكامل دون أن يمتلك مصدراً إمبريقياً طويل المدى أو يحمل دلالة تفسيرية متينة .

ومما له أهمية خاصة فى هذا السياق العلاقة اللاتماثلية النامية بين البلاد الثلاثة الكبرى طوال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين مقروءة بلغة التدفقات المالية ، على الرغم من أن العلاقة الوثيقة بين مدخراتها المحلية واستثماراها المحلية لم تتغير كثيراً . (بوزويرث ١٩٩٣ الفصل الثالث) . وعلى حين كان هناك انخفاض فى نسب المدخرات فى معظم البلاد المتقدمة مما دفع نسب الاستثمار أيضا إلى الانخفاض ، كان هناك انحدار أعظم فيهما بالنسبة إلى الولايات المتحدة بالقياس إلى البلاد الأخرى . فقد استوردت الولايات المتحدة فى الواقع رأس المال لتعويض التدهور فى مدخراتها المحلية لا لتدعيم مستويات أعلى من الاستثمار . وقد حدث ذلك هناك بمصاحبة ظهور عجز متصل فى الميزان الحسابى الجارى . وقد أدى ذلك إلى مشاكل تمويل فى سياق ما يسمى «العجزان التوءمان» اللذان أثراً بلاشك فى الاقتصاد العالمى بأكمله . ويظل المدى الذى كانت فيها مشاكل التمويل العالمية هذه نتيجة لاعجز بين التوءمين بدلاً من أن تكون نتيجة للتخلى عن أسعار الصرف الثابتة ، وعن الرقابة على رأس المال وخلخلة تنظيم السوق المالية مسألة خلافية . وسنناقش ذلك فى الفصل السادس

بتوسع . وأهمية هذا التقدير للانفتاح والتكامل واضحة . فله علاقة بقدرة الاقتصادات القومية المتميزة على رسم سياساتها الاقتصادية الخاصة والتحكم فيها . ويجب ألا تعمينا حقيقة أن درجة التقييد على الاقتصادات القومية فى فترة قاعدة الذهب تبدو أنها على نحو متسق أكبر مما كانته فى أى وقت منذ ذلك الحين عن المشاكل والقضايا التى تواجه الاقتصادات بسبب مستوى التكامل فى الوقت الراهن . ومن المؤكد أن واقع الحال ، على أساس بعض المقاييس التى نوقشت آنفا ، هو أن مستوى التكامل الاقتصادى قد ارتفع منذ ١٩٦٠ - على الرغم من أن ذلك ليس واضحاً استناداً إلى مقياس المدخرات/الاستثمار وحده ، إلا فيما يتعلق بأقرب الفترات عهداً . وبالإضافة إلى ذلك سيكون من الصعب قبول أن البعد الكيفى كان ثابتاً طول الفترة بأكملها ابتداء من ١٨٧٠ ، فعلى سبيل المثال تغير عدد الوسائل المالية ومداها تغيراً دراميا منذ ١٩٦٠ ، وبرزت معها مشاكل جديدة فى الإدارة والتنظيم (تيرنر ١٩٩١ ، كوسن وآخرون ١٩٩٢) وسنتناول ذلك الآن بالتفصيل .



شكل ٢-٤ اتجاه إنتاجية العامل الإجمالى .

(١٩٦٢-١٩٩١) (تغير بالنسب المئوية) . ويحسب نمو إنتاجية العامل الإجمالى بوصفه نمو الناتج (المخرج) ناقصاً متوسط مرجح لنمو المدخلات ، بأوزان مساوية لمتوسطات فترة عامل أنصبة الدخل . وقد استخدم لحساب الاتجاه مرشح هودريك - بريسكوت الذى يناظر تقريباً متوسطات متحركة ثنائية الجانب . المصدر : النظرة الاقتصادية . منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية العدد ٥٠ ديسمبر ١٩٩١ - رسم بيانى أ ص ٦

التطورات الجديدة فى النشاط المالى العالمى

بوجه عام شهدت الفترة منذ تحركات إسباغ الليبرالية فى السبعينات ارتفاعاً سريعاً فى النشاط المالى العالمى مرتبطاً بتطورات ثلاثة : مدى متزايد من الإقراض العالمى وتجديد مالى وتكتل مالى .

ويوضح جدول ٢-٩ النمو الهائل فى الإقراض العالمى . وكان من المتوقع عام ١٩٩٤ أن القروض الإجمالية ستتعدى ألف بليون دولار أمريكى ، بزيادة تقدر بعشرة أضعاف على الوضع فى أواخر السبعينات . وكان من التطورات الرئيسية نمو الاتجاه إلى الأوراق المالية أى إحلال إصدار سندات قابلة للتسويق وأوراق مالية أخرى محل أعمال القروض العادية (التى كانت البنوك تقوم بها تقليدياً) . والسمة الأخرى المهمة كانت نمو «التسهيلات غير الملتزمة» وخاصة فى سوق السندات الأوروبية . وكجزء من هذه العمليات صار التجديد المالى منتشراً ، وهو ما يتضمن سمات متعددة . ويبين جدول ٢-١٠ مدى الوسائل الجديدة . ولأن معظم تلك الوسائل مشتق عن التحرك نحو الإقراض المضمون بالأوراق المالية ، فإنها تهىء للمقترضين والمقرضين إمكان الوقاية من مخاطر حركات سعر الفائدة وسعر الصرف .

جدول ٢ - ٩ الاقتراض فى أسواق رأس المال العالمية

١٩٧٦ - ١٩٩٣ ببلايين الدولارات الأمريكية - متوسطات سنوية

السنوات	٧٦-٨٠	٨١-٨٥	٨٦-٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أوراق مالية[أ]	٣٦,٢	٩٦,٤	٢٣٤,٧	٣٣٢,١	٢٥٧,٢	٥٢١,٧
قروض	٥٩,٤	٧٢,٠	١٠٣,١	١١٦,٠	١١٧,٩	١٣٦,٧
تسهيلات ملتزمة للدعم		٣٥,٢	١٨,٧	٧,٧	٦,٧	٨,٢
تسهيلات غير ملتزمة ب			٧٠,٩	٨٠,٢	١٢٧,٧	١٥٢,٠
إجمالى	٩٥,٦	٢٠٣,٦	٤٢٧,٤	٥٣٦,٠	٦٠٩,٥	٨١٨,٦
٪ التغير عن السنة السابقة				+ ٢٣,٢	+ ١٣,٨	+ ٣٤,٣

(أ) سندات دولية وأجنبية وابتداء من ١٩٨٦ إصدارات أسهم دولية .

(ب) أساساً أوراق تجارية أوروبية وبرامج غير رسمية متوسطة المدى .

المصادر : منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . اتجاهات الأسواق المالية العدد ٥٥ يونية ١٩٩٣ والعدد ٥٨ يونية ١٩٩٤

ويطلق عليها جماعياً اسم «المشتقات» . والكثير منها هى وسائل خفية مقصورة على فئة ضئيلة يصعب فهمها أو مراقبتها أو ضبطها . ويرجع ذلك جزئياً إلى أن طرقا جديدة للتجارة قد ظهرت وعلى الأخص أسواق «الجانب الآخر من المنضدة » (سوق ثانوية تباع فيها وتشترى الأسهم غير معلنة الأسعار للجمهور من جانب السماسرة خارج البورصة (المترجم) حيث يتعامل الوسطاء أنفسهم فيما بينهم بكميات نقدية كبيرة متجاوزين أسعار الصرف المقرة التى تستخدم الأرضيات التجارية التقليدية . ويمكن رؤية أهمية هذه الوسائل المتعلقة «بالجانب الآخر من المنضدة» فى جدول ٢-١٠ . وفى ١٩٩١ أصبحت أكبر من وسائل التجارة بسعر الصرف وزادت عن ٥٠ فى المائة من مطالبات العملة

الأجنبية الإجمالية لبنك التسويات الدولية (أقيم بعد الحرب العالمية الأولى ومقره بازل - المترجم) من جانب البنوك التى تقدم تقاريرها إليه . وهذه الوسائل تمارس التجارة «خارج الميزانية» وهى تكسب دخل أجر بدلا من أن تشكل جزءاً من أصول مؤسسة مالية أو هياكل الديون المطالب بها . وتتيح هذه التطورات فرصاً للوسطاء لكى ينخرطوا فى مخاطر موازنة سعر الصرف فى بيئة أقل تكلفة واضأل تنظيماً ولكنها تثير مشاكل مهمة جديدة خاصة بالتعرض المنتظم للمخاطر . وسنناقش هذه المشاكل مرة ثانية فى الفصل السادس .

ويمضى التجديد المالى مسرعاً . وتمثل آخر التطورات انبثاقاً جديداً لوسائل تتعلق بالسندات منها ما يسمى «سندات التنين» ، و «سندات الكوكب» ، وتصدر الأولى ويجرى التعامل فيها فى نفس الوقت داخل أسواق شرقى آسيا وحدها على حين أن نظائرها الكوكبية تصدر ويجرى التعامل فيها فى جميع المراكز الدولية الكبرى على مدار الأربع والعشرين ساعة . ومنذ أن سُوّق السند الكوكبى بواسطة البنك الدولى عام ١٩٨٩ اتسعت هذه السوق لتغطى ١٠٠ بليون دولار أمريكى فى منتصف ١٩٩٤ مقتنصة ٨ فى المائة من الإصدار الخارجى للسندات فى هذا العام (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٩٩٣ جدول ١ ص ٥٧) .

ويشهد آخر تطور فى سوق السندات على قوة الاتجاه نحو التدويل فى الأنظمة المالية العالمية . ولكن كما ذكرنا سابقاً فإن اختراق الأصول الأجنبية لأسواق الاستثمار المؤسسية المحلية مايزال ضئيلاً نسبياً . فالولايات المتحدة على وجه الخصوص تظل شديدة عدم التنوع وشديدة الاستقلال الذاتى فى هذا الصدد . وهى تظل فى ما يوجد من تجارة دولية للأوراق المالية والمشتقات ، داخل منطقة واحدة (أمريكا الشمالية أوروبا أو آسيا المحيط الهادى) . ومرة ثانية كما يوضح جدول (٢-١١) فإن الاتجاه فى سوق سندات الحكومة يبدو بالتأكيد اتجاهاً نحو مزيد من الانفتاح .

والمسألة الأخيرة المطروحة للمناقشة فى هذا القسم الفرعى هى تطور التكتلات المالية .

جدول ٢-١٠ أسواق الوسائل المشتقة المختارة . المبالغ القومية الرئيسية غير المدفوعة فى نهاية السنة ، ١٩٨٦ - ١٩٩٢ ما يعادل بليون دولار أمريكى .

الوسائل	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
وسائل تجارة سعر الصرف(أ)	٥٨٨	٢,٢٩١	٣,٥٢٠	٤,٧٨٣
مستقبلات سعر الفائدة	٣٧٠	١,٤٥٤	٢,١٥٧	٣,٠٤٨
خيارات سعر الفائدة(ب)	١٤٦	٦٠٠	١,٠٧٣	١,٣٨٥
مستقبلات العملة	١٠	١٦	١٨	٢٥
خيارات العملة(ب)	٣٩	٥٦	٥٩	٨٠
مستقبلات مؤشر البورصة	١٥	٧٠	٧٧	٨١
خيارات مؤشر البورصة	٨	٩٥	١٣٦	١٦٤
- وسائل الجانب الآخر من المنضدة (جـ)	E ٥٠٠	٣,٤٥١	٤,٤٤٩	–
- مقايضات سعر الفائدة (د)	E ٤٠٠	٢,٣١٢	٣,٠٦٥	–
- مقايضات سعر الفائدة على العملة	E ١٠٠	٥٧٨	٨,٧	–
- مقايضات سعر الفائدة على العملة	–	–	٢٧٧	–
- وسائل مشتقة أخرى (د و)	–	٥٦١	–	–
- مذكرة : مطالبات تقارير البنوك لبنك التسويات الدولية عبر الحدود بالإضافة إلى المطالبات المحلية بالعملة الأجنبية	٤,٠٣١	٧,٥٧٨	٧,٤٩٧	٧,٣٥٢

E رقم تقديرى

(أ) يستبعد الخيارات على الأنصبة والمشتقات الفردية التى تتضمن عقوداً سلعية .

(ب) المطالب بها والمدفوعة .

(د) البيانات التى جمعت بواسطة ISDA فقط ، ويستبعد المعلومات عن العقود مثل اتفاقات مقدم السعر وخيارات العملة على الجانب الآخر من المنضدة ، ومراكز مقدم سعر الصرف الأجنبية ، ومقايضات الأسهم وتراخيص الأسهم .

(د) العقود بين أعضاء ISDA مذكورة مرة واحدة فقط .

(هـ) معدلة حسب التقرير عن العملتين .

(و) خيارات المقايضة العليا والوسطى والدنيا .

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، اتجاهات الأسواق المالية العدد ٥٥ يونية ١٩٩٣ جدول ٣ ص ٢٦ .

فصناعة الخدمات المالية الدولية يتزايد نموها بعدد صغير من الأوراق المالية عالية الرسملة ، ومن البيوت المصرفية التى تعد من اللاعبين الدوليين فى أنشطة متنوعة . وذلك جزئياً نتيجة للاتجاه المتواصل نحو الاستثمار المؤسسى فى جانبه السائد . «فالادخار الجماعى» سمة مدعمة لكل بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كما يوضح جدول (٢-١٢) بحيث تستطيع المؤسسات التى تدير هذه الاعتمادات أن تصبح بين اللاعبين الدوليين الرئيسيين .

ويمكن القول بوجه عام أن هناك قدرة زائدة على نطاق العالم لهذه الصناعة ، تؤدى إلى ضغوط تنافسية كثيفة يكون تخفيض التكلفة والتنويع بمثابة الاستجابتين التجاريتين الاستراتيجيتين . ونتيجة لذلك تعمل التكتلات المالية من خلال هياكل متحدة مشتركة شديدة التعقيد غالباً ما تكون غير شفافة . والمحاولات متعددة لنقل المخاطر وتوزيعها على عدد متقلص من اللاعبين وحتى على مكونات مختلفة من الشركات نفسها . وهكذا فقد تزايدت مخاطر التأثير (العدوى) ، ومخاطر السوق والمخاطر النسقية طارحة مشاكل تنظيمية مهمة جديدة على الحكومات والهيئات الدولية (انظر الفصل السادس) .

ومن النقاط المهمة الجديرة بالملاحظة عن العصر الحاضر بالمقارنة بفترة قاعدة الذهب أن النمو قريب العهد للإقراض الدولى لم يقف عند زيادة درامية فى

مدى الوسائل المالية بل قد غيّر طابع تدفقات رأس المال بأكمله . فالإقراض فى أواخر القرن التاسع عشر كان من ناحية رئيسية طويل المدى فى طبيعته متجها إلى تمويل الاستثمار فى أصول مادية . وحتى ذلك الجزء من التدفقات الإجمالية الذى يتضمن الاستثمار فى الأصول المالية كان يستخدم أساساً لتمويل استثمار مادى . ولم يعد الأمر كذلك . فالانفجار فى الإقراض الإجمالى كان حتى وقت قريب جداً يتكون حصراً على وجه التقريب من أصول مالية .

جدول ٢ - ١١ الاختراق الأجنبى للأسواق القومية لسندات الحكومات المركزية ١٩٨٣ - ١٩٨٩ . ممتلكات غير مقيمة كنسبة مئوية من السندات المحلية والأوروبية غير المدفوعة .

البلد	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩
استراليا ﺃ	٢٠	٣٣	٥٥	٥٤
بلچيكا	٤	١٠	١٣	١٤
كندا	١٦	٢١	٣١	٣٧
فرنسا	٤	٢	٦	١٥
ألمانيا ﺃ	٩	١٧	٣١	٣٤
إيطاليا	٣	٤	٤	٦
اليابان	٦	٦	٤	٤
الأراضى الواطئة	٣٣	٢٨	٣٥	٣٧
اسبانيا ب	صفر	صفر	٢	٥
المملكة المتحدة	٩	١١	١٥	١٥
الولايات المتحدة	١٣	١٤	١٧	١٩
المتوسط	١٠	١٣	١٣	١٥

(ﺃ) حكومة مركزية ومحلية .

(ب) باستبعاد السندات الأوروبية .

المصدر : تيرنر ١٩٩١

جدول ٢ - ١٢ - نمو الاستثمار المؤسسى

١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، الأصول المالية كنسبة مئوية من الأصول العائلية الإجمالية

البلد	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الولايات المتحدة	٢٠,٠	٢٦,٠	٣١,٢
اليابان	١٥,٦	٢٠,٢	٢٦,٤
ألمانيا	٢٢,٦	٢٩,٠	٣٥,١
فرنسا	١٠,٦	٢٣,٦	٣٦,٣
إيطاليا أ ، ب	—	٢,٩	جـ ٦,١
المملكة المتحدة أ	٥١,٤	٥٣,١	جـ ٥٨,٦
كندا	٢٠,٤	٢٤,٩	٢٩,٧

(أ) أصول إجمالية .

(ب) بالقيمة الدفترية .

(جـ) أرقام عام ١٩٨٩

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، إتجاهات الأسواق المالية ، العدد ٥٥ يونية ١٩٩٣ مستمد من جدول ٣ ص ٢٢

وابتداء من منتصف الثمانينات فحسب عاود الاستثمار المادى الملحوظ الظهور مع نمو الاستثمار الأجنبى المباشر .

(انظر الفصلين الثالث والرابع) .

نناقش فى القسم الأخير من هذا الفصل الطبيعة المتغيرة للإدارة الاقتصادية القومية وتفاعلها مع الآليات الدولية للتكامل ، وذلك بهدف رسم الخطوط الخارجية العريضة للوضع الراهن فى مواجهة الاقتصاد الدولى . ويستهدف ذلك تحليل مستتبعات الاستقلال الذاتى الاقتصادى للأنظمة الرئيسية المبينة بجدول ٢ – ٨

ويجب أن تلعب قاعدة الذهب إلى مدى كبير دور أحد معالم الطريق الرئيسية فى هذه المناقشة لوضعها المحورى باعتبارها أول آلية اقتصادية متكاملة ونتيجة للملامح الرئيسية التى أبدتها . إنها النظام الذى يمتلك أهمية إيديولوجية ونظرية ضخمة ، ليس فقط بسبب أن الدخول إليه من جانب الأطراف المشاركة كان «طوعياً» (فلم تكن هناك معاهدة تأسيسية) ، بل أيضا لأن من المفترض أنه جسد مبدأ الآلية التلقائية (الأوتوماتيكية) فى نواحى العمل والتكيف . ويجب أن نضيف أنه فى معظم التفسيرات والعروض التقليدية قيست الأنظمة اللاحقة مقارنة بقاعدة الذهب ووُجدت فى الأغلب دون المستوى المطلوب .

وقد تضمنت أسس النظام تثبيت سعر رسمى للذهب بالنسبة لكل عملة ، ثم السماح بالتصدير والاستيراد الحر للذهب دون قيود على الحساب الجارى أو حساب رأس المال . ثم سمح للحركة المتصلة للذهب داخل وخارج كل بلد بأن تؤثر فى العرض المحلى النقد داخل كل بلد . وهكذا كان إصدار الأوراق النقدية وسك العملة مرتبطاً مباشرة بمستوى احتياطيات الذهب . وأى أزمة سيولة قصيرة المدى (مثل استنزاف الذهب) كانت تواجه أولا بالإقراض من جانب البنك المركزى بأسعار أعلى من السعر السائد . (تسهيلات «المقرض الأخير») وإذا كان يجب تعليق سعر الذهب (تعادل قيمة السك) فإن ذلك ينبغى أن يكون مؤقتا وأن تستعاد قابلية التحويل بأسرع ما يمكن ، إذا كان ذلك ضرورياً بمساعدة سياسات انكماشية محلية . وهنا تنشأ الصلة الحاسمة بين الشروط المحلية والدولية : فمن الواجب أن تكون هناك مرونة داخلية فى الأجر والسعر (التكلفة)

تسمح لمستوى السعر الإسمى أن يتحدد محلياً بعرض الذهب والطلب عليه فى جميع أرجاء العالم . وهكذا فقد مثلت قاعدة الذهب – كما عملت بالفعل وفق هذه الخطوط – الاقتصاد المتكامل فى جوهره الأسمى حيثما كان الاستقلال الذاتى القومى فى حده الأدنى .

وكما كان من الممكن توقعه ، لم تعمل قاعدة الذهب بهذه الطريقة الاوتوماتيكية تماماً . فقد كانت هناك صعوبة كبيرة أحياناً فى إنشاء الإجراءات الانكماشية المحلية التى يتطلبها النظام كشرط لقيامه بعمله . وقد أدى ذلك إلى «وسائل ذهبية» متنوعة للتعامل مع الذهب تخفف الصدمات على الاقتصاد المحلى وتحميه من أنواع النتائج الصارمة لحركات الذهب ، ومن أهم هذه الوسائل ما يجىء متنكراً فى شكل تغيرات فى أسعار صرف العملة المحلية على أساس الذهب لحماية الاحتياطيات أو للحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادى المحلى (ما يسمى «تدليك حواف الذهب») . وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت أسعار الصرف داخل حدود ضيقة بشكل ملحوظ بين ١٨٧٠ و ١٩١٤[٦] . وقد تطلب الأمر درجة عالية من التعاون بين البنوك المركزية لأن كل أشكال الأحكام والأفعال القائمة على الحذر وحرية الاختيار كانت ضرورية لعمل النظام ، وكان هناك الكثير جداً من التكيفات اللاتناسقية التى يجب القيام بها التفت بالفعل حول القواعد الرسمية .

وداخل شروط قاعدة الذهب لم تكن هناك عملة مفردة تقدم المرتكز الإسمى لعرض النقود أو لمستوى السعر لأن ذلك كان يقوم به النظام ككل فى عرض الذهب والطلب عليه . ولم يأخذ أى بلد مفرد مسئولية مراقبة «عرض النقود» الذى كان من المفترض أنه مفتاح نجاح النظام ، وينطبق ذلك حتى على السلطات البريطانية . وكان التزام المملكة المتحدة بالتجارة الحرة (بمحاذاة مقدرتها على تنظيمها) وعمق أسواقها المالية فى لندن هما اللذين دعماً النظام ، وهو ما قدم المرتكز السياسى الأساسى لكى يعمل النظام بفعالية . وقد نشأ الضعف الاقتصادى لقاعدة الذهب من الطريقة التى خططت بها صدمات العرض والطلب لكل تظل

خارج نطاق أى سلطة قومية ، مما جعل النشاط الاقتصادى المتقلب مضخماً . وكان ذلك سمة دائمة للنظام . وبالإضافة إلى ذلك فإن أى تراكم مفرط للرصيد الذهبى من جانب أى بلد مفرد كان يستطيع أن يحدث انكماشاً معمما للنظام سواء أكان ذلك غير إرادى أو لم يكن .

وظل عدم استقرار سنوات ما بين الحربين شبحاً يطارد النظام الاقتصادى الدولى ويقدم السبب الرئيسى للانزعاج وعدم التأكد المرتبطين بالاتجاهات الراهنة فى الاقتصاد الدولى . وكان الهم الدائم لدى الجماعة الدولية هو تجنب تكرار هذه الفترة حينما - كما رأينا - تدهور النشاط الاقتصادى الدولى (والمحلى) تدهوراً دراميا (انخفضت التجارة الخارجية بمقدار الثلثين فيما بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ، لذلك أدخلت الضوابط الشاملة على رأس المال ، وحدثت الانكماشات وتخفيضات سعر العملة) . وفى أعقاب ذلك كله ظهرت كتل من الدول حمائية ومتحاربة ناضلت فى نهاية الأمر لكى تتحدى كل منها وجود الأخرى .

وقد صمم نظام بريتون وودز لتجنب القيد الخارجى المفروض على الاقتصادات القومية بواسطة قاعدة الذهب التى أدت إلى كوارث فى فترة ما بين الحربين . وكان الاحتياج بارزا إلى مرونة تدعم السياسات المقرة قومياً من ناحية ، وإلى استقرار كاف لتجنب تخفيضات تنافسية فى القيمة من ناحية أخرى . وكان الحل المتفاوض عليه فى بريتون وودز هو الوصول إلى نظام محدد ولكنه قابل للتكيف مرتبط بقاعدة الدولار بوصفه سعراً للعملات numéraire . فقد تم تحديد العملات على أساس من الدولار الأمريكى الذى كان يمكن تحويله إلى ذهب ، وكان من الممكن تعديل «الاختلالات الرئيسية فى التوازن» بموافقة صندوق النقد الدولى . وقد أعطيت الاقتصادات القومية استقلالاً ذاتياً فى أن تنتهج مستوى سعرها الخاص وأهداف عمالتها دون تقيد بمرتكز إسمى ومشترك للسعر . وقد أُحتُفظ بأسواق رأس المال القومية منفصلة نسبياً بإقرار رقابة على رأس المال فيما يخص الصفقات غير الجارية ، كما تم «تعقيم» الآثار المحلية للتدخل فى سعر

الصرف بالاعتماد على احتياطيات الصرف الرسمية وقروض صندوق النقد الدولى ، التى عملت باعتبارها حواجز بين الشروط النقدية الداخلية والدولية ، مما يضيف إلى الاستقلال الذاتى المحلى .

ولن نعيد القصة المعروفة المتعرجة لكيف سلك نظام بريتون وودز ولنقائصه فى فترة ما بعد الحرب . لقد كانت سمته الرئيسية هى الاعتماد على «السلبية» الأمريكية . وحينما لم تعد هذه السلبية قابلة للحياة (بسبب مخاوف فقدان القدرة التنافسية الدولية لأمريكا) ، لم يعد النظام أيضا قابلا للحياة . وقد استهدفت الملاحظات السابقة تبيان أ) كيف كان هذا نظاماً محدداً ، ب) وكيف أن مسألة الاستقلال الذاتى الاقتصادى القومى (النسبى) كانت جزءاً عضوياً منه . وقد أوضح نظام بريتون وودز مع ذلك أنه لم يكن هناك استقلال ذاتى اقتصادى بالأسس التى وضعت حتى ذلك الوقت ، للاقتصاد الأمريكى إذا كان على النظام أن يسلك وفقاً لتلك الأوصاف . وقد يبدو ذلك غريباً إذا أخذنا في الاعتبار الدور القيادى الذى لعبته الولايات المتحدة فى الاقتصادى الدولى طوال تلك الفترة ، والطريقة التى ينظر بها إليها بوصفها تملى «شروط اللعبة» لصالحها . ولكن هناك تناقضاً ظاهريا ، يتمثل بالمعنى الدقيق ، فى أنه بمجرد أن تستقر تلك القواعد يكون سلوك اقتصاد الولايات المتحدة مقيداً بها مثلماً تتقيد بها الاقتصادات الأخرى فى النظام وإن يكن بطرائق مختلفة . فالولايات المتحدة لم تكن تستطيع «اختيار» سعرها الخاص ومستويات عمالتها باستقلال عن الآخرين . لقد كان عليها أن تظل «سلبية» فى شروط سعر صرفها ، وأن تمتلك الحد الأدنى من احتياطيات النقد الأجنبى ، وأن تهيء السيولة للنظام بأن تسلك باعتبارها دائن النظام وأن ترسى السعر العالمى للسلع القابلة للتجارة دولياً على أساس الدولار بواسطة سياستها النقدية الداخلية الخاصة . وما لم يكن هناك وجود لتضخم دولى فستكون السياسة النقدية الداخلية مقيدة بإملاءات نظام تكون خيارات الشريك فيه ذات الكلمة العليا : فلم يزد الاستقلال النقدى الأمريكى «الشكلى» عن ذلك[٧] . ومن الواضح أن ذلك إلى حد معين أفاد الولايات المتحدة

لأنها وإن ظلت أقوى اقتصاد تصديرى فقد تطلب هذا النظام سعر صرف مستقراً ووضعاً لا يؤثر فيه التضخم . ولكن عندما تغير هذا المركز وحينما ناورت الولايات المتحدة من أجل بعض الاستقلال الاقتصادى المحلى إنهار النظام .

كما أن نظام سعر الصرف العائم الذى أعقب المحاولات غير الناجحة لتدعيم نظام بريتون وُدز فى فترة «الفشل فى الاتفاق» كان يستهدف زيادة درجة الاستقلال الاقتصادى القومى . ولكن قواعد هذه اللعبة لم تتغير إلا قليلا بدرجة تثير الدهشة عن الفترة السابقة . وكما ذكرنا آنفا ظل الدولار الأمريكى «العملة المختارة» لإجراء الصفقات النقدية الدولية . ويرجع ذلك بقدر كبير إلى انخراطه العضوى التابع لمسار . وقد واصلت الولايات المتحدة بقاءها «سلبية» نسبياً فى وجه التغيرات فى قيمة الدولار على الرغم من أن بلاداً أخرى مارست تدخلات منهجية محاولة تثبيت أسعار عملتها المعادلة للدولار . وفى المدى القصير وضعت البلاد الأخرى سياساتها الخاصة بعرض النقد القومى من أجل التكيف مع الضعف النسبى لأسعار صرفها بالمقارنة مع الدولار (تخفيض عرض النقد المحلى كلما ضعفت قيمة عملتها إزاء الدولار ، وزيادته كلما قويت تلك القيمة أى عدم تعقيم حركات سعر الصرف) ، على حين أنه فى المدى الطويل تم إقرار التعديلات المنتقلة من جيل إلى جيل فى القيم الإسمية لجعل مستوى السعر القومى وأهداف عرض النقد القومى مستقلين عن سياسة الولايات المتحدة (وهذا هو التغير الرئيسى عن النظام السابق) . ولم تعد الولايات المتحدة من ناحية أخرى تحاول أن ترسى مستوى مشترك للسعر على النطاق العالمى بل مارست سياستها الخاصة فى النقد وسعر الصرف باستقلال عما تفعله البلاد الأخرى .

وكان من النتائج غير المقصودة لهذا الاستقلال النسبى فى ممارسة السياسات النقدية زيادة فى العرض العالمى للنقد . فمع ضعف الدولار بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ (ويتضمن ذلك تقوية العملات الأخرى مقابل الدولار) زاد عرض النقد عند البلاد الأخرى . وكانت سلبية الولايات المتحدة من الجانب الاخر متمثلة

فى أنها لم توازن ذلك بتخفيض عرض نقدها . ونجم التضخم عن ذلك . وحينما قوى الدولار على غير المتوقع بعد ١٩٨٠ أخذ التكيف شكل انكماش حاد وتقلص الناتج العالمى تقلصاً حاداً . وهكذا فربما على نحو غريب بعض الشىء ، شهدت تلك الفترة تكاملاً أوثق وأعمق فى الاقتصاد الدولى حينما تزامنت دورات أزمة الأعمال عند كل المشاركين الرئيسيين وأصبحت أكثر بروزاً . لقد أدى هذا النظام الذى استهدف زيادة درجة الاستقلال (بالسماح بأسعار صرف عائمة وسياسات نقدية مستقلة) فى واقع الأمر إلى اتجاه معاكس ، وهنا درس مهم يتعين التعلم منه عن الحاجة إلى وضع قاعد خاصة تلائم كل آلية تحكم يجرى تبنيها .

وبطبيعة الحال تم استيعاب هذا الدرس جزئياً فى حالة محاولة تحقيق استقرار فى أسعار الصرف مرتبطة بفترة اتفاق بلازا - لوفر . فقد تخلت الولايات المتحدة عن سياستها فى «رفع اليدين» واستهلت محاولة للمزيد من الفعل المتفق عليه للتحكم فى أسعار الصرف عن طريق «تدخلات منفصلة ولكنها متناسقة» . وقد ذكرت قواعد هذه اللعبة فيما سبق . وقد كان هناك سبعة عشر تدخلا متفقاً عليها بين ١٩٨٥ و ١٩٩٢ ، عمل معظمها بنجاح فى تحريك أسعار الصرف فى الاتجاه المتوقع على الأقل ، وغالباً ضد التيار السائد . وهكذا فعلى مستوى أسعار الصرف تضمن هذا التعاون بين مجموعة الثلاثة تكاملاً ضخماً بينها ، ولكنها كانت تمارس استقلالها بمعزل عن الدول الواقعة خارج إطار المجموعة ، وكان على هذه الدول الأخرى أن تؤيد أو لا تعارض أى تدخل من جانب مجموعة الثلاثة (بشراء أو بيع الدولارات بعملتها القومية حينما يكون الدولار ضعيفاً أو قوياً) .

أما أن يظل نظام مجموعة الثلاثة متيناً فهو نقطة خلافية . والمسائل الرئيسية هى وجود أو عدم وجود مناطق موحدة الهدف وإلى أى مدى تؤخذ بجدية ، وهل ينجح التعقيم الضمنى (وهو يؤدى إلى فروق فى أسعار الفائدة قصيرة المدى بين

المراكز المالية) وما هى الآثار الاقتصادية الكلية لجميع هذه المسائل . ودون تنسيق مباشر وأطول استمرار للسياسات (بالتعارض مع التعاون غير المباشر غير المتصل) . فمن المحتمل أن يظل تقلب سعر الصرف كبيراً وأن يظل التضخم الدولى والتأرجح الدولى فى الناتج خطيراً . وسنتناول بعض هذه القضايا مرة ثانية فى الفصل السادس .

والكثير من النقاط الواردة فيما سبق بصدد الأنظمة الدولية المتنوعة يمكن تكرارها بالنسبة لحالة النظام النقدى الأوروبى . ويوازى هذا النظام بطرق متعددة قاعدة سعر الصرف الثابت للدولار فى نظام بريتون وودز رغم وجود أهداف مختلفة له . فنظام النقد الأوروبى على سبيل المثال من أهدافه التقارب المتعاقب للسياسات الاقتصادية الكلية القومية بالقيمة الإسمية غير المتغيرة لأسعار الصرف ، وهو ما فسره البعض باعتباره التزاما نهائياً بإتمام التكامل (الاقتصادى والسياسى) لاقتصادات الاتحاد الأوروبى . وموضوع التقارب (الاتحاد) القوى كان شيئاً ينقص نظام بريتون وودز . وقد ثبت النظام النقدى الأوروبى أيضا القيمة الإسمية لأسعار الصرف للمشاركين على أساس سلة من عملات النظام النقدى الأوروبى وزنت تبعاً للمساحة النسبية للبلد على الرغم من أن المارك الألمانى أصبح المرتكز الوقعى للنظام مثل الدولار فى نظام بريتون وودز .. وتتضمن قواعده الشكلية التزاما بالمحافظة على قيم العملات ثابتة ضمن تجمعات ثنائية الأطراف على الرغم من أن الملاءمات فى القيم الإسمية كان مسموحاً لها بتغيير موقع مستويات السعر باتفاق مع النظام النقدى الأوروبى (كل ذلك كان قبل التقارب النهائى أو الاتحاد النقدى الكامل) . كما سمح بتدخل البنك المركزى إذا كان هناك تهديد بخرق تجمعات سعر الصرف ثنائية الأطراف .

وقد قامت الممارسة الفعلية للنظام بتثبيت أسعار الصرف القومية بالمقارنة بالمارك الألمانى (جزئياً بسبب أهمية المارك الألمانى فى سلة العملات) ،

والاستخدام المتزايد للمارك الألمانى باعتباره عملة التدخل ، لتعديل الأهداف النقدية قصيرة المدى وأسعار الصرف من أجل تدعيم التدخلات فى سعر الصرف ، وتنظيم نمو نقدى طويل المدى بحيث يتقارب التضخم المحلى فى السلع القابلة للتجارة أو يظل متساويا مع التضخم السعرى فى ألمانيا ، والتحرير المتصاعد للرقابة على رأس المال . وكان على ألمانيا ، وهى تشبه فى ذلك كثيراً الولايات المتحدة فى حالة نظام بريتون وودز ونظام سعر الصرف العائم ، أن تظل سلبية فيما يتعلق بأسعار الصرف الأجنبية للأعضاء الآخرين وأن تثبت مستوى سعر المارك الألمانى (ومن ثم النظام النقدى الأوروبى) للسلع القابلة للتجارة بواسطة تبنى سياسة نقدية ألمانية اختيرت اختياراً مستقلاً .

وتاريخ هذا النظام معروف جيداً . وكان ما قدمه - وهو فى الحقيقة ما كان مقصوداً صراحة أن يقدمه - تقليصاً للاستقلال الذاتى فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، على الأقل بالنسبة إلى المشاركين (انظر تومبسن ١٩٩٢ الفصل الرابع والفصلين السادس والسابع من هذا الكتاب لمناقشة متضمناته فيما يتعلق بالجوانب الأخرى من الإدارة الاقتصادية الكلية وخاصة سياسة خزانة الدولة) ؛ وكانت ألمانيا هى البلد الذى كسب أكثر استقلال ذاتى شكلى ، ولكن مثلما كانت حالة الولايات المتحدة التى نوقشت فيما سبق ، فلكى يستطيع النظام أن يعمل على الوجه الأكمل كان على سياسة ألمانيا أيضا أن تكون مثقلة بقيود «عبء» إدارة النظام بأكمله ، وأن تحد من أهدافها الخاصة أحيانا لصالح أعضاء آخرين . وعلى أى حال فقد أثبت ذلك أنه نقطة الحسم التى يقاس بها نجاح نظام النقد الأوروبى أو إخفاقه . ولكن البنك الاتحادى الألمانى جزئيا كنتيجة لقضايا دستورية - ملخصة فيما يسمى «خطاب إمنجر Emminger » (انظر كين ١٩٩٥ ص ص ١٨٣ - ١٨٤) - وجزئياً لأسباب سياسية داخلية لم يُطلب منه أن يدعم بالكامل عملات الشركاء فى أوقات أزمة النظام النقدى الأوروبى . وكانت النتيجة تقويض مصداقيته كنظام للتحكم المالى .

الاستنتاج

حاولنا فى هذا الفصل أن ندلل على عدة أشياء . أولا : لقد أكدنا أن مستوى التكامل وتبادل الاعتماد والانفتاح أو أى وصف آخر يرغب المرء فى إضفائه ، فى الاقتصادات القومية فى المرحلة الراهنة ليس غير مسبوق . وفى الحقيقة كان مستوى الاستقلال الذاتى فى ظل قاعدة الذهب حتى الحرب العالمية الأولى أقل كثيراً لدى الاقتصادات المتقدمة مما هو عليه اليوم . وليس معنى ذلك التقليل من مستوى التكامل الآن أو تجاهل مشاكل التنظيم والإدارة التى يبرزها بل مجرد تسجيل درجة من الارتياب حول إن كنا دخلنا طوراً جديداً جذرياً من تدويل النشاط الاقتصادى .

ثانياً : لقد ذهبنا إلى أن آليات التحكم بالنسبة للاقتصاد الدولى كانت موجودة طوال القرن العشرين فى معظمه ، بشكل أو بآخر . ويظل الأمر كما هو اليوم مثلما كان فى بداية القرن . وقد لا نحب الآليات الخاصة القائمة الآن ولا كيف تعمل ولكنها موجودة مع ذلك . وتصبح المسألة كيف يجرى تصميم آليات أفضل أو أكثر ملاءمة .

ثالثا : لقد دللنا على أن هناك بعض المسائل الجديدة المختلفة المتعلقة بتبادل الاعتماد الاقتصادى فى المرحلة الراهنة خاصة بتلك المرحلة . وحجتنا ليست أن الأشياء ظلت بلا تغير ، فإعادة تنظيم أساسية تماماً تمضى فى طريقها داخل الاقتصاد العالمى تتطلب بشدة استجابة بارعة الخيال . وسنتناول هذه المسألة فيما بعد . وفى النهاية لقد تتبعنا مسار «الاستقلال الذاتى الاقتصادى القومى» خلال أنظمة التحكم المختلفة التى عملت طوال القرن العشرين . وقد بين ذلك أن مثل هذا الاستقلال الذاتى قد تذبذب بين فترات قوى مؤثرة ثم قوى ضعيفة ، كما عمل بدرجات متفاوتة من الفعالية . وربما كان المسار الكلى لهذا التقدير يشير

إلى استحالة الاستقلال الذاتى الاقتصادى القومى الكامل كلما تقدم القرن العشرين .

ويبدو أن انهيار نظام أسعار الصرف العائمة للأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ - إذا لم يكن هناك شىء آخر ، قد أكد زوال هذا الشكل من التحكم كهدف طويل المدى قابل للحياة فى المرحلة الحاضرة . وسندرس مستتبعات ذلك فى الفصل الختامى .

الفصل الثالث

التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر وعدم التكافؤ على النطاق العالمى

نبتعد فى هذا الفصل عن تاريخ النظام التجارى والمالى العالمى . ونركز هنا على التغيرات الرئيسية فى هيكل الاقتصاد العالمى منذ أوائل الثمانينات ، لندرس كيف يمكن أن تستجيب السياسة من جانب الهيئات الصغرى المتنوعة للتحكم الاقتصادى لهذه التغيرات الهيكلية . والتغير السائد الذى نتعرف عليه ونستكشفه هنا هو البروز المتزايد فى الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو السريع فيه . ففى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣ كان العامل السائد الذى يحرك الاقتصاد العالمى هو النمو فى التجارة العالمية ، ولكننا نؤكد أنه ابتداء من الثمانينات المبكرة فصاعدا كان ذلك العامل هو النمو فى الاستثمار الأجنبى المباشر .

ونحن معنيون بتلك الآليات العالمية التى تؤثر فى هيكل ونمو الاقتصاد المادى : التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر . وقد توسعت التدفقات المالية قصيرة المدى بسرعة منذ التخلى عن أسعار الصرف الثابتة والرقابة على رؤوس الأموال فى السبعينات . فلتدفقات رأس المال قصيرة المدى بعض التأثير غير المباشر على النمو الاقتصادى لأنها تؤثر على سعر الصرف وسعر الفائدة . ولكننا نؤكد أن هذه التدفقات قصيرة المدى تعيد أساساً توزيع النجاح والفشل حول النظام وتضيف القليل إلى القدرة الهيكلية للاقتصادات على توليد نمو إجمالى .

إن الشركات متعددة القومية هى الهيئات المسئولة عن الاستثمار الأجنبى المباشر . وسنحلل فى هذا الفصل استراتيجية هذه التنظيمات فى تشكيل أدوار وتوزيع الاستثمار الأجنبى المباشر . وكما سنرى فإن هذا التوزيع متفاوت اجتماعياً وجغرافياً على النطاق العالمى . ويكاد الاستثمار الأجنبى المباشر أن يتركز حصراً فى الدول الصناعية المتقدمة وفى عدد صغير من الاقتصادات الصناعية النامية بسرعة . ويكتمل هذا التحليل باستقصاء إمبريقى مفصل

للتوزيع الجغرافى لنشاط أعمال البلد المتقدم ومقابلة تركيز هذا النشاط فى الداخل والخارج فى الفصل القادم .

وسندرس المشكلات التى تطرح أمام التحكم فى الاقتصاد العالمى فى العلاقة بالتغير الرئيسى من نظام تحركه التجارة إلى نظام يحركه الاستثمار الأجنبى المباشر فى المحل الأول .

وهذا التحليل بمثابة مناقشة تمهيدية لهذه المسائل التى ستتناولها بتفصيل أكبر الفصول ٦ و ٧ و ٨ . ونذهب فى هذا الفصل إلى أن النظام التوجيهى الذى اقترحته جولة مفاوضات أورجواى حول الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) ينظر إلى الخلف لأنه أكد التجارة باعتبارها القضية السائدة . إن الجات والمنظمة التى أعقبتها منظمة التجارة العالمية (WTO) تسعيان إلى تعزيز النمو من خلال فرض الليبرالية ، وهو نظام قد يكون ملائما للتجارة ولكنه عاجز تماما عن السيطرة على التدفقات وعلى مستتبعات الاستثمار الأجنبى المباشر . فمسائل التوجيه والتنظيم والتجارة والاستثمار الأجنبى المباشر هى فى الواقع متمايزة تماماً ، وسندلل على أن التوزيع الراهن المنحرف غير المحكوم للاستثمار الأجنبى المباشر يهدد بأن يحد من نمو اقتصاد العالم بأكمله كما يضع الحدود على نمو الناتج والعمالة فى أغنى البلاد بواسطة تحديده للطلب الفعال فى البلاد الأفقر .

وعلى حين أن الاستثمار الأجنبى المباشر والتجارة يستطيعان غالباً أن يعملا كبديلين ، فإن مشاكل التوجيه والتنظيم فى أساس الاستثمار الأجنبى المباشر هى مشاكل نوعية ، كما أن آليات التحكم الملائمة لها جديدة ومعقدة . وتتطلب هذه الآليات منابر جديدة واستراتيجيات جديدة تخلق أشكالا من التحكم ملائمة للمسائل التى هى حديثة الانبثاق . وهناك مشكلة وجود اتجاه للنظر إلى الوراء من جانب «خصوم العولمة» إلى عالم اقتصادات قومية مكتفية بذاتها إلى حد كبير ومدارة محلياً ، ومن جانب المتحمسين لأسواق كوكبية مفتوحة وجود اتجاه

للإغضاء عن إمكان أو أفضلية أى شكل من سياسة التدخل باستثناء فك التنظيم (التوجيه) الإدارى (إزالة تدخل الدولة) .

وهكذا يميل خصوم تسوية الجات الجديدة إلى تقديم حجتين ، الأولى أنها تزيد من أخطار إعادة استقرار رأس المال الطليق فى المناطق منخفضة الأجور وهو ما يوقع الضرر بالعمالة وفى النهاية بالطلب فى البلاد المتقدمة ، والثانية أنها تزيح شروط التجارة إزاحة أبعد لصالح البلاد المتقدمة وشركاتها متعدية القومية وتوقع الضرر بالبلاد الفقيرة . ووجهة نظرنا أن الربط بين هذه المسائل فكرة خاطئة ، وأن خصوم الجات مخطئون فى اعتبار الخطر الرئيسى هو التجارة الحرة واعتبار العلاج أشكالا جديدة من نزعة الحماية (لانج وهاينس ١٩٩٣) . فالمسألة الرئيسية هى على العكس تركيب وتوزيع الاستثمار الأجنبى المباشر . كما أن التجارة الحرة فى ترابطها مع إدارة الاستثمار تفتح أفضل الآفاق لحفز النمو من خلال إعادة توزيع أكثر عدلا . وعلى النقيض فإن نزعة الحماية ستفعل القليل فى المدى الطويل لحفز النمو فى البلاد الغنية أو الفقيرة ، وستفشل بطبيعة الحال فى التحكم فى مستتبعات تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وستعزز الميل إلى التجارة من خلال الاستثمار .

ويتركز اهتمامنا وتتركز حججنا على الاستثمار الأجنبى المباشر لأنه أصبح السمة الرئيسية للاقتصاد العالمى ولأنه أقل انقياداً للتحكم من التدفقات النقدية والمالية قصيرة المدى . وقد يكون المتحمسون «للعولمة» مخطئين حول ما يحدث – ففكرة سوق كوكبية مفتوحة دون ضوابط تتعلق بالمؤسسات أو المواقع هى مجرد وهم ، كما سيتضح فى الفصل القادم ، ولكن من الصحيح أن المشاكل السائدة للتحكم الاقتصادى تقع الآن فى المجال العالمى . وفقط بمواجهة هذه المشاكل يمكن تقييم الطرق القومية للاستقرار الاقتصادى والرخاء ، حتى فى أعظم البلاد المتقدمة نجاحاً . فالإقتصادات قد تكون دولية الطابع بدرجة كبيرة ولكن الثروة والناتج يظلان محليين وموزعين على نحو مفرط التفاوت . وخطر بلاغيات العولمة

مائل فى أنها تميل إلى تجاهل هذه التوزيعات وتعامل العالم كسوق تنافسية مفتوحة مفردة ، وتعامل موقع النشاط الاقتصادى كما لو كانت تمليه اعتبارات تجارية محضة .

الشركات متعددة القومية فى التسعينات المبكرة

كانت التقديرات تذهب إلى وجود ٣٧,٠٠٠ شركة متعددة القومية فى التسعينات المبكرة ، تسيطر على حوالى ١٧٠,٠٠٠ منظمة فرعية (الأمم المتحدة ١٩٩٣م – وقد استمد معظم المعلومات التالية من هذا المصدر) . ومن هذه كانت ٢٤,٠٠٠ (حوالى ٧٠ فى المائة) مقرها فى الوطن فى البلاد الأربعة عشر المتطورة الرئيسية من بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . ويوجد ٩٠ فى المائة من المراكز الرئيسية للشركات متعددة القومية فى العالم المتطور .

وفى ١٩٩٢ كانت موجودات الاستثمار الأجنبى المباشر ٢ تريليون دولار أمريكى ، وكانت الشركات متعددة القومية المسيطرة على هذه الموجودات مسئولة عن مبيعات (محلية وعالمية) تبلغ ٥,٥ تريليون دولار أمريكى . وكان ذلك أكبر كثيراً من إجمالى التجارة العالمية التى تبلغ ٤ تريليون دولار أمريكى فى ١٩٩٢ . ولم يزد نصيب الشركات المتعددة القومية ذات المنشأ فى بلد نام عن ٥ فى المائة من موجودات الاستثمار الأجنبى المباشر .

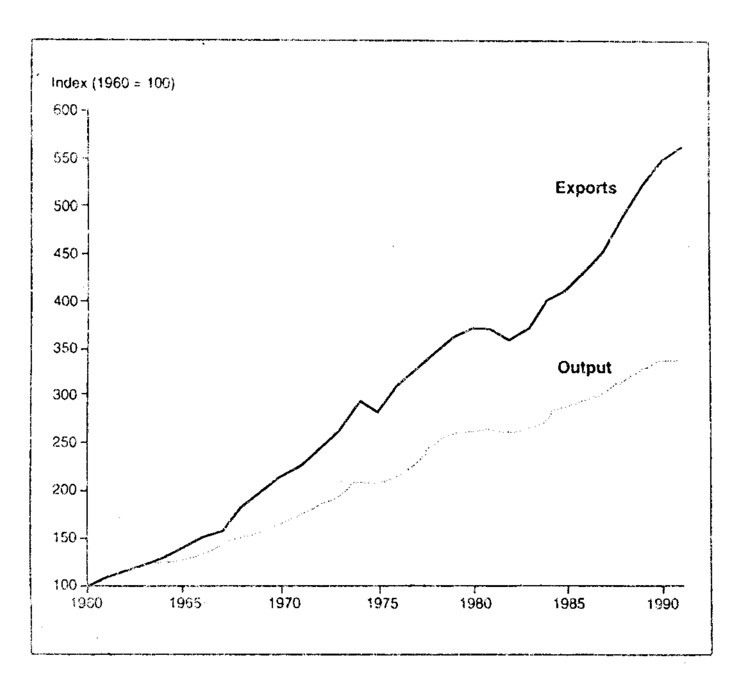
وكان حوالى ٨٠٪ من تجارة الولايات المتحدة تقوم بها الشركات متعددة القومية ، وهو أمر لم يكن غير نموذجى بالنسبة للبلاد المتطورة ككل . وقد قُدِّر مايبلغ ثلث التجارة الإجمالية للولايات المتحدة باعتباره يجرى داخل الشركات متعددة القومية (بونتورى وفوكا ساكو ١٩٩٣) ، فالتجارة داخل نطاق الشركة متعددة القومية والتى تتضمن تحويلات عبر الحدود بين أجزاء مختلفة من المنظمة من الصعب التأكد منها وتقديرها . ومن الواضح أن الاستثمار الأجنبى المباشر للشركات متعددة القومية وتجارتها وثيقا الارتباط ، ولكن تغيرات مهمة تحدث هنا وكذلك اختلافات فى النماذج بين الاثنين تنبثق ، ولدينا المزيد لنقوله عنها على الفور .

فهناك تركيز كبير فى الاستثمار الأجنبى المباشر . وأكبر مائة شركة متعددة القومية مسؤولة عن ثلث الموجودات الإجمالية للاستثمار الأجنبى المباشر وعن ١٤ فى المائة من التدفق الإجمالى فى ١٩٩٠ . وكان ٦٠ فى المائة من موجودات تلك الشركات مرتبطاً بالصناعة التحويلية و ٣٧ فى المائة بالخدمات و ٣٪ فقط بالقطاع الأولى بمقدار ما يمكن القيام بمثل هذه التمييزات . فقد كان النمو فى قطاع خدمات الاستثمار الأجنبى المباشر هو السمة الخاصة لآخر اندفاع فى مستويات الاستثمار الإجمالى .

طابع الاستثمار الأجنبى المباشر والتجارة

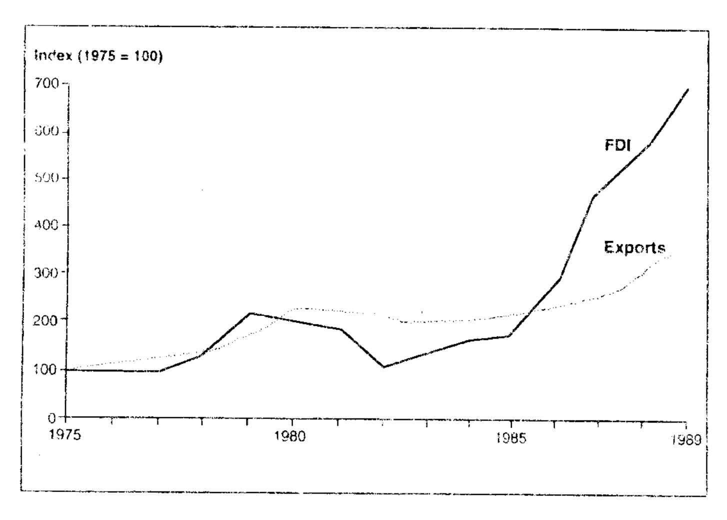
كان «الازدهار الطويل» بعد الحرب العالمية الثانية متميزاً بزيادة ضخمة فى التجارة العالمية وفى الاستتثمار الداخلى (والأجنبى إلى مدى أقل) . وكان رخاء الاقتصاد العالمى فى جزء كبير منه مرتكزاً على هذه الاتجاهات ! لقد كان «مدفوعاً بالتصدير» . والسمة المميزة لهذه الفترة يمكن رؤيتها فى الرسم البيانى ٣-١ الذى يبين «فجوة التصدير» بين نمو الناتج العالمى ونمو الصادرات - أى أن الصادرات تزيد بمعدل أسرع كثيراً من الإنتاج بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ (انظر أيضا جدول ٢-٤) .

ولكن منذ الثمانينات المبكرة ظهر اتجاه مختلف تمكن رؤيته فى الرسم البيانى ٣-٢ . وما يسترعى النظر هنا هو الزيادة المفاجئة فى الاستثمار الأجنبى المباشر بالنسبة إلى الصادرات . وليس ذلك معادلا للقول أن نمو الصادرات نفسه قد توقف بالنسبة للنمو فى الناتج ، بل يعنى فقط أن نمو التصدير قد بزه توسع الاستثمار الأجنبى المباشر . وعلى سبيل المثال توسعت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بين ١٩٨٣ و ١٩٩٠ بمعدل سنوى متوسط قدره ٣٤ فى المائة بالمقارنة بمعدل سنوى يبلغ ٩ فى المائة لتجارة السلع العالمية . وستعنى بقية ذلك القسم بمستتبعات هذا التغير الأساسى فى طبيعة الاقتصاد العالمى .



شكل ٣ -١ الفجوة بين الصادرات والناتج (١٩٦٠ - ١٩٩١)

المصدر : التجارة العالمية ، الجات ، سنوات متعددة



شكل ٣-٢ القيمة الجارية للصادرات والتدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبى المباشر ١٩٧٥ - ١٩٨٩

وهنا فى هذه المرحلة موضع تحذير طفيف . فمنذ التسعينات المبكرة كان هناك تباطؤ فى نمو الاستثمار الأجنبى المباشر ، بل وإنخفاض ضئيل فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ . وكان الانخفاض راجعا من ناحية رئيسية إلى معدل نمو أبطأ فى الاقتصادات الداخلية الكبرى . وأثار ذلك مسألة إن كان النمو فى الاستثمار الأجنبى المباشر منذ أوائل الثمانينات يشير إلى تغير هيكلى قوى بالتعارض مع مجرد ارتفاع يتعلق بالدورة الاقتصادية وصل إلى نهايته بعد عقد من الزمان . وتنهض حجتنا على أنه لن تحدث عودة إلى موقع ماقبل الثمانينات ، ولكن الارتفاع فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الفترة مابين ١٩٨٤ و ١٩٨٩ على الأخص لن يتكرر مالم يكن هناك تطابق آخر فى حدوث انقلاب تصاعدى فى معدلات النمو الاقتصادى داخل البلاد المتقدمة ، ويتوقع نموذج الأمم المتحدة للتنبؤ بالاستثمار الأجنبى المباشر زيادة متواضعة فى تدفقات هذا الاستثمار بالنسبة للبلاد المتقدمة بين ١٩٨٩ و ١٩٩٥ مع زيادة أسرع تذهب إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا (وإن يكن ذلك من قاعدة أكثر إنخفاضا بدرجة كبيرة بحيث أن النصيب الذاهب إلى هذه المناطق لايتغير كثيرا : الأمم المتحدة ١٩٩٣ ص ص ٣٤ - ٦) .

لقد كانت آلية الجات هى التى حكمت الانتعاش الطويل فيما بعد ١٩٤٥ والزيادة فى التجارة التى صحبته . وفى الحقيقة ربما كان تحرير التجارة الذى نمته الجات هو الذى حفز بدرجة كبيرة هذا النمو . والسؤال الآن هو : أى آلية للتحكم الدولى تستطيع تنظيم هذه الفترة المتميزة الجديدة من نمو الاستثمار الأجنبى المباشر ، وفى واقع الأمر هل يمكن التحكم فيه على الإطلاق ؟

والكثير من المشاكل التى أحدقت بجولة أورجواى لمفاوضات الجات نبعت من هذه التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى . ويمكن القول بوجه عام أن تكتيك التنظيمات الدولية بين الحكومية الملتزمة بالحفاظ على بيئة تجارية كبيرة ليبرالية متعددة الأطراف وخاصة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كان الربط بين مسائل التحكم فى الاستثمار الأجنبى المباشر وإطار الجات التفاوضى . فقد

حاولت امتطاء ظهر النجاحات الماضية للجات بواسطة التوحيد المباشر بينها وبين مفاوضات الاستثمار الأجنبى المباشر (مايسمى قضايا الجوانب التجارية للملكية الفكرية وإجراءات الجوانب التجارية للاستثمار ، أنظر مايلى) وقد لقيت استراتيجية الربط هذه تشجيعا من المواقف النابعة من الصلة التقليدية الوثيقة بين مسائل التجارة ومسائل الاستثمار .

وقد نجحت الجولات السابقة لمفاوضات الجات بسبب تركيزها على جانب واحد رئيسى للتجارة هو إختزال الأشكال المختلفة لحواجز التجارة إلى المبادلة الدولية للمواد الخام والسلع المصنوعة ، أما حوله أورجواى فكانت مختلفة . فقد تناولت بعض القضايا الشائكة ، التى لم يكن من الواضح الارتباط الجوهرى فيما بينها .

وأولى هذه القضايا هى قضية التجارة الزراعية والدعم الزراعى ، وليست واضحة المعالم مثل قضية الصناعة التحويلية بسبب المصاحبات « الثقافية » العويصة والمصالح المعقدة المتضمنة فى الحماية الزراعية .

والثانية هى تجارة الخدمات ، وهنا يحل الاستثمار الأجنبى المباشر محل التجارة على نحو تصاعدى ، فليس من الممكن ممارسة التجارة الدولية فى خدمات كثيرة . فهى نوعية الموقع بحيث أنه يجب على الشركات متعددة القومية أن تستثمر فى الخارج لكى تقدم هذه الخدمات . وكانت الأهداف فى سياق جولة أورجواى هى المفاوضة حول اتفاق شامل على التجارة والاستثمار فى الخدمات لكى يتسنى تسهيل إضفاء الطابع الليبرالى عليها .

والثالثة تتعلق بإجراءات الجوانب التجارية للاستثمار ($TRIM_s$) وهى تشير إلى مفردات مثل حوافز الاستثمار (معونات دعم ، وتنازلات فى الضريبة والتعريفة الجمركية ومِنَح) ومتطلبات أداء (اتفاقيات محلية المحتوى ومتطلبات المبيعات الداخلية ومتطلبات نقل التكنولوجيا وقيود التحويل ، وقيود سعر الصرف الأجنبى ومتطلبات التصدير ، الخ) . وسبب بروز هذه المفردات للمفاوضة وفق اتفاقية الجات هو اعتبارها « مشوهة للتجارة » . والإطار التحليلى وراء هذه المحاولة لإزالة عوائق السياسة هو « المكاسب من التجارة » المفترضة

والتى تتولد من إستراتيجية للنمذجة فى سياق أسواق تنافسية بصورة كاملة . ومن المفترض أن إزالة نواحى عدم الكمال فى السوق تولد مستويات أعلى من التجارة الدولية ومن ثم تهيئ حافزا أكبر للنمو الاقتصادى مما تستطيعه إجراءات سياسة قومية ذات توجه دولى . ويقع نفس المنطق فى أساس خلق سوق واحدة فى الاتحاد الأوروبى وفى تقرير شيشينى الذى بنيت عليه حوافز النمو الليبرالية .

والآن على حين أن هذا التأكيد على المنافسة الكاملة يظل الإطار النظرى المقر لتحليل التجارة الدولية ، فإنه يلقى تحديا متزايدا من جانب منهج بديل يحلل التجارة الدولية والنمو الدولى فى سياق هياكل سوقية غير كاملة التنافسية . وهذا هو برنامج النظرية الجديدة للتجارة ، والنظرية الجديدة للنمو . وتفترض هاتان النظريتان ، عالما من شركات احتكار الأقلية ، وعوائد متزايدة على الحجم ، وعوائق أمام التجارة ، وأفضلية للمحرك الأول وتجميد للأرصدة وما أشبه . ومحصلة هذا الإطار التحليلى الجديد هى أن عددا كبيرا من « التشوهات » المشار إليها آنفا سيكف عن أن يكون معتبرا عوائق للنمو ويصير موضوعات مشروعة تماما للتدخل العمومى فى سياق سياسات تجارية وصناعية تجريها حكومات فى أراض قومية محددة . وتستطيع هذه السياسات تحقيق مزايا بلغة الريع ، واستحواذ المنتج على الفائض وهى مزايا ليست بالضرورة مؤدية إلى فقدان شامل لسياسة الرفاهية . (ويظل ذلك موضوعا للخلاف على أية حال – كورجمان ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، وموران ١٩٩٢ وتايسون ١٩٩٣) . وعلى هذا وإلى مدى كبير فإن الطريقة التى عالجت بها الجات مسألة إجراءات الجوانب التجارية للاستثمار مستمدة من وسط فكرى لم يعد يتطابق مع سمات الاقتصاد الدولى المتطور ولا مع تقليد نظرى محكم . وقد تسبب ذلك فى جعل مشروعية مفاوضات إجراءات الجوانب التجارية للاستثمار أكثر صعوبة .

والقضية الرابعة فى مفاوضات جولة أورجواى تعلقت بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ($TRIP_S$) وهى تتضمن مفردات مثل الهندسة الوراثية

وحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية ومعايير الحد الأدنى لحقوق التأليف والنشر والتصميمات الصناعية والدوائر المتكاملة للكمبيوتر ، وتصميمات ترتيب العمال والآلات فى المصانع ... إلخ . وتتضمن كل هذه المساحات على وجه التقريب من الناحية المحورية حماية استثمارات البحث والتطوير . كما كانت هناك محاولة لإقامة قواعد دولية أكثر صرامة لحقوق الملكية ، وإجراءات مشتركة بالنسبة إلى هذه المساحات .

وعلى هذا النحو فقد تضمنت هذه الجولة من المفاوضات خليطا متناثرا من قضايا واهنة الارتباط بالرغم من محاولة حلها جميعا معا . وقد تعلق الكثير من هذه القضايا تعلقا وثيقا بالاستثمار الأجنبى المباشر وبإجراءات تجارية بالمعنى الدقيق . وفى الحقيقة فإنه بالنسبة لمعظم هذه القضايا كان جانب الاستثمار فى تكوينها هو الأكثر أهمية من التجارة (فيما يتعلق بالخدمات والجوانب التجارية للاستثمار والملكية الفكرية أيضا) .

والسؤال العام الذى تثيره المناقشة السابقة هو ، هل يمكن معالجة قضايا التجارة والاستثمار بهذه الطريقة ذات الارتباط المباشر بينهما ؟ وهل من الأفضل فصلهما أى إقامة نظام مكتمل جديد من التحكم فى الاستثمار الأجنبى المباشر على سبيل المثال يكون منفصلا عن إطار الجات القائم حاليا ولكنه يسير فى موازاته ؟ هل ينبغى أن توجد اتفاقية جديدة عامة للاستثمار الدولى أو الأعمال الدولية ؟ ، وسنعود إلى هذه الأسئلة قرب نهاية التحليل وسنناقشها مرة ثانية فى الفصل السادس . وهناك فى المحل الأول شئ يتعين قوله عن الاستراتيجيات التنظيمية للاعبين الرئيسيين فى الاقتصاد الدولى ، الشركات متعددة القومية والشركات متعدية القومية نفسها .

نموذج تدفقات وموجودات الاستثمار
الأجنبى المباشر وممارسات الشركات متعددة القومية

كان من التطورات الملحوظة الأكثر أهمية فى السنوات القريبة العهد والمتعلقة بنشاط الاستثمار الأجنبى المباشر إنبثاق نماذج إقليمية متميزة لتوزيعه . وكان هذا التجمع الإقليمى مرتبطا بتكوين تكتلات تجارية مثل الاتحاد الأوروبى ، ونافتا . وإن تكن ماتزال تسمى تكتلات تجارية فمن الأفضل وصفها بأنها تكتلات إستثمار . وإن استقصاء فاحصا لتكتل نافتا على سبيل المثال سيشير إلى أنها متعلقة بقدر مساو إن لم يكن أكبر بعلاقات الاستثمار بين الولايات المتحدة والمكسيك إذا قيست بعلاقات التجارة .

وكانت شبكات الإنتاج ذات المقر الإقليمى عناصر مهمة فى هذا التجمع ، ومن أمثلتها الكلاسيكية إستراتيجية شركة فورد للسيارات فى سوق الاتحاد الأوروبى المسرعة فى تحقيق التكامل . وكانت تستهدف إقامة شبكة حقيقية من الموارد والإنتاج والتسويق متكاملة مقصورة على المستوى الإوروبى (ديكن ١٩٩٢ ص ٣٠٠) . ولكنها توضح على نحو مثير للاهتمام الوضع الذى مايزال مرنا أمام الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد الدولى ، لأن فورد أعلنت فى أبريل ١٩٩٤ . أنها فى سبيلها إلى التخلى عن طريقتها الإقليمية البحتة فى تصنيع السيارات (إنتاج نطاق مختلف من الطرز فى كل من أسواقها الإقليمية) وأنها تتبنى بدلا من ذلك إستراتيجية « كوكبية » بحق فى إنتاج طراز مختلف مفرد فى البيئات الصناعية المتباينة ثم بيع هذه السيارات على النطاق العالمى .

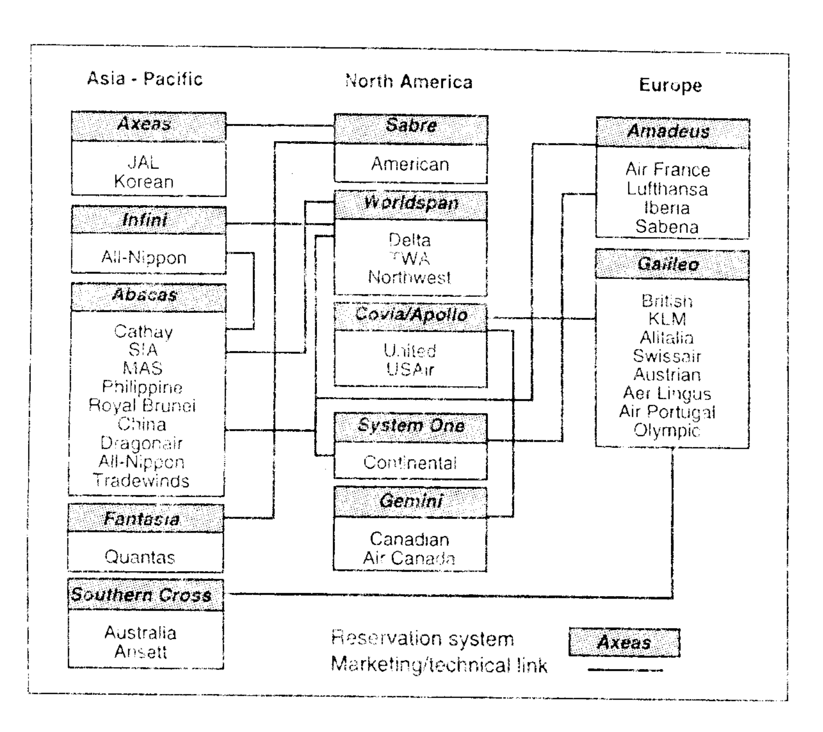
ويمكن تقديم أمثلة أخرى على الاستراتيجيات الإقليمية المستمرة . وماتوضحه جميعا هو أن أحد العوامل المسهمة فى تباطؤ جولة أورجواى كان انبثاق هذه الأنماط من التكتلات الإقليمية للتجارة والاستثمار والمصالح النوعية المتناقضة فيما بينها الملحقة بها ، وسنعود فورا إلى هذه المسألة .

ومن الأمثلة النموذجية الأخرى للتكامل النامى على النطاق العالمى مثال يتعلق بتحالفات الإنتاج الاستراتيجية التى تقودها التكنولوجيا العالية مع البحث والتطوير فى صناعات أشباه الموصلات (هيرست وتومبسون ١٩٩٤ ، رسم بيانى ٤) . فالمنتجات هنا يتم تطويرها وصناعتها ضمن أشكال مختلفة تماما من الترتيبات القائمة على التعاون بين الشركات والفروع القومية من نفس الشركة . وتنتهج الشركات استراتيجيات متنوعة فى هذه المجالات وفى مجالات أخرى ليس من السهل تصنيفها على نحو مستوعب أو شرحها بوضوح (أنظر لجنة الجماعات الأوروبية ١٩٩٤ ، دننج ١٩٩٣ ، والأمم المتحدة ١٩٩٣ أ ، هويلس مع وود ١٩٩٣ بين أعمال أخرى للحصول على تفاصيل هذه الاستراتيجيات المتباينة) .

وقد رأى البعض أن مثل هذه التطورات التى تتضمن تكنولوجيا معلومات جديدة ، تبشر بافتتاح مرحلة جديدة من نمو الشركات متعدية القومية ، أى نزع صلة الشركات والشبكات بقواعدها القومية المنفصلة ، والتحرك نحو اقتصاد كوكبى حقيقى يتركز على شركات كوكبية بحق . وأفضل أمثلة هذا الرأى هو عمل كينيشى أوهمى (أوهمى ١٩٩٠ ، ١٩٩٣) ومزية حجة أوهمى ماثلة فى أنه على أقل تقدير يقول كيف ينبغى لهيكل اقتصاد كوكبى بلا حدود أن يبدو ، وهى حجة تتلخص فى فكرة « اقتصاد متبادل الصلات » فهو يدلل على أن الشركات التى « لاتتبع دولة » هى الآن المحرك الأول فى « اقتصاد متبادل الصلات » متركز فى أمريكا الشمالية وأوربا واليابان . وهو يعتقد أن سياسة التدخل فى الاقتصاد الكلى والصناعى من جانب الحكومات القومية لن تؤدى إلا إلى تشويه وإعاقة العملية العقلانية لتخصيص الموارد بواسطة قرارات الشركات وخيارات المستهلكين على نطاق العالم . وإن انبثاق « الطرق العامة الالكترونية » يمكن كل الناس من حيث المبدأ من الدخول إلى السوق الكوكبية . وكل ماتحتاجه الشركات اللاعبة فى الميدان هو أن تنفض عنها عبء بيروقراطية ذات توجه قومى وعبء التدخل الحكومى الذى يسير بحذائها والدخول إلى العالم الجديد ، عالم التسويق الكوكبى والإنتاج الكوكبى المفتوح . إنها رؤية شبكة واسعة متبادلة الصلات من

المنتجين والمستهلكين نافـذة داخــل « مجال مستو للــعب » يعمــل بكفــاءة ، هــو مـجال الاقتـصاد الدولى الكوكبى المفتـوح . فالأسواق الدولية تقدم آليات تنسيق وتحكم فى ذاتـها ومن تلقاء ذاتهـا ، لن تعمل الاسـتراتيـجيات القـومية والتدخلات من جانب السياسات إلا على تشويهها . ويعتقد أوهمى مثل روبرت رايش (١٩٩٢) أن عصر الاقتصادات القومية الفعالة وسياسات الدولة المناظرة لها قد انتهى .

ومع وافـر الاحتـرام لأوهمى فـإن الاقـتـصـاد الدولى لايشـبـه فى شئ ذلك الاقتـصـاد متبادل الصـلات ، ولايبدو أنه يميل إلى التقارب معه ، فالممارسة الجارية للشركات الدولية أكثر تعقيدا وهى مماثلة لممارسة الشـركات متعددة الجنسية . فالتحالفات الاستراتيجية مثل المذكورة آنفا تعمل على خلق سوق دولية غير مستوية إلى أقصى مدى ، وهو أمر تعاد مضاعفته فى قطاعات أخرى كثيرة صناعيـة وخدمية . وإلى المدى الذى يوجد فيه اقتـصـاد كوكبى ، مـجرد وجود فسيكون منظما على أسس احتكارات الأقلية وليس وفقا لما يمليه النموذج التنافسى الكامل كما يرغب أوهمى وآخرون فى الاعتقاد . فالشركات الكبرى اللاعبة فى الميدان مشـتبكة فى لعبـة تنافسـية مميـتـة ، لعبـة تنشـر فـيهـا قـوى كل أنوا ع استراتيجيات الأعمال لاستبعاد بعض اللاعبين المنافسين من شبكاتها ، بينما تربط بعضـا آخر ربطا وثيقا داخلها . وبالنسبة لاحتكارات الأقليـة هناك مزايا ضخمة « للمحرك الأول » وإذا استطاعت شركة أن تحقق معيار إنشاء الصناعة على سبيل المثال فإنها تستطيع اجتناء منافع ضخمة بواسطة تحريك منحنى التكلفة إلى أسفل لتحقيق اقتصاديات الحجم والنطاق ، إن مقدمى « الطرق العامة فائقة الالكترونية » على سبيل المثال يتنافسون فيما بينهم على مقاييس وشروط وسائل الاتصال التى تحول دون أى دخول مفتوح حسب الإرادة (مانسيل ١٩٩٤) . فهم يسعون إلى اجتذاب النوع المطلوب من الزبائن واقتناصهم بربطهم مبكرا داخل مقاييسهم وصلاتهم بحيث يمكن ضمان المبيعات إبتداء من ذلك الوقت فصاعدا ، وتسعى هذه الشركات إلى أن تحمى بقوة بواسطة موارد السوق والسياسة العامة أى مزايا اكتسبت بهذه الطريقة . ويمكن رؤية توضيح جلى لذلك فى الرسم البيانى ٣-٣ .



رسم بيانى ٣-٣ التحالفات بين أنظمة الحجز بالكمبيوتر لشركات الطيران

المصدر : هيئة الأمم المتحدة ١٩٩٣ أ

فإن التجمعات البازغة هنا لخطوط الطيران فى سياق أنظمة الحجز المختلفة بالكومبيوتر تساعد على إملاء الطبيعة الخاصة لصناعة الخطوط الجوية الدولية فى المستقبل . إن تعاونا محددا يهدد بأن يسيطر على أشكال التعاون الأخرى ، وهو التعاون بين نظام جاليليو الأوروبى ونظام كوفيا / أبوللو الأمريكى الشمالى . كما أن الخطوط الجوية الضالعة مع هذين النظامين مثل بعض شركات النقل القومية الأوروبية الكبرى ، واثنتين من أكبر شركات النقل الأمريكية (مع الشركة الكندية وخطوط كندا) فى وضع يمكن من كسب مزايا تسويقية ضخمة إذا قامت هذه الصلة المتبادلة .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغى علينا ألا ننسى الفوارق القومية التى ماتزال

ضخمة ومهمة فى جاذبية المواقع للاستثمار ، فالبلاد تتباين بشكل ملحوظ من حيث فاعلية اقتصاداتها فى تقديم مزايا للاستثمار الأجنبى المباشر أمام الشركات متعددة القومية وهى مزايا لايمكن تجاهلها . فالشركات متعددة القومية الناجحة هى تلك التى تستطيع أن تنهل من هذه المزايا النوعية وهى مزايا ليست مقصورة على أن تنهل من هذه المزايا النوعية ، وهى مزايا ليست مقصورة على تلك المرتبطة بتكلفة العمل . فالشركات تحتاج أيضا إلى تدابير لسياسة قانونية وتجارية قومية لحماية استثماراتها ، وهى ضوابط تمنعها من أن تكون بالكامل خارج نطاق التشريع القومى كما نؤكد فى الفصل الثامن .

والأدب حول الأنظمة القومية للتجديد » (لودفال ١٩٩٢ ، نلسون ١٩٩٣ ، ماك كيلقى ١٩٩١ ، بورتر ١٩٩٠) ، « وأنظمة الإنتاج » (ويلكنسون ١٩٨٣ ، روبرى ١٩٩٤) ، « وأنظمة الأعمال القومية » (هوتيلى ١٩٩٢أ ، ١٩٩٢ب) مفيد فى هذا الصدد . فهؤلاء المؤلفون يوضحون الفوارق الواقعية فى الطرق التى انتهجتها البلاد تقليديا فى نشاطها التجديدى ، وأقامت بها بيئة الأعمال المميزة لها ومارست الأعمال داخلها وهى تستمر حتى فى عالم « كوكبى » . وليست جميع البلاد متماثلة فى الطريقة التى تمارس بها وظائف اقتصادية أساسية تماما ومهاما إنتاجية . فهناك فوارق فى « الثقافة » الراسخة للأعمال ، فى الأنظمة المالية وفى نموذجية وفاعلية جهودها فى البحث والتطوير ، وفى التجديد التقنى ودورات حياة تطوير المنتجات وما أشبه ذلك ولكلها عميقة التأصل مؤسسيا وقوميا . وهذه الفوارق تشكل طابع الشركات التى تتخذ مقرها الوطنى التقليدى فى بلد كبير أو فى آخر وتؤثر فى طبيعية البيئة القومية التى يدخل إليها الاستثمار الأجنبى المباشر . ومفتاح نجاح الاستثمار الأجنبى المباشر للشركات متعددة القومية ليس إن كانت تسعى ببساطة وراء موقع منخفض التكلفة لتوليد الحد الأقصى من مزايا الربح بل كيف توفق استراتيجيتها لتنسجم مع بيئات الأعمال والتجديدات القومية الخاصة ذات الطابع المؤسسى التى تستقر فيها .

وليست الشركات متعددة القومية كيانات قدت من صخرة واحدة ذات اتجاه

أو مقصد استراتيجى مفرد . فهى على نحو متزايد « شبكات من وحدات شبه مستقلة محكمة الترابط وإن تكن عالية الانحياز». وهذه الوحدات تترابط فيما بينها داخل نطاق بيئات قومية نوعية . ويجب أن تسمح استراتيجيات الشركات الناجحة على وجه الدقة بهذه المرونة التى تعنى أن أنشطة وحداتها الفرعية تشتبك مع الأنظمة القومية الراسخة التى تعمل داخلها ولكنها تؤثر فيها أيضا . إن هذه الحركة المزدوجة حاسمة لفهم طبيعة « التحولات » التى تشكلها الشركات متعددة القومية وهى تعمل على تكامل مواردها وإنتاجها وتسويقها على النطاق العالمى .

وإحدى نتائج هذا التأكيد على الخصائص النوعية القومية فى مزايا الإنتاج هى وجود شواهد متزايدة على التخصص والتنوع التجارى القومى القطاعى بدلا من فرض التجانس على التجارة بين البلاد (أرشيبوجى وپيانتا ١٩٩٢ ، وأرشيبوجى وميشى ١٩٩٥) . وربما كانت الطريقة البديلة المرتبطة بالموضوع للتعبير عن ذلك من وجهة نظر الشركات متعددة القومية هذه المرة تتم من خلال القدرات (الاختصاصات) الثلاث التى يقترح بارتلت وجوشال (١٩٨٩) أن تكون المفتاح للقيام بشبكة من أنشطة القيمة المضافة عبر الحدود : ١- الإفادة من اقتصاديات الحجم والنطاق التى يقدمها التكامل الدولى (البعد « الكوكبى ») ؛ ب تقدير الاحتياجات الاستهلاكية فى البلاد المختلفة وتكييف الإنتاج والعرض المحليين للوفاء بها (البعد المحلى) ، حـ . إستخدام الخبرة المكتسبة بهذه الطريقة فى الأسواق العالمية والمحلية لتقوية قاعدة موارد الشركة ككل (بعد التعلم) . وهناك حاجة إلى تحقيق وسيلة للتوازن الدقيق بين هذه الأبعاد الثلاثة من أجل النجاح التجارى . وهما يومئان إلى أن الطبيعة الدقيقة لهذا التوازن ستتباين بين القطاعات المختلفة والنطاق المختلف للمنتجات .

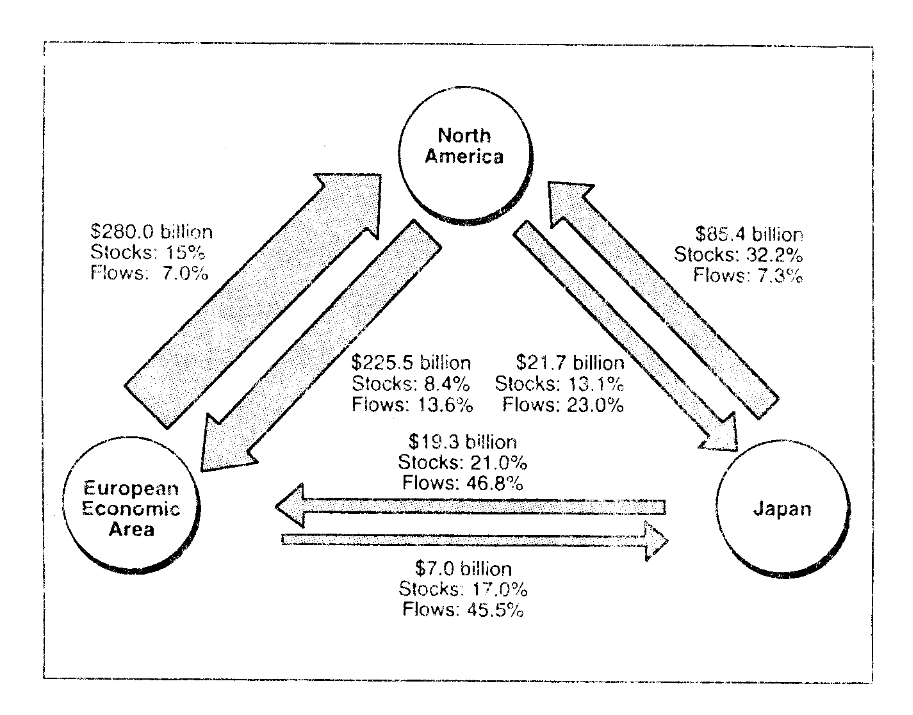
وهكذا فإن مايواجهنا هنا ليس مجموعة من احتكارات الأقلية التجارية العاملة فى السوق الدولية فحسب ، بل إمكان قيام مجموعة من الحكومات القومية بدور احتكارات الأقلية أيضا (دننج ١٩٣٩ ص ٦١٢) . فالحكومات تستطيع أن تخلق مزايا منح الأصول بدلا من الاعتماد ببساطة على المزايا « الطبيعية » . (بورتر

١٩٩٠) . وعلى نحو متزايد تأخذ هذه المزايا شكل إمدادات البنية الأساسية ، تنمية قوة عمل عالية التدريب وماهرة وما شابه ذلك . وليس معنى ذلك بطبيعة الحال القول بإن الشركات متعددة القومية العاملة فى بعض القطاعات لاتبحث عن العمالة الرخيصة فبعضها يبحث عنها . ولكن حتى فى هذه القطاعات المرتبطة تقليديا بهذه الاستراتيجية مثل تجميع السيارات فإن الظروف تتغير ، ففى صناعة تجميع السيارات بالمكسيك على سبيل المثال من المقدر أن يصير مايبلغ ثلث العمال من الخريجيين .

وفى النهاية تنبغى ملاحظة دور الشركات متعددة القومية الصغيرة والمتوسطة ، وقد أصبح هناك اهتمام متزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام ، وقد اتسع نطاق هذا الاهتمام ليشمل دورها : كمولدات للاستثمار الأجنبى المباشر (الأمم المتحدة ١٩٩٣ب) فالشركات متعددة القومية الصغيرة والمتوسطة تنمو فى الأهمية باعتبارها قوى استثمارية دولية وهى مهمة على نحو خاص فى حالة التكنولوجيا التجديدية الحديثة التى ليس من الضرورى أن تكون جميعها تنتمى إلى التكنولوجيا العالية ، ويمكن أن يتخذ النقل التكنولوجى هنا فى شكل كثيف العمل وشكلا أكثر ملاءمة لأوضاع الاقتصادات الأقل تطورا على سبيل المثال . فاستثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتجه أيضا نحو أن تكون كثيفة التجارة » بقدر أكبر من الشركات متعددة القومية الأضخم ، لذلك فتأثيرها على الميزان التجارى للبلاد المتلقية يكون لصالحها فى الأغلب . ولكن حتى الآن يمثل استثمار المشروعات الصغيرة والمتوسطة متعددة القومية نصيبا شديد الضآلة من الاستثمار الأجنبى المباشر الإجمالى (على الرغم من أنها أكثر أهمية بلغة أعداد الشركات) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يميل بدرجة كبيرة نحو البلاد المتقدمة . وإلى المدى الذى يتجه فيه نشاطها نحو البلاد غير المتقدمة فإنه يتركز فى بلاد أسيا الجنوبية والشرقية التى تنمو بسرعة .

إن هذه المناقشة للاستراتيجيات والتكتيكات المتنوعة التى تتخذها الشركات والحكومات فى سياق الاستمار الأجنبى المباشر ينبغى ألا تعمينا عن سمة بارزة أخرى لهذه العلاقات مصورة فى الرسم البيانى ٣-٤ . فلقد كان ٧٥٪ من الموجودات الإجمالية المتراكمة و ٦٠ ٪ من التدفقات للاستثمار الأجنبى المباشر متموضعة لدى ثلاثة لاعبين فى بداية التسعينات » . إن أمريكا الشكالية وأوربا واليابان تسود

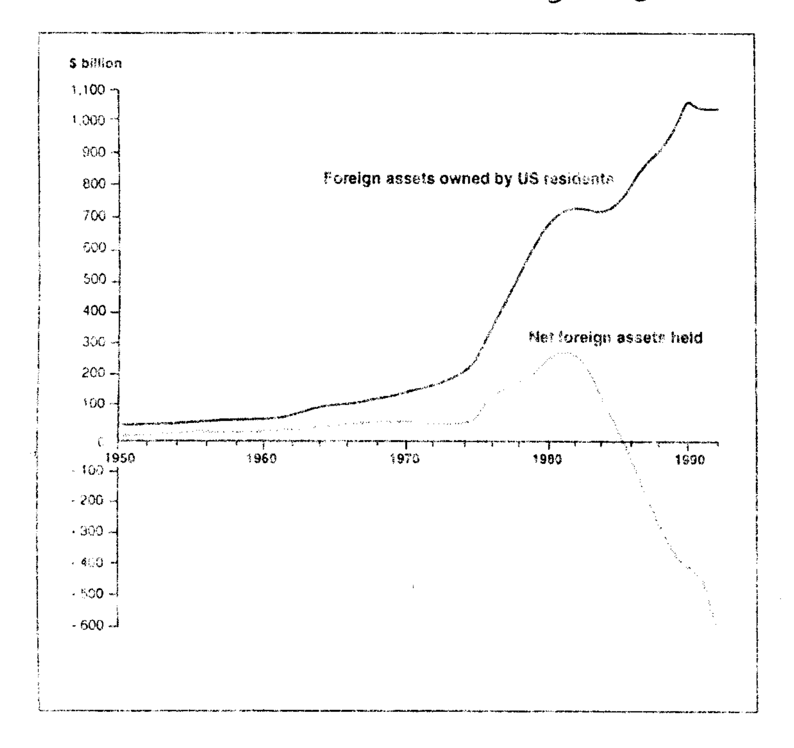


شكل ٣-٤ الاستثمار المباشر داخل الثالوث ١٩٩٠ ببليون دولار أمريكى ، وتدل أرقام الدولار على القيم التقديرية لموجودات الاستثمار الأجنبى المباشر المبنية على بيانات عن الاستثمار المتجه إلى الداخل والخارج من أمريكا الشمالية واليابان والمنطقة الاقتصادية الأوروبية بالمقادير الصافية ، وتشير النسب المئوية إلى المتوسط السنوى لمعدلات نمو الموجودات (١٩٨٠-١٩٩٠) والتدفقات (١٩٨٥-١٩٩١) . وتشمل أمريكا الشمالية كندا والولايات المتحدة وتشمل المنطقة الاقتصادية الأوروبية الاتحاد الأوربى ومنطقة التجارة الحرة باستثناء أيسلندا وليشتنشتين .

المصدر : برنامج الأونكتاد عن الشركات متعدية القومية ، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبى المباشر .

باعتبارها بادئة الاستثمار الدولى وهدفه . وفى حالة الاستثمار كانت التدفقات كثيفة على وجه الخصوص بين أمريكا الشمالية وأوربا (المنطقة الاقتصادية الأوروبية) وبقيت اليابان مصدِّرا صافيا للاستثمار الأجنبى المباشر فى ١٩٩٠ إلى المنطقتين الأخريين .

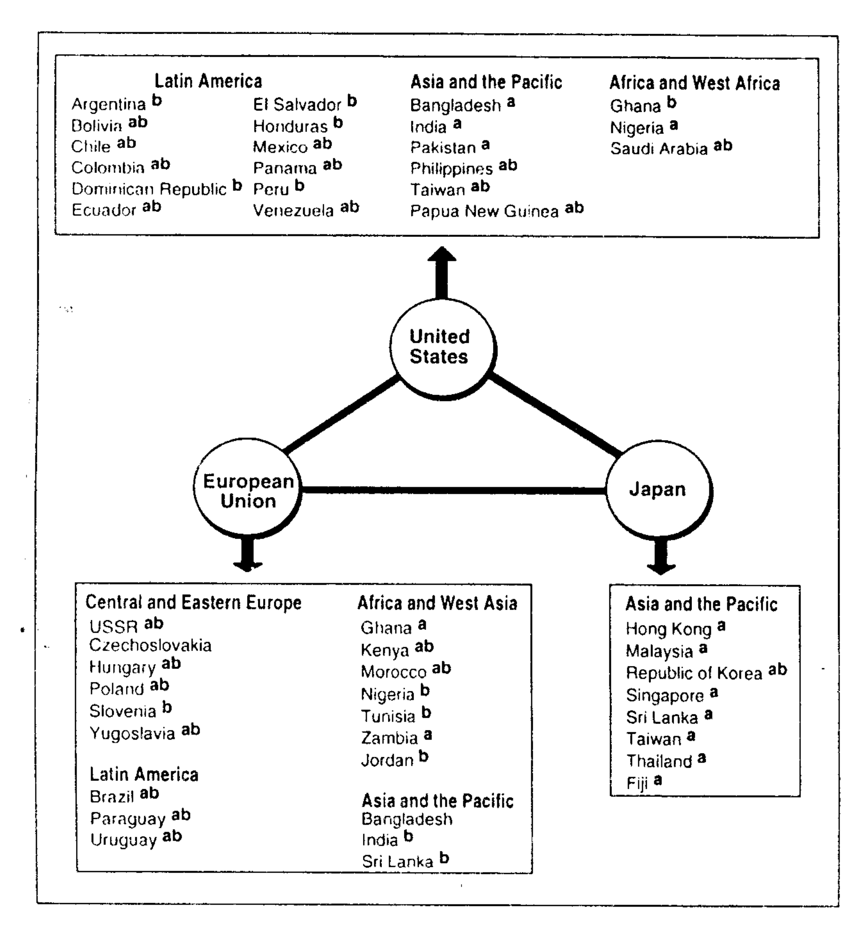
ومن الملحوظ بشكل خاص أن الولايات المتحدة كانت مصدرا صافيا للاستثمار الأجنبى المباشر فى ١٩٩٠ ويوضح الرسم البيانى ٣-٥ خلفية ذلك . لقد أصبحت الولايات المتحدة أمة مدينة فى صافى حساب ١٩٨٥ (للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الأولى) وحتى نمو الأرصدة الأجنبية التى يملكها مقيمون فى الولايات المتحدة تعثر فى أوائل التسعينات . ويعنى ذلك كله أن أرصدة الولايات المتحدة يجرى شراؤها من قبل الأجانب بمعدل أسرع من استثمار المقيمين فى الولايات المتحدة فى الخارج .



شكل ٣-٥ الأرصدة الأجنبية ١٩٥٠ - ١٩٩٢ (بالبليون دولار أمريكى جارى)

المصدر : موازنة الاقتصاد الأمريكى ، ١٩٤٥-١٩٩٢ ، الاحتياطى الاتحادى ، واشنطن دى سى ١٩٩٣

وتمكن رؤية تطور لاحق جدير بالملاحظة فى الشكل ٣-٦ . فإن تجمعات معزولة نسبيا من الدول الرئيسية الفاعلة والتابعة تبزغ وهى منفصلة جغرافيا وتسير فى طريق الاستقرار . ويوضح الشكل أى عضو من الثلاثى يسيطر على الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه إلى الداخل فى بلاد معينة . وهكذا فعلى حين



شكل ٣-٦ تجمعات الاستثمار الأجنبى المباشر لأعضاء الثلاثى ١٩٩٠ اقتصادات يسود فيها عضو من الثلاثى الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه إلى الداخل موجودات و/ أو تدفقات .

a على أساس التدفق المتوسط للاستثمار الأجنبى المباشر المتجه إلى الداخل ١٩٨٨ - ١٩٩٠

b على أساس موجودات الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه إلى الداخل ١٩٩٠

المصدر : برنامج أو نكتاد عن الشركات متعدية القومية ، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبى المباشر .

أن علاقات الاستثمار داخل الثلاثى هى كثيفة على نحو خاص فإن نموذجا للصلات المتبادلة إلى مدى أبعد والمتميزة وإن تكن متبينة بين كل من هذه البلاد وتجمعات البلاد الأكثر هامشية هو نموذج تتضح معالمه . وتميل تجمعات البلاد هذه ، نحو أن تكون نوعية إقليميا ، « ملاصقة » لبلد أو لبلد آخر من أعضاء الثلاثى . وهذا مرة ثانية معاكس لفكرة مجال محايد أو « مجال لعب مستو » فى السوق الكوكبية . وهو فى الحقيقة شاهد على نقص التكامل النسبى فى تدفقات وموجودات الاستثمار الأجنبى المباشر بما أن التجمعات تشير إلى تميز جغرافى وإقليمى فى العلاقة بين البلاد . فالاتجاه فى علاقة الاستثمار الأجنبى المباشر هو بين واحد أو آخر من دول الثلاثى ودولة المتجمعة التابعة بدلا من أن تكون بين هذه الدول التابعة نفسها (٤) .

وهناك مجموعتان من النقاط يتعين إستخلاصهما من هذا التحليل ، الأولى تتعلق بكثافة العلاقات المتضمنة ومستتبعاتها ، وعلى نحو أعم فكثافة العلاقة بين أعضاء النواة وتابعيها الإقليميين هى أقل درجة فى حالة الاستثمار الأجنبى المباشر منها فى حالة التجارة (الأمم المتحدة ١٩٩٣أ الفصل السابع) . وتلك طريقة أخرى لقول أن التكامل التجارى متعدد الأطراف أدنى مستوى من التكامل فى حالة الاستثمار الأجنبى المباشر حتى إذا ظل - كما رأينا - متميزا جدا جغرافيا فى حالة الاستثمار . ولكن هناك مجموعة - أكثر اتصافا بتعددية الأطراف - من الصلات التكاملية بين كل البلاد فى شكل ٣-٦ حينما يتعلق الأمر بالاستثمار لكى يكون الانفصال الجغرافى (وأى « تبعية » مرتبطة به) أقل أهمية - من حيث الإمكان - مما هو فى حالة التجارة . فعلاقات الاستثمار أكثر إنفتاحا على التكامل المتبادل بين بلاد النواة والمجموعات المختلفة من التوابع من علاقات التجارة التى هى أكثر كثافة ومن ثم أكثر انغلاقا أمام عمليات التلقيح المتبادل بين تكتلات إقليمية .

ولذلك متضمنات ممكنة أبعد مدى . أولا إنه يعنى أن الميول « الحمائية » من جانب التكتلات التجارية المختلفة والدول الكبرى من المحتمل أن تكون أقل فى

مجال الاستثمار مما هى فى مجال التجارة . وثانيا إنه يجعل الاستثمار من حيث الإمكان أكثر تقبلا للتوجيه الحقيقى متعدد الأطراف من التجارة (وقد بينت التجارة أنها طيعة لهذا الشكل من الإدارة فى الماضى) . وقد تكون هاتان السمتان مسؤوليتين عن تقويض أى تطور كثيف متجه إلى الداخل للتكتلات التجارية الإقليمية . وأخذا فى الاعتبار أن الاستثمار يتجه نحو إزاحة التجارة بوصفه القوة الدافعة للتكامل الدولى ، فإن احتمال بزوغ تكتلات تجارية متنافسة وتتخذ وضع التناحر هو احتمال متناقص إذا كان ذلك التحليل صحيحا . ولماذا تكون علاقات الاستثمار أقل صعوبة وكثافة من علاقات التجارة ؟ يقترح تقرير الأمم المتحدة (١٩٩٣ أ) سببين ممكنين : أ - المسافة الجغرافية هى كابح أضعف للاستثمار الأجنبى المباشر مما هى بالنسبة للتجارة لأن تكاليف الصفقات أقل فيما يتعلق بالاستثمار . ب - مزايا المنح القومية المخصصة هى أقل تحديدا فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر مما هى عليه فيما يتعلق بالتجارة . فالعوامل المهمة لاستثمار أجنبى مباشر ناجح أوسع انتشارا جغرافيا وليست بنفس درجة تركز عوامل التجارة .

والنقطة الثانية الرئيسية المستخلصة من التحليل هى إعادة تأكيد التركز الجغرافى الذى مايزال هائلا للاستثمار الأجنبى المباشر فى الثلاثة الكبار وفى عدد قليل من الدول الأخرى . وبالمثل هى إعادة تأكيد ذلك بدرجة أكبر فيما يتعلق بتدفقات التجارة كما أشير آنفا .

جدول ٣-١ التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلاد النامية ١٩٧٣ - ١٩٩٣ (بالبليون دولار أمريكى . متوسطات سنوية)

	١٩٧٣-٧٦	١٩٩٧-٨٢	١٩٨٣-٨٩	١٩٩٠-٩٣
أفريقيا	١,١	,٨	١,١	١,٤
آسيا	١,٣	٢,٧	٥,٢	١٩,٨
الشرق الأوسط وأوروبا النامية	-١,٠	٢,٥	٢,٦	١,٦
أمريكا اللاتينية وجنوب أمريكا	٢,٢	٥,٣	٤,٤	١١,٠
إجمالى أ	٣,٧	١١,٢	١٣,٣	٣٤,٢

أ - التقريب يعنى أن الإجماليات تختلف عن مجاميع المناطق المحددة

المصدر : مستمد من النظرة الاقتصادية العالمية . أكتوبر ١٩٩٤ صندوق النقد الدولى ، جدول ٧

وقبل أن ننطلق إلى المستتبعات الممكنة لتركز الاستثمار الأجنبى المباشر ، من المهم أن نذكر اشتراطين احتياطيين ، الأول أن التركز يبدو أنه قد انخفض قليلا فى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ عندما عانت المناطق المركزية الكبرى من ركود وخاصة فى اليابان . وكان معنى ذلك توسيع طفيف للانتشار الجغرافى للاستثمار الأجنبى المباشر قد يستمر فى المستقبل . ويوضح جدول ٣-١ التدفقات الصافية لهذا الاستثمار إلى البلاد النامية مبينا زيادة ضخمة إلى آسيا منذ ١٩٩٠ (إلى الصين بقدر ساحق) وإلى أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية [٥] . وعلى أى حال فقد أهملت المناطق الأخرى إهمالا خطيرا .

والاشتراط الثانى هو تأكيد الأهمية المتعاظمة لبعض البلاد النامية باعتبارها مصدرا للاستثمار الأجنبى المباشر على أساس من النشاط الداخلى لشركاتها

متعددة القومية . وعلى وجه الخصوص يؤثر هذا الاتجاه فى بلاد آسيا الشرقية النامية بسرعة وعدد قليل من بلاد أمريكا اللاتينية . وعلى حين أن هذه الاتجاهات مهمة فإنها حتى الآن لا تهدد بتقويض النموذج الذى لخصناه فيما سبق ، نموذج السيطرة المستمرة للثلاثى فى الاستثمار الأجنبى المباشر .

الاستثمار الأجنبى المباشر وتفاوت الدخول

إذن ماهى المشكلة المتعلقة بنمط ومستوى تركز الاستثمار الأجنبى المباشر كما صورناهما فيما سبق ؟ . وتحدد البيانات المقدمة فى جدول ٣-٢ بعض هذه القضايا . وهى مقسمة إلى مستويات ثلاثة أ و ب و جـ وتبين السكان وتوزيع الاستثمار الأجنبى المباشر على نطاق العالم بالنسبة للمجاميع المختلفة من البلاد والأقاليم .

ويتعلق المستوى أ ببلاد الثالوث وحدها ، وهى تلك البلاد التى لاتشكل سوى ١٤ فى المائة من سكان العالم فى ١٩٩٠ ولكنها اجتذبت ٧٥ فى المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر طوال الثمانينات ، ويضيف المستوى ب سكان أهم عشرة بلاد نامية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر طوال الفترة (وقد تلقت معا ٦٦ فى المائة من كل التدفقات خارج الثلاثى وتشكل ٢٩ فى المائة من سكان العالم) وبإضافة المستويين (أ + ب قرب قاع الجدول) نحصل على مجموع ٤٣ فى المائة من سكان العالم يتلقون ٩١,٥ فى المائة من تدفقات رأس المال الأجنبى المباشر .

ولكن مجموعة البلاد المندرجة تحت المستوى ب تسودها الصين وسكانها قرابة ١,٢ بليون عام ١٩٩٠ . ومن غير المحتمل أن « يستفيد » كل سكان الصين من الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه إلى الداخل ، فمن المعلوم أن هذا الاستثمار ، وأن النمو متركزان بدرجة كبيرة فى المقاطعات الساحلية وخاصة فى الجنوب . وعلى هذا لايشتمل المستوى جـ إلا على سكان المقاطعات الساحلية الصينية الثمانى ، مع مقاطعة بكين لتقديم تقدير تقريبى لأين يذهب الاستثمار

الأجنبى المباشر داخل الصين . وبإعادة الحساب هذه فإن أ + حـ تدل على أن ٢٨ فى المائة فقط من سكان العالم يتلقون ٩١,٥ فى المائة من الاستثمار الأجنبى المباشر .

وعلى أساس من هذه الحسابات المقر بأنها تقريبية وفى متناول اليد فإن مابين ٥٧ و ٧٢ فى المائة من سكان العالم يتلقون ٨,٥ فى المائة فقط من .

جدول ٣-٢ تدفقات الاستثمار وأعداد السكان ١٩٨١ - ١٩٩١

	السكان ١٩٩٠ بالمليون	النسبة المئوية	تدفقات الاستثمار ١٩٨٠-٩١ النسبة المئوية
إجمالى العالم	٥,٢٩٢,١٩٥	١٠٠	
أ -			
الولايات المتحدة وكندا	٢٧٥,٨٦٥		
الجماعة الأوربية ومنطقة التجارة الحرة	٣٥٧,٧٦٧	١٤	٧٥
اليابان	١٢٣,٦٤٠		
ب -			
أهم عشرة بلاد نامية	١,٥١٩,٣٨٠	٢٩	١٦,٥
من حيث التدفقات			(٦٦٪ من التدفقات الإجمالية للبلاد النامية)
حـ -			
أهم تسعة بلاد نامية			
زائد المقاطعات الساحلية	٧٥٨,٨٢٠	١٤	
الصينية التسع الرئيسية ب ...			
أ + ب		٤٣	٩١,٥ (تقريبا)
أ + حـ		٢٨	

أ - سنغافورة ، المكسيك ، الصين ، البرازيل ، ماليزيا ، هونج كونج ، الأرجنتين ، تايلاند ، مصر ، تايوان

ب - بكين ، تيانجين ، هيبى ، شانغهاى جيانجسو ، زيجيانج ، فوجيان ، شاندونج ، جوانجدونج

المصادر : آفاق سكان العالم ، ١٩٩٠ الولايات المتحدة ١٩٩١ جداول متنوعة ، الكتاب السنوى لإحصائيات الصين ١٩٩١ جدول ت ٣-٣ ، الكتاب السنوى الإحصائى لجمهورية الصين ١٩٩١ ص ٥ ، جدول ١ ، الشركات متعدية القومية والإنتاج الدولى المتكامل ، هيئة الأمم ١٩٩٣ هامش صفحة ٢٥٥ ، ملحق جدول ٤ .

جدول ٣-٣ توزيع التجارة على نطاق العالم ١٩٩٢ (الصادرات فقط)

	بما فيها التجارة داخل الاتحاد الأوروبى (نصيب الولايات المتحدة ٣٧٣١ بليون دولار أمريكى)	باستبعاد التجارة داخل الاتحاد الأوروبى (نصيب الولايات المتحدة ٢٨٤٣ بليون دولار)
أ –	٪	٪
الولايات المتحدة وكندا	١٦,٦	٢٠,٥
الاتحاد الأوروبى ومنذقة التجارة الحرة أ ..	٤٥,٢	٢٧,٩
اليابان	٩,١	١٢,٠
إجمالى	٦٩,٩	٦٠,٤
ب – أهم عشرة بلاد نامية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى الثمانينات أنظر الجدول ٣-٢	١٤,٠	١٨,٢
أ + ب	٨٣,٩	٧٨,٦

أ – بما فيها سويسرا

المصدر : ١٩٩٣ احصائيات التجارة الدولية ، الجات ، جنيف معتمد على الجدوال ٤٠١ ، ٥٠١

الاستثمار الأجنبى المباشر على نطالق العالم ، وبعبارة أخرى ، فإن مايقرب من ثلثى العالم قد حذفوا من الخريطة بالفعل بمقدار مايتعلق الأمر بأى انتفاع من هذا الشكل من الاستثمار . والسؤال هو إلى أى مدى يمكن لهذا النوع القاسى من عدم المساواة أن يستمر ؟

وفوق ذلك فعدم المساواة هذا توازيه حالة التجارة . ويبين جدول ٣-٣ توزيع التجارة الدولية (الصادرات) فى ١٩٩٢ . والجدول مقسم إلى جزئين رئيسيين : الجزء الأول يشمل التجارة داخل أوروبا على حين يستبعدها الجزء الثانى . وعلى أساس من هذه الشواهد فإن معادل أ + ب فى جدول ٣-٢ يأخذ فى حسابه مابين ٨٤ و ٧٩ فى المائة من التجارة فى ١٩٩٢ مبينا تفاوتا مذهلا بمقياس السكان الذين يتعلق بهم الأمر .

وإذا نظرنا الآن إلى « خط أساس » هذه التطورات فإن جدول ٣-٤ يشير إلى إستمرار عدم المساواة فى التوزيع العالمى للدخل بالنسبة إلى مجموعة الاستثمار المسيطرة فى الاستثمار الأجنبى المباشر (مقيسا على أساس الناتج المحلى الإجمالى) . وقد تغير هذا التوزيع قليلا من السبعينات إلى الثمانينات. وإذا نظرنا إلى التوزيع العالمى للدخل عى نحو أعم (شكل ٣-٧) ، على أساس من المقياسين المشار إليهما ، رأينا أنه أصبح أكثر تفاوتا لا أقل تفاوتا منذ السبعينات [٦] . ويذهب هذان المقياسان فى اتجاه عكسى للشعور بأن الفوائد المقدمة إلى الأمم والمناطق الأقل ثراء سيتناقص جريانها عند السماح للاستثمار والتجارة بأن يتبعا بدقة مؤشرات السوق . فالتفاوتات درامية وتظل عصية على التغير بل لقد نمت منذ السبعينات .

وهناك الكثير من الحجج الأخلاقية ضد هذا الوضع ، ومستتبعاته بالنسبة لشروط المعيشة ومتوسط العمر والأمن عند فقراء العالم واضحة ، وينبغى ألا يسمح له بالاستمرار وينبغى أن نقوم بعمل ما إزاءه على وجه السرعة كمسألة ضمير . ولكن الأخلاقيات نادرا ماحركت الاقتصاديين وصانعى السياسة الغربيين ومديرى الشركات ، فهؤلاء يحتاجون أسسا عقلانية أخرى بلغة الفرص

الاقتصادية وفرص الأعمال . وهذه الحجج التى لاعلاقة لها بالأخلاق هى لذلك التى ستؤكد هنا أى الاعتراضات العملية الاقتصادية والسياسية على استمرار هذه الاتجاهات . وهذه الاعتراضات تتعلق بالمصلحة الذاتية للناجحين فى ألا يهملوا فقراء العالم .

ويتضمن أحد هذه الاعتراضات مشاكل للنظام العالمى . ففى نظام دولى مترابط الصلات على نحو متزايد مع وجود أغلبية سكان العالم مستبعدين من الرخاء يمكن أن نتوقع مزيدا من التمزق السياسى والاجتماعى والبيئى ولذلك فهو تمزق اقتصادى لاقتصاد العالم . وليست تلك حجة جديدة ولكنها حجة تستحق إعادة التأكيد فى الشروط المعاصرة لغياب منافسة بين دول عظمى ولتعددية متزايدة فى أصوات وقوى اجتماعية تتخذ وضعا تناحريا . ويميل تمزق أكبر فى « المحيط » لأن تكون له مستتبعات أكثر مباشرة داخل « المركز » ، وليس المركز نفسه محصنا ضد الكثير من هذه الميول ، فهو « يستورد » مستتبعات الفقر . فالضغط على أوروبا والولايات المتحدة من اللاجئين والمهاجرين الهاربين من الصراع والفقر واضح (الفصل الثانى) ، وأى هجرة جديدة واحتواء تلك الهجرة يشكلان مخاطرة أمنية جديدة ضخمة ، ومن المحتمل أن يتفاقم ذلك بواسطة إعادة الإنتاج المستمرة للتفاوت المفرط فى توزيع الثروة على النطاق العالمى .

وثانيا هناك حجج اقتصادية جيدة بلغة المنافع المباشرة للعالم الأول ضد استمرار هذا الوضع القائم على عدم المساواة . وحتى حينما كانت المستويات العالية للتركز بين أعضاء الثلاثى تنمو فى الثمانينات لم يمنعها ذلك من الوقوع فى الركود . وفى الحقيقة فإن فترة مابعد ١٩٧٣ بوجه عام كانت فترة من المصاعب الاقتصادية المستمرة بالنسبة للكثير من البلاد المتقدمة فى الثلاثى . وسيكون من أسباب ذلك النمو النسبى فى الإنفاق على الاندماج والاستحواذ عبر الحدود

جدول ٣-٤ التوزيع العالمى للناتج المحلى الإجمالى ١٩٧٠ - ١٩٨٩
النصيب بالنسبة المئوية

	بيانات سعر الصرف السوقية أ		بيانات مقدرة بالعملة الشرائية ب	
	متوسط ١٩٧٠-٩	متوسط ١٩٨٠-٩	متوسط ١٩٧٠-٩	متوسط ١٩٨٠-٩
أ –				
الولايات المتحدة وكندا	٢٩,٠٣	٢٩,٥٠	٣١,٢٢	٢٩,٨١
الاتحاد الأوروبى ومنطقة التجارة الحرة	٢٩,٥٤	٢٨,١٣	٢٩,٢٥	٢٦,٩١
اليـــابان	٨,٧٨	١١,٩٧	١٠,١١	٩,٦٦
إجمالى	٦٧,٣٥	٦٩,٦٠	٧٠,٥٨	٦٦,٣٨
ب – أهم عشرة بلاد نامية على أساس الاستثمار الأجنبى المباشر فى الثمانينات (جدول ٣-٢)	٧,٣٤ حـ	٧,٢٩ حـ	٨,٦٨ د	٩,٢ د
أ + ب	٧٤,٦٩	٧٦,٨٩	٧٩,٢٦	٧٥,٥٨

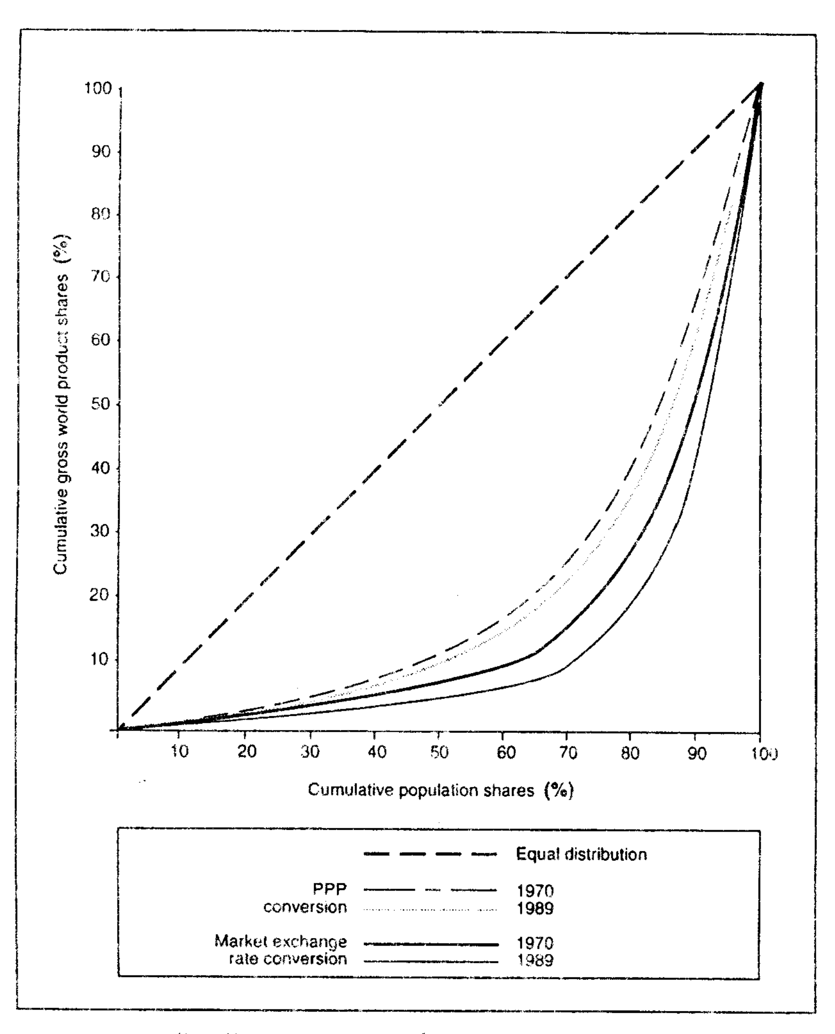
أ – مبنية على بيانات ١٧٨ بلدا

ب – مبنية على بيانات ١١٧ بلدا

حـ – باستبعاد تايوان

د – باستبعاد الصين وهونج كونج وتايوان

- المصدر : مستمد من اتجاهات فى التوزيع الدولى للناتج المحلى الإجمالى هيئة الأمم ١٩٩٣ جداول متعددة



شكل ٣-٧ منحنيات لورنز لأنصبة الناتج العالمى الإجمالى

المصدر : اتجاهات التوزيع العالمى للناتج العالمى الإجمالى عدد خاص عدد ١٨ الأمم المتحدة .

على حساب استثمار « التأسيس الجديد » فى الثمانينات . وقد اتسع نشاط الاندماج والاستحواذ بطريقة درامية فى الولايات المتحدة (من ٦٧ فى المائة من الاستثمار المتجه إلى الداخل فى النصف الأول من الثمانينات إلى ٨٠ فى المائة

فى النصف الثانى : منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٩٩٢ ص ٢١) ، ولكن تلك كانت سمة لبلاد الثلاثى الأخرى أيضا ، ودلالة ذلك أنه قد يعنى ببساطة تحويل الملكية ونشاط المضاربة بدلا من أى استثمار إنتاجى صاف جديد . ومهما يكن معنى ذلك فإن الطلب الإجمالى الراكد والقصور فى إستخدام الموارد وطاقة الإنتاج الزائدة والعجز عن البدء فى انتعاش وصعود متصل قد ميزت جميعا تلك الفترة ، ومايومئ إليه ذلك هو الحاجة إلى إعادة توزيع أكثر توازنا للموارد العالمية ، وإلى توليد طلب فعال جديد على النطاق العالمى لكى يتسنى حفز انتعاش متين طويل المدى فى الثلاثى وبعث بعض الأمل فى صعود قابل للاستمرار بين بلاد الجنوب التى ظلت مستبعدة حتى الآن . وتضاهى طاقة الإنتاج الفائضة فى الثلاثى طلبا مفرطا ولكنه بلا فاعلية فى الجنوب . ومايتطلبه ذلك هو آلية ما (وإرادة سياسية) لإعادة التوزيع بينهما . ومن مآثر الأنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) أنه كان أحد الأصوات العالمية القليلة التى دافعت على نحو متماسك عن هذه القضية (أنظر الجهد قريب العهد فى انكتاد ١٩٩٣) [٧] . ومن الممكن أن تستفيد البلاد الغنية والفقيرة من مثل هذا التحرك ، وسيكون من مصالحهما المشتركة أن يقوما بتوجيهه .

وفى الوضع الحالى للأمور يبدو أى شئ من هذا القبيل بعيد الاحتمال . ولكن لابد من إثارة السؤال حول قدرة الوضع القائم الذى حللناه آنفا على الاستمرار حتى بشروطه فى المدى الطويل . فكيف ينجح « نظام كوكبى » مهما يكن جزئيا فى سماته ذات الطابع الدولى الحق حينما يجرى استبعاد منهجى لثلثى سكان من مزايا هذا النظام وحينما يكون الرخاء المحدود الذى يولده متمركزا على نحو متزايد بين الذين ينعمون أصلا بالعمل والنجاح ويشكلون ١٤ فى المائة من أغنياء العالم وقلة من الدول التابعة .

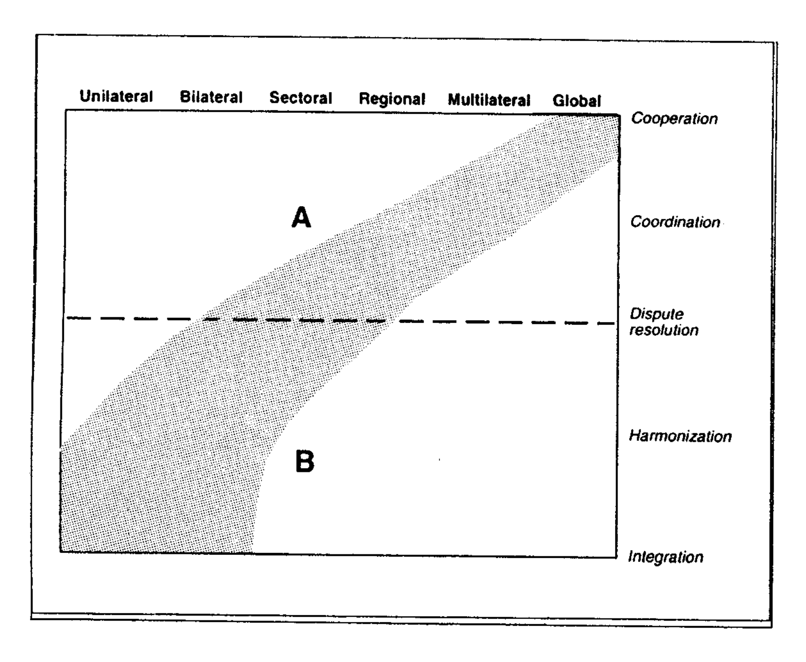
قضايا حول التحكم فى نظام الاستثمار العالمى الجديد

ماتدفع به هذه القضايا إلى الصدراة هو إمكانات آليات مؤسسية جديدة للتحكم بالنسبة للنظام الاقتصادى الدولى البازغ حديثا . فهى تطرح قضايا كبرى أمام هذا النوع من نظام الاستثمار الدولى الذى يستطيع أن يتطور فى المستقبل .

وهنا نستطيع العودة إلى تحليل آلية الجات المقدم آنفا . وقد قيل هناك إن الجات أُثقلت بالكثير من هذه القضايا الجديدة ولكنها كانت سيئة الإعداد لمعالجتها . ولكن الجات ليست التنظيم الدولى الوحيد الضالع فى مبادرات هذا النطاق ، فالبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كانا فى مقدمة المحاولات لتوليد وسائل جديدة لتقنين وإدارة جوانب من نشاط الاستثمار الأجنبى المباشر والشركات متعددة القومية . وربما تتمثل أشمل محاولة للوصول إلى معالجة لبعض هذه القضايا فى جهود المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة للتفاوض على مسودة قواعد سلوك (ميثاق شرف) حول الشركات متعدية القومية(دننج ١٩٩٣ ، ملحق الفصل ٢١ يقدم النص الكامل) . وكان العمل فى هذا الميثاق قد بدأ فى أوائل السبعينات ولكنه عند التسعينات لم يكن قد وصل إلى شئ . ويبدو أنه الآن يمثل مبادرة متوقفة تفتقد أى قوة دفع . ومن الأسباب الممكنة لذلك أنه قد بدأ فى فترة مختلفة بمقدار مايتعلق الأمر بالمواقف من الشركات متعددة القومية والاستثمار الأجنبى المباشر . وهو يمثل الطور الأخير من العداء الطويل المدى بعد الحرب نحو نشاط الشركات متعددة القومية متجسداً فى مفهوم لعلاقة تناحرية بين مثل هذه المنظمات والدول القومية . وقد رأى العالم النامى الشركات متعددة القومية باعتبارها قوى إستغلالية وتهديدا للاستقلال الذاتى الاقتصادى القومى .

وقد أدت إعادة التفكير فى هذه القضايا داخل سياق سياسى جديد أقل انشغالا بالتنمية شبه المكتفية بذاتها إلى إحياء فكرة قديمة ترجع إلى السبعينات وتقديمها كبداية جديدة : إتفاقية شاملة متعددة الأطراف على الاستثمار الدولى أو الشركات الدولية ، اتفاقية عامة على الاستثمار الدولى GAII أو اتفاقية عامة على الأعمال

الدولية GAIB كما ذكرنا آنفا ، (برجستين وجراهام ١٩٩٣ ، كلاين ، سكابرلاندا ١٩٩٣) ، وستكون غايات هذه الاتفاقية تقنين ربط الأهداف المشروعة لنشاط الأعمال والحكومات فى ممارسة الاستثمار الأجنبى المباشر ، والاعتراف فى القانون الدولى « بالشخصية المزدوجة » المستمرة للشركات متعددة القومية ، فهى فى جزء منها « قومية » وفى جزء منها « دولية » ، وفى النهاية تقديم قواعد تتفادى سياسات « جعل الجار متسولا » : أولا من جانب الحكومات على أساس محاولاتها التنافسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر ، وثانيا من جانب الشركات فى محاولتها تحريض بلد ضد آخر ، فهذه المحاولات يجرى الاعتراف بها بحسبانها تؤدى إلى نتائج أدنى من الحد الأمثل : وهذا النوع من المبادرة يمكن النظر إليه فى سياق مصفوفة الشكل ٣-٨



شكل ٣-٨ بيئة التوجيه أ - مقاييس وإجراءات « لينة »
ب - قوانين وإدارة صلبة - المصدر : مبنى على كلاين ١٩٩٣

فعلى المحور الأفقى يقاس مدى أو درجة التقارب الاقتصادى ، وعلى المحور الرأسى تقاس درجة التوجيه ، أو الاقتراب من التوجيه . والطريق الذى يسير فيه ذلك بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبى المباشر ، عندما تحركت درجة التقارب من القومى (أحادى الطرف) نحو الكوكبى (متعدد الأطراف) ، كان هو تحرك الاقتراب أو درجة التوجيه من المجال التكاملى « الأكثر صلابة » للقوانين والتوجيه إلى المنهج « الأكثر لينا » للمعايير والإجراءات المرتبط بالتعاون والتنسيق . واقتراح حزمة شاملة من الإجراءات (ستوجز لاحقا على الفور) معناه دفع الهيئات الدولية المنخرطة فى هذا النشاط نحو الاتجاه المعاكس ، نحو الركن الأيمن الأدنى من « التكامل الكوكبى » .

وما الذى يجب أن تتضمنه هذه الاتفاقية الشاملة ؟أولا إنها ينبغى أن تحدد وتقنن وتضمن حقوق ملكية الشركات متعددة القومية فى استثماراتها الأجنبية المباشرة بطرق متعددة . وثانيا ينبغى أن تحمى حقوق العمالة وشروط العمل . ثالثا . ينبغى أن تعترف بحقوق الحكومات فى الدفاع عن بعض وظائفها القومية المشروعة فيما يتعلق بدعم الاقتصاد للبحث والتطوير ، واعتبارات الدفاع ومسائل ميزان المدفوعات ، إلخ . ورابعا ينبغى إقامة آلية لفض المنازعات مدمجة فى القانون الدولى ، وأخيرا ينبغى أن توجد بعض البروتوكولات المدعمة عن حماية البيئة أيضا .

إنها قائمة طويلة من المواد الضرورية الجديرة بالاهتمام التى تطالب بأن يتم الاتفاق عليها وإقرارها بشكل سليم من جانب الجماعة الدولية . غير أن المرء تنتابه الشكوك ، فهذا النوع من الاتفاقية الشاملة فى المناخ الدولى الراهن سيكون شديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلا . وسيكون فى خطر الانحدار على طريق مبادرة الأمم المتحدة أثناء السبعينات . وسيتطلب بكل تأكيد درجة من الالتزام السياسى والتقارب التفاوضى ليست مرئية وسط مجموعة الخمسة أو مجموعة السبعة فى الثمانينات وأوائل التسعينات .

وهكذا فربما كانت الحاجة ماسة إلى منهج أقل شمولا وكلية ، قد يستطيع التقدم على عدد من الجبهات المختلفة على التوازى . وقد يكون ذلك متمشيا مع الشعور المنبثق من بعض أدب « التحكم دون حكومة » (استروم ١٩٩٠ ، روسينو وتشمبيل ١٩٩٢)

الذى أكد أفضلية الأشكال التنظيمية صغيرة الحجم عالية التركيز من أجل فعالية الاتفاقيات غير الحكومية فى أوضاع تفتقر إلى مهيمن واضح .

وهناك إمكان أمام الثلاثى ليسير وحده فى طريقه ، ولأن يحاول الوصول إلى اتفاقية تقوم على التعاون بين ثلاثة أطراف ، تتعلق بكيف يُعامَل الاستثمار الأجنبى المباشر داخل حدودها نفسها من جانب شركات تمتلك نفوذا فى استثماراتها داخل بلاد أفقر . وقد يكون لذلك أفضلية على منهج متعدد الأطراف يحق إن لم يكن لسبب آخر غير أن من المجدى بقدر أكبر الوصول إلى اتفاق بين ثلاثة أطراف من الوصول إلى اتفاق بين مايزيد على مائة طرف كما هى الحال فى الجات الآن . وبالإضافة إلى ذلك فإن أعضاء الثلاثى بطبيعة الحال مسؤولون عن ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبى المباشر وعن ٧٠ فى المائة من التجارة .

وهناك إمكان ثان هو التفكير بلغة المفاوضات بين عدد أكبر من البلاد ولكن على خطوط « وظيفية » منفصلة . وهكذا فقد يكون ممكنا وجود مفاوضات واتفاقيات منفصلة حول الضرائب والمقاييس البيئية وحقوق ملكية الشركات متعدية القومية .. إلخ وكلها تسير متوازية . والخطر مائل هنا فى أن أنواعا من عدم الاتساق ستبرز بين كل هذه العناصر بموازاة الخطوط القائمة . ونترك التحليل الأبعد مدى لهذه القضايا إلى الفصل السادس .

ومهما تكن النتيجة سواء على أساس منهج شامل متعدد الأطراف أو بالتوازى مع خطوط أكثر اتصافا بالطابع النظرى التأملى صورت هنا (وهى فى الواقع مبنية إلى حد كبير على الممارسة القائمة) فإنها لن تحل مشكلة التفاوت المفرط فى التوزيع التى نوقشت بصدد الجدولين ٣-٢ و ٣-٤ وشكل ٣-٧ ، ولكن كيفية تناول ذلك تظل مسألة أخرى بالكامل . كما أن آفاق تنظيم بيئى أكثر قوة فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة لاتبدو مبشرة بالأمل عندما تتحول الجات إلى تنظيم تجارة دولى بيروقراطى حيث من المحتمل على نحو متزايد أن تتخذ القرارات بطريقة إدارية وراء أبواب مغلقة (تشيز ١٩٩٣ ، دور ثروب ١٩٩٣) . ومهما تكن نواقص آلية الجات فقد مثلت على أقل تقدير منبرا مفتوحا نسبيا للتفاوض ، منبرا خاضعا للضغط السياسى المشروع .



الفصل الرابع

الشركات متعددة القومية

وأطروحة العولمة

يستكشف هذا الفصل أين تمارس الشركات متعددة القومية المنتمية إلى البلاد الصناعية المتقدمة نشاط أعمالها ، ومثل هذا التقصى مهم ، لأننا لن نكون فى وضع يمكننا من التقدير المحكم لوجود حقيقى لتلك الميول القوية نحو « الكوكبة » كما يشير المتحمسون لتلك العملية ، أو الذين تمثل لهم تهديدا غير مرحب به على السواء ، مالم نعرف أين ولماذا تعمل الشركات متعددة القومية فى مواقع معينة . ولذلك فنحن هنا نقوم جزئيا باختبار لإمكان وجود أى ميل قوى نحو تحويل الشركات متعددة القومية إلى شركات متعدية القومية .

ويترتب ذلك الفصل على تقصى الفصل السابق لمدى وطبيعة نشاط الأعمال الدولى . وهنا نناقش ثلاث مسائل رئيسية ، أولاها قضية أين تمارس الشركات متعددة القومية نشاط أعمالها . وثانيتها هل توجد أى اختلافات منهجية فى انتشار النشاط بين الشركات متعددة القومية التى تتخذ مقرا لها فى بلاد مختلفة . وثالثتها هى إلى أى مدى توجد اختلافات بين نشاط الشركات متعددة القومية فى قطاعى الصناعة التحويلية والخدمات .

ويعتمد التحليل على بيانات قاعدتها الشركة ، وهى مستمدة من مجموعتى بيانات كبيرتين نوقشت فى ملحق هذا الكتاب . ومن الواضح أن هناك معلومات متاحة من قبل عن أين تعمل تلك الشركات مستمدة من تدفق بيانات ميزان المدفوعات بين البلاد ، وقد تم تحليلها تحليلا واسع النطاق ، وهو ما شكل أساس المناقشة فى الفصل السابق . وكما سنرى لاحقا فإن التحليل القادم يدعم الكثير من النتائج المنبثقة عن هذا الأدب . ولكن بقدر معرفتنا كان هناك القليل من العمل النسقى الذى يمارس على أساس بيانات قاعدتها الشركة . فهناك أفضلية كبيرة لبيانات الشركة على بيانات ميزان المدفوعات فى أنها

تمكننا من رؤية كم من نشاط الشركة متعددة القومية يمارس على أرض الوطن بالمقارنة بالخارج .

ويصف الملحق مصادر المعلومات المستخدمة لبناء البيانات وآلية توليد مجموعتى البيانات . وأولى هاتين المجموعتين تحتوى على معلومات عن المبيعات والأصول والأرباح والشركات التابعة (الفرعية) والمنتسبة لما يزيد على ٥٠٠ شركة متعددة القومية من خمسة بلاد . كندا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . ويقدم ذلك عن سنة ١٩٨٧ . وتحتوى المجموعة الثانية على معلومات عن مبيعات وأصول مايزيد على ٥٠٠٠ شركة من ستة بلاد : فرنسا وألمانيا واليابان والأراضى المنخفضة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . وهى مقدمة عن ١٩٩٢ -٣ . وهكذا يكون هدفنا الرئيسى مقارنة التوزيع الجغرافى للشركات متعددة القومية تبعا لأنشطتها بين هاتين السنتين . والجزء الأكبر من هذا الفصل يقدم تحليلا تمهيديا لهذا المصدر المزدوج . ويتم تكملته بتحليل آخر للبيانات التى قاعدتها الشركة وعلى الأخص تلك المرتبطة بنفقات البحث والتطوير والنشاط التكنولوجى . وفى القسم التالى نقدم بعض الملاحظات الموجزة عن التعريفات المهمة ونقارن منهجنا بالتحليلات الأخرى ، ويأتى الهيكل الرئيسى للتحليل بعد ذلك باستخدام مجموعتى البيانات الجديدتين . وفى النهاية نوجز دلالات واحتمالات هذا التحليل .

المنهج الحالى

سيكون من المستحيل تقييم الأدب الموجود الذى يعالج التوزيع الجغرافى للاستثمار الأجنبى المباشر ونشاط الشركات متعددة القوميات ومتعدية القوميات . لذلك فما نقوم به هنا هو تجشم مشقة فحص ثلاثة مصادر رئيسية معاصرة للمعلومات وهى تمثل هذا الأدب . الأول هو ماينشره مركز الأمم المتحدة للشركات متعدية القومية (UN CTC) بعنوان « دليل الاستثمار الدولى ١٩٩٢ ، المجلد الثالث البلاد المتقدمة (الأمم المتحدة ١٩٩٣ د) وهو يحتوى على تفكيك تفصيلى

حديث لاحصائيات الاستثمار الأجنبى المباشر لكل بلد على حدة . والثانى هو مرجع شعبى عن « الكوكبة » من داخل التقليد الجغرافى ، هو « التحول الكوكبى » لبيتر ديكن (١٩٩٢) . وفى النهاية ننظر فى الدراسة الضخمة لجون دننج عن الشركات متعددة القومية من منظور اقتصاد كوكبى « المشروعات متعددة القومية والاقتصاد الدولى » (دننج ١٩٩٣) ونقدم هنا ملخصا شديد الإيجاز للتشابهات والاختلافات بين منهجنا الذى نجسده فيما يلى وماهو متاح من هذه المصادر .

وبوجه عام فإن المصادر الثلاثة جميعا تركز على نحو كامل المعقولية على توسع الاستثمار الأجنبى المباشر وأنشطة الشركات متعددة القومية فى الخارج . وهى تميل إلى الاعتماد فى إثبات ذلك على بيانات تدفق ميزان المدفوعات ، مؤكدة إما نمو الاستثمار فى الخارج وإما التدفقات نحو الداخل . والأمر على هذا النحو خصوصا فى حالة دراسة هيئة الأمم التى تقدم تفكيكا تفصيليا جدا لهذه التدفقات فيما يتعلق بالبلاد التى ستتناولها دراستنا القادمة ، ولكن هناك اعتبارا ضئيلا أو معدوما لأهمية هذه التدفقات توليه هذه المصادر بالنسبة للنشاط الذى يزاول فى الوطن بواسطة هذه الشركات التى هى مسؤولة عنها . إن ماهو غائب إذن هو أى استبصار بالأهمية النسبية للنشاط فى الوطن والخارج عند الشركات متعددة القومية المنتمية إلى بلاد معينة . وتلك فجوة يحاول تحليلنا أن يسدها .

إن تحليل بيتر ديكن يحوى معلومات مثيرة للاهتمام عن النماذج القطاعية والجغرافية لنشاط الشركات الألمانية واليابانية على وجه الخصوص . وقد وجدنا - كما سنوضح فيما يلى - أن من الصعب توليد بيانات موثوق بها من مجموعتى بيانات الشركة بالنسبة لهذين البلدين . وعلى أى حال فإن مالدينا من بيانات يشير مرة ثانية إلى أهمية أراضى الوطن كموقع لنشاط الشركات متعددة القومية الاقتصادى ابتداء من هذين البلدين ، وهو أمر أغفله تحليل ديكن . وتنطبق هذه النقطة أيضا على البلاد الأخرى فى مجموعتى بياناتنا التى درس ديكن بعضا منها أيضا

وبالمثل نظم دننج دراسته للموقع الذى تمارس منه الشركات متعددة القومية أنشطتها حول بيانات تدفق ميزان المدفوعات ، والاستثمار المتجه إلى الداخل والمتجه إلى الخارج . وفى الفصل الثانى قدّم بعض البيانات عن تكوين شركات أجنبية تابعة (فرعية) ومنتسبة بالنسبة لنطاق معين من البلاد ، ودراسة للنمو فى عدد منها وأهمية الشركات التابعة والمنتسبة فى اقتصاد بعينه . ولكنه لا يقيم مقابلة بين تلك الأمور وأهمية عدد الشركات التابعة والمنتسبة فى أرض الوطن والمنظمة بواسطة نفس الشركات التى تعمل فى الخارج . ومرة ثانية هذا أمر سنركز عليه فيما يلى .

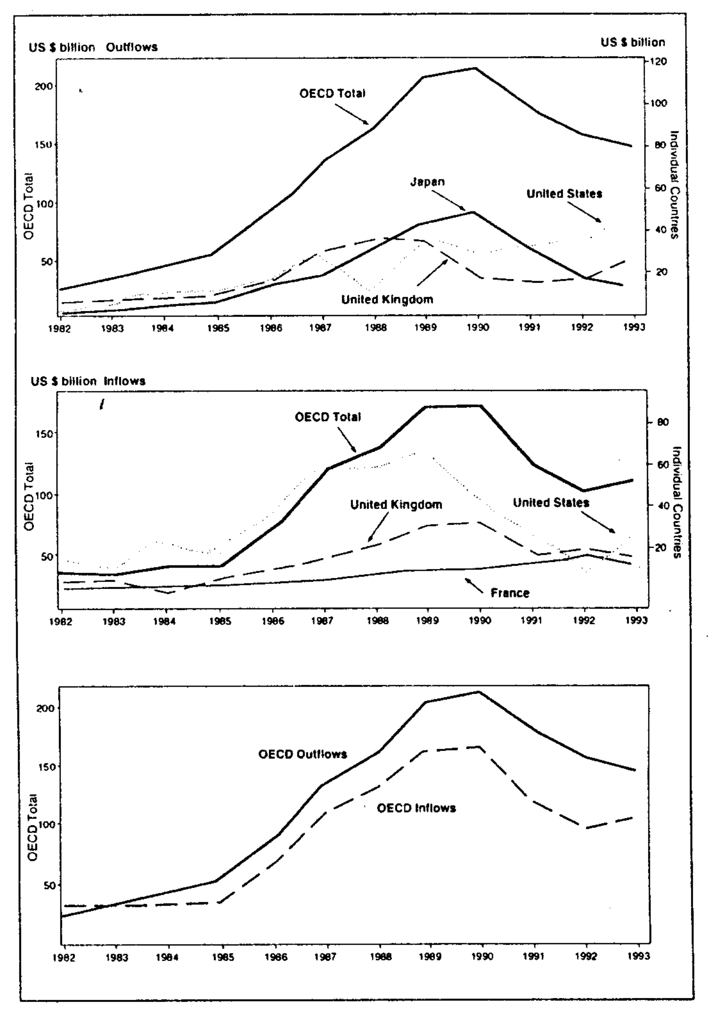
وإذا أخذنا فى الاعتبار أن هذه المصادر جميعا تستخدم بيانات ميزان المدفوعات فسيكون من المفيد تقديم آخر الاتجاهات فى هذا الصدد . ويبين الشكل ١٠٤ التاريخ قريب العهد لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بالنسبة لبلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وسنركز فى هذا الفصل على قسم فرعى منها .

ويوضح الشكل أن الانحدار فى نشاط الاستثمار الأجنبى المباشر لبلاد تلك المنظمة يبدو أنه وصل إلى «مداه ونهايته» أثناء ١٩٩٣ مؤكدا تحليل الفصل السابق . لقد كانت التدفقات الخارجية اليابانية ماتزال تنحدر فى ١٩٩٣ ولكن تدفقات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كانت ترتفع من جديد . ومن الواضح أن حقيقة اتجاه التدفقات الداخلية إلى الارتفاع فى ١٩٩٣ (على حين استمرت التدفقات الخارجية فى الانخفاض الطفيف) يؤكد أن بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كانت تعيد بناء جاذبيتها باعتبارها مواقع استثمار .

وتشير الاتجاهات العريضة على أساس قطاعى إلى أن الخدمات تجتذب الآن أكبر نصيب من التدفقات الخارجية للاستثمار المباشر على حين أنه حينما تقاس على أساس من حجم القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى ستظل الصناعة التحويلية أهم متلق بحيث يبقى التغلغل الأجنبى هنا أكبر مما هو فى الخدمات . ويبين توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعة التحويلية أنه يتجه بدرجة

تتزايد نحو الصناعة شديدة التطور ذات القيمة المضافة العالية مثل الكيماويات والسيارات والإلكترونيات ، ويبتعد على نحو متزايد عن الاستثمار فى الصناعات منخفضة القيمة المضافة كثيفة العمالة مثل النسيج والجلد والملابس وتصنيع الغذاء . فاستراتيجيات الاستثمار المتكاملة أفقيا هى السائدة على نحو متزايد .

وفى ١٩٩٣ كان أهم ستة مستثمرين فى الخارج هم : الولايات المتحدة (٥٠,٢٤٤ مليون دولار) والمملكة المتحدة (٢٥,٣٣٢ مليون دولار) ، واليابان (١٣,٦٠٠ مليون دولار) ،



شكل ٤-١ تدفقات الاستثمار المباشر فى بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٩٨٢ – ١٩٩٣ .

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . اتجاهات السوق المالية العدد ٥٨ يونيه ١٩٩٤ ص ١٨ .

وفرنسا (١٦٦ , ١٢ مليون دولار) وألمانيا (٦٧٣ , ١١ مليون دولار) ، والأراضى المنخفضة (٤٠٤ , ١٠ مليون دولار) (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٩٩٣ ، جدول ١ ص ١٦) .

مقارنة نتائج ١٩٨٧

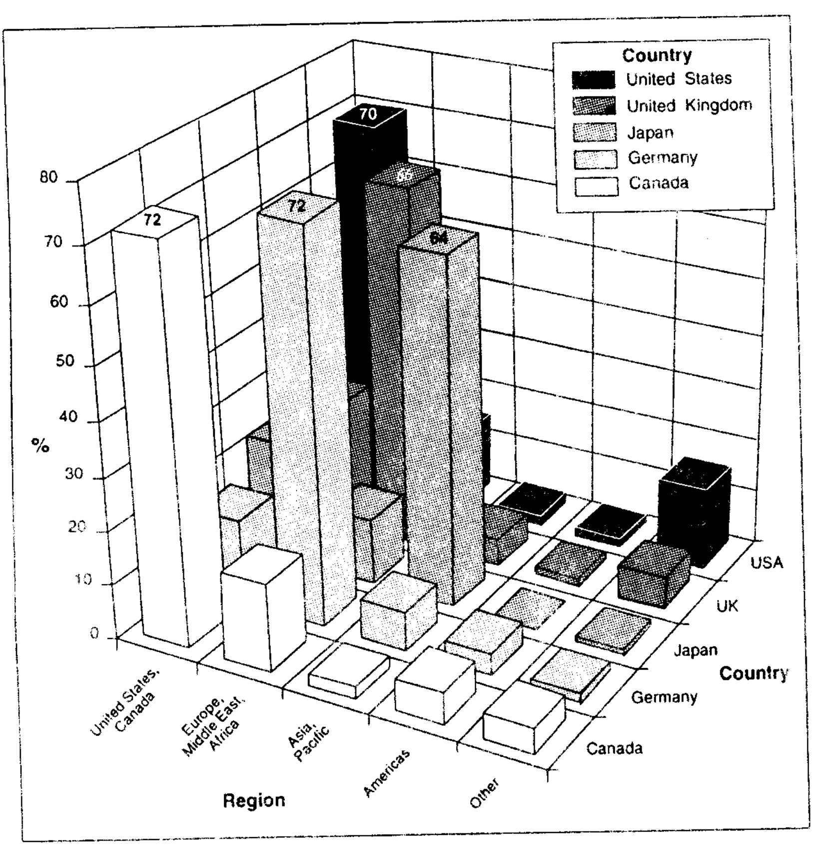
فى هذا القسم والقسم الذى يليه سيتم الفصل بين تحليل مجموعتى البيانات . وبعد ذلك سيتم إبراز الخيوط المشتركة بينهما واستخلاص بعض النتائج . وسبب القيام المنفصل بالتحليلين الابتدائيين هو أن مجموعتى البيانات ليستا منسجمتين بالكامل كما ستوضحه المناقشة التالية . وكما يشرح الملحق فإن مجموعة البيانات الأولى تنتسب إلى عام ١٩٨٧ أما الثانية فإلى عام ١٩٩٢ – ٣ . وسنتناول نتائج ١٩٨٧ أولا .

ونبدأ بتوزيع المبيعات بين البلاد والمناطق . وغالبا مايقال إنه إذا كان هناك أى شئ كوكبى فى الفترة الحاضرة فهو السوق ، وهكذا فستتجه الشركات لتوسيع نشاط تسويتها . على أقل تقدير – فى الخارج . وبطبيعة الحال فإن الشركات متعددة القومية ليست فى حاجة بالضرورة إلى أن تكون مثالا رئيسيا على هذا الاتجاه لأنها تستطيع أن تعمل وتنتج عبر البحار بدلا من أن تحصر نفسها فى موقع إنتاج مفرد وتقوم بالتصدير من هناك . وطالما كان الأمر كذلك فإن النتائج هنا تشير إلى تعقيب مثير للاهتمام على هذه القضية . ويوضح الشكل ٤ – ٢ النسبة المئوية لمبيعات الصناعة التحويلية فى أواخر الثمانينات بالنسبة لمجموعات الشركات فى البلاد الخمسة .

ومن الواضح أن مبيعات بلد الموطن تظل تسيطر على نشاط الشركة متعددة القومية ففى حالة كل بلد ستتضمن مبيعات منطقة بلد الموطن ثلثى أو أكثر من ثلثى مبيعات الشركة الإجمالية . وفى الحقيقة فإن تفكيكا أبعد مدى سيبين أن هذا الانحياز «إلى المنطقة» يصل غالبا إلى أن يكون تحيزا لبلد الموطن بالنسبة إلى الشركات اليابانية والألمانية وشركات المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وعلى سبيل المثال فبالنسبة للشركات الألمانية وشركات المملكة المتحدة يكون المسيطر على فئة أوروبا / الشرق الأوسط / أفريقيا بلاد المركز الأوروبية ، على حين أنه بالنسبة للشركات اليابانية تسيطر اليابان نفسها على فئة آسيا / المحيط الهادى

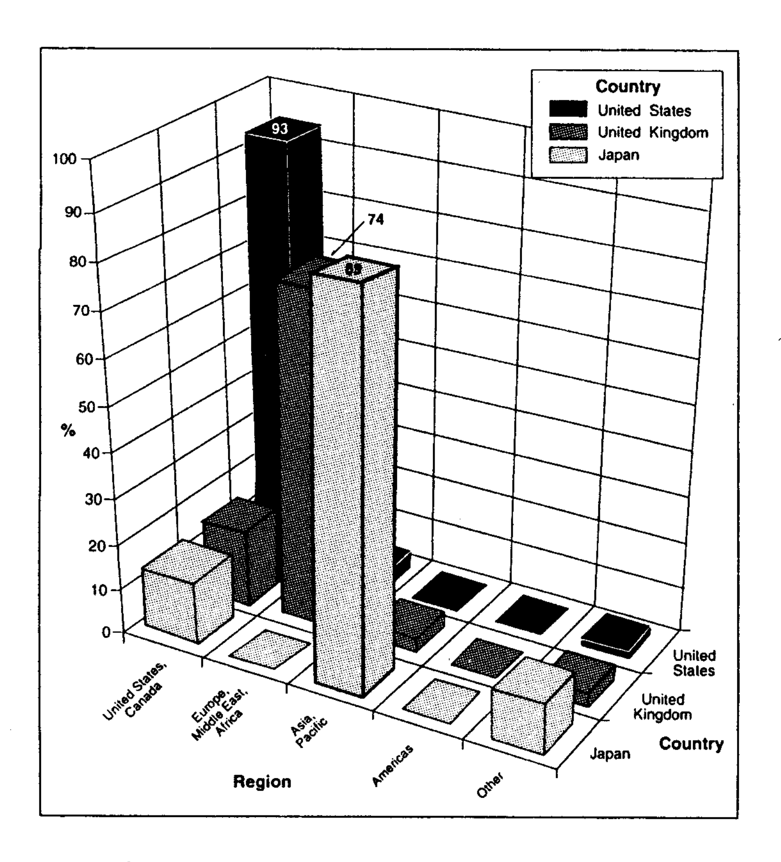
(انظر أيضا تحليل الشركات التابعة والمنتسبة فيما يلى ، وهو يؤكد هذه النقطة ، والتحليل اللاحق لبيانات مجموعة ١٩٩٢ - ٣ وهى مفككة تبعا لخطوط بلد الموطن) . ولكن من الطريقة التى صنفت بها هذه الأرقام وقدمت لايبدو جليا على الأكثر إلا تقسيم هذه الأسواق « حسب المنطقة » .

وتبزغ صورة مماثلة فى حالة شركات قطاع الخدمات ، على الرغم من أن انحياز منطقة الموطن / بلد الموطن أكثر تطرفا كما يدل شكل ٤-٣ . ولسوء الحظ لم يكن ممكنا لتحليل مبيعات وأصول شركات قطاع الخدمات إلا جمع بيانات تتعلق بثلاثة بلاد من البلاد الخمسة التى ندرسها ، وتدل أهمية الفئة « أخرى » هنا (وفى حالة الصناعة التحويلية أنظر شكل ٤-٢) على طريقة

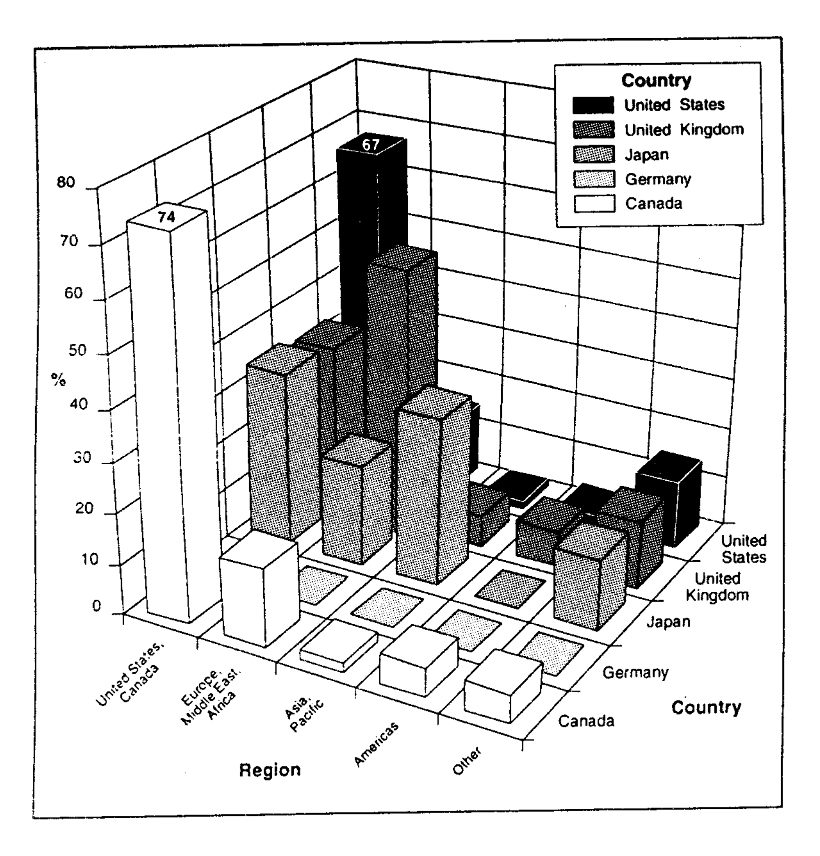


شكل ٤-٢ توزيع مبيعات الشركات الصناعية متعددة القومية بالنسب المئوية على أساس المنطقة وبلد المقر ١٩٨٧ .

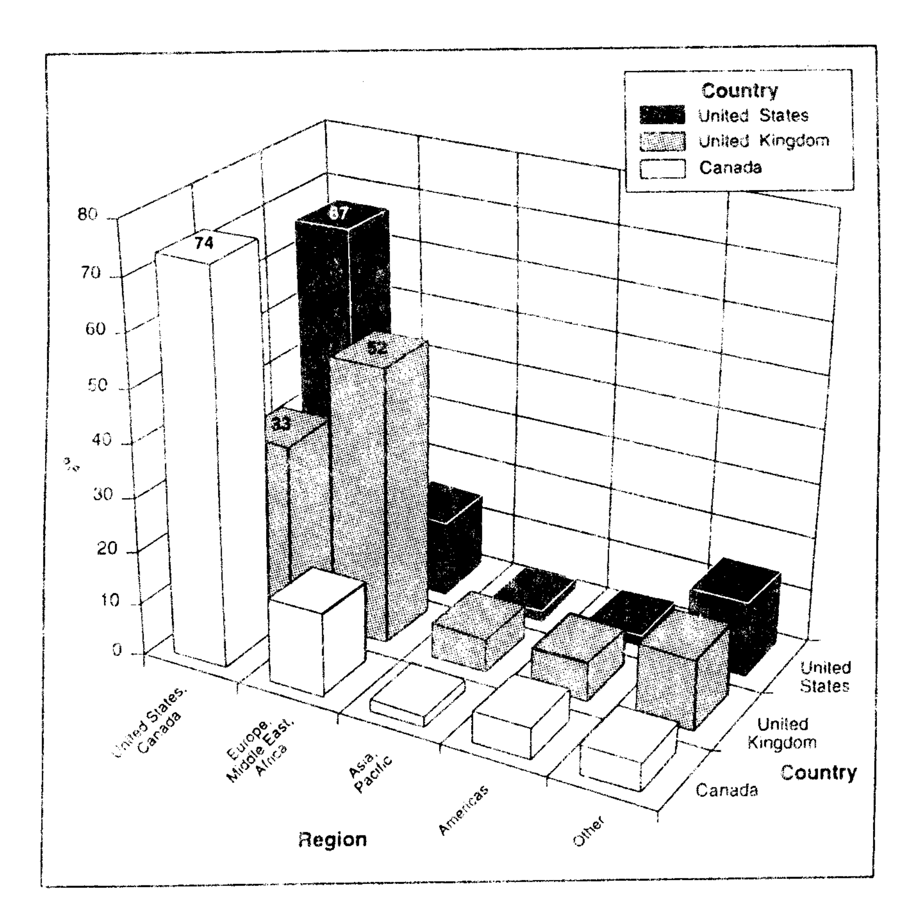
تسجيل بعض قطاعات الخدمات ونشاط الإنتاج باعتبارها خارج النطاق (بعيدة عن الشاطئ ومن خلال طرف ثالث) ، فالمبيعات يمكن تسجيلها فى منطقة وسيطة (برمودا مثل مهم فى قطاع الخدمات بالنسبة للشركات الأمريكية الشمالية ، لأن هذا البلد قد صنف باعتباره ليس ضمن منطقة أمريكا الشمالية ولا منطقة الكاريبى : أنظر الملحق حول طريقة التقسيم الجغرافية المتبناه فى تحليلنا) [١] .



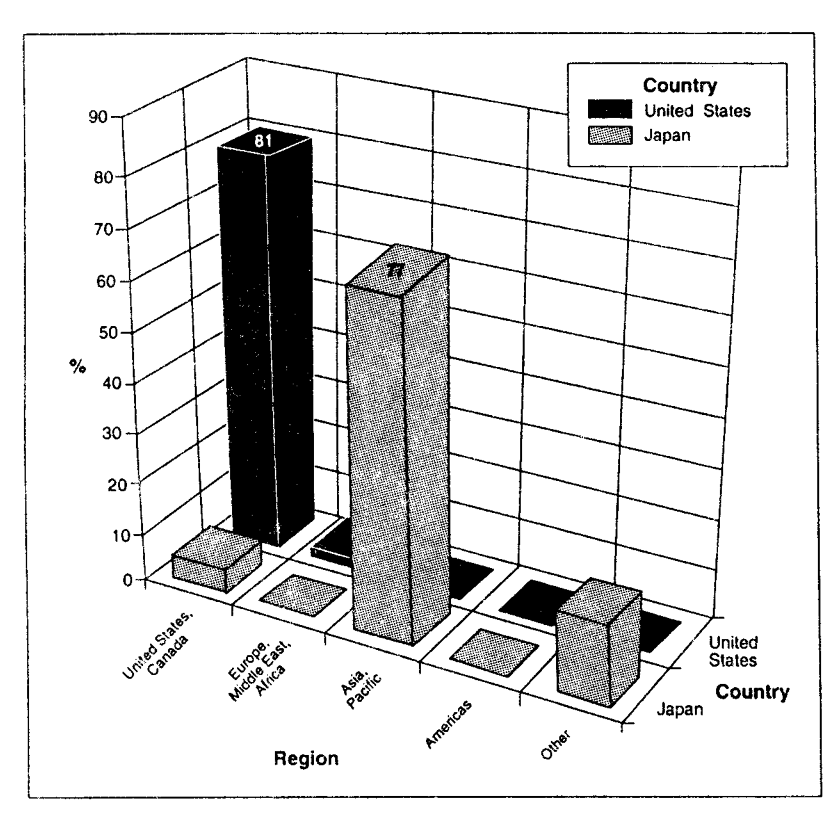
شكل ٤-٣ توزيع مبيعات خدمات الشركات متعددة القومية بالنسب المئوية على أساس المنطقة وبلد المقر ١٩٨٧ .



شكل ٤-٤ توزيع أصول الشركات الصناعية متعددة القومية بالنسب المئوية على أساس المنطقة وبلد المقر
خمسة بلاد ١٩٨٧



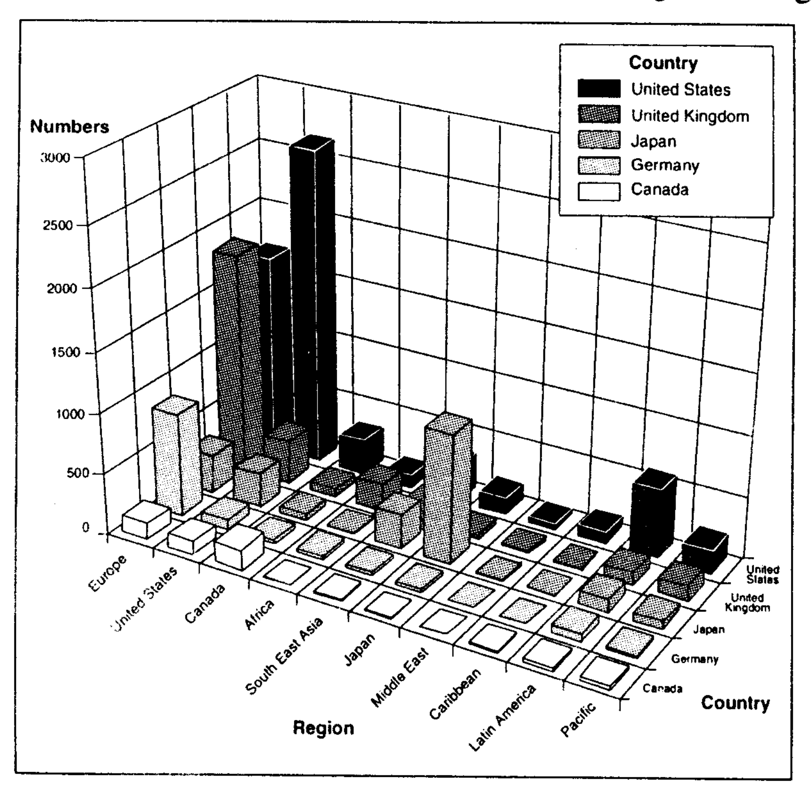
شكل ٤ - ٥ توزيع أصول الشركات الصناعية متعددة القومية بالنسب المئوية على أساس المنطقة وبلد المقر - ثلاثة بلاد ١٩٨٧ .



شكل ٤ - ٦ توزيع أصول شركات الخدمات متعددة القومية بالنسب المئوية على أساس المنطقة وبلد المقر ١٩٨٧

وبالتحول إلى مقاييس أخرى لنشاط الشركة ، نتوقع أن يكون توزيع الأصول اختبارا واضحا لأطروحة « العولمة » ، وكما تدل الأشكال ٤-٤، ٤-٥ ، ٤-٦ فإن المعلومات عن ذلك مختلطة متفاوتة . ويقدم الشكل ٤-٤ نسبا لمجاميع الشركات الصناعية لكل البلاد الخمسة . ولم تقدم الشركات الألمانية معلومات عن الأصول ، بينما اعتمدت أرقام اليابان على أربع شركات فقط مما قد يقوض الثقة فيها . وعلى ذلك يحصر شكل ٤-٥ العرض فى البلاد الثلاثة التى تكون فيها البيانات ذات المصداقية متاحة . وهنا أيضا تكون سيادة منطقة الموطن / بلد الموطن واضحة . وتشير بيانات المملكة المتحدة إلى قاعدة أصول أكثر تنوعا ، وتكون شمال أمريكا موقعا واضحا

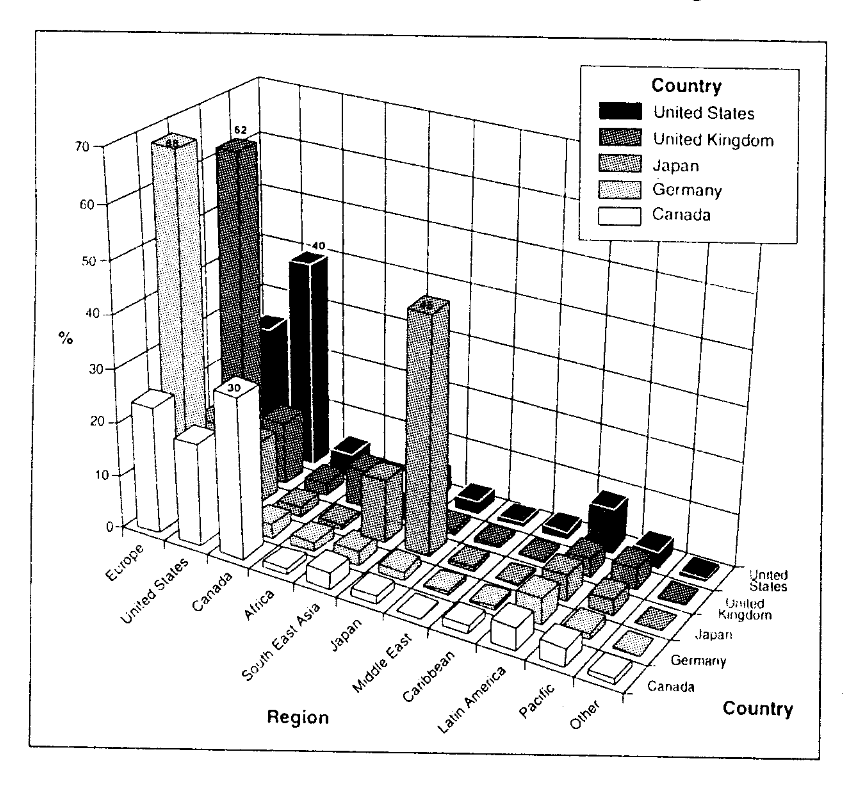
لعمليات شركات المملكة المتحدة متعددة القومية . وتصير فئة « أخرى » أكثر أهمية نسبيا هنا ويرجع ذلك إلى مصاعب فى تخصيص الموارد كما ذكر آنفا ، وفى هامش ١ . أما بيانات أصول شركات الخدمات فهى أكثر تقييداً وباستثناء بلدين تتاح فيها البيانات الموثوق بها تكون سيادة بلد الموطن مفرطة . وهذه النتائج موضحة فى شكل ٤-٦ .



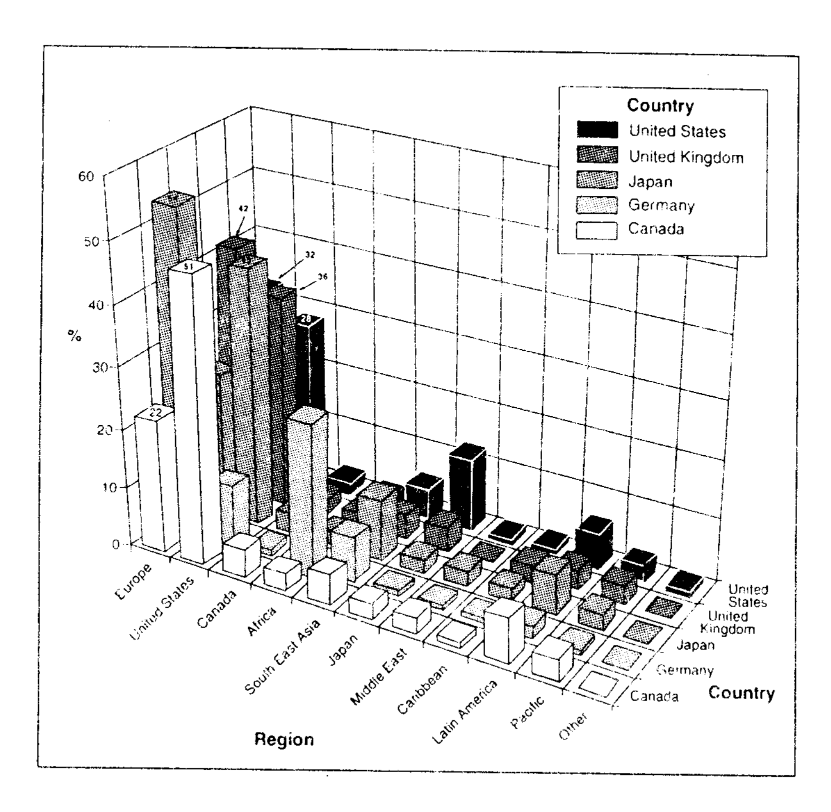
شكل ٤ - ٧ توزيع الشركات التابعة والمنتسبة للشركات الصناعية متعددة القومية على أساس المنطقة وبلد المقر ١٩٨٧

وننتقل الآن إلى الشركات التابعة والمنتسبة . وهنا نجد أن البيانات الشاملة ذات النوعية الجيدة متاحة فيما يتعلق بشركات الصناعة التحويلية والخدمات لكل البلاد المدروسة . وقد أستطعنا التدفيق فى الانتشار الجغرافى للشركات التابعة والمنتسبة . والنتائج مبينة فى أشكال ٤-٧ ، ٤-٨ ، ٤-٩ ، ٤-١٠ .

ويعرض شكل ٤-٧ الأرقام المطلقة للشركات الصناعية التابعة والمنتسبة مبينا أهمية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بلغة الأرقام . ولكن عند النظر من حيث العلاقة بشكل ٤-٨ الذى يوضح التوزيع بالنسب المئوية تظهر بعض الاختلافات المثيرة للاهتمام بين البلاد : أولا إن ٤٥ فى المائة فقط من الشركات التابعة والمنتسبة اليابانية ، تتخذ مقرها فى الوطن على حين أن ٦٨ فى المائة من نظائرها الألمانية مقرها فى أوروبا . وبخلاف ذلك فإن تلك الشركات التابعة والمنتسبة ذات المقر فى بلد الموطن بادية للعيان مرة ثانية ، على الرغم من أنه أوروبا بالنسبة لشركات الولايات المتحدة وكندا هى موقع مهم على وجه الخصوص للشركات التابعة والمنتسبة . وليست المملكة المتحدة ممثلة أيضا بهذا القدر فى أرقام الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية باعتبارها محطة وصول مهمة نسبيا لكل البلاد فى هذه الحالة .



شكل ٤-٨ توزيع الشركات التابعة والمنتسبة للشركات الصناعية متعددة القومية بالنسب المئوية على أساس المنطقة وبلد المقر ١٩٨٧ .

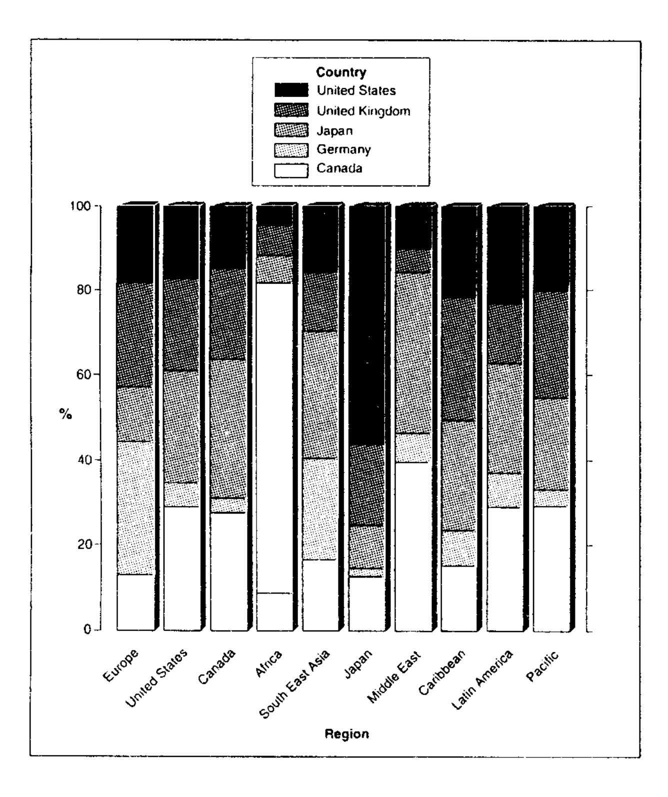


شكل ٤-٩ توزيع الشركات التابعة والمنتسبة لشركات الخدمات متعددة القومية بالنسب المئوية على أساس المنطقة وبلد المقر ١٩٨٧ .

وبالانتقال إلى شركات قطاع الخدمات نجد أن التوزيع على الرغم من أنه مايزال منحرفا نحو مقر الموطن فهو الآن أكثر تشتتا نسبيا كما يوضح

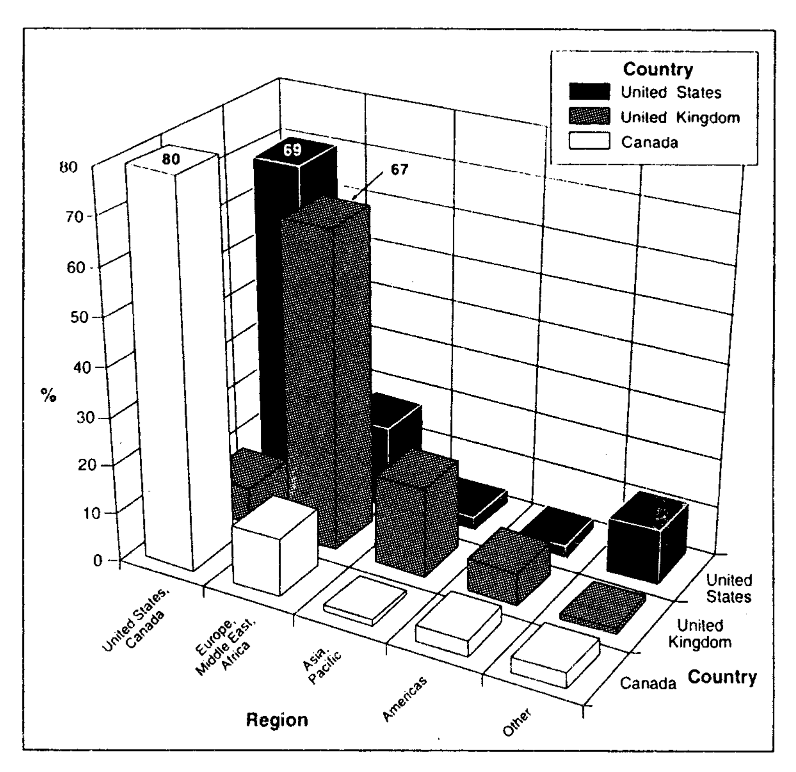
شكل ٤-٩ ، وهناك بعض أمثلة الخروج على القياس جديرة بالاهتمام ، فشركات الخدمات التابعة والمنتسبة الألمانية مهمة في أفريقيا : وفي الحقيقة إن جنوب أفريقيا هى التى تفسر ذلك من ناحية أساسية (وعموما فإن النشاط الأفريقى عند كل البلاد تسيطر عليه عمليات فى بلدين فقط هما زيمبابوى وجنوب أفريقيا) . والسمة الأخرى هى أن اليابان ليست موقعا مهما لشركات الخدمات التابعة والمنتسبة إلا بالنسبة للشركات الأمريكية . وربما يقوض ذلك الاعتقاد السائد بأن اليابان هى اقتصاد مغلق أمام شركات الأعمال الأمريكية ، وقد يكون الواقع أنها في حالة النشاط الخدمي أكثر انفتاحا أمام تغلغل الشركات التابعة والمنتسبة من حالة الصناعة التحويلية . وكما يمكن أن نتوقع فإن الشركات اليابانية كانت نشيطة فى جنوب شرق آسيا وكذلك فى أمريكا اللاتينية وأوروبا . ولكن هذه الشركات ليست متجهة نحو الموطن على وجه الخصوص فيما يتعلق بالشركات التابعة والمنتسبة . ويرجع الشك بقدر كبير إلى البنية المحلية للصناعات والشركات اليابانية . ومن الواضح أن ألمانيا تمتلك أشد الشركات توجها نحو منطقة الموطن / وبلد الموطن بين البلاد الأخرى المبينة . كما أن الشركات الكندية أكثر توجها نحو الولايات المتحدة من توجهها إلى بلادها .

ويوضح شكل ٤-١٠ طريقة أخرى لعرض بيانات البلد فى قطاع الخدمات هذا فهو يبين الأهمية النسبية لكل من البلاد الخمسة فى توزيع خدمات الشركات التابعة والمنتسبة فيما يتعلق بتخصيصات المناطق . وأهمية ألمانيا فى أفريقيا واضحة مثل أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لليابان .



شكل ٤-١٠ توزيع الشركات التابعة والمنتسبة لشركات الخدمات متعددة القومية بالنسبة المئوية داخل المناطق على أساس بلد المقر ١٩٨٧

وفى النهاية نستطيع أن ننتقل إلى بيانات الربح . وتلك هى أقل المساحات إرضاء من وجهة نظر البيانات المتاحة ، وليس من الممكن توليد شئ جديد إلا البيانات الموضحة فى شكل ٤-١١ فهو يقدم توزيعات الربح الإجمالى لثلاث مجاميع قطرية من الشركات الصناعية فقط . ويتبع توزيع الربح النموذج الذى تؤسسه المؤشرات الأخرى : مركزية منطقة الموطن / بلد الموطن كموقع لإعلان الربح (إذا لم يكن توليده ، فهذه البيانات لاتسمح لنا بالتمييز بين أين تتولد الأرباح وأين تعلن) . ومن الواضح أن الولايات المتحدة ثم المملكة المتحدة بقدر أقل تكون شركاتها الصناعية هى الأكثر انفتاحا على إعلان الربح فى بلد آخر غير بلد الموطن ومنطقة أخرى غير منطقة الموطن . وفئة « أخرى » مهمة هنا بالنسبة للولايات المتحدة .



شكل ٤-١١ توزيع الأرباح الإجمالية للشركات الصناعية متعددة القومية بالنسب المئوية على أساس المنطقة وبلد المقر ١٩٨٧ .

تحليل مجموعة بيانات ١٩٩٢-٣

فى هذا القسم ننظر على نحو واضح إلى نتائج تحليل مجموعة بيانات ١٩٩٢-٣ . وكانت محصورة فى معلومات المبيعات والأصول وحدها . ونهدف إلى بيان إن كان الوضع الذى حُدد فى حالة مجموعة بيانات ١٩٨٧ الكاملة يتأكد أو لايتأكد فى حالة مجموعة بيانات ١٩٩٢-٣ .

ولأسباب متعددة يمكن للمرء أن يكون أقل وثوقا فيما يتعلق بنوعية بيانات ١٩٩٢-٣ من حالة بيانات ١٩٨٧ . ويرجع ذلك أساسا إلى صعوبة التخصيص الجغرافى المتسق للبيانات المقدمة على أساس مجاميع الشركات ذات المقر فى بلد معين . فالتغطية كانت مختلطة ومتفاوتة ، والتعريفات تباينت ، وتغاير مدى المناطق معينة الموقع ، كما تراكبت فى أغلب الأحوال .

وكـــان من المفـروض أن تؤخـذ المعلومـات المخـزونة على قـرص البـيـانات الأصلية باعتبارها معطاة دون المعرفة الدقيقة بكيف ثم الوصول إليها أو تشفيرها أول الأمر .

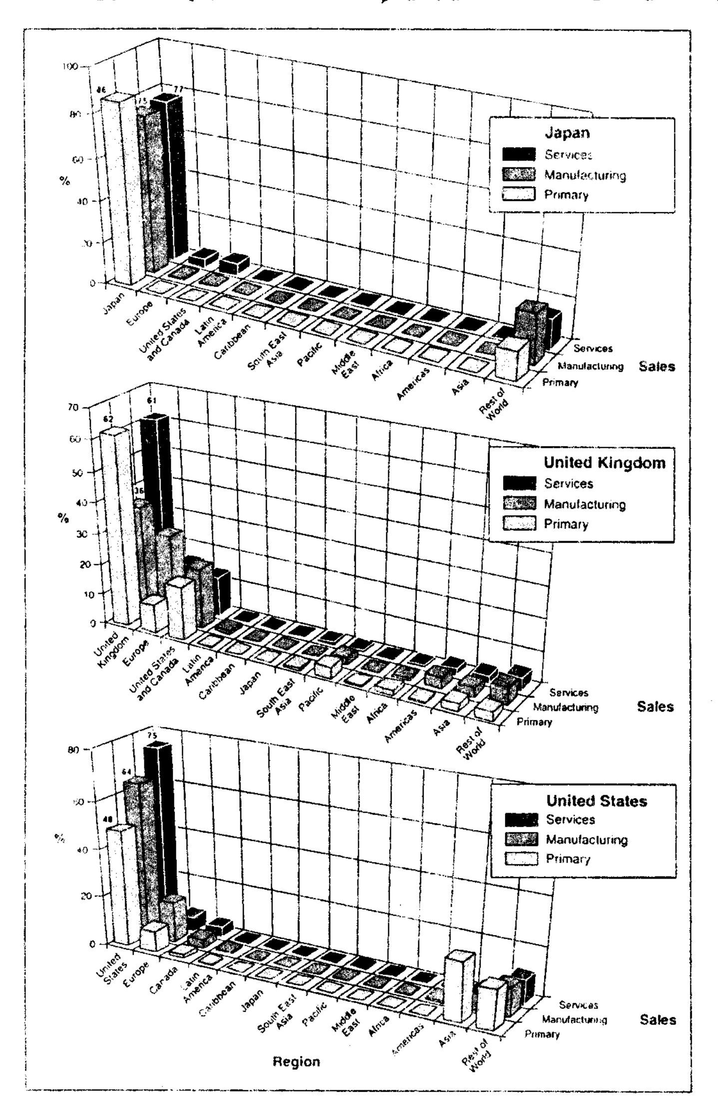
وللقيام بالتحليل المدرج فى هذا القسم تم تدقيق مجموعة البيانات الخام الموصوفة والمحللة فى الملحق لمحو كل تلك الشركات متعددة القومية التى لم تقدم أى معلومات جغرافية تزيد على تلك المسجلة ضمن أرض موطنها . وهكذا فللوفاء بأغراض التحليل التالى تم تعريف الشركة متعددة القومية بأنها أى شركة تبلغ عن موقع آخر على الأقل لنشاط أعمالها . وينبغى أيضا تذكر أن مجموعتى البيانات ليستا قابلتين للمقارنة بدقة لأن عدد الشركات ، وبلاد المقر والانتشار الجغرافى المحدد للمناطق وأهل الشركات تختلف جميعا ، وبأخذ هذه التحفظات فى الاعتبار على أى حال يمكن تمييز بعض الاتجاهات العريضة المقارنة .

وبالنظر إلى بيانات المبيعات أولا يؤكد شكل ٤-١٢ غلبة مبيعات بلد الموطن مرة ثانية . ويكون ذلك على وجه الخصوص فى حالة القطاع الأولى وقطاع الخدمات ، ويكون أقل من ذلك فى قطاع الصناعات التحويلية وخاصة فى حالة الأمم الأوروبية . والأراضى المنخفضة استثناء . ففى حالة مبيعاتها الصناعية تكون بقية أوروبا أكثر أهمية من اقتصادها المحلى . وهذا أمر قابل للفهم فيما يتعلق ببلد صغير نسبيا ، وقد يكون مشيرا إلى اتجاه أوسع لدى الشركات متعددة القومية للاقتصادات الأصغر وخاصة فى أوروبا .

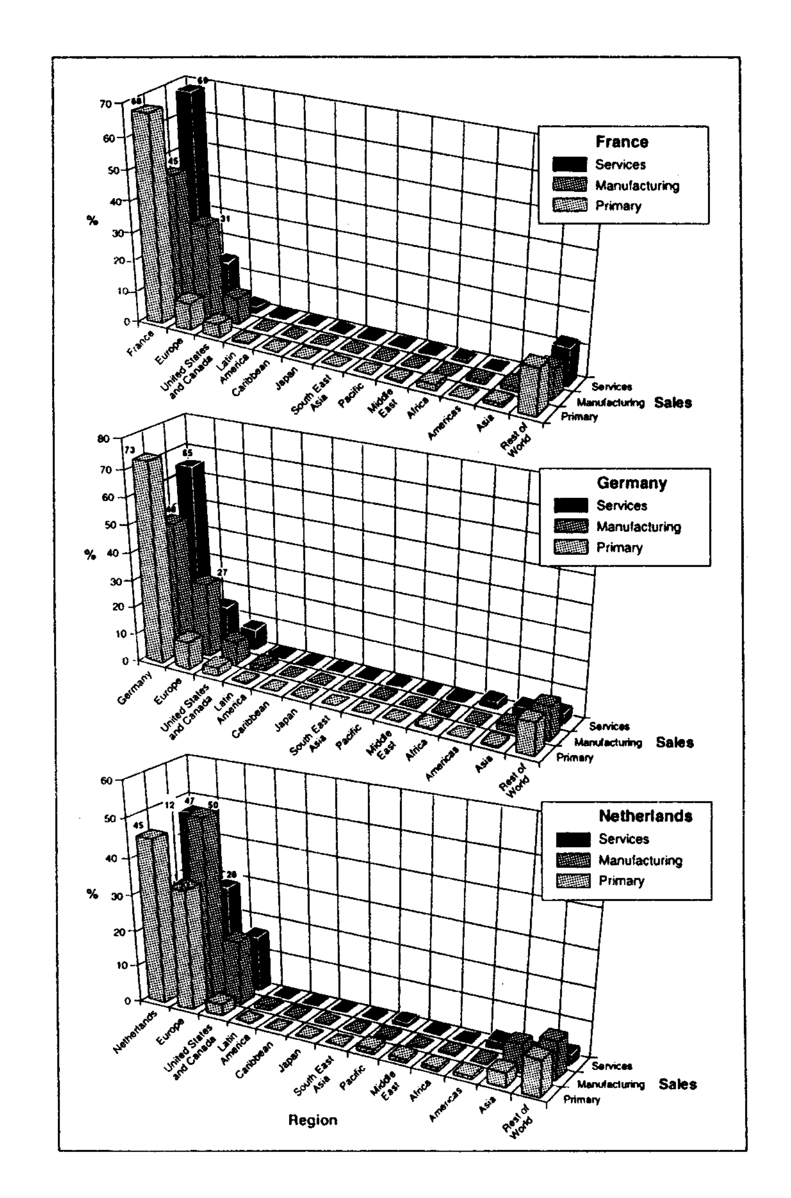
وهـنـاك سمة أخرى بارزة غير غلبة بلد الموطن هى تجميع المبيعات فى مناطق جغـرافـيـة قليلة جدا . والمثـال المتطرف هو الشـركـات اليـابانيـة التى لاتصدر بياناتها إلا عـن اليابـان نفسها وأوروبـا والولايات المتحـدة / كنـدا و« بقية العالم » . وتوضح بيانات قومية أخرى إنتشارا أوسع مـن ذلك مـع بعض المبيعات على الأقل فى معظم المناطق على الرغم من أنها ليست دائما كافية لتسجيل نسبة مئوية ، لذلك يمكن أن يحيط بعض الشك بالتركيز العـالى بدرجة كبيرة لمبيعات الشركات متعددة القومية كما تسجله هذه المجموعة من البيانات . وتكشف الأراضى المنخفضة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

عن أوسع انتشار على أساس جغرافى مما قد يشير إلى الانفتاح الخارجى النسبى لهذه الاقتصادات .

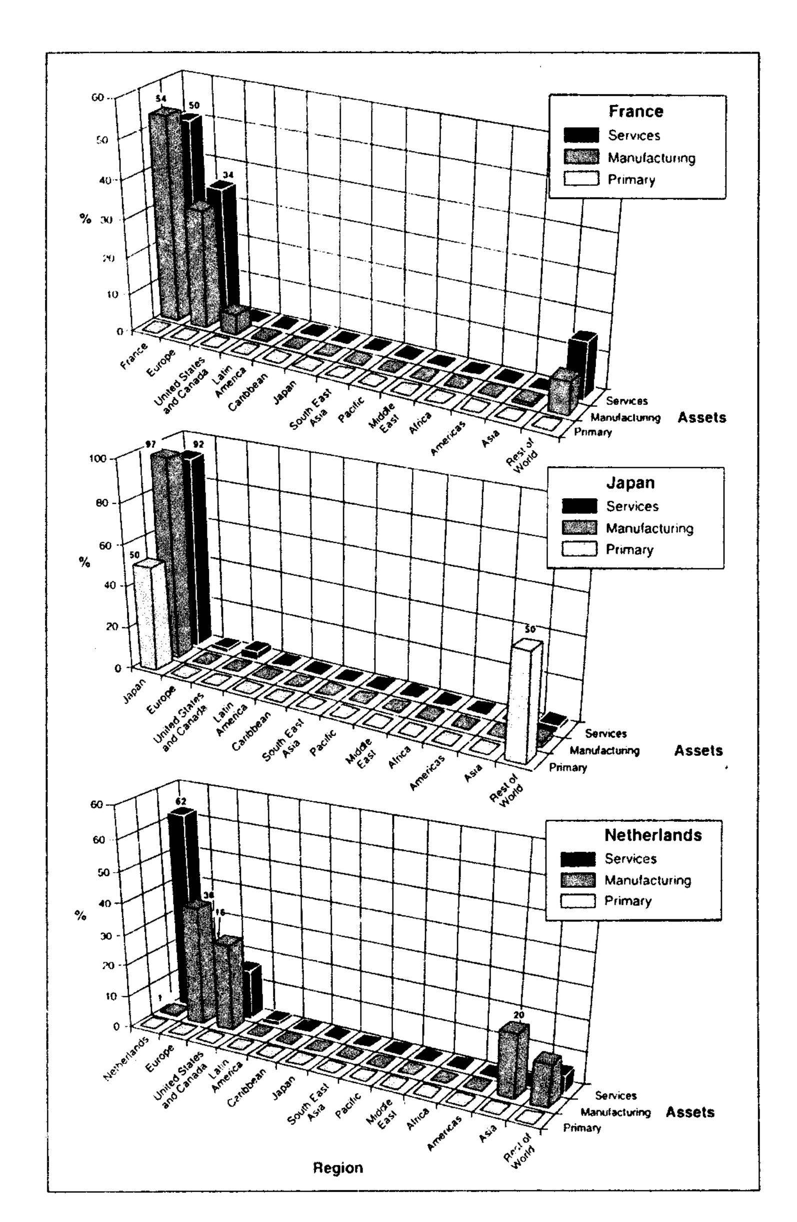
وهناك سمة أبعد مدى جديرة بالملاحظة هى الأهمية النسبية لليابان كموقع لنشاط المبيعات يتعدى الشركات اليابانية إذا كان من الواجب تصديق تلك الأرقام .



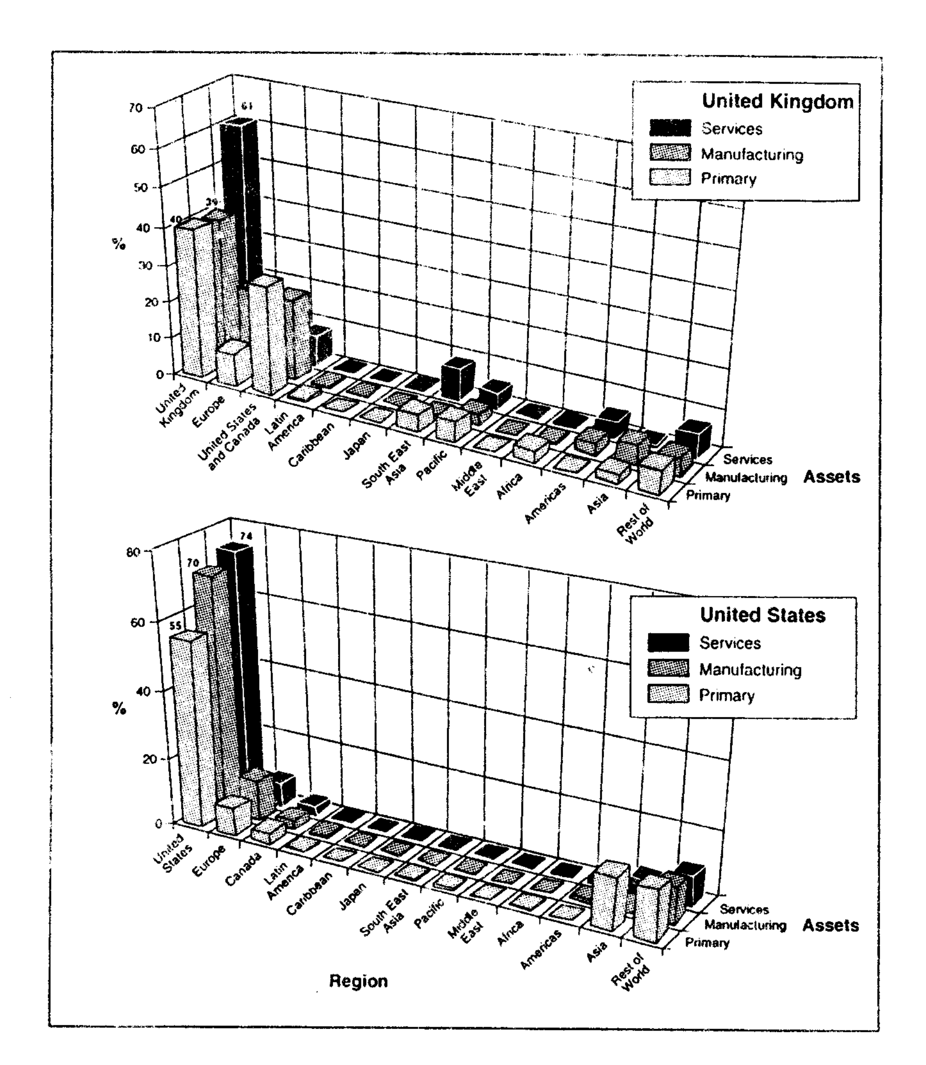
شكل ٤-١٢ توزيع مبيعات الشركات متعددة القومية بالنسب المئوية حسب البلد والمنطقة والقطاع ١٩٩٢-٣


France
Services
Manufacturing
Primary
Germany
Services
Manufacturing
Primary
Netherlands
Services
Manufacturing
Primary
%
Sales
Region
France
Germany
Netherlands
Europe
United States and Canada
Latin America
Caribbean
Japan
South East Asia
Pacific
Middle East
Africa
Americas
Asia
Rest of World

شكل ٤ - ١٢ تابع



شكل ٤-١٣ توزيع أصول الشركات متعددة القومية بالنسب المئوية
حسب البلد والمنطقة والقطاع ١٩٩٢ - ٣
لا توجد بيانات عن القطاع الأولى فى فرنسا والأراضى المنخفضة



شكل ٤-١٣ تابع

وعلى حين أنه من الواضح وجوب أن يكون هنا بعض النقص فى إصدار البيانات (وتفسر فئة «بقية العالم» بلا جدال بعض التضارب) ، فإنها تشير إلى الطبيعة المغلقة نسبيا والمستمرة للاقتصاد اليابانى أمام نشاط مبيعات الشركات متعددة القومية الأجنبية .

وماذا عن الاختلافات فى التخصصات القطاعية للبلد ، إن الغلبة الكاملة لمبيعات بلد الموطن بالنسبة لشركات قطاع خدمات البلد كلها واضحة . ولكن صورة الصناعة التحويلية أكثر تنوعا ، وعلى حين يبدى القطاع الأولى تحيزا مفرطا لبلد الموطن ، فهو ليس قطاعا مهما بإطلاق . والملاحظة الإضافية هى أن أعمال مبيعات شركةالولايات المتحدة متركزة فى الولايات المتحدة والبلاد المجاورة (فئات الولايات المتحدة ، كندا ، أمريكا اللاتينية وبقية الأمريكتين) ، وتبقى أوروبا الموقع المهم الآخر الوحيد . أما القوى الأوروبية على الرغم من تمركزها فى دول أوروبية أخرى ، فتبدو ذات انتشار جغرافى أوسع بقدر ضئيل للنشاط وليست منغلقة معا بوضوح داخل منطقة واحدة .

وفى النهاية دعنا ننتقل إلى بيانات أصول ١٩٩٢ - ٣ . ويشير شكل ٤ - ١٣ إلى النتائج . ومن هذه البيانات يتضح التركيز المفرط للأصول فى بلد الموطن بالنسبة لليابان والولايات المتحدة . أما بالنسبة للبلاد الأوروبية فتكون المواقع الأوروبية الأخرى مهمة ، مما يقلل الأهمية النسبية للتركيز فى بلد الموطن . ولفرنسا التوزيع الأكثر تجانسا بين قطاعى الصناعة التحويلية والخدمات . كما أن للمملكة المتحدة أوسع انتشار جغرافى لمواقع الأصول . وربما كانت الأراضى المنخفضة هى التى تبين أقرب معادل لجعل قاعدة صناعتها التحويلية متعددة القوميات ، تاركة لبلد الموطن مسؤولية ١ فى المائة من الأصول ولبقية الأوروبا ٣٨ فى المائة (ونحن نشك فى وجود نقص فى إصدار بيانات قاعدة الموطن) . ولكن قطاع الخدمات فى الأراضى المنخفضة يتطابق مع الاتجاه الأكثر غلبة لتحيز واضح تجاه بلد الموطن . وعلى وجه العموم فإن أصول قطاع الخدمات مستقرة أكثر فى بلد الموطن من أصول شركات الصناعة التحويلية [٢] .

الاستنتاج الرئيسى الذى يتعين استخلاصه من هذا التحليل شديد الوضوح . فالطبيعةالمتجهة نحو الوطن لنشاط الشركات متعددة القومية على طول كل الأبعاد المدروسة تبدو ساحقة . وهكذا ما تزال الشركات متعددة القومية تعتمد على «قاعدة موطنها» باعتبارها مركز أنشطتها الاقتصادية بالرغم من كل التخمينات حول العولمة . ونحن على ثقة استنادا إلى هذه النتائج من أن الشركات الدولية فى جملتها ما تزال من ناحية رئيسية شركات متعددة القومية وليست شركات متعدية القومية كما عرفناها فى الفصل الأول . وهناك جانبان لهذا التركز فى الموطن . الأول هو دور «بلد الموطن» والثانى هو دور «منطقة الموطن» . وبمقدارما يمكن فك تجميع البيانات فإن انحرافات أو تحيزات بلد الموطن فى ١٩٩٢ – ٣ ذات أهمية مماثلة لأهمية تحيزات منطقة الموطن المبينة فى ١٩٨٧ . وإذا أخذنا فى الاعتبار أنه ليس من الممكن إلا تعيين تقسيم لإجماليات المنطقة لعام ١٩٨٧ ، فليس من الممكن على وجه الدقة إلا مقارنةتحليليين سنويين للقطاع المستعرض على هذا الأساس .

ويقدم جدول ٤ – ١ الأرقام وثيقة الصلة بموضوع نشاط المبيعات . وهو يقارن التوزيع بالنسب المئوية لمبيعات الشركات متعددة القومية لبلد أو منطقة الموطن على أساس من مجموعتى بيانات ١٩٨٧ و١٩٩٢ – ٣ ، («منطقة الموطن» مشترك بين كل هذه البيانات التى تشمل بلد الموطن [٣]) . ومن الواضح أنه بالرغم من أن هذه البيانات ينبغى أن تعامل ببعض الحذر فهى تقدم مرشدا معقولا للمقادير التى يدور حولها النقاش . وإذا قبلنا ذلك فقد يكون من الصواب القول بأن تحيزات المبيعات الصناعية لبلد الموطن ظلت كما هى تقريبا بالنسبة لألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فيما بين ١٩٨٧ و١٩٩٢ – ٣ ، على حين أنها زادت بالنسبة لليابان ، أما فى الخدمات فقد كان هناك انخفاض بالنسبة لليابان والولايات المتحدة وزيادة طفيفة بالنسبة للمملكة المتحدة .

وبمقدار ما يتعلق الأمر ببيانات الأصول فإن بيانات مقارنة مشابهة يقدمها جدول ٤ – ٢ . وعلى الجملة فإنها تعرض تحيزا أقل بقدر ضئيل لبلد ومنطقة

الموطن من أرقام المبيعات (وقد تكون مثيرة للدهشة) . وبمقدار ما يمكن للمرء أن يستخلص أى تعميمات من هذه الأرقام يبدو أن توزيع أصول الصناعة التحويلية أصبح أكثر تحيزا لمنطقة أو بلد الموطن بين أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، أما بالنسبة للخدمات فإن شركات الولايات المتحدة أصبحت أقل تركزا (لسنا سعداء بصدد استخلاص أى استنتاجات قوية من البيانات اليابانية عن الخدمات على وجه الخصوص) .

لذلك لا يبدو من غير المعقول استنادا إلى هذه المجموعة من الأرقام والمجموعة التى سبقتها الإيماء إلى أنه بين ٧٠ و٧٥ فى المائة من القيمة المضافة للشركات متعددة القومية قد تم إنتاجها على أرض الموطن . ويتطابق هذا الاستنتاج مع حجج تايسون (١٩٩١) وكابستين (١٩٩١) فى جدالهما مع رايش (١٩٩٠ ، ١٩٩٢) حول طبيعة الأعمال الدولية . وكلا المؤلفين الأولين يتحديان رايش فى افتراضه أن الأعمال الرأسمالية الأمريكية أصبحت «متعدية القومية» وأن ذلك بلا أهمية . وعلى النقيض يشير تايسون أنه «داخل نطاق الصناعة التحويلية فإن عمليات الأم مسؤولة عن ٧٨ فى المائة من إجمالى الأصول و٧٠ فى المائة من إجمالى المبيعات و٧٠ فى المائة من العمالة الإجمالية للشركات الأمريكية متعددة القومية فى ١٩٨٨» (ص ٣٨) . والتحليل الوارد هنا يؤكد تلك النتيجة بالنسبة لمدى أوسع من البلاد [٤] .

والاستنتاج الرئيسى الثانى المستخلص من هذا التحليل هو أنه على الرغم من مركزية الموطن المشترك لنتائجنا السابقة فإن النشاط المتبقى لتجمعات البلد متنوع تماما . ومعنى ذلك أن شركات البلد متعددة القومية تعمل فى مجالات مختلفة إلى مدى مختلف . فالشركات متعددة القومية ليست متماثلة فيما يتعلق بالانتشار الجغرافى لنشاطها خارج أراضى موطنها .

جدول ٤ - ١ توزيع مبيعات الشركات متعددة القومية

إلى منطقة الموطن / بلد الموطن ١٩٨٧ و ١٩٩٢ - ٣ بالنسب المئوية

البلد	صناعة تحويلية		خدمات	
	١٩٨٧	١٩٩٢ – ٣	١٩٨٧	١٩٩٢ – ٣
ألمانيـا	٧٢	٧٥	غير متاح	غير متاح
اليـابان	٦٤	٧٥	٨٩	٧٧
المملكة المتحدة	٦٦	٦٥	٧٤	٧٧
الولايات المتحدة	٧٠	٦٧	٩٣	٧٩

جدول ٤ - ٢ توزيع أصول الشركات متعددة القومية

إلى منطقة الموطن / بلد الموطن ١٩٨٧ و ١٩٩٢ - ٣

البلد	صناعة تحويلية		خدمات	
	١٩٨٧	١٩٩٢ – ٣	١٩٨٧	١٩٩٢ – ٣
اليـابان	–	٩٧	٧٧	٩٢
المملكة المتحدة	٥٢	٦٢	–	٦٩
الولايات المتحدة	٦٧	٧٣	٨١	٧٧

ومن الصعب تلخيص ذلك إلى مدى أبعد من الإشارة إلى ذلك التنوع والإحالة إلى الملاحظات السابقة التي قدمت عند مناقشة الأرقام ذات الصلة بالموضوع .

ويتيح الانتشار «المفتوح» نسبيا للشركات التابعة والمنتسبة فى الأشكال من ٤ –٧ إلى ٤ – ١٠ وعلى الأخص فى حالة قطاع الخدمات فرصة لمناقشة توضيح طفيف ممكن لهذه النتائج الإجمالية . وإحدى السمات القوية لأطروحة العولمة هى

أن كل طريقة لممارسة المشروعات المشتركة من الشراكة والتحالفات والصلات الاستراتيجية تقوم بجذب الشركات إلى شبكات دولية من النشاط الاقتصادى متبادلة الاعتماد . وهو شىء ناقشناه فى الفصل السابق . وهناك مشكلة كامنة تتعلق بالبيانات الكمية المقدمة فى هذا الفصل ، وهى أنها لا تقتنص هذا التغير الكيفى فى استراتيجيات أعمال الشركات . فواقعة أن حوالى ٣٠ فى المائة فقط من نشاط الشركة يمارس فى الخارج لا تخبرنا من تلقاء نفسها أى شىء عن الأهمية الاستراتيجية لهذه الثلاثين فى المائة بالنسبة للنشاط الاقتصادى الإجمالى للشركات . فقد تمثل المفتاح لنجاح أدائها دوليا ومحليا . وحقيقة أننا رأينا تشتتا دوليا أوسع للشركات التابعة والمنتسبة يمكن أن تتخذ مؤشرا لهذا الاتجاه «الشبكى» فى غمار العمل .

وقد تعرفنا على الطابع الشبكى المتزايد وحللناه لدى الشركات فى الفصل السابق ودللنا هناك على أن ذلك لا يمثل مؤشرا واضحا على أطروحة عولمة قوية . وكان التحليل فى هذا الفصل مصمما من أجل استكمال تقييم أكثر اتصافا بالطابع الكيفى ، ولا نجد سببا لنكون أكثر ميلا لأطروحة عولمة قوية نتيجة لذلك . وفى الحقيقة نحن نؤكد الغلبة التى لا تزال مستمرة للنشاط الاقتصادى الخاص ببلد الموطن باعتبارها أفضلية وليست قيدا على أداء الشركةالإجمالى . وسنتابع هذه النقطة فى الفصل الثامن .إن مركزية الوطن الساحقة لهذا النشاط يجب أن تؤخذ بشروطها الخاصة باعتبارها مؤشراواضحا على الطبيعة متعددة القومية للشركات الدولية .

وفى النهاية وتدعيما للحجة السالفة نستطيع أن نذكر بإيجاز بعدا آخر تسير بحذائه عملية تدويل الشركات ، وغالبا ما استعمل لتدعيم حجة «العولمة» ، وهو التطورات التكنولوجية والإنفاق على البحث والتطوير ، وهو التطورات التكنولوجية والإنفاق على البحث والتطوير . ومرة ثانية هناك شواهد قليلة نسقية مستمدة من الشركة عن الكم الذى يبقى مركزا فى البلد الأم أكثر من بقائه فيما وراء البحار ، ولكن الشواهد الموجودة تدعم إلى مدى واسع الاستنتاج الرئيسى

الذى وصلنا إليه فى هذا الفصل . وفى تحليل للتوزيع الدولى لمختبرات البحث والتطوير فى ٥٠٠ شركة رئيسية وجد كاسون وآخرون (١٩٩٢) درجة ما من تبادل الاعتماد وإن تباينت تباينا ضخما بين البلاد الأم للشركات . وأبدت الشركات من الأراضى المنخفضة وسويسرا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة توجها أجنبيا مهما (نسبة الدولى إلى الوطنى فى المختبرات تزيد كلها عن ٦٠ فى المائة) على حين أبدت البلاد أو المجموعات الأخرى الثمانية نسبا أقل بكثير (النسبة المتوسطة كانت ٣٩ فى المائة) . وكان البلد السائد من حيث عدد الشركات والمختبرات الإجمالية وهو الولايات المتحدة يمتلك نسبة ٣١ فى المائة مما يؤكد أنه بلد «مغلق» نسبيا بهذا المقياس . وتظل بلاد مثل اليابان والسويد شديدة الانغلاق . وبالإضافة إلى ذلك تشير الأوراق المقدمة من كانتويل (١٩٩٢) وباتل وباڤيت (١٩٩٢) أنه بمقياس آخر للنشاط التكنولوجى وهو تسجيل براءات الاختراع ، لم تزد نسبة البراءات الممنوحة للشركات الدولية بواسطة مكتب الولايات المتحدة للبراءات القادمة من شركات تابعة أجنبية عن ١٠ فى المائة كما أن نصيب براءات الاختراع القادمة من شركات تابعة أجنبية لم يزد بقدر ملموس بين ١٩٦٩ و١٩٨٦ . وعلى ذلك ففى أقصى تقدير من المحتمل أن يكون مقر ما بين ١٠ فى المائة وثلاثين فى المائة من النشاط التكنولوجى للشركات متعددة القومية فى الشركات التابعة الأجنبية .

إذن أين يصل بنا ذلك على أساس من هذا النوع من التحليل المتركز على الشركة ؟ . فالوضع الراهن لا يزيد ما هو مقدم فيه عن محاولة تمهيدية لإقرار مشروعية جانب واحد من أطروحة العولمة ولكن استنتاجنا فى هذه المرحلة يجب أن يصل إلى أن ذلك مبالغ فيه بشدة بمقدار ما يتعلق الأمر بنشاط الشركة متعددة القومية . فأنشطة الأعمال الدولية ما تزال إلى مدى كبير منحصرة فى أرض موطنها من حيث نشاط الأعمال الإجمالى ، وهى تظل بكثافة مغروسة فى النطاق القومى : وتظل شركات متعددة القومية أكثر من كونها شركات متعددية القومية . ومعنى ذلك أن إدارة شئون هذه الشركات لا تتخطى سلطات الحكومات القومية . وسنتابع متضمنات ذلك ونتكشفها فى الفصل السادس .

الفصل الخامس

التخلف الاقتصادى ورخاء المستقبل

البلاد النامية والعولمة

هناك استجابة واضحة للحجج المقدمة آنفا وهى القول أنها تنظر إلى الوراء . فالسيادة الراهنة لثلاثى العالم الأول ؛ الاتحاد الأوروبى واليابان وأمريكا الشمالية فى التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى المباشر هى نتيجة للنجاح فى الماضى ، ولكن هناك الحجة القائلة بأن هيمنة الثلاثى يجرى تقويضها وأن العالم بعد خمس وعشرين سنة سيبدو مختلفا جدا . فهو سيكون أقرب إما إلى نموذج للاقتصاد الدولى يقترحه المنظرون المتحمسون للعولمة أو إلى نموذج المتشائمين .

ويتنبأ المتحمسون بنمو سريع بنسبة كبيرة للعالم النامى فى شرق وجنوب آسيا وربما فى أمريكا اللاتينية . وستحول معدلات النمو العالية المستمرة النصيب الذى تنتجه البلاد النامية الرئيسية مثل الصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية من الناتج العالمى والتجارة الدولية . وتتنبأ مجلة الإكونومست (أول أكتوبر ١٩٩٤) بأنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة فستكون الصين صاحبة أكبر اقتصاد فى العالم فى ٢٠٢٠ بعد أن تلحق بالولايات المتحدة وتتخطاها ، وأن البلاد النامية ستمثل ما يزيد على ٦٠ فى المائة من الناتج العالمى على حين ستمثل البلاد الصناعية الغنية ما يقل عن ٤٠ فى المائة . وسيكون هذا النمو مفيدالكل البلاد الناجحة النامية والمتطورة على السواء . فالدخول المرتفعة فى العالم الثالث والتجارة الدولية النامية ستساعدان على دعم العمالة والناتج فى العالم الأول . وبذلك سيخلق النمو الاقتصادى اقتصادا دوليا بحق . وسيتجنب أيضا الحاجة إلى سياسيات حمائية فى البلاد الصناعية الغنية أو إلى إجراءات تدخلية عامة لتغيير هيكل الاقتصاد الدولى مثل التحسينات فى شروط التبادل التجارى أو محاولات توجيه رأس المال نحو البلاد النامية .

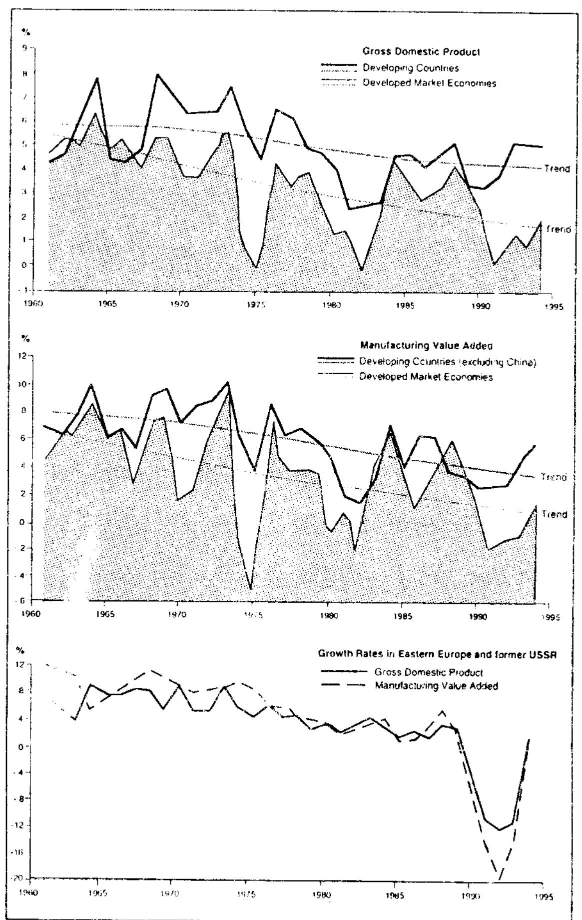
أما المتشائمون فيتنبأون بأن حراك رأس المال والتجارة الحرة سيثير تحولا ثابتا للاستثمار الصناعى من البلاد الصناعية الغنية عالية الأجور إلى البلاد

النامية منخفضة الأجور (ويليامز وآخرون ١٩٩٥) . وسيقلل ذلك من العمالة فى البلاد الغنية ، ويسارع من معدل تخفيض التصنيع دون مزايا تعويضية للعمال . ولن يجلب فى نفس الوقت فوائد الرخاء لجماهير العمال فى البلاد النامية . فالحكومات المستبدة وقوانين العمل القمعية ستحتفظ بانخفاض الأجورفى العالم الثالث بينما ينتج الاستثمار العام فى التعليم قوى عاملة ماهرة ولكنها رخيصة . ولن تتبع معظم بلاد العالم الثالث مسار اليابان بعد ١٩٤٥ ولكنها ستكون بلادا متجهة إلى التصدير ، منخفضة الأجورفى اقتصاد دولى مفتوح . وستستخدم الشركات متعدية القومية هذا الإنتاج منخفض الأجور لاختراق الأسواق المحلية للبلاد الغنية حتى حينما يكون الناتج وتكون العمالة فى تلك البلاد راكدين أو منحدرين .

وتلك الحجج شديدة الاختلاف وتتطلب استجابات مختلفة . ولكن الرد عليهما معا أن أغلبية اقتصادات العالم الثالث ليس من المحتمل أن تنمو بمعدلات عالية طوال خمس وعشرين سنة ، على الرغم من أن أقلية من البلاد حديثة التصنيع من المحتمل أن تحقق ما يزيد على المتوسط وتصل إلى مكانة العالم الأول . كما أنه من غير المحتمل أن تفقد البلاد الصناعية الغنية مثل هذا الجزء الكبير من نصيبها فى العمالة والناتج إما كأثر جانبى للنمو الحميد فى مكان آخر أو كنتيجة مباشرة للآثار الخبيثة لحراك رأس المال نحو اقتصادات منخفضة الأجور .

وقد يؤدى إلى تحقيق رصانة الموقف استعراض التاريخ الماضى للنمو بالنسبة لهاتين المجموعتين من البلاد كما هو موضح فى شكل ٥ - ١ . فالاتجاه طويل المدى كان أن تبدى المجموعتان معا مسارا هبوطيا فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى منذ ١٩٦١ ، ولا يبدو أنه توقف واتجه إلى الصعود حتى عند ١٩٩٤ . وعلى أساس القيمة المضافة الصناعية (باستبعاد الصين هذه المرة) يتأكد الاتجاه الهبوطى . ويتضح من هذه الأرقام الطابع الدورى الحاد لمعدلات نمو البلد النامى ، فقد تأرجحت تأرجحا واسعا طوال الفترة ، بحيث أن الصعود الدورى الراهن لا ينبغى أن يؤخذ على أنه بالضرورة تحول طويل المدى فى

الاتجاه . ويبين الشكل أيضا معدلات نمو قابلة للمقارنة بما سبق بالنسبة للاتحاد السوفيتي واقتصادات أوربا الشرقية وهى ليست مطمئنة فيما يتعلق بآفاق النمو طويلة المدى . وقد انهارت الاتجاهات الهبوطية طويلة المدى فى أواخر الثمانينات لتكشف عن معدلات نمو سلبية على نحو درامي .



شكل ٥ – ١ . معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى والقيمة المضافة الصناعية فى المناطق المتقدمة والنامية ، ١٩٦١ – ١٩٩٤ .

وقد حسبت معدلات النمو باستخدام بيانات الناتج المحلى الإجمالى والقيمة المضافة الصناعية معبرا عنها بالعملات القومية بأسعار ١٩٨٠ وتم تجميعها على أساس أسعار صرف الدولار الأمريكى فى ١٩٨٠ . وتبين الخطوط المتقطعة الاتجاهات طويلة المدى .

المصدر تقرير الصناعة والتنمية الدولية ١٩٩٣ – ٤ منظمة الأمم المتحدة للصناعة والتنمية ، ١٩٩٣ .

كما تعتمد كلا الحجتين المتفائلة والمتشائمة على متطلب واحد هو أنه لمواصلة نمو طويل المدى تحتاج البلاد النامية إلى أن تستمر فى استراتيجيات التصنيع المتجه إلى التصدير ، كما أن هذا الاستمرار يتطلب استقرارا سياسيا . وجوهر الحجة المتفائلة بالنسبة للعالم الثالث ونموه الاقتصادى أن الاقتصادات النامية تحتاج إلى أن تتبنى استراتيجيات متجهة إلى السوق فى اقتصاد دولى مفتوح ، وأن القيام بذلك يجعلها محتاجة «لحكومة جيدة» . ويعنى ذلك الديموقراطية إن كان ذلك ممكنا ولكن ، بصوت هامس Sotto voce ، حكومة استبدادية مستقرة إذا كان ذلك ضروريا . وتضع مجلة الإكونومست المسألة بطريقة محكمة : «ولكن مادامت معظم البلاد المتقدمة تتشبث بإصلاحاتها وتتجنب الاضطرابات السياسية فستظل أمام الكثير من بلاد العالم الثالث أفضل فرصة طوال عقود لتحقيق توسع متصل» (أول أكتوبر ١٩٩٤ ص٣) .

فهل تستطيع أغلبية بلاد العالم الثالث أن تتدبر ضغوط التنمية السريعة وأن تحتوى احتجاجات الخاسرين ؟ . وهل تستطيع الأقلية الأوفر حظا بينها أن تجمع بين مسيرة البحث الاضطرارى عن الرخاء والتحرك نحو الديموقراطية مع الاحتفاظ فى نفس الوقت بالاستقرار السياسى ؟ . وتعتمد حجج النمو المتصل على واحدة من نتيجتين سياسيتين . إما استمرار بقاء حكومة مستبدة وإن تكن ذات كفاءة أو تنمية حكم ديموقراطى على الرغم من الاضطراب الاجتماعى أو التمرد الاجتماعى الحتمى فى عملية التطور الاقتصادى السريع ، فما هى احتمالات هاتين النتيجتين ؟

التنمية المتسارعة فى المنظور التاريخى

يتجه الجانب الأكبر من الجدل الراهن حول النمو المتصل فى العالم النامى بنظره إلى الإمام . وفى أشد أشكاله تبسيطا - يتنبأ بمعدلات نمو صاعدة طوال خمس وعشرين سنة فى كلا العالم المتطور والعالم النامى ثم يلخص النتائج . وتلك بطبيعة الحال ممارسة لواحدة من أوضح مثالب علم المستقبليات ، وهى مد اتجاهات راهنة فيما وراء ما يمكن حسابه . وقد يعيد القليل من المنظور التاريخى التوازن إلى المتحمسين الذين يدافعون عن نمو العالم الثالث . ويشير بول كروجمان (١٩٩٤) فى بحث تصحيحى قيّم إلى المخاوف التى عبر عنها المحللون الغربيون من أن الاتحاد السوفيتى قد يتخطى قريبا الولايات المتحدة نظرا للنمو السوفيتى السريع فى الخمسينات والستينات . كما يشير إلى أن باحثين مستقبليين مثل هرمان كان وإزرا فوجل كانا يتنبأن بأن اليابانيين سيتخطون الولايات المتحدة فى الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة للفرد والناتج الإجمالى قبل زمن من نهاية القرن . وهو يلاحظ أنه فى ١٩٩٢ كان دخل اليابان بالنسبة للفرد مايزال ٨٣ فى المائة فقط من ذلك الدخل فى الولايات المتحدة ، وكان الناتج الإجمالى لليابان ٤٢ فى المائة فقط من المستوى الأمريكى (ص ٧٤) . فإذا مدت اتجاهات النمو الراهنة بمعدلات ١٩٧٣ - ١٩٩٢ فلن تلحق اليابان بالولايات المتحدة حتى ٢٠٤٧ .

وقد يكون المزيد من المنظور التاريخى دافعا للمزيد من الاتزان . فالبلاد المصنعة حديثا اليوم ليست البلاد الوحيدة التى حاولت الهرب من التخلف الاقتصادى . ولنأخذ أمثلة ألمانيا واليابان وروسيا القيصرية . فكلها كانت بلادا زراعية «متخلفة» بدرجات متفاوتة عندما بدأت عملية التصنيع المتسارع . وكلها كانت تمتلك فيما يبدو أنظمة استبدادية قوية مستقرة ،وإن تكن الحالة الألمانية قد عرفت مشروعية الاقتراع العام بعد ١٨٧١ . كما أن ألمانيا واليابان تبنتا معا استراتيجيات النمو الصناعى المتجه إلى التصدير خلف أسوار التعريفة الجمركية وتدعيم الدولة للشركات الكبرى والكارتلات الصناعية . وفى حالة روسيا كان التطور

الذى ترعاه الدولة موجها استراتيجيا بواسطة القروض الأجنبية العامة التى كانت تحركه فى الطورين الرئيسيين أثناء الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر وأثناء المدة من ١٩٠٥ إلى ١٩١٤ . وقد مرت كل هذه البلاد بفترات ممتدة من النمو السريع ، ولكن أحدا منها لم يتمتع بهذا النمط من فترة ممتدة خالية من الاضطراب ، هى فترة «الانطلاق» التى يتنبأ بها الآن المتفائلون للكثير من بلاد آسيا . فكل هذه البلاد كانت عاجزة عن تفادى اضطرابات سياسية كبرى توقع الخلل فى الاقتصاد . ويمكن إلى درجة ملحوظة تتبع هذه الأزمات السياسية إلى آثار التحديث السريع فى مجتمعات ظلت زراعية على نحو سائد . وتعيد حجة المتفائلين إلى الأذهان الدعاوى المفرطة التى قدمها منظرو التحديث فى الخمسينات والستينات . وكانت هناك تحديات قوية لمثل هذه الآراء وهى تستحق أن نذكّر أنفسنا بها الآن .

ويدلل الكسندر جيرشنكرون (١٩٦٦) وجين م. بارنجتون مور (١٩٦٧) بطريقة مقنعة على أن فشل مجتمعات مثل اليابان وروسيا فى التغلب الكامل على مواريث التخلف الزراعى وفى تحويل هياكل السلطة الأوتوقراطية ذات القاعدة الزراعية هو الذى أدى إلى التمرد على مستتبعات التحديث . فسخط الخاسرين من الفلاحين كان مكونا حاسما للاضطرابات السياسية فى ألمانيا واليابان وروسيا .

وعلى الرغم من الاختلافات الجذرية فى المنهج النظرى والمقصد السياسى فإن من الممكن استخلاص نتيجة مماثلة بدرجة كبيرة من كتاب لينين «تطور الرأسمالية فى روسيا» (١٨٩٩) . فقد دلل لينين على أن التطور المتفاوت بين الصناعة والزراعة وداخل الزراعة نفسها سيؤدى إلى ظهور طبقة عاملة صغيرة ولكنها راديكالية فى وضع الأقلية ، وأغلبية من الفلاحين الخاسرين الساخطين . وستقود الطبقة العاملة بمساعدة المحترفين الثوريين الفلاحين فى ثورة على النظام الأوتوقراطى .

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة فى الإيديولوجية فإن حالة الثورة الإيرانية فى ١٩٧٨ تدعم الفكرة ، فقد كانت قبل أى شىء ثورة الخاسرين على

تحديث من أعلى سريع ينقصه الاستواء بدرجة عالية يهدد القطاعين الحضرى التقليدى والريفى الفقير .

وليست التماثلات التاريخية من حيث الجوهر شكلا من التدليل أكثر فاعلية من إسقاطات أصحاب النزعة المستقبلية لاتجاهات راهنة على ما سيحدث . فالمسألة ليست أن بلاد العالم الثالث الحديث فى نفس وضع ألمانيا أو اليابان أو روسيا . لأن البيئة الاقتصادية العالمية مختلفة الآن تماما عن بيئة دول كبرى متنافسة تسعى كل منها لمد نطاق امبراطوريتها (فى الأغلب على حساب المنطق الاقتصادى) . وفى كل حالة كانت تضاف ضغوط حرب كبرى على ضغوط التنمية الاقتصادية السريعة . وقد انهارت روسيا وألمانيا لأنهما استغلتا دون هوادة اقتصاديهما المدنى فى متابعة الحرب مما أدى إلى ثورتى ١٩١٧ و١٩١٨ .

ويرجع صعود نظام عسكرى استبدادى فى يابان الثلاثينات بقدر كبير إلى سخط الفلاحين ، فهو يضفى الشرعية والدعم على العصابات العسكرية الحاكمة ضد النخب «الليبرالية» القديمة . وقد انتهجت العسكرية اليابانية سياسة التوسع الامبريالى فى الصين بدرجة كبيرة لكى تفتح أسواقا وتمتص السخط داخل الوطن . وكان من نتيجة العدوان على الصين دفع اليابان إلى حرب لا يمكن كسبها فى المحيط الهادى بسبب العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الولايات المتحدة . وهكذا كانت هزيمة اليابان فى ١٩٤٥ - جزئيا على الأقل - نتاجا لتبنيها المتزايد لاستراتيجية التغلب على التخلف الاقتصادى بالتصنيع العسكرى والحرب العدوانية والابتعاد عن استراتيجية (جزئية) أسبق هى استراتيجية التحديث الاقتصادى المتجه إلى التصدير .

وقد أفادت ألمانيا واليابان معا فى النهاية إفادة ضخمة من الهزيمة التى لم تقف عند تدمير النظامين الاستبداديين بل حولت أيضا نظاميهما الاقتصاديين الاجتماعيين القائمين . إن يابان ١٩٤١ كانت ذات اقتصاد عالى النزعة الاحتكارية بعيد نسبيا عن الكفاءة متجه إلى الحرب ، ليست له أفاق تذكر للتنافس مع الغرب ولا يشبه إلا قليلا اقتصاد ما بعد ١٩٤٥ الذى تلاه . وينبغى أن نرى

التحقيق النهائى للرخاء الاقتصادى فى البلدين على خلفية من السعر الاقتصادى والإنسانى الفادح الذى دفع والناجم إلى درجة كبيرة عن الطرق التى حاول بها البلدان الإفلات من التخلف الاقتصادى . وكانت شروط الوصول إلى قدرة تنافسية عالمية وإلى استقرار سياسى معتمدة أيضا إلى درجة كبيرة على التدمير القسرى لأنظمتهما السياسية ، وعلى التدخل الأجنبى النشيط فى حفز الإصلاح وعلى وصاية سياسية غربية شبه استعمارية . ونحن نرتاب فى أن يحقق أى بلد من البلاد المصنعة حديثا استقراره السياسى عن هذا الطريق .

ولم يؤد إخفاق القيصرية فى التحديث الاقتصادى والإصلاح السياسى إلى مثل هذه النتيجة التعويضية المتكافئة . وضاعف من ذلك الكوارث التالية للسير القسرى فى طريق التصنيع الاشتراكى والإرهاب الستالينى الذى صحبه . وقد نجح «التحديث» السوفيتى فى تحويل روسيا من بلد ريفى أساسا وزراعى متخلف إلى بلد حضرى مصنع متخلف ذى قطاع زراعى مخرَّب . وفى هذه الحالة لم يخلق البؤس طويل الأمد ولا الخسارة الضخمة للحياة الإنسانية شروط التحديث الاقتصادى الحقيقى ، ويواجه النظام الجديد شكلا غير تقليدى من التخلف الاقتصادى يتطلب جهودا بطولية خرافية للتغلب عليه .

بيد أن البلاد المصنعة حديثا ليس من المحتمل أن تعانى من ضغوط فائقة الثقل لحروب كبرى مثل التى فاقمت من أعباء التحديث الاقتصادي المتسارع فى ألمانيا واليابان وروسيا . بالإضافة إلى أن الاقتصاد الدولى حاليا يبدى القليل من أمارات إعادة إنتاج الانهيار الكبير» لعام ١٩٢٩ أو التدهور فى حجم التجارة الناجم عنه . ففى الثلاثينات نتج التراجع العام نحو النزعة الحمائية عن تدهور التجارة الدولية كما دعم هذ التدهور . وقد كثف هذا التراجع من المنافسة السياسية الاقتصادية بين الدول الصناعية الكبرى مقويا الميول نحو الحكم الاستبدادى والامبريالية فى أضعفها ، فاستراتيجيات تعويض الأزمة الاقتصادية المحلية بواسطة الاكتفاء الذاتى والتوسع السياسى كانت النتيجة المباشرة لفشلٍ ما فى الاقتصاد الدولى .

وليس التماثل عقيما حتى فى فترة تجارة دولية نامية واقتصاد دولى مفتوح . وهناك تهديدات للاستقرار السياسى أقل كثيرا من تلك التى تستثيرها منافسة «دفع الجار إلى التسول» والحرب الامبريالية . ولكى تنجح بلاد العالم الثالث الكبري تلزمها سياسات اقتصادية طويلة المدى متسقة وفعالة ، والقدرة إما على احتواء أو على شراء الخاسرين فى عملية التحديث . ولتحقيق ذلك يجب عليها ألا تقتصر على حفز التصنيع السريع وإحداث تحول فى العمالة والناتج من الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات بل أن تقوم أيضا بتحديث الزراعة والحيلولة دون تهميش طبقة ضخمة من الفلاحين المستائين المعدمين والعمال الزراعيين .

وقد لا يؤدى الفشل فى تحديث الزراعة وإقامة تنمية متعادلة بين المناطق والفئات الاجتماعية إلى ثورات ناجحة ولكنه سيتطلب أشكالا استبدادية نسبيا من الحكومات للسيطرة على السخط الفلاحى واحتجاجات المتعطلين والمهاجرين إلى المدن التى تتسع بسرعة ولا يجدون أعمالا كافية . والفكرة التى تنجم عن ذلك هى أن الحكومات الاستبدادية نادرا ماتكون حكومات «صالحة» ، فالحكم بواسطة نخب غير مسئولة يتجه إلى إحداث الفساد وحماية الأغنياء وإلى تقليل الاستثمار فى المناطق الفقيرة وإلى استغلال الضعفاء . ومثل هذه السياسات غير المتكافئة تستديم عدم المساواة بين المناطق والفئات الاجتماعية وتصير بذاتها عوائق أمام التحديث والتقدم الاجتماعى الواسع . ومثل هذا الفشل فى التحديث يعوق النمو ويخفض مستوى الدخول ويؤدى إلى قصور فى استخدام الموارد البشرية .

ويمكن للتطور السريع فى قطاعات ومناطق معينة أن يكون مصحوبا بتخلف نسبى وحتى بنكوص أو بترد فى قطاعات ومناطق أخرى . وليس على المرء أن يكون مساويا للينين لكى يرى ذلك . وعلى سبيل المثال كان النمو السريع فى أمريكا اللاتينية فى الستينيات والسبعينيات مصحوباً بعمليتين ساعدتا على إعادة

إنتاج التخلف . أولاهما كانت استبعاد وتهميش جانب كبير من الاقتصاد الريفى مصحوبين بانحدار نسبى أو هبوط فى دخول فقراء الريف والفلاحين .

وثانيتهما إن هذا حفز الهروب من الأرض وهجرة فقراء الريف إلى المناطق الحضرية وهو ما أنتج طبقة من سكان الأحياء الفقيرة المتعطلين أو العاملين جزئيا الذين ساعدوا على خفض مستوى الدخول الحضرية وعلى إعاقة النمو فى كل القطاعات ماعدا أشدها تقدما بواسطة الآثار الجانبية للفقر الحضرى الواسع النطاق . والبرازيل مثال واضح لكلا العمليتين . وتجعل هاتان العمليتان من المستحيل قيام سياسات ناجحة للتعليم والتدريب المتجانسين أو لتقديم إسكان حضرى مناسب واسع النطاق أو تنمية بنية أساسية ملائمة . وهذه السياسات جوهرية لنمو واسع القاعدة ولكن شروطها المسبقه غائبة فى أجزاء كبيرة من العالم الثالث . وتواجه البلاد المتطورة جزئيا مثل البرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا بوضوح أزمة إيقاف النمو الناجمة عن التطور المتفاوت ، كما تواجه الأعباء التى تضعها تلك الأزمة على حكومة مسئولة حرة . وهذه الأعباء تظل بادية للعيان حتى حينما تقوم البلاد المعنية ببعض الجهود لمقرطة أنظمتها كما تشهد على ذلك الثورة فى تشياباس (فى المكسيك) والاعتراف واسع النطاق وإن يكن شكليا فى انتخابات البرازيل قريبة العهد من جانب الأحزاب الكبرى بالحاجة إلى تحسين وضع فقراء المدن .

بيد أن البلاد التى قطعت شوطا بعيدا على طرق الحداثة الصناعية قد نجحت من زاوية رئيسية فى تجنب التطور المتفاوت المفرط فى تفاوته . فالبلاد الأسيوية الناجحة اقتصاديا مثل سنغافورة استطاعت تحقيق التصنيع السريع لأن أنظمتها الاستبدادية استخدمت سيطرتها على السلطة السياسية لحفز الاستثمار العام فى التعليم والإسكان والبنية الأساسية . لقد وسعت سنغافورة من نطاق

المنافع العامة للحداثة ، خالقة بذلك مدخلات أساسية لنمو ناجح متصل . واستمد النظام شرعيته من رخاء أساسية لنمو ناجح متصل .

واستمد النظام شرعيته من رخاء واسع القاعدة ، وكانت له أفضلية حفز تنمية متعادلة نسبيا نابعة من كونة دولة مدينة صغيرة . ولكن حتى هنا بدأ النظام الاستبدادى يعانى من ضغوط شديدة الوطأة نسبيا . فالحكومة الاستبدادية «الصالحة» هى استثناء ولابد أن تكون كذلك مثلما تكاد أن تكون تناقضا فى الحدود. إن أنظمة مثل سنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان أفادت جميعا من ملابسات شديدة الخصوصية ، وهى جميعا دول صغيرة أو صغيرة نسبيا ، يمكن فيها للتنمية الصناعية السريعة أن تقلص وتحتوى القطاع الزراعى فى عجلة ، أو كانت دولا لم يوجد بها اقتصاد ريفى ملحوظ . كما أبدت هذه الأنظمة مستويات دنيا غير معتادة من عدم المساواة فى الدخل والثروة . وبالإضافة إلى ذلك اعتمدت هذه البلاد على سياسات عامة لحفز الاقتصاد مختلفة جدا عن استراتيجيات الاستقامة المالية ، وتجنب تدخل الدولة والانفتاح على المنافسة الدولية التى تعظ بها البلاد الغربية والهيئات الدولية بدرجة مساوية لدعوتها إلى «الحكومة الصالحة» .

أما آفاق نمو العالم الثالث التى تقوم بتسوية التباينات فى الاقتصاد الدولى فهى تدور على التحديث الصناعى المتواصل الناجح للبلاد الكبيرة الفقيرة مثل الصين والهند واندونيسيا ، وكلها ذات قطاع زراعى واسع ومتخلف . فهل تستطيع هذه البلاد أن تجمع بين التنمية الاقتصادية السريعة والاستقرار السياسى الضرورى لمواصلتها ؟ ويدور ذلك على مسألة إن كانت تستطيع أن تمنع أو تحتوى آثار التطور غير المتكافئ .

ولنأخذ حالة الصين أولا . إن إحصائيات النمو الاقتصادي والناتج المحلى الإجمالى لكل فرد فى الصين تثير مشاكل ضخمة ، ولكن لمتابعة النقاش سنأخذ الأرقام الرسمية . فالنمو الصينى ابتداء من ١٩٧٨ كان سريعا بكل المقاييس يبلغ متوسطه ٩ فى المائة أثناء الثمانينات ، وتضاهى الصين معدلات النمو اليابانية فى الستينيات . وللنمو الصينى مصادره الداخلية القوية : فهو لم يكن مدفوعا ببساطة بواسطة الاستثمار الأجنبى المباشر الباحث عن العمالة الرخيصة وعن بيئة الأعمال غير الموجهة فى المناطق الاقتصادية الخاصة (على الرغم من أن الصين فى ١٩٩٤ كانت أكبر مستقبل مفرد للاستثمار الأجنبى المباشر) وبالإضافة إلى ذلك هناك شواهد على أن النمو الصينى لم يكن مدفوعا من جانب الصناعة التحويلية وحدها بل من جانب أجزاء من القطاع الزراعى وخاصة فى المقاطعات الساحلية . ويوضح جدول ٥ - ١ أن معدلات النمو القومية الإجمالية تخفى جوانب ضخمة من عدم التكافؤ حتى فى الإحصائيات الصينية الرسمية . فالدخول للفرد الواحد على أساس المقاطعة تختلف بعامل يصل إلى ٧,٥ ، وعلى حين تنمو بعض المقاطعات الأشد فقرا مثل جوانجخى بمعدلات أعلى من المتوسط فإن مقاطعات أخرى مثل أنهوى تهبط فيها تلك المعدلات ، وهكذا تبلغ التباينات داخل الصين من الضخامة قدرا يساوى التباين بين ألمانيا وبلاد شرق أوروبا الأشد فقرا ، ويقترب الناتج المحلى الإجمالى للفرد من سكان مقاطعة شنغهاى من مثيله عند بعض البلاد الأسيوية الناجحة المصنعة حديثا ، على حين تقترب المقاطعات الأشد فقرا من القاع فى العالم الثالث . كما يؤدى التحديث الاقتصادى إلى الاختلال الاجتماعى مع تنبؤات ببطالة واسعة النطاق (تُذكر أرقام تصل إلى ٢٠٠ مليون)

جدول ٥ - ١ عدم التكافؤ بين المناطق والنمو فى الصين

خمس مقاطعات ذات أعلى وأدنى دخل للفرد ، ١٩٩٠ - ١٩٩١

البلد	١٩٩١ ناتج محلى اجمالى للفرد (يوان)	مضاعف أدنى محافظة للناتج المحلى الاجمالى	النمو ١٩٩٠ - ٪
أعلـى			
شانغهاى	٦,٦٧٥	٧,٥	٧,٠
بكين	٥,٧٨١	٦,٥	٧,٥
تيانجين	٣,٩٤٤	٤,٤	٦,٠
جوانجدونج	٢,٨٢٣	٣,٢	١٧,٣
لياوننج	٢,٧٠٧	٣,٠	٥,٥
أدنـى			
هنان	١,١٤١	١,٣	٧,٠
جانسو	١,١٣٣	١,٣	٦,٥
جوانجخى	١,٠٥٨	١,٢	١٢,٧
أنهوى	١,٠٥٢	١,٢	-٣,٧
جويزهو	,٨٩٠	١,٠	٩,٩

خمس مقاطعات ذات أعلى وأدنى معدلات نمو ١٩٩٠ - ١٩٩١

البلد	النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ٪	البلد	النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ٪
أعلـى		**أدنـى**	
جوانجدونج	١٧,٣	أنهوى	-٣,٧
زيجيانج	١٥,٤	تيبت	١,٦
فوجيان	١٤,٧	شانخى	٣,٣
شاندونج	١٣,٩	هيلونجيانج	٣,٩
حنجيانح	١٣,٩	هوبى	٤,٥

المصدر : الكتاب السنوى لاحصائيات الصين ١٩٩٢ مستمد من الجدولين ت ١٦٠٢ (ص٣٣) و ت ١٧٠٢ (ص٣٤)

والأسئلة هى : هل يمكن توسيع التنمية ، وهل يمكن للنمو فى المناطق الأكثر نجاحا أن يتجنب الاختناق بواسطة التضخم المحلى والاضطراب العمالى وتدفق المهاجرين من المناطق الأكثر فقرا . وتستطيع الاجراءات الإدارية العنيفة أن تقمع الاستياء العمالي وأن تحتوى الهجرة الجماعية من المناطق الأكثر فقرا طالما ظلت هناك حكومة مركزية استبدادية . ولكن تحويل رأس المال الخاص والاستثمار العام نحو عدد من أشد مناطق الصين فقرا بدلا من الاقتصار على تلك المناطق الملاصقة للمقاطعات الساحلية سريعة النمو أو لبكين أمر مشكل بدرجة أكبر .

إن النمو واستمرار الاستثمار الأجنبى المباشر يعتمدان على الاستقرار السياسى وقد تتجنب الصين الاضطراب السياسى والصراعات الضخمة بين مناطقها . ولكن مستقبل الخلافة السياسية وطابع النظام ومصادر شرعيته هى جميعا مسائل بعيدة عن اليقين . فللصين اقتصاد مزدوج ، جزء يجرى تحديثه بسرعة وينتمى إلى البلاد الأسيوية المصنعة حديثا ، وجزء آخر شبه راكد ينتمى إلى نظام اشتراكية الدولة بالإضافة إلي كل الأشكال المختلفة من الاقتصاد الريفى : من المزارع الرأسمالية المزدهرة إلى الفقر الفلاحى الساحق . ولكن الصين لا تستطيع أن تكون لها دولة مزدوجة . فإذا أهملت الدولة الأقلية الأدنى نجاحا ، فمن المحتمل أن تكون النتيجة اضطرابا اجتماعيا وصراعا سياسيا ، ولكنها إذا لبت احتياجاتها فلابد من حدوث بعض التقسيم للدخل والاستثمار مع أسرع المناطق نموا ، وإبطاء للنمو فى مسار توزيع ثماره على نطاق أوسع . ومهما يحدث فمن غير المحتمل أن تصبح الصين ديمقراطية إذا أخذنا فى الاعتبار فوارق المناطق والدخول الشاسعة . ولكن هل تستطيع أن تبقى نظاما مستبدا مستقرا كفئا ؟ تظل المسألة خلافية بكل تأكيد وتطرح هموما جدية حول الشروط السياسية للنمو السريع المتواصل . ولن يرغب أى شخص واع فى التخلف الاقتصادى المستمر للصين ، لأن الصين المزدهرة المتفتحة على الخارج – فى أقل تقدير – ستكون سوقا متنامية ضخمة ومصدرا للسلام والاستقرار . وبقدر مساو هناك أسباب للارتياب فى

مواصلة ربع قرن من التقدم الاقتصادى السريع غير المتقطع .

أما حالتا الهند واندونيسيا فهما أكثر إشكالا وإثارة للتشكك . وتمتلك الهند سجلا مثيرا للإعجاب فى الحفاظ على المؤسسات الديموقراطية منذ الاستقلال فى بلد شديد الفقر ذى قوى عاتية جاذبة للمركز ، واختلافات حادة فى مستويات المعيشة بين المناطق والفئات الاجتماعية ، وحتى الآن تمت مواصلة التكامل القومى بواسطة نظام حمائى متزايد القوة ، وبواسطة استراتيجيات قومية لإحلال الواردات ، وتنمية صناعية استراتيجية وتاريخ طويل من تدخل وتوجيه قويين من جانب الدولة . ولكن تحول الهند نحو الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية أقل تدخلا سيضعف بؤرة الوحدة القومية هذه مقوضا وظائف الدولة المركزية وقوتها الاقتصادية . وسيسرِّع التطور المتفاوت معدل التباين بين المناطق ويقوى الميول المحلية والطائفية وقد تواصل الهند البقاء كبلد موحد الأراضى وديموقراطى ، ولكن الضغوط المقوضة للسيطرة المركزية التى تفسح المجال للتناحر السياسى الثقافى هى ضغوط مكثفة . وتقدم اندونيسيا مثالا أكثر وضوحا ، فهى دولة استبدادية توحد مجتمعا شديد التنافر . والمصاعب أمام البلدين للحفاظ على التكامل القومى والتماسك السياسى من أجل مواصلة نمو اقتصادى سريع جدا على الرغم من مزاعم الخاسرين ، يجب أن تكون مصاعب حقيقية . ولن تحدث إعادة توزيع رئيسية للناتج والتجارة فى الاقتصاد الدولى إلا إذا استطاعت عدة بلاد كبيرة مثل الصين والهند أن تفلت من التخلف الاقتصادى على جبهة عريضة .

وعند تناول الآفاق أمام اقتصادات العالم الثالث الكبرى تبرز أيضا قضية النمو السكانى . ونحن لا نستهدف الدفاع عن التنبؤات شديدة التشاؤم ولا تقييمها ، فهى تربط المجاعة والأضرار البيئية واسعتى الانتشار بالزيادة السكانية المفرطة . وقد تكون تلك التنبؤات صحيحة أو غير صحيحة ، ولكن حتى

الافتراضات المتفائلة نسبيا تذهب إلى أن الزيادة السريعة فى السكان تؤثر فى احتمالات الاستقرار السياسى والمعدلات العالمية المتواصلة للنمو الاقتصادى فى البلاد النامية .

ومن المعروف أن نظامين للسكان متميزين تماما يتجهان نحو كبح النمو الاقتصادى . فمن جهة تفرض نسبة عالية من المسنين والمتدهورين صحيا توجيه الموارد للعناية بغير المنتجين اقتصاديا ، كما تقلل من نسبة المنتجين اقتصاديا فبعضهم يتوفرون على إعالتهم . ومن جهة أخرى فإن الزيادة السريعة فى السكان حيث تكون الأغلبية تحت العشرين تؤدى إلى استهلاك جانب كبير من الموارد فى إعالة وتعليم أطفال غير منتجين اقتصاديا ، وإلى تطلب معدل من الاستثمار شديد الارتفاع لخلق وظائف للكتلة دائمة النمو من العمال الشبان . فإذا عجز النمو الاقتصادى والاستثمار فى الوظائف الجديدة عن ملاحقة النمو السكانى ستواجه المجتمعات تهديدا أكثر مباشرة وقوة من شبح المجاعة عند مالتوس ، أى ستكون مواجهة بجماهير غفيرة من العاطلين الشباب كليا وجزئيا دون أن يكون لديهم أمل ، وهم أرض خصبة للتجنيد من جانب المجموعات السياسية الساخطة المتمردة .

وتمكن ملاحظة هذه العملية اليوم ، وهى تسهم فى الحاق الأذى بالأنظمة فى بلاد مثل مصر والجزائر وغيرهما ، وهى بلاد تتزايد معدلات نمو سكانها بسرعة كبيرة . أما أشد البلدان الأسيوية المصنعة حديثا نجاحا مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية فقد انحرفت عن نموذج النمو السكانى السريع المنتشر فى العالم الثالث . إنها تزاول تجربة ثورة سكانية مختلفة تشبه ما حدث في البلاد المتطورة مثل بريطانيا بعد الثورة الصناعية . وعلى سبيل المثال لقد خفضت كوريا الجنوبية المعدل الإجمالى للخصوبة فيها من ٥ر٤ فى الألف فى ١٩٦٥ - ١٩٧٠ إلى ٢ فى الألف فى ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (كنيدى ١٩٩٣ ص ٣٠) . وقد اتضح أن ليس للصين ولا للهند معدلات نمو سكانى مذهلة بمقاييس العالم الثالث (٥ر١ و ١ر٢

فى المائة للصين والهند بالمقارنة بمعدل ايران الذى يبلغ ٣ر٧ فى المائة انظر جدول ٥-٢ . ومع ذلك فالتقديرات ترجح أن سكانهما يمكن أن ينموا إلى حوالى ٥ر١ بليون فى ٢٠٢٥ . وقد استطاعت الصين بجهد كبير وبالكثير من التدخل السلطوى أن تتحكم في معدل الخصوبة . ولكن مع مرور « الانتفاخ » السكانى للستينات خلال الأجيال ، وكنتيجة تناقضية لسياسات تحديد النسل قد يكون لدى الصين فى ٢٠٢٥ ما يقرب من ٣٠٠ مليون من الذين تخطوا الستين ونفس النسبة من العجائز غير المنتجين المتوقعة فى أوروبا فى ٢٠١٠ (كنيدى ١٩٩٣ ص ١٦٨) . وهكذا فحتى إذا استطاعت الصين أن نخفض نمو سكانها إلى الصفر فستظل في حاجة إلى أن تنمو بسرعة شديدة لكى ترفع مستويات المعيشة الإجمالية ولكى تواصل رفع مستويات التعليم لتساير المنافسة من بلاد أخرى فى العالم الثالث مثل ماليزيا ، ولكى ترعى الأعداد المتزايدة من العاطلين ومن كبار السن غير المنتجين اقتصاديا . ويمكن للصين بذلك أن تكون أحد بلاد العالم الثالث الذى يواجه مشكلة تنتمى إلي العالم الأول وهى العناية بأعداد ضخمة من كبار السن . وستحتاج فى نفس الوقت إلي تفادى الفقر ، وامتصاص قوة عمل متنامية (سيظل كثير من أفرادها عاطلا فى كل الأحوال وسيتطلب موارد توجه لتحسين الحال) ، وبدرجة متزايدة إلي توفير المعاشات والرعاية الصحية لكبار السن . وذلك أفق مروع حتى لشعب جاد فى عمله وواسع الحيلة مثل الشعب الصينى .

ولكن هذه المصاعب ستتضاءل عند مقارنتها بالمشاكل البسيطة لعدد هائل من السكان تواجهه الهند إذا تضاعف سكانها من ٨٨٣ عام ١٩٩٢ إلى ٥ر١ بليون عام ٢٠٢٥ (كنيدى ١٩٩٣ ص ١٦٣) . وسيكون عليها أن ترفع على نحو درامى معدلات نموها الاقتصادى الراهنة لمجرد المحافظة على ناتجها المحلى الإجمالى الحالى للفرد وهو شديد الانخفاض . أما بالنسبة لسكان نيجيريا وإيران ومصر المتزايدين بسرعة فإنهم يهددون بتبديد أى معدل يمكن الوصول إليه للنمو الاقتصادى مما يؤدى حتما إلى الإفقار الجماعى .

وهدف هذه المناقشة ليس إعادة قص حكايات الكآبة المالتوسية المتشائمة التى منذ تقرير نادى روما (فى ١٩٧٠) سيء السمعة قد ثبت بطلانها وإثارتها المخاوف دون مبرر . فمن المحتمل أن يجد العالم الوسائل لإطعام سكانه حتى لو تطلب ذلك تنمية مواد غذائية صناعية ، ونباتات وحيوانات تم التأثير فى مورثاتها (جيناتها) ، وحتى إذا اعتمدت نسبة ضخمة من الفقراء على الإحسان . وما تعنيه الأرقام المتوقعة لنمو السكان هو أنه حتى لو استطاع الناتج والعمالة أن يلاحقا الزيادة فى الأعداد البشرية فى أغلبية البلاد النامية (وهو أمر ليس أكيدا بأى حال) فمن غير المحتمل أن ترتفع دخول العالم الثالث بالطريقة التى يتنبأ بها المتفائلون . فمن الممكن أن يرتفع نصيب البلاد النامية من الناتج الدولى الإجمالى بالنسبة إلى البلاد المتقدمة دون أن يتحقق الكثير من التحسن فى رفاهية العالم الثالث . ومن المحتم حدوث بعض التحول فى النصيب من الناتج لأن الأغلبية الساحقة من سكان العالم الذين سيبلغ عددهم من ٨ – ٩ بليون فى ٢٠٢٥ ستكون فى البلاد الأكثر فقرا .

جدول ٥ – ٢ تعداد السكان ومعدلات نموه

١٩٨٥ – ١٩٩٢

	السكان فى ١٩٩٢ بالمليون	معدل النمو ١٩٨٥–١٩٩٢ ٪
الصين	١٦٦ر١	٥ر١
الهند	٨٨٣	١ر٢
الاتحاد الأوروبى	٣٤٦	٠,٣
الولايات المتحدة	٢٥٥	٩ر٠
البرازيل	١٥٤	٨ر١
اليابان	١٢٤	٤ر٠
ايران	٦٠	٧ر٣
الأرجنتين	٣٣	٣ر١

المصدر : أطلس البنك الدولى ص ص ٨ – ٩

الدعوى المتفائلة وحدودها

ترتكز الدعوى المتفائلة بالفعل على الأداء قريب العهد لعدد صغير نسبيا من البلاد الأسيوية حديثة التصنيع ، وعلى الاعتقاد أن عددا من البلاد الأكبر الأخرى مثل الصين على وشك اللحاق بها . وتفترض الدعوى أيضا ، فى التنبؤ بأداء المستقبل والأنصبة من الناتج المحلى الاجمالى على النطاق الدولى ، أن البلاد الأسيوية الرئيسية حديثة التصنيع ستمضى في النمو بنفس سرعة نموها فى الماضى . فالحجة تدور بقدر كبير على أسباب الأداء المذهل ظاهريا فى ماضى تلك البلاد مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان ، ومعدلات نموها المحتملة في المستقبل .

ولكن المتشككين مثل بول كروجمان (١٩٩٤) وألوين يونج (١٩٩٤ أ ، ١٩٩٤ب) قد بدأوا حديثا فى تحدى الحكمة التقليدية عن ماضى نمو النمور الأسيوية ومستقبله . وتعانى هذه المداخلة من حدود التعامل على أساس القياس الاقتصادى مع الإحصائيات الاقتصادية الكلية . ولكن هذه الاحصائيات ليست أكثر إعاقة من التأملات الكيفية سيئة التمثل فى الأغلب حول دراسات الحالة والتقارير الصحفية التى تشكل قسما ضخما من الأدب المكتوب عن النمور . وتحديات بول كروجمان وألوين يونج ذات قيمة في التخفيف من مبالغات الحماس للقدرة التنافسية الأسيوية ومن مبالغات الخوف منها من جانب المعلقين الغربيين ، وهى مبالغات مبنية على معدلات النمو الصرفة من الستينات فصاعدا ، فسنغافورة نمت بمعدل ٨,٥ فى المائة سنويا بين ١٩٦٦ ، و ١٩٩٠ وكوريا الجنوبية بمعدل ٩,٥ فى المائة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ وبمعدل ٩,٧ فى المائة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ . وحجة كروجمان ويونج قائمة على أن معدلات النمو هذه أقل إثارة للدهشة إذا عرفنا مصادرها . ويذهب كروجمان (١٩٩٤حـ) إلى أن زيادات سنغافورة فى الناتج درامية ولكنها ترجع على نحو طاغ إلى زيادات درامية فى المدخلات . ولنأخذ الأمثلة الثلاثة الآتية : زادت مشاركة العمل دراميا ، فالقسم

العامل من السكان ارتفع من ٢٧ إلى ٥١ فى المائة ، كما تحسنت مستويات التعليم دراميا بواسطة السياسة العامة ، ففى ١٩٦٦ كان نصف قوة العمل دون تعليم نظامى على حين أنه فى ١٩٩٠ أكمل ثلثا قوة العمل الدراسة الثانوية وارتفع الاستثمار كنسبة من الناتج من ١١ إلى ما يزيد على ٤٠ فى المائة (ص ص ٧٠ - ١) . ومن الواضح أن هذه التحسينات غير قابلة للتكرار. وفى المستقبل سيكون على اقتصاد سنغافورة أن ينمو لا عن طريق مدخلات متزايدة بل عن طريق زيادات فى كفاءة استخدام رأس المال وانتاجية العمل . وهناك القليل من الشواهد على أن سنغافورة قد نمت بواسطة هذه الكفاءة بالاضافة إلى الزيادات الهائلة فى المدخلات .

وتم تقديم حجج مماثلة عن كوريا الجنوبية وتايوان . ويقارن يونج (١٩٩٤أ) العامل الإجمالى لنمو الانتاجية فى هونج كونج ١٩٦٦ - ١٩٩١ (٣ر٢ فى المائة فى السنة) وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان ١٩٦٦ - ٩٠ (-٣ر و ٦ر١ و ٩ر١ على التوالى) بنظيره فى بلاد أخرى أثناء فترات مماثلة من النمو السريع : كندا (١٩٤٧-٧٣ ٨ر١) ، فرنسا (١٩٥٠-٧٣ ٠ر٣) ، ألمانيا (١٩٥٠-٧٣ ٧ر٣) ، ايطاليا (١٩٥٢-٧٣ ٤ر٣) ، اليابان (١٩٥٢ - ٧٣ ١ر٤) ، المملكة المتحدة (١٩٥٥ - ٧٣ ٩ر١) ، والولايات المتحدة (١٩٤٧ - ٧٣ ٤ر١) . وعلى هذا لا تكون نتائج النمو الأسيوى مثيرة للإعجاب . لقد تقدمت النمور الأسيوية بتعبئة الموارد البشرية التى ظلت تعانى من قصور الاستخدام وبالجمع بينها وبين توظيف ضخم للاستثمار العام ورأس المال الخاص . ولكن بعد استكمال هذه العملية ستتجه معدلات النمو إلى الانخفاض ، ولأن الدخول ترتفع تجاه قاع دخول العالم المتقدم ، فأى ميزة تنافسية تمتعت بها النمور الأسيوية حتى الآن من الأجور المنخفضة ستختفى - لذلك سيعتمد التقدم الاقتصادى اللاحق ، على نحو حاسم ، على التحسينات فى الكفاءة الإجمالية وإنتاجية العمل وهى مهمة أكثر صعوبة .

وهناك – كما أوضح كرو جمان – صعوبات كبيرة فى استخلاص نتائج قاطعة أكثر عددا من اللازم من مقارنات « القدرة التنافسية القومية » . وعلى سبيل المثال صدرت ألمانيا ٣٢ فى المائة من ناتجها المحلى الإجمالى فى ١٩٩٠ على حين صدرت المملكة المتحدة ٢٥ فى المائة . ولكن الاتحاد الأوروبى ككل لم يصدر إلا ٩٪ من مجموع النواتج المحلية الاجمالية خارج حدوده ، وصدرت الولايات المتحدة مقدارا مماثلا (١٠ فى المائة) واليابان (١١ فى المائة) انظر الفصل السادس وشكل ٦-٢) . وكانت نسبة التصدير إلى الناتج المحلى الإجمالى للصين ٢٠ فى المائة فى ١٩٩١ ، ونسبة كوريا ٢٩ فى المائة وماليزيا ٨١ فى المائة . والفكرة هنا أنه إذا كانت ١٠ في المائة أو ما يقاربها فقط يتم تصديرها فستكون المسألة الرئيسية للرخاء المحلى والرفاهية هى إنتاجية الـ ٩٠ في المائة المتبقية ، وهى إنتاجية محلية فى ذاتها جوهريا وليست بالنسبة إلى الأمم الأخرى .

ومن الواضح أن هناك أسبابا قوية للشك فى كل متضمنات هذا النوع من الحجج . فللتجارة الدولية آثار مهمة جدا لإبراز المزايا فى الانتاج المتجه إلى الداخل وكذلك آثار تعليم للمصدرين . (برستوتيز ١٩٩٤ ص ١٨٨) . والمسألة هى أن لمعظم هذه الأمم التى تميزت باعتبارها أمما أسيوية متحدية لمركز البلاد الصناعية المتقدمة نسبا عالية من التصدير إلى الناتج المحلى الإجمالى كما هو موضح آنفا . (وفوق ذلك كانت النسبة لهونج كونج ١٤١ فى المائة ولسنغافورة ١٨٥ فى المائة عام ١٩٩١ ، مما يبين طبيعة الاقتصاد القائمة على إعادة التصدير) . وفى الحقيقة إن تلك البلاد ذات النسب العالية غير حصينة الوضع لأنها صارت بالكامل على الأغلب معتمدة على « قدرتها التنافسية الدولية » فى رخاء مواطنيها (لقد صارت مثل الشركات التى « تصدر » ما يقرب من ١٠٠ فى المائة من ناتجها) (تومبسون ١٩٩٥ ب) ويزداد الطابع بروزا حينما تكون تلك البلاد من صغار اللاعبين وفقا لمستويات ناتجها المحلى الإجمالى (والصين استثناء محتمل) . أما البلاد ذات المركز الأكثر تحصينا فهى بلاد تكتل الثلاثى لأنها إذا

أحسنت إدارتها تمتلك وسادة فسيحة محلية تلجأ إليها ، كما أنها ليست إلا «خفيفة » الاندراج في الاقتصاد الدولى من حيث الصادرات . فهى تحتفظ بخيار جاد فى التراجع نحو الاكتفاء الذاتى إذا دفعت إلى ذلك . على النقيض من الاقتصادات المتجهة بكل ثقلها إلى التصدير التى يمكن بسهولة أن تصير رهائن للسياسة التجارية عند أحد أفراد مجموعة الثلاثى أو عندها بأجمعها .

ولكن البلاد الأسيوية الناجحة حديثة التصنيع قد ازدهرت لأنها لم تسر فى الطريق الذى رسمته النصيحة الحديثة الأنيقة أمام العالم النامى ، لأن تلك النصيحة تؤكد تأكيدا كبيرا على الاستثمار الأجنبى المباشر والانفتاح على التجارة الخارجية . ولو كانت سياسات « دعه يعمل » الليبرالية قد أغوتها ، كما يدعو لها بعض المتحمسين للعولمة الذين يعتقدون أن الأسواق العالمية الحرة وحراك رأس المال يستطيعان حل كل مشاكل التنمية إذا توفر النظام الصحيح والمواقف الكلية ، لما كانت قد تطورت بنفس السرعة أو بنفس الدرجة النسبية من الاستواء .

وتتضمن تحليلات كروجمان ويونج أن معدلات النمو الأسيوية فى البلاد الناجحة سيلحقها البطء ولن يكون من الممكن مواصلتها فى مستويات السبعينات والثمانينات لمدة خمس وعشرين سنة أخرى . ويبدو أن ذلك سيكون الحال فى أرجح الاحتمالات . فإن جرعة من الاسترابة القائمة على القياس الاقتصادى هى ترياق صحى للكثير من الإثارة سيئة التقدير حول المعجزة الأسيوية ، ولكن استنتاج كروجمان الفظ نوعا ما عن نجاحات النمور بعيد عن الإنصاف :

لقد تلقت البلاد المصنعة حديثا على حافة المحيط الهادى مكافأة عن تعبئتها غير العادية للموارد ، وهى لا تزيد على ما تدفعنا أشد النظريات الاقتصادية التقليدية إملالا إلى توقعه . وإذا كان هناك سر للنمو الأسيوى فهو ببساطة الإشباع المؤجل ، الاستعداد للتضحية بالإشباع الراهن من أجل الكسب في المستقبل (١٩٩٤ ب ، ص ٧٨) .

إن نزع التعمية عن النمو الأسيوى شيء مختلف عن الحط من قدره ، ويشعر المرء هنا بالثالث المنطقى المرفوع : فالنمو الأسيوى هو من حيث الأساس جهد خالص وهو لا يثبت أن اقتصادات السوق الحرة مثل الولايات المتحدة أمامها الكثير لتتعلمه أو لتخشاه من هذا النمو . وليس هناك شيء وسط في وجهة النظر هذه بين سياسة « دعه يعمل » ناجحة ، وتنمية مثابرة ولكنها تفتقر إلى الكفاءة مبنية على معدلات عالية للادخار وقدر ضخم من الاستثمار ومن تدخل الدولة . ومن المؤكد انه مازال لدى السياسات الأسيوية الكثير الذى تعلمنا إياه ، وليست سياسة دعه يعمل الليبرالية على الإطلاق طريقا واضح النجاح للتنمية الاقتصادية ، سواء في الاقتصادات المصنعة حديثا أو في الاقتصادات المتقدمة التى يحيق بها الضعف .

وفى واقع الأمر يؤكد رود ريك (١٩٩٤) في نقده لتحليل البنك الدولى (١٩٩٣) للنجاح الاقتصادى فى شرق آسيا الدورالحاسم للحكومات فى هذه البلاد فى تدبير ارتفاع الاستثمار . وقد استتبع ذلك نطاقا ممتدا من الإجراءات التدخلية الاستراتيجية بما فيها دعم الاستثمار والتوجيه الإدارى واستخدام المشروع العام . إن تجربة النمور الأسيوية بعيدة عن أن تثبت صواب منهج يقوم على الليبرالية بل تبين ضرورة السياسات العامة الحازمة ، وضرورة قدر ضخم من التوافق الاجتماعى لحفز النمو من خلال استثمار كبير الحجم عام وخاص إذا أرادت البلاد النامية النجاح . ولكن الأمر الاستثنائى هو المصادر السياسية لتعبئة الموارد وليس الاستنتاجات الملة للنظرية الاقتصادية . لقد أفادت كل هذه النمور الأسيوية من الاستثمار العام لكى تحسن على نحو درامى الموارد البشرية ، ومن دعم الدولة لمعدلات عالية من الادخار واستثمار رأس المال ، ومن سياسات الدولة الصناعية الفعالة فى حالتى كوريا الجنوبية وتايوان ، وفي معظم الحالات من النزعة الحمائية لتدعيم الصناعات النامية والاحتفاظ لها بالأسواق المحلية . وبدون هذه السياسات ما كان لهذه البلاد أن تصل إلى حد الحداثة الصناعية بهذه السرعة ، بل ما كان لها أن تصل على الإطلاق[١] .

بيد أن مسارات التحديث الاقتصادى التى اتخذتها النمور الأسيوية لا تحدد مسبقا مستقبلها . فقد تكون قادرة على التحول من نمو يوجهه الاستثمار إلي نظام جديد يرتكز على زيادات فى الكفاءة الإجمالية وإنتاجية العمل . وعلى سبيل المثال فقد اجتذبت سنغافورة سدس مجموع الاستثمار الأجنبى المباشر لأكبر عشرة بلاد نامية متلقية لهذا الاستثمار فى ١٩٨٨ - ٩٢ (٢١٫٧ بليون دولار أمريكى : الإكونوميست أول أكتوبر ١٩٩٤ ص ٢٩) . وتعمل النمور الأسيوية على توسيع نصيبها من البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى قريبة من المستويات الأوروبية كما تواصل رفع مهارات قوة عملها . لذلك لا يوجد سبب يحول بين بعض هذه البلاد وسنغافورة مثال واضح ، وبين أن تصبح جزءا من العالم المتقدم . ففى الحقيقة تمكن مقارنة الناتج المحلى الإجمالى للفرد الواحد من سكان سنغافورة بنظيره فى أفقر مناطق بعض البلاد المتقدمة (مثل جلامورجان الغربية في المملكة المتحدة) . ومثل هذه التغيرات لن تبدل من الميزان الإجمالى بين العالمين المتقدم والنامى كثيرا ، فليست سنغافورة إلا مدينة - دولة صغيرة . ولكنها تبين أن على المرء ألا يتغاضى عن الأسباب النوعية لنجاح النمور وألا يمد نطاق هذا النجاح ببساطة ليشمل بقية العالم النامى .

وعلى أى حال ، وعلى الرغم من الرفض المبتهج لكروجمان فإن الأمم النامية والمتقدمة مازالت تستطيع أن تتعلم دروسا ثمينة من مصادر النجاح الأسيوى . وقد لا تكون هذه الدروس مشجعة ، ولكنها تبين قيمة الإدارة الاقتصادية القومية الحازمة والسياسات العامة القائمة على التضامن الاجتماعى فى إنتاج قدرة تنافسية دولية . وهذا هو النقيض الدقيق لحجة معظم منظرى العولمة : إن للنجاح فى الاقتصاد الدولي مصادره القومية . فإذا كانت مصادر نجاح تايوان لا تثير الدهشة فإنها تدعو إلى التروى فى بلاد مثل المملكة المتحدة تمارس سياسات « دعه يعمل » الليبرالية إلى حد الإفراط ، وترفض حكومتها كلا من الاستثمار العام والتضامن الاجتماعى . فإذا كانت تايوان تستطيع النمو بواسطة تعبئة موارد الاستثمار فإن المملكة المتحدة تستطيع الانحدار بانصرافها عن ذلك . إن

مجتمعا مثل المملكة المتحدة يكرس نسبة شديدة الارتفاع من دخله القومى للاستهلاك بدلا من الاستثمار ، وتدفع أسواقه المالية رأس المال بعيدا عن الاستثمار طويل الأمد فى الصناعة التحويلية يواجه عكس ما تحققه مجتمعات مثل سنغافورة : تدهور البنية الأساسية العامة ، والتحول المتزايد عن التصنيع ، والركود الاقتصادى . وبالإضافة إلي ذلك يسيطر على المملكة المتحدة سياسيون يعتقدون أن سياسات حفز الصناعة على المستوى القومى سياسات عقيمة فى وجه العولمة ،. والمشكلة أمام البلاد النامية الأخرى الآن أن هذه الاستراتيجيات الأسيوية من الصعب نسخها أو محاكاتها وخاصة لأن نظام الجات الجديد سيجعل مواصلة السياسات الحمائية أشد صعوبة فى المستقبل .

الحجة المتشائمة وحدودها

وتعتمد الحجة المتشائمة عن الآثار الخبيثة للعولمة اعتمادا حاسما على جاذبية الأجور المنخفضة للشركات متعدية القومية ، وقدرتها على تعبئة رأس المال لكى يتبعها . وقد دللنا من قبل فى فصول سابقة على أن الحجم الأكبر من الاستثمار الأجنبى المباشر يظل متركزا فى العالم المتقدم (مع وجود الصين وسنغافورة كاستثنائين مهمين) ، وعلى أن الشركات متعدية القومية الحقيقية نادرة وعلى أن معظم الشركات ليست طليقة الحركة بل ما تزال لها قواعدها القومية المتميزة ، ومهما يكن من شىء فالظروف قابلة للتغير ومن المجدى النظر فى إن كانت الأجور المنخفضة ستعطى أفضلية تنافسية تؤدى إلي تحول كبير للناتج والعمالة من العالم المتقدم إلى العالم النامى .

إن النمو الاقتصادى فى البلاد النامية الذى يقوده رأس المال الأجنبى فى المحل الأول (سواء في شكل قروض أو استثمار أجنبى مباشر) ليس أمرا مجهولا بأى حال . وتدل الشواهد على أنه متقلب بدرجة كبيرة وأنه يتجه إلى احداث تنمية بعيدة عن الاستواء . وقد رأينا أن نمور آسيا الناجحة نمت في المحل الأول بسبب تكوين رأس المال المحلى والاستثمار العام ولم يلعب

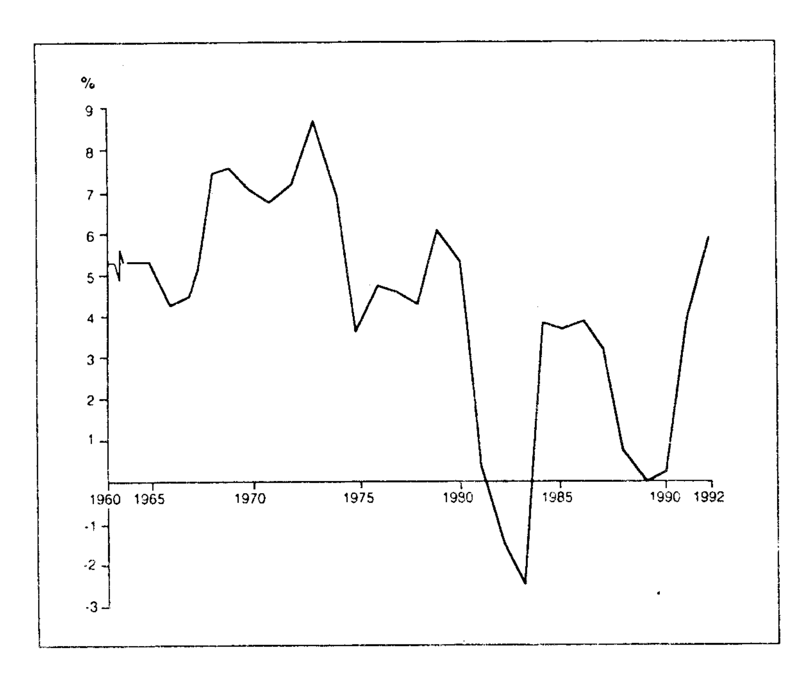
الاستثمار الاجنبى المباشر فيها إلا دورا تابعا . ومن الناحية الأخرى اعتمدت بلاد أمريكا اللاتينية بدرجة ملحوظة على المصادر الخارجية لرأس المال منذ أواخر القرن التاسع عشر . وإذا قارنا الأداء بنفس الفترة من النمو السريع كما كان في النمور الأسيوية ، من الستينات إلى التسعينات وجدنا أن بلاد أمريكا اللاتينية مرت بتأرجحات عنيفة فى تدفقات رأس المال ومعدلات النمو معا . وكما يدلل آجيت سنغ (١٩٩٣) فى مقارنة الأداء الأسيوى بالأداء الأمريكى اللاتينى ، فإن التدفق الضخم لرأس المال وخاصة فى السبعينات عرض بلاد أمريكا اللاتينية لصدمات عنيفة متولدة فى الخارج عجزت أنظمتها الاجتماعية السياسية ووسائل تحكمها الاقتصادى عن السيطرة عليها فى أوائل الثمانينات . وأدت التبعية الثقيلة للقروض الاجنبية إلي تضخم مرتفع لاحق وإلى سياسات انكماشية وحشية فرضها على الحكومات المحلية النظام المالى الدولى . وكانت النتيجة هبوط نمو أمريكا اللاتينية من ذروة تزيد على ٨ فى المائة فى السنة عام ١٩٧٣ إلى أقل من – ٢ فى السنة عام ١٩٨٣ وواصل التأرجح العنيف الحدوث بعد ذلك (شكل ٥ – ٢) . وفى نفس الفترة كانت الاقتصادات الأسيوية الناجحة تنمو بثبات .

وبطبيعة الحال من الممكن الانفتاح على تدفقات رأس المال الأجنبى والاستثمار الأجنبى المباشر على الأخص دون إعادة إنتاج الدورة المفرطة الحدة من الازدهار والأزمة كما حدث فى أمريكا اللاتينية . ولكن من الصعب معرفة كيف يكون نمو متواصل وفق النموذج الأسيوى ممكنا . فكلما أصبح بلد نام أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبى المباشر ، وأكثر اعتمادا فى تحديثه على مصادر رأس المال الأجنبى أصبح نموه أكثر خضوعا لتوجيه قوى خارجية ولدورات الطلب فى العالم المتقدم ولتأرجحات عرض رأس المال وتكلفة الاقتراض ، لذلك ستتجه مستويات الاستثمار إلى التأرجح وفقا للأوضاع الدولية . وعلى أى حال فلكى تنجح هذه الاستراتيجية ينبغى أن تعاد السياسات المحلية دوما وبنجاح إلى اجتذاب رأس المال الأجنبى واستثمار الشركات متعددة القومية . وسيعنى ذلك حتما الانحناء

أمام أنواع العلاج المشكوك فيها للجماعة المالية الدولية حتى إذا وضع ذلك العوائق على الاستثمارات العامة الضرورية للنمو وفرض على المشروعات المحلية الحرمان من رأس المال الرخيص . ومثل هذه السياسات قد تكون صالحة لاجتذاب مشروعات الصناعة التحويلية الأجنبية فى فترات زيادة الطلب من جانب العالم الأول ، ولكنها تعوق التنمية عريضة القاعدة فى بلاد العالم الثالث ومن غير المحتمل أن تؤدى إلى معدلات سريعة من النمو الإجمالى .

شكل ٥ – ٢ معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى أمريكا اللاتينية ، ١٩٦٠ – ١٩٩٣ (فى المائة فى السنة)


المصدر كتاب هيئة الأمم السنوى للحسابات القومية



ويرتبط مستوى الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم النامى ارتباطا وثيقا بالدورة الاقتصادية فى البلاد المتقدمة ، ففترات الركود فى العامل الأول تحفز تدفقا لرأس المال إلى البلاد النامية الرئيسية كما أن التصاعد الحديث للاستثمار الأجنبى المباشر فى البلاد النامية من ٣١ بليون دولار أمريكى

عام ١٩٩٠ إلى ٨٠ بليون دولار أمريكى عام ١٩٩٣ متضايف تضايفا وثيقا مع الانكماش المنتشر فى العالم المتقدم ، ويتركز الاستثمار أيضا بدرجة عالية فى بعض المواقع المحظوظة . فمن إجمالى ١٢٦٫١ بليون دولار من الاستثمار الأجنبى المباشر ذهبت إلى أكبر عشرة بلاد متلقية للاستثمار بين البلاد النامية فى ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ذهبت ٤٧٫٣ بليون دولار إلى بلدين فقط هما الصين وسنغافورة، وقد امتصت ٧٨ بليون دولار من الإجمالى أربعة بلاد من بلاد القمة (الإيكونوميست أول أكتوبر ١٩٩٤ ص ٢٩) . وربما كان نصيب الصين من الاستثمار الأجنبى المباشر مبالغا فيه بقدر كبير نتيجة لتخفيضات الحكومة للضرائب على المشروعات الاقتصادية المحلية إذا شاركت المستثمرين الأجانب ، مما أدى إلى تقارير وهمية واسعة النطاق (كروجمان ١٩٩٤ حـ ص ٧٥) . وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم النامى حتى فى فترات ذروة التدفق هو جزء ضئيل من كتلة رأس المال فى العالم المتطور . ويذهب كروجمان (١٩٩٤ب . ص ١١٩) إلى أن التدفق الخارجى الصافى بأكمله للاستثمار منذ ١٩٩٠ لم يخفض كتلة رأس مال البلاد المتقدمة إلا بمقدار ٠٫٥ فى المائة . ومازال أمام الاستثمار الأجنبى المباشر أن يثبت أنه يستطيع تحويل قسم كبير من العالم النامى .

وإذا كان حراك رأس المال بعيدا عن أن يكون دواء لجميع مشاكل بلد نام ، ألا يمكن أن يظل تهديدا للعالم المتطور ؟ وهذا السؤال يمكن اختزاله في النهاية إلى كم من الحوافز تمثل لشركات العالم الأول الأجور المنخفضة فى البلاد الفقيرة ؟ إن تكلفة العمل فى قطاع الصناعة التحويلية فى إندونيسيا أقل من ٢ فى المائة من تكلفته فى ألمانيا : فى ١٩٩٣ ٠٫٥ دولار فى الساعة مقابل ٢٥ دولار فى الساعة (الايكونومست أول أكتوبر ١٩٩٤ ص ١٦) . ولكن بما أن تكلفة العمل لاتمثل نموذجيا إلا ٢٠ فى المائة من تكلفة المنتج النهائى فى الصناعة التحويلية فى البلاد المتقدمة ، فإن مزايا العمل الرخيص من غير المحتمل أن تسيطر على كل استراتيجيات شركات تكون فيها تكلفة البحث والتطوير أو التسويق مساوية لتكلفة العمل أو تزيد عنها ، أو شركات تكون عندها جودة المنتج النهائى (ومن ثم الإشراف

الدقيق عليه) أهم الشواغل . وهكذا فمن غير المحتمل أن تكون الأجور المنخفضة وحدها هى الحاسمة فى تحديد موقع الانتاج لكل المنتجات ، (إلا أشد المنتجات تطلبا لكثافة العمالة) ، أو لأطوار الإنتاج (مثل التى تتسم بدرجة عالية من التكرار في التجميع النهائى باليد) . وستكون هذه العمليات كثيفة العمالة نموذجيا منخفضة التكنولوجيا وضئيلة القيمة . إن الميل إلى نقل الانتاج أو فقد الوظائف لمواقع فى بلاد منخفضة الأجور في صناعات معينة يجب أن يواصل الضغط على العمالة منخفضة الأجر منخفضة المهارة فى البلاد المتقدمة ، ولكنه لا يعنى أن الناتج في الصناعة التحويلية سيتحول بالجملة إلى البلاد الأقل تطورا .

إن انتقال (خسارة) الوظائف للبلاد منخفضة الأجر هو أقل أهمية بدرجة كبيرة فى توليد بطالة هيكلية فى البلاد المتقدمة من العملية الجارية للتحسن المطرد فى إنتاجية الصناعة التحويلية والخدمات فى معظم هذه البلاد . وبالإضافة إلى ذلك فقد نكون على حافة ثورة كبرى أخرى فى الإنتاجية من خلال أشكال تقدم فى صناعة الانسان الآلى وتكنولوجيا المعلومات تجعل من الممكن الاستبدال الواسع الانتشار للعمل الإنسانى لا فى المناطق الأقل تطلبا نوعيا للمهارة فى الصناعة التحويلية وحدها بل في الوظائف الأكثر روتينية في القطاعات المالية والخدمات المسوّقة . وسيزيل ذلك الكثير من المزايا المفترضة لتغيير موقع الخدمات ونقلها إلى بلاد العالم الثالث مثل المعالجة الروتينية للمعلومات ، وسيدمر الكثير من دعامات العمل غير الماهر فى البلاد المتقدمة مثل كتبة المراجعة أو عمال رص الرفوف فى السوبر ماركيت . وسيكون ذلك تهديدا أكثر جدية لهيكل العمالة فى البلاد المتقدمة بقدر أكبر من منافسة العالم الثالث ، وهو يهدد بتقويض الأنظمة الاقتصادية المبنية على الأجور . وما لم يصبح من الممكن في البلاد المتقدمة توسيع وتمويل العمالة فى الخدمات الشخصية كثيفة العمل التى سيكون عليها طلب مستمر مثل العناية بالأطفال ورعاية المسنين ... الخ فسيكون على هذه البلاد أن تعيد هيكلة كلا من الدخل والعمل ، بأن تقدم على سبيل المثال دخلا مضمونا للمواطن كحق وكمشاركة فى العمل . وإن لم يحدث ذلك فستواجه هذه

البلاد اضطرابا اجتماعيا وتدهورا في الطلب . ويبدو ذلك تهديدا يقلل من أهمية أى تغيرات من المحتمل أن تنجم عن تحول العمل إلى اقتصادات منخفضة الأجور .

وهناك ميل مضاد للحصول على مصادر من الاقتصادات منخفضة الأجور يتمثل في تبنى بائعى القطاعى (المفرق) الغربيين استراتيجيات مبنية على العائدات من أنظمة نقطة البيع الالكترونية ، التى تتطلب من المنتجين مواعيد تسليم قصيرة الأجل ووسائل إنتاج شديدة الاستجابة ، والتبنى واسع الانتشار من جانب الصناعيين الغربيين لاستراتيجيات الوقت المحدد الدقيق للمكونات التى تضع ضغوطا مماثلة من أجل مواعيد التسليم السريعة على مقاولى الباطن والمتعهدين . وفى كلتا الحالتين يحبذ هذا الميل حتما الحصول على المصادر من البلاد المتقدمة ومن مواقع محلية بقدر الإمكان . كما أن التبنى واسع الانتشار لاستراتيجيات إنتاج مرنة التخصص في الكثير من القطاعات الصناعية أى إنتاج نطاق متغير من السلع المعدلة أو شبه المعدلة وفقا لطلب العميل يحبذ بوجه عام العمالة الماهرة حسنة التعليم القادرة على استخدام آلات الغرض العام وعلى السلوك ذى الاستقلال دون الكثير من التوجيه وعلى السلوك ذى الاستقلال دون الكثير من التوجيه التفصيلى ، ولا يحبذ العمالة منخفضة الأجر والمهارة ، وفي كلا البلاد المتقدمة والنامية على السواء سيعمل تبنى مثل هذه الاستراتيجيات الصناعية المرنة في اتجاه مضاد لإعطاء الأولوية للعمال منخفضى الأجور الذين لن يتمتعوا بالأفضلية التنافسية إلا في العمل اليدوى غير الماهر وإلا في الإنتاج الكبير التكرارى حيث تستطيع الآلات المتخصصة الموقوفة على غرض معين أن تعوض نقص مهارة العمل . وقد يكون تبنى استراتيجيات التنمية الصناعية فى العالم الثالث التى تحبذ الانتاج الكبير المعتمد على عمل منخفض المهارة نسبيا منطويا على المخاطرة في جميع القطاعات إلا تلك التى تكون أكثر ركودا واستعمالا للتكنولوجيا المنخفضة . وبدون ذلك من المحتمل أن تتخطاها المنافسة بواسطة المُنتَج وتحويل العمليات عندما تسعى الشركات التى يوجهها البحث في البلاد المتقدمة إلي الأفضلية التنافسية . وعلى سبيل المثال فإن تبنى مواد جديدة

مثل مركبات الألياف الكربونية قد يحول السيارة ويغير طبيعتها مزيلا الحاجة إلى مصانع خط التجميع .

وهناك نقطة أخيرة ينبغى أخذها في الاعتبار ، فإذا ثبت عدم صحة الحجج السابقة وبدأ انتقال عام فى العمالة الصناعية إلى العالم الثالث فى الحدوث فعلا ، وجب علينا ألا نفترض أن دول العالم الأول ستظل سلبية إزاء هذا التهديد . فهى حين تواجه بتوقع تدهور العمالة والناتج تستطيع أن تعيد إدخال الحواجز الجمركية وأن تستبعد منتجات العالم الثالث وبذلك تزاح الجات بواسطة الضرورة السياسية . وفى حالة الاتحاد الأوروبى سيجعل وضعه شبه المكتفى ذاتيا وفوائضه الزراعية الكبيرة مثل هذه الاستراتيجية الحمائية سهلة نسبيا وناجحة تماما في المدى القصير . وهذه الاستراتيجيات المتجهة بنظرها إلى الداخل يقدمها يمينيون متحررون من الأوهام مثل روس بيروت وجيمس جولدسميث . وهى تظل غير ضرورية تماما فى الوقت الحاضر ، ولكنها تستطيع استبعاد صناعيى العالم الثالث وشل نمو الطلب الكلى على الرغم من حمايتها للناتج الأوروبى وللعمالة في المدى القصير .

وفى الماضى تحولت الدول المهددة بالفشل الاقتصادى ومستتبعاته السياسية بسهولة وسرعة إلى الحماية وخاصة فى الثلاثينات . وعلى حين ستجد الدول القومية متوسطة الحجم أن من الصعب ممارسة مثل هذه الاستراتيجيات اليوم فإن اقتصادات بحجم القارات مثل الاتحاد الأوروبى وأمريكا الشمالية تستطيع ممارستها إذا توفرت لها الإرادة السياسية . ولا تستطيع اليابان أن تسير وحدها فى هذا الطريق بمثل هذه السهولة لأن لديها خيارات أقل لحرف التجارة إلى الجيران القريبين كما أنها معتمدة فى التصدير على نطاق ضيق من القطاعات بدرجة تختلف عن الكتلتين التجاريتين الكبيرتين (انظر الفصل السادس) وقد يجعل ذلك سياسة حمائية أمريكية من جانب واحد أكثر صعوبة. فاليابان تمتلك وسائل ردع الولايات المتحدة من خلال حيازاتها الكبيرة فى الشركات الأمريكية وقدرتها على تقويض الدولار . وقد لا يثبت أن سياسة

مشتركة من جانب التكتلات التجارية الثلاثة الكبرى ضد البلاد فائقة النجاح منخفضة الأجور مثل الصين وماليزيا هى سياسة مستحيلة إذا أدمجت اليابان فى مخطط حمائى عام وأعطيت حصص استيراد فى أوروبا والولايات المتحدة . وإذا تطور هذا السيناريو فسيكون لدى اليابان الكثير لتخشاه من المنافسين منخفضى الأجور ومن هروب رأس المال بواسطة شركاتها الكبري مثل أوروبا أو الولايات المتحدة .

ولكن التهديد بتدهور العمالة والناتج فى العالم الأول نتيجة لانتقال الوظائف انتقالا سريعا إلى العالم الثالث هو تهديد غير واقعى تماما فى الوقت الحاضر ، وهناك أسباب مقنعة لافتراض أنه من غير المحتمل أن يتجسد بالفعل (كروجمان ١٩٩٤ أ) وبالإضافة إلي ذلك فهو يرتكز على بعض الاقتصاديات الكلية الهزيلة . فهل نستطيع أن نتصور عالما أول متدهورا تصدر إليه اقتصادات العالم الثالث منتجاتها فائقة القدرة التنافسية المبنية على الأجور المنخفضة ؟ وكيف تستطيع بلاد العالم الأول أن تواصل المحافظة على الطلب إذا كانت عمالتها وكان ناتجها يسقطان تحت ضغوط تنافسية ؟ وكيف تستطيع اقتصادات العالم الثالث الاستمرار فى النمو إذا كان طلب العالم الأول يحد منه التدهور الاقتصادى ، وإذا ظل سكانها غير قادرين على شراء الكثير من منتجات صناعاتها الأكثر تقدما بسبب الأجور المنخفضة التى تجعل هذه الصناعات قادرة على المنافسة ؟ إن للدعوى المتفائلة منطقها لأنها مبنية على سيناريو ربح الطرفين ، وفيه تسهم دخول العالم الثالث المتزايدة فى الحفاظ على الناتج فى العالم المتقدم . وتواصل الدعوى المتشائمة فى شكلها المتطرف افتراض أن الأجور فى البلاد النامية ستظل منخفضة وستحد منها الحكومات الاستبدادية عندما تدعو الحاجة . ولكن ذلك ليس معقولا اقتصاديا ، فالنتيجة يجب أن تكون إما خسارة الطرفين وتقدما بطيئا نسبيا فى العالم الثالث وإما تدهورا مؤكدا فى البلاد المتقدمة ودخولا متزايدة فى العالم الثالث ، وهى صيغة من العدوى المتفائلة أقل مواتاه للبلاد المتقدمة . وفى الحالتين تكون النظرية المتشائمة إشكالية بعمق

على حين تتطلب الصيغة القوية من النظرية المتفائلة الكثير جدا من الحلقات المفتوحة (لا المفرغة) التى تحدث فورا لتجعلها محتملة الوقوع . والمرجح أن كلا النظريتين اللتين تتنبآن بنقلة جذرية في الثروة والناتج العالميين سيثبت ابتعادهما عن الدقة . وفى هذه الحالة سيستمر شىء يشبه السيطرة الحالية للبلاد المتقدمة ، وستبقى الكتلة الكبرى من البلاد النامية فقيرة . ويجب أن نؤكد أن ذلك ليس نتيجة مرغوبا فيها . وقد تؤدى الدعوى المتفائلة إلى عالم أكثر عدالة من حيث الاقتصاد ، على الرغم من أن الآثار البيئية لهذا التصنيع الضخم الذى توجهه السوق أساسا من الصعب تخيلها أو تحملها . والاستنتاج الذى يصل إليه هذا التحليل هو أننا إذا إردنا عالما أكثر عدالة وتوزيعا أفضل للناتج والدخل الدوليين فلن نستطيع كما يذهب المتفائلون أن نترك الأمر لقوى السوق ، بل يجب أن نتدخل لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمى بواسطة السياسات العامة التى تولد المزيد من المعونة العامة والتي تشجع الاستثمار الأخلاقى لرأس المال الخاص فى البلاد الأكثر فقرا والتى تحسن من شروط تبادلها التجارى .

الفصل السادس

قضايا التحكم الاقتصادى بوجه عام

يركز هذا الفصل على الآليات القائمة للتحكم الاقتصادى فى الاقتصاد الدولي المفتوح كما يدرس إمكانات تعزيز التحكم الاقتصادى وعلى الأخص فيما يتعلق بالأسواق المالية الدولية . وفى الفصل الثامن سنتناول الجوانب السياسية الأوسع للتحكم الدولى والدور المستمر للدولة القومية فى هذه الآليات التوجيهية . ونلخص هنا المستويات الخمسة التى يستطيع التحكم أن يعمل فيها من مستوى الاقتصاد الدولى إلى مستوى الاقتصادات الإقليمية داخل نطاق الدول القومية . ونحن نذهب إلى أنه فى كل مستوى من هذه المستويات توجد إمكانات لتعزيز نطاق التحكم وتطوير آليات توجيهية أكثر فعالية . وهذه المستويات الخمسة هى :

١ - التحكم من خلال الاتفاق بين الأطراف القومية الرئيسية وخاصة الثلاثة الكبار (أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية) لتثبيت أسعار الصرف ولتنسيق السياسات المالية والنقدية وللتعاون فى تحديد نطاق الصفقات المالية قصيرة المدى القائمة على المضاربة .

٢ - التحكم من خلال عدد كبير من الدول لخلق وكالات توجيهية دولية لبعد نوعى من النشاط الاقتصادى مثل منظمة التجارة الدولية لضبط تسوية الجات أو هيئات ممكنة لضبط الاستثمار الاجنبى المباشر والمعايير البيئية العامة .

٣ - التحكم في مناطق اقتصادية واسعة بواسطة تكتلات تجارة واستثمار مثل الاتحاد الأوروبى ونافتا . وكلاهما كبير بما يكفى لتحقيق أهداف اجتماعية وبيئية بطريقة قد لا تستطيع دولة قومية متوسطة الحجم أن تنتهجها على نحو مستقل ، وفرض معايير عالية فى سياسات سوق العمل أو أشكال الحماية الاجتماعية . وهذه التكتلات أسواق كبيرة فى ذاتها بما يكفى للوقوف فى وجه

الضغوط الدولية إذا آثرت ذلك .

٤ - التحكم من خلال سياسات المستوى القومى التى توازن بين التعاون والمنافسة بين الشركات والمصالح الاجتماعية الرئيسية مما يؤدى إلي تنسيق اقتصادى شبه طوعى ومعونة اقتصادية شبه طوعية فى تقديم مدخلات رئيسية مثل البحث والتطوير وتوجيه التمويل الصناعى والتسويق الدولى وضمانات الإعلام والتصدير والتدريب ... الخ وذلك يعزز الأداء الاقتصادى القومى ويحفز الصناعات التى تتخذ مواقعها فى الأراضى القومية .

٥ - التحكم من خلال سياسات على المستوى الإقليمى تقدم خدمات جماعية إلى الأحياء الصناعية وتزيد من قدرتها التنافسية الدولية وتهيىء قدرا من الحماية ضد رؤوس الأموال الخارجية .

وهذه المستويات الخمسة متبادلة الاعتماد بدرجة ملحوظة . ويتطلب التحكم الفعال فى الأنشطة الاقتصادية أن تتواجد الآليات فى المستويات الخمسة جميعها ، على الرغم من أن أنماط وطرائق التوجيه شديدة الاختلاف بين المستويات . فأشكال التنسيق بين الأسواق المالية الدولية مختلفة جدا عن عمليات موازنة التعاون والمنافسة فى قطاعات صناعية نوعية على المستوى الإقليمى . ونتيجة هذا التبادل للاعتماد بين المستويات هى أن تلك الاقتصادات القومية والإقليمية التى لم يتم تنظيمها بالوسائل الملائمة ستكون استفادتها أقل ما يكون من التحكم الاقتصادى الدولي الموسع مثل التثبيت الفعال للأسواق المالية العالمية وإدارة التجارة الدولية من خلال الاتفاقيات والممارسات الدولية للتكتلات التجارية فوق القومية . وعلى أى حال فإن تبادل الاعتماد نسبى ، فالآليات القوية للتحكم القومى والإقليمى يمكن أن تعوض التقلب على الصعيد العالمى وتقدم إعادة تأمين لاقتصادات معينة ضد الصدمات التى يحدثها التحكم الضعيف فى الأسواق العالمية . وتبقى الاقتصادات القومية والإقليمية مهمة كما سنرى لاحقا في هذا الفصل .

وفى هذا الفصل نركز في المحل الأولى على المستويين (١) و (٢) ثم سنمضى إلى دراسة المستويين (٤) و (٥) . وسنتناول المستوى (٣) بقدر أقل هنا لنعطيه تأكيدا أكبر فى الفصل السابع حينما نتناول الاتحاد الأوروبى باعتباره أكثر التكتلات التجارية تطورا . وتلتحم المستويات (١) و (٢) مع (٤) و (٥) التحاما وثيقا فى زوجين مترابطين . ونبدأ بمناقشة للعلاقة بين اقتصادات مجموعة الثلاثة ومجموعة الخمسة ومجموعة السبعة ونمضى إلى المستوى (٢) بمجرد أن نتناول المدى الأوسع من البلاد التى تحتشد فى التجمعات والمؤسسات المتنوعة التى تشكلت لتدير جوانب من الاقتصاد الدولى . وبالمثل يعتمد التحكم الإقليمى الفعال كثيرا جداً على سياسات الدول القومية والدرجة التى تعترف فيها بالحاجة إلى المعرفة المحلية الفعالة فى حفز التنسيق والتعاون بين الشركات وبين العناصر الفعالة الاقتصادية على نحو أعم .

ومن البنود المركزية فى هذه الحجة بند ينطبق على المستويات الخمسة جميعها وهو أن اقتصادات السوق تحتاج إلى أن تكون محكومة على نحو ملائم لكى تعمل بفاعلية فى تلبية التوقعات الضخمة لنطاق واسع من العناصر الفاعلة الاقتصادية . فالأسواق وسيلة فعالة لتخصيص الموارد الاقتصادية إذا كانت شروط عملها متحكما فيها ، وتتغاير درجة هذا التحكم والآليات النوعية لتحقيقه تبعا لطابع وحجم الأسواق المعينة . وتحتاج معظم الأسواق لأن تكون مغروسة فى سياق مؤسسات اجتماعية وآليات توجيهية غير سوقية إذا كان لها أن تحقق نتائج فعالة . وهذا الانغراس الاجتماعى للأسواق معقد ويتغير بتغير الشروط . فهو ليس مطواعا لنظرية عامة بسيطة أنيقة ويجب مراجعته على الدوام ليتمشى مع الملابسات المتغيرة . ولكن دعاة الليبرالية الاقتصادية الجامدين عقائديا ينكرون تلك الحاجة لوضع السوق فى نطاق المؤسسات . وهم يستخدمون نظرية عامة بسيطة أنيقة للأسواق للدعوة إلى تحرير الأسواق من تدخلات المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، فعند الليبراليين الاقتصاديين تستطيع المبيعات والمشتريات أن تعملا كآلية فعالة للتنسيق الاقتصادى فى ذاتهما وبذاتهما . والمشكلة أن

التدويل النسبى للعلاقات الاقتصادية منذ السبعينات بدا وكأنه يدعم دعوى الليبراليين الاقتصاديين مؤديا إلى الاعتقاد واسع الانتشار بأن الأسواق الدولية غير قابلة للتحكم . وكما سنرى لاحقا فإن ذلك بعيد عن الحقيقة ، وحتى في فترة من السيطرة الإيديولوجية لليبرالية الاقتصادية فإن هياكل تنظيم السوق قد انشئت أو أبقى عليها على المستوى الدولى .

وعلى أى حال فإن المفاهيم الملائمة للتحكم الاقتصادى القادرة على الاعتراف بالمستويات الخمسة للنشاط متبادلة الاعتماد من الأسواق الدولية إلى الأقاليم المحلية لم تكد تبدأ فى التطور . ومن أسباب ذلك أن أرسخ حجة فعالة في جانب الأسواق المتحكم فيها والمنغرسة فى المؤسسات الاجتماعية ، أى نظرية « الاقتصاد المختلط » قد تم تطويرها لتلبية حاجات الإدارة الاقتصادية على المستوى القومى . ونحن فى حاجة إلى نمط معادل جديد من النظرية يعترف بأن الكثير من جوانب النشاط الاقتصادى لم تعد تحت السيطرة القومية المباشرة ، وأن بيئة دولية متغيرة تحتاج إلى استراتيجيات ومؤسسات جديدة . إن مفهوم تنظيم اقتصادى متعدد المراكز يرتكز على عدد من المواقع وعلى تنوع من الآليات هو خلف ضرورى لمذاهب الإدارة الاقتصادية القومية التى تطورت فى الثلاثينات ووضعت موضع التنفيذ فى عدد من البلادالمتقدمة بعد ١٩٤٥ .

كما أن المؤسسات الدولية الملائمة والمتممة للعصر الذى كانت فيه الإدارة الاقتصادية القومية هى الشكل السائد للتنظيم ، والتى تتركز على تعددية الاطراف المتحكم فيها بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية تحتاج هى أيضا إلى إعادة التفكير وإلى التكيف . وما تزال إمكانية بزوغ صيغة متعددة المراكز من الاقتصاد المختلط أمرا ينتمى إلى المستقبل . وننتقل الآن لتناول التحكم العام فى الاقتصاد الدولى كما يوجد حاليا .

التحكم فى الأسواق الدولية

ما هى التوقعات الراهنة لبيئة اقتصادية دولية أكثر انتظاما فى العلاقات بين الأسواق العالمية والبلاد والتكتلات التجارية ؟ وكما أوضحنا فى الفصل الثانى مازال هناك قدر كبير من التقلب ومن عدم اليقين المتزايد فى الاقتصاد الدولى بالنسبة إلى استقرار الفترة بين ١٩٥٠ و ١٩٧٢ . وعلى الرغم من ذلك فهناك مؤشرات على أن الاتجاهات المعاكسة المؤدية إلى نواحى عدم اليقين ليست جميعا ثابتة وقوية . فالاتجاهات المضادة موجودة بالفعل . إن تدشين النظام النقدى الأوروبى وخاصة مكون آلية سعر الصرف فيه عام ١٩٧٩ خفض فى البدء من تقلب أسعار صرف الدول الأعضاء . وقد أدى أيضا إلى بعض التقارب فى الشروط النقدية الأساسية . وعلى الرغم من أن النظام النقدى الأوروبى قد قوضته بقدر ملحوظ الضغوط السوقية فى أواخر ١٩٩٢ وبدايات ١٩٩٣ فمازال الاتحاد الأوروبى يمثل ساحة لاستقرار كامن بالنسبة للاقتصاد الدولى كما هو بالنسبة للبلاد الأعضاء . وبالإضافة إلى ذلك شهد نظام قمة الخمسة الكبار والسبعة الكبار لتنسيق السياسة بعض النجاح وعلى الأخص فى أيامه الأولى وفى ١٩٩١ (آرتيس وأوسترى ١٩٨٤ ، بوتنام وبيين ١٩٨٧) .

وحتى الآن ظلت أمثلة تنسيق السياسة ذات مدى محدود فحسب . فهى تكاد تكون مقصورة على المسائل النقدية على الرغم من أنه فى السنوات الأخيرة قد أضيفت مراقبة المتغيرات الواقعية مثل معدلات النمو إن لم تكن إدارتها الفعالة إلى جداول أعمال مداولات هذه الأجهزة . وعلى أى حال « فالمراقبة » ما تزال بعيدة عن التعاون النشيط لتغيير السياسة . وعلى العموم لقد سارت بلاد الخمسة الكبار والسبعة الكبار كل فى طريقه الخاص فى قضايا السياسة الاقتصادية المحلية ، وكان تباعد فلسفاتها ومناهجها الأساسية باديا للعيان طوال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الأخيرة . وقد سجل ذلك إلى مدى أبعد التباعد قريب

العهد فى دورات أعمال البلاد المتقدمة المبين فى الفصل الثانى . وينبغى علينا ألا نغفل هذه المحاولات لتحديد سعر الصرف وللتنسيق النقدي كما لا ينبغى ألا نسرف فى المبالغة فى أهميتها أو نجاحها .

والمشكلة التى تحد من التنسيق الأبعد مدى فى الوقت الحاضر هى المصالح المتباعدة التى ما تزال تميز اقتصادا دوليا ، على الرغم من مزاعم المتحمسين للعولمة ، يكون اللاعبون المسيطرون فيه هم الدول القومية الكبرى للبلاد المتقدمة ، وعلى نحو متزايد هم التكتلات التجارية البازغة . وإذا لم يكن هناك شىء آخر فإن الشروط الاقتصادية الأساسية المختلفة جدا للاقتصاد اليابانى والاقتصاد الأمريكى ستشهد على تباعد المصالح الذي يحد من التعاون النشيط والإيجابى بينهما . ويمكن تقديم ملاحظات مماثلة عن الاختلاف بين مصالح ألمانيا ومصالح أغلبية البلاد الأوروبية الأخرى .

وليس معنى ذلك الإيحاء بأن عدم التعاون الكامل سينمو بين اللاعبين الرئيسيين فى الاقتصاد الدولى . ولكن الاحتمال هو أن التعاون إما أن يكون فى حده الأدنى أى تعاونا لإدارة الأزمات الدولية الدورية أو أن يكون غيابيا بأن تملى السياسات فى الاقتصادات القوى سياسات الاقتصادات الأضعف .

ويجب أن يضاف إلى ذلك الاختلافات المستمرة الواضحة جدا فى أطر السياسة الاقتصادية ووجهات النظر التى تميز البلاد التجارية الدولية الرئيسية والتى سوف تكبح الاتفاقيات المتواقتة حول مشروعات تعاونية أكثر تطورا . وفى حالة بعض الدول القومية تكون الأطر المؤسسية المحلية غائبة وإن تكن ضرورية لتطبيق سياسات طموحة متفق عليها داخل نطاق هيكل تفاوضى دولى حتى لو كانت قد نوقشت بدقة وحيوية . ومبادرات السياسة المالية المنسقة هى نموذج واضح ، وعلى سبيل المثال ليس من المحتمل أن تشيد بسرعة فيدرالية مالية تعمل على الوجه الأكمل حتى داخل الاتحاد الأوروبى كما سنرى فى الفصل السابع (١) ولكن هذه الاحتراسات الضرورية ينبغى ألا تعمينا عن الطرق التى أصبح بها الاقتصاد الدولى متكاملا إلى الدرجة التى تجعل من عودة مباشرة إلى النزعة الحمائية السافرة بين التكتلات التجارية الرئيسية وهى عودة ما تزال ممكنة أمرا بعيد الاحتمال .

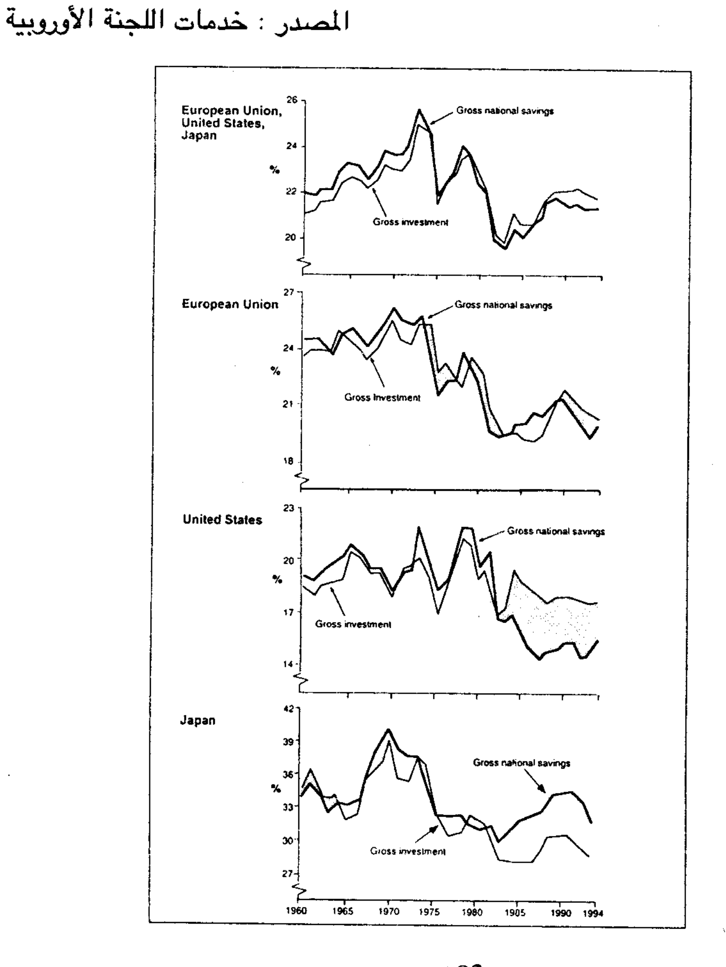
وحالة التوازنات المالية بين التكتلات الرئيسية توضح هذه النقطة . وهى شىء أشرنا إليه فى الفصل الثانى . ويبين شكل ٦ – ١ أن الاتحاد الأوروبى كان فى وضع توازن تقريبى حول نسب مدخراته واستثماراته طوال الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٩٤ . وكان هذا هو الوضع بالنسبة للولايات المتحدة واليابان حتى أوائل الثمانينات . ثم وقعت الولايات المتحدة فى « عجز » دولى درامى عندما انهارت مدخراتها على حين ظل الاستثمار المتجه إلى الداخل عاليا (لدعم ميزان مدفوعاتها وعجز ميزانيتها) . وقد مول توءم العجز هذا اليابانيون والاتحاد الأوروبى إلى مدى أقل فى منتصف الثمانينات . وهكذا فعلى الرغم من بعض التقلب فى الاتجاهات الإجمالية التى تبين تأرجحات ضخمة فى نسب الناتج المحلى الإجمالى إلى الاستثمار والمدخرات ، فإن دول التكتلات الرئيسية ظهرت متشابكة معا فى علاقة تبادلية . وعلى الأخص لا يستطيع الاقتصاد اليابانى أن يستمر فى وجوده بشكله الحالى بدون أسواق الولايات المتحدة لسلعه المصنوعة ، على حين أن الولايات المتحدة فى حاجة راهنة إلى اليابان كمصدر لتمويل إنفاقها الداخلى . فاليابان والولايات المتحدة تحتاج كل منهما إلى الأخرى ، لأن المصير الاقتصادى لكل منهما مشتبك مع مصير الأخرى رغم المصالح المتباعدة فى الصناعة والسياسة النقدية (٢) .

وستتدعم هذه النقاط إذا نظرنا إلى هيكل التجارة داخل التكتلات التجارية الرئيسية (لويد ١٩٩٢ ، صندوق النقد الدولى ١٩٩٣ ، كيركباتريك ١٩٩٤) . كانت النسبة المئوية للتجارة الإجمالية من جانب قائد التكتل مع شركائه المباشرين فى ١٩٩٠ هى ٧٩ فى المائة لبلاد الاتحاد الأوروبى داخل أوروبا ، و ٣٣ فى المائة لتجارة الولايات المتحدة مع أمريكا ، و ٣٠ فى المائة للتجارة اليابانية مع آسيا . وبذلك يكون التكتل الأكثر تكاملا فيما يتعلق بالتجارة هو الاتحاد الأوروبى ، فلا الولايات المتحدة ولا اليابان تتاجر بهذا القدر مع « شركائهما » الطبيعيين فى التكتل ، حيث التجارة داخل التكتل ضئيلة . ويجب أن تظل الولايات المتحدة واليابان تتطلعان إلى البيئة الدولية الأوسع بحثا عن شركاء تجاريين . وينبغى أن

يدعم ذلك التزامهما المتبادل ببيئة تجارة أكثر انفتاحا . وقد يكون لدى الولايات المتحدة الكثير لتخشاه من اختراق اليابان لوارداتها فى قطاع صناعتها التحويلية ، ولكنها تبقى مصدرا رئيسيا للسلع المصنعة والخدمات والمنتجات الأولية ، وهى تعتمد على نظام ليبرالى للتجارة الدولية لكى تكون فى هذا الوضع . وقد تكون اليابان أسيرة فعليا للولايات المتحدة فى السياسة التجارية ولكن الولايات المتحدة ما تزال ملتزمة بالتجارة الحرة وستظل كذلك إلى أن تهدد اليابان أو أى منافسة أجنبية أخرى بانهيار كارثى لقاعدتها الصناعية المحلية .

شكل (٦-١) تطور المدخرات والاستثمار فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان ، ١٩٦٠ - ١٩٩٤ (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى) .

المصدر : خدمات اللجنة الأوروبية



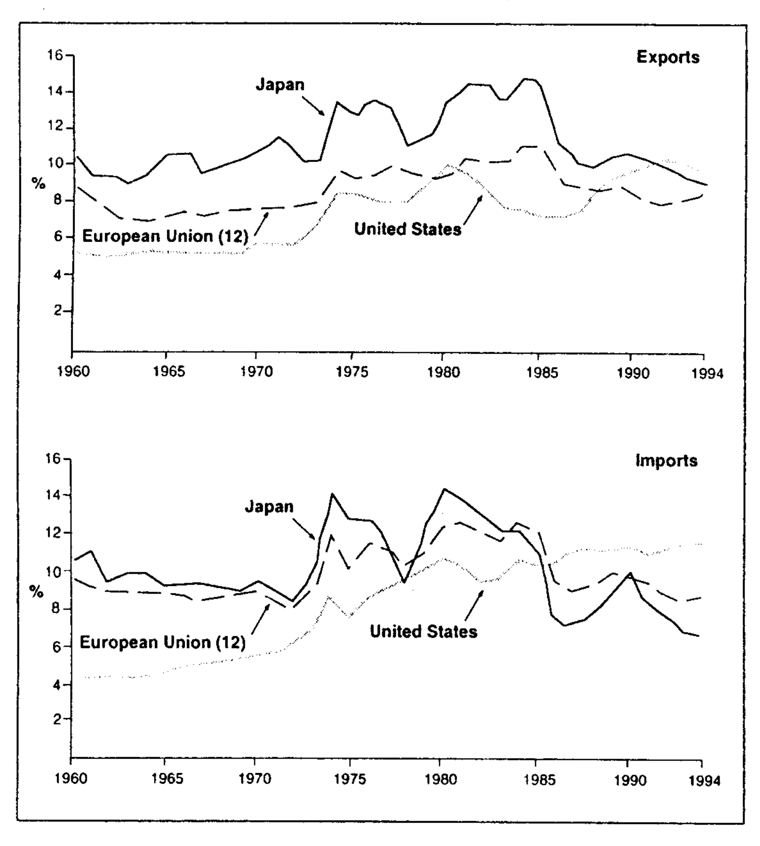
ويقدم شكل (٦-٢) مؤشرا لأهمية التجارة للاقتصادات/التكتلات الثلاثة الرئيسية فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٤ (معبرا عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى) . وما يسترعى النظر هو الطريقة التى تتحرك بها نسبة الصادرات والواردات للمجموعات الثلاث من الاقتصادات فى تقارب وثيق فى الثمانينات المتأخرة . وابتداء من ذلك الوقت أصبح هناك تباعد طفيف في حالة الواردات ، ولكن طوال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٤ كانت أهمية التجارة للمجموعات الثلاث ثابتة ومتشابهة نسبيا . ويشير هذا التشابه فى مستويات نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى لدى اللاعبين الثلاثة الرئيسيين إلى تماثل فى علاقاتهم الخارجية يمكن أن يؤدى إلى اتفاق أوسع بينهم (أنظر أيضا الفصل الخامس) .

وعلى أى حال يبقى أن الاقتصاد الأقل منعة هو اقتصاد اليابان . ويدل على ذلك ارتفاع نسبة صادراتها إلى ناتجها المحلى الإجمالى بالمقارنة بالمجموعتين الأخريين (باستثناء السنوات الأخيرة) ، وهو ما يشير إلى توجهها التصديرى ، كما يدل عليه الانخفاض القريب العهد فى نسبة تغلغل الاستيراد وهو ما يجعلها خاضعة لضغوط من أجل « النفاذ إلى السوق » . وعلى حين أن التكتلات التجارية التمييزية قد أخذت شكلا رسميا فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، لم يكن لليابان مثل هذه الترتيبات الرسمية مع جيرانها ، وتبدو الآفاق أمام ظهورها فى آسيا الشرقية وضلوع اليابان فيها شديدة الضيق (كيركباتريك ١٩٩٤ ، باناجاريا ١٩٩٤) . وبذلك يكون لليابان أراض خلفية طبيعية محدودة لتجارتها أقل من اللاعبين الرئيسيين الآخرين على الرغم من أن الثلاثة يشتركون فى نسبة إجمالية مجمعة كلية للتجارة إلى الناتج المحلى الإجمالى . وتتركز تجارة اليابان التصديرية على الخصوص فى عدد صغير من القطاعات (السيارات والإلكترونيات الاستهلاكية على سبيل المثال) ، تجعلها ضعيفة التحصين أمام سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى .

وفى النهاية تبدى مجموعات البلاد الثلاثة أيضا تشابها متزايدا فى نسبة الأصول المملوكة في الخارج إلى الناتج المحلى الإجمالى . وبين ١٩٨١ و ١٩٨٨ هبطت نسبة النصيب في محفظة عملة الثروة المالية الدولية إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٩٤ر١ إلى ٥٩ر١ للولايات المتحدة على حين أنها ارتفعت من ٢١ر. إلى ٣٤ر. ومن ٤٤ر. إلى ٧١ر. لليابان والاتحاد الأوروبى على التوالى (لجنة الجماعات الأوروبية ١٩٩٠ جدول ٧-٥ ص ١٨٧) . وقد استمرت هذه الاتجاهات منذ ذلك الوقت بحيث أن نسبا أكثر استواء للأصول الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى تتحقق وسط الثلاثة الكبار .

شكل ٦ - ٢ أهمية التجارة للتكتلات الاقتصادية المختلفة ، ١٩٦٠ - ١٩٩٤ (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية) .

المصدر : الاقتصاد الأوروبى ، العدد ٥٨ ، مستمد من الجداول ٣٨ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ .



ومغزى هذا العرض هو تأكيد انبثاق واستمرار اللاعبين الثلاثة الرئيسيين فى الاقتصاد الدولى . وهم يمتلكون بالتقريب نفس الحجم الاقتصادى والمكانة الاقتصادية كما تتناقص درجة التنوع في علاقاتهم الخارجية الكلية . وهكذا فمن حيث الإمكان على الأقل يتيح ذلك توقع حدوث الإدارة النشيطة للاقتصاد الدولى من جانب الاقتصادات الثلاثة القائدة متعاونة . فمن الأسهل تحقيق الاتفاق بين ثلاثة لاعبين من تحقيقه بين مجموعة الخمسة أو مجموعة السبعة لا لسبب آخر غير وجود عدد أقل من اللاعبين . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال عقد اتفاقيات جديدة بالضرورة . فذلك يتوقف على القضايا والملابسات الاقتصادية التى تنشأ وتتطلب الإدارة . وليست الآفاق المباشرة أمام التعاون الموسع سعيدة الطالع كما رأينا فيما سبق . كما تبقى اختلافات مهمة فى السياسة حول شكل وأسلوب الإدارة الاقتصادية بين اللاعبين الثلاثة الرئيسيين على سبيل المثال تستطيع أن تشل أى محاولة جدية من جانبهم لتحقيق تنسيق أو تعاون في السياسة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك فإن ممارسة أكثر فاعلية للإدارة الدولية تتطلب أن تتشكل التكتلات نفسها فى كيانات إدارية تنظيمية متماسكة . ولكن الوضع الحالى للأمور ليس مشجعا على الاطلاق فى هذا الصدد . فهذا الأمر فى جزء منه قضية من قضايا الإرادة السياسية وقوة الدفع . ولا توجد فى أى تكتل رئيسى قيادة سياسية أو أفكار اقتصادية سائدة مؤدية إلى توسيع طموح للتحكم الاقتصادي الدولى . وفى الفصل التالى سنتناول التطور الداخلى للاتحاد الأوروبى ونستخلص استنتاجات متشائمة نسبيا . وتظل الفجوة واسعة بين إمكانات التحكم الموسع ومفاهيم وسياسات اللاعبين الرئيسيين . ولكن ذلك يمكن أن يتغير تحت ضغط الاحداث على وجه الخصوص .

وفى هذه المرحلة يشير التحليل إلى أن هيكلا فى حده الأدنى للتحكم الدولى المعدل متعدد الأطراف سيسود فى المستقبل المباشر . وسيكون معدلا بالقياس إلى النظام السابق من تعدد الأطراف فى ظل هيمنة الولايات المتحدة ، فى شكل نظام ثلاثى الأطراف مرتكز على التكتلات الثلاثة الرئيسية . وسيضاف إلى ذلك

مفاوضات ثنائية الأطراف تبدأ فى الظهور بين اللاعبين الثلاثة الرئيسيين حول القضايا المهمة ، وبينهم وبين الأطراف الأخرى الأصغر كذلك . وتسمى هذه الظاهرة الأخيرة تعددية الأطراف المصغرة وسنناقشها لاحقا . أما ماذا ستكون عليه المستتبعات الكاملة لهذا الوضع النسبى أو الترتيب بالنسبة لإدارة الشئون الاقتصادية الدولية . فيبقى مسألة مفتوحة للمناقشة .

ولكن يبدو أن نزعة حمائية متجهة بنظرها إلى الداخل سافرة وواسعة الانتشار من جانب التكتلات الرئيسية هى بعيدة الاحتمال على الفور . وسيبدو مثل هذا المستوى للحد الأدنى للتعاون المعدل متعدد الأطراف كافيا لضمان « الانفتاح » المستمر للنظام الاقتصادى الدولى حتى حينما يواصل هذا النظام التحرك بعيدا عن النمط التقليدى لما بعد الحرب ، نمط تعدد الأطراف الليبرالى الكامل (٣) .

الجوانب النوعية للتحكم المالى الدولى

بعد تقديم الخلفية العامة لقضايا التحكم الاقتصادى الدولى ، من المفيد إبراز ملامحه المتنوعة على نحو أكثر اكتمالا . وسندرس فى هذاالقسم المستويين الأولين الملخصين فى بداية هذا الفصل معا ، لأنهما كما سيتضح يتراكبان على نحو ملحوظ على أساس التطور المؤسسى .

النظام المالى الدولى

إن النظام المالى هو الجزء من الاقتصاد الدولى الذى اجتذب أكبر اهتمام من المعلقين وهو الجزء الذى يبدو وقد تم تدويله إلى أكبر مدى . وهو يشكل المنطقة الأكثر إثارة للجدل والخلاف وعلى الأخص منذ استهل التحول الكبير فى النظام أثناء بواكير السبعينات الانتقال مما شخصه بادوا - شيوبا وساكومانى (١٩٩٤) بوصفه النظام النقدى الدولى الذى تقوده الحكومات لفترة بريتون وودز (ح) إلى النظام النقدى الدولى الذى تقوده السوق اليوم (س) .

ويحصى بادوا – شيوپا وساكومانى ست سمات رئيسية تميز س (ص ٢٤٦) . (أ) تدويل المحافظ المالية المترتب على التحرير المحلى واسع الانتشار لحركات رأس المال (ب) تدهور أهمية البنوك بالنسبة إلى الأسواق كهيئات للتوسط المالى (ويدل عليه الصعود فى أهمية الأوراق المالية وإصدار السندات ... الخ) (حـ) تحديدالسوق المالى لأسعار الصرف فى ضوء النمو فى حجم الصفقات المالية الدولية بالنسبة إلى الصفقات التجارية . (د) تقلب السوق وتضخيم الصدمات عبر النظام وهو أمر ينسبه هؤلاء الباحثون بدرجة كبيرة إلى نمو المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات (هـ) تركيز السوق حيث تتاجر مجموعة صغيرة نسبيا من المؤسسات فى وقت واحد عبر الأسواق الدولية مستخدمة مواصفات متماثلة للتحليل والسلوك واخيرا (و) الظهور المتناقض لعدم عزل البلاد عن ضغوط سعر الصرف فى نفس الوقت الذى لا يؤدى فيه ذلك إلى فرض الانضباط عليها فى أمور سياساتها الاقتصادية المحلية .

وكاستجابة لهذه التغيرات في النظام المالى الدولى كانت هناك تطورات فى ثلاث ساحات متميزة من التنظيم . الأولى تتصل بالعلاقة العامة التى تنسق وتنظم العلاقات النقدية والمالية وعلاقات سعر الصرف بين اللاعبين الرئيسيين أساسا من الثلاثة الكبار . وبوجه عام فقد انحصر ذلك عمليا فى تحديد عرض النقود الكلى والسيطرة على سعر الصرف بما أن تنسيق سياسات المالية لم يكن فى مقدمة تفكير السياسة الاقتصادية منذ السبعينات المتأخرة . وكما ناقشنا فى الفصل الثانى انهارت المحاولات لتدبير السيولة الدولية على نحو متعدد الأطراف بعد ١٩٧٩ . وقد أدى ذلك إلى عدم التلاؤم الرئيسى في التحكم الذى يميز الفترة الحالية أى إلى فجوة مؤسسية بين الطبيعة الدولية المتزايدة للنظام المالى والتحويلات القومية فى الأغلب للبنوك المركزية الرئيسية والآليات التنظيمية الأوسع ذات الموقع القومى للأسواق والمؤسسات المالية .

فكيف يمكن إغلاق تلك الفجوة المؤسسية ؟ إن اجتماعات قمة الثلاثة الكبار

والسبعة الكبار وإن قدمت ساحة لتناول هذه القضايا العريضة ما تزال تفتقر إلى القاعدة المؤسسية الملائمة ، فلا توجد سكرتارية دائمة ملحقة بلقاءات القمة ، وهى تمارس فى جو غير رسمى دون قواعد إجرائية محكمة أو جداول أعمال محددة الوظيفة ، ولا يوجد إلا القليل من الجزاءات - وقد تكون منعدمة - لتطبق على الممثلين القوميين إذا لم يكن التنفيذ وشيكا . والنتيجة أن اجتماعات القمة فيما يتعلق بالتحكم فى السيولة الدولية لم يكن لها إلا نجاح جزئى وغالبا بالمصادفة أو بقدر مساو بالتصميم . وقد أدى « تبادل وجهات النظر » الذى تجسده الاجتماعات إلى عدد من المبادرات النقدية المتعلقة بأغراض خاصة ذات طابع تدخلى (كما ذكرنا فى الفصل الثانى) ولكن على حين أن بنكا مركزيا دوليا أسبغت عليه الصفة الرسمية غائب عن النظام النقدى الدولى الذي يقوده السوق (س) كما ناقشنا في الفصل الثانى فإن مهمته يمكن أن تقع على عاتق بلد معين وبنكه المركزى . وهكذا فقد كان مجلس الاحتياطى الفدرالى للولايات المتحدة فعالا فى اتخاذ مبادرات تغلق بالتحكم والتنظيم كما سنرى فيما بعد .

وتميز الترتيبات المؤسسية الأكثر تطورا الجانب الثانى المهم من التحكم فى (س) . جانب آليات المدفوعات الدولية . إن أنظمة المقاصة والتسوية للصفقات المالية الدولية قد لا تبدو جانبا مهما بوجه خاص للنظام النقدى الدولى ، ولكنها حاسمة الأهمية لاستمرار كل أنماط النشاط المالى ، سواء أكان منظما فى أنشطة بنكية أو أسواق أوراق مالية . وهذا النشاط يذكِّر بسمات السلع العامة ، فهو يلتمس أن يكون منظما بطريقة جماعية ولكنه يعانى من مشاكل الراكب الحر الحادة . وعلى المستوى القومى تلعب البنوك المركزية دورا مهما فى خلق آليات المدفوعات والرقابة عليها ، فتقديم خدمات « النقود النهائية » جزء رئيسى من التزامات البنوك المركزية باعتبارها « المقرض الأخير » ، وعندما لا تتحقق الوظيفة البنكية المركزية على المستوى الدولى فإن مخاطر الغياب تتزايد وتهدد الاضطرابات بالتعاظم عبر النظام بأكمله .

ووسط الجماعة البنكية الدولية يسود الإقرار بأن نمو الصفقات المالية الدولية يطرح للمناقشة قضايا خدمات الدفع ذات الكفاءة التى تناولتها عدة تقارير لمجموعة العشرة (تقرير أنجيل ١٩٨٩ ، تقرير لا مفالوسى ١٩٩١ ، تقرير نويل ١٩٩٣) . والنتيجة شبكة نامية من آلاليات المؤسسية التعاونية والمتناسقة للرقابة على هذه الصفقات وتقنينها وتنظيمها (متركزة على النظام البنكى الدولى وترأسها مجموعة خبراء أنظمة الدفع) . وتوازى مبادرات البنك المركزى لمجموعة العشرة تطورات مماثلة داخل الاتحاد الأوروبى تعد الآن بأن تكون نظام مقاصة فعال عبر الحدود . ويمكن توسيع ذلك بسهولة ليشمل أوروبا الوسطى والشرقية إذا لزم الأمر (بادوا شيوپا وساكومانى ١٩٩٤ ص ص ٢٥٥ - ٧) . والمساحة الثالثة لإدارة النظام النقدى حديث التدويل تتعلق بإشراف هذه التنظيمات التى تمارس الأعمال المصرفية والمالية السوقية . وهنا كانت مبادرة السياسة التى تعد نقطة تحول هى ميثاق بازل الذى أسس الدور القيادى للنظام البنكى الدولى فى الأشراف على المؤسسات المصرفية الدولية . وترتب على ذلك أن اتفاقية رأس المال للجنة بازل ١٩٨٨ ربما كانت أكثر الاتفاقيات الدولية أهمية حتى ذلك الوقت فى مجال الإشراف على البنوك . فقد أقامت إطارا للتطورات اللاحقة ومجموعة من القواعد لقياس كفاءة رأس المال ولتحديد معايير الحد الأدنى للسلوك فى مجال الأعمال بالنسبة للبنوك المنخرطة فى الأنشطة الدولية . وفى وقت قريب امتد منهج مخاطر الائتمان هذا ليشمل مخاطر السوق واجراءات التقدير المشتقة منها بين عدة أمور أخرى (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : اتجاهات الأسواق المالية ، العدد ٥٤ ، فبراير ١٩٩٣ . ص ص ١٣ - ٢٦) . ومرة ثانية عكست التطورات داخل أوروبا هيكل اتفاقية بازل حيث وافق الاتحاد الأوروبى على توجيهات كفاءة رأس المال الشاملة للبنوك فى ١٩٨٩ .

وكانت لجنة بازل مثل اجتماعات القمة النقدية لمجموعة الثلاثة ومجموعة السبعة مصممة أصلا كمنبر لتبادل الأفكار في جو غير رسمى بدون قواعد أو اجراءات مقرة وبدون سلطات لاتخاذ القرارات . ولكن على الرغم من أنها ،

واصلت هذا الجو الأصلى غير الرسمى فقد كان تطورها متجها نحو المزيد من الاضطلاع بإرساء عملى للقواعد وبإشراف عملى على التنفيذ ، ولم تكن الأهداف الرئيسية للجنة المزيد من تحرير رأس المال والأسواق البنكية فقد تركت ذلك لسياسة الحكومات القومية . وكان ما فعلته هو الاستجابة لآثار هذا التحرير على التنظيمات التى تقوم بالأعمال المالية الدولية وعلى البنوك المركزية المشتركة معها . فقد كانت تقودها مطالب البنوك والبورصات والحكومات لتحقيق بيئة مالية أكثر تقنينا ونظاما بدلا من المبادرة بفعل توجيهى من جانبها . ويوازى نشاط لجنة بازل فيما يتعلق بالجماعة المصرفية المنظمة الدولية لوكالات الأوراق المالية ، وهى جهاز أقل عمرا وأقل قوة يتعامل مع جوانب أخرى من الصفقات المالية الدولية وعلى الأخص الإشراف على سوق الأوراق المالية . ولقد تأسست عام ١٩٨٦ وعلى الرغم من أنها فى حوار مع إطار لجنة بازل فعليها أن تنضج إلى نفس المدى (٤) .

والقضية التى يطرحها ظهور هذه الهيئات (وهيئات أخرى مماثلة سنناقشها فورا) هى لماذا وكيف نشأت فى مرحلة من التأكيد الإيديولوجى المتزايد على الحلول السوقية للعلاقات الاقتصادية الدولية . فلماذا تخلق أجهزة تنسيقية جديدة لتنظيم وإدارة الأسواق والصفقات حينما يكون من المفروض أن هذا التنظيم وتلك الإدارة يلقيان النفور المتزايد من جانب صناع السياسة ؟ ونلخص الإجابة هنا وكان قسم منها قد أومىء إليه فيما سبق . لقد استجابت لجنة بازل لمطالب قدمت فى مكان آخر من جانب الحكومات خلال البنوك المركزية ، والشركات التجارية الضالعة فى نشاط الوساطة المالية نفسه . وكان الإحساس « بفقدان السيطرة » التنظيمية الذى تعانيه البنوك المركزية ويعانيه مديرو المؤسسات المالية أنفسهم ، نتيجة حافلة بالمفارقة للتجديد المالى الذى أطلقه من عقاله التحرير القومى للأسواق المالية فى الثمانينات وخلخلة تنظيمها الإدارى ، وللتطور التكنولوجى لأنظمة المعلومات والاتصال الذى أدخل فى إثر ذلك . كما أن تنمية النشاط « خارج الميزانية » المبنى على الرسوم (حقوق البيع بسعر محدد لمدة

العقد ، والمقايضات والتعامل مقدما والتسليمات فى المستقبل) من جانب البنوك والمنظمات الأخرى قوضت الممارسات الراسخة المفهومة للإدارة التجارية داخل هذه الشركات والبلاد ، ومن المفارقات أن التكنولوجيا التى أدخلت توقعا لأن تقدم معلومات حديثة ولأن تكون بذلك عونا للمديرين ، أدت فى الواقع إلى شعورهم بفقدان السيطرة . وكانت هذه المؤسسات تعتقد فيما مضى أن بيئتها التجارية « مجال لعب منبسط (مستو) » من حيث النشاط التنافسى بين الشركات والبلاد . ولكن ذلك تقوض بفعل التطورات آنفة الذكر . فلم يعد اللاعبون يفهمون تماما ما هى «قاعدة رأسمالهم » ولا كيف تعمل من حيث الائتمان ومخاطر السوق . فقد تشوشت تلك المعرفة بواسطة الهندسة المالية التجديدية للثمانينات . وكان معنى سرعة إدخال أدوات مالية جديدة ، ووتيرة النشاط التجارى نفسها وضرورة اتخاذ قرارات « فورية فى مكان العمل » من جانب متعاملين فى مكان محدد أو فى أسواق محددة هو أن مديرى البنوك التجارية أنفسهم أصبحوا غير واثقين من تعرضهم للمخاطر ومن الجدارة الفعلية لشركاتهم . وهكذا أصبحت لمسؤولى البنوك مع المشرفين القوميين التقليديين عليهم أى البنوك المركزية مصلحة فى إعادة تحقيق شفافية أكبر فى ضوء الظروف الجديدة التى يواجهونها فى التعاملات الدولية (٥) .

وكما أوضح عدد من المعقبين (هلينر ١٩٩٤ ، كابستين ١٩٩٤ ، بادوا شيوپا وساكومانى ١٩٩٤) ، فإن هذا الموقف وسط مديرى البنوك المركزية والبنوك التجارية الرئيسية أنشأه أولا (ودعمه بعد ذلك) عدد من الأزمات/ الإفلاسات المصرفية فى السبعينات والثمانينات (بانكهاوس هيرشتات فى ألمانيا وبنك فرانكلين القومى فى نيويورك والبنك البريطانى الإسرائيلى فى لندن وكلها فى ١٩٧٤ ، وبانكو أمبروز يانو فى ١٩٨٢ – ٣ ، BCCI فى ١٩٩٢) وقد تمت إدارة هذه الأزمات المصرفية بنجاح بواسطة التدخل والتعاون الحصيفين من جانب الحكومات القومية . وهكذا تكون الاتجاه الخاص بأن تتعاون الحكومات القومية على وجه أكثر اكتمالا فى نطاق أوسع من المهام الإشرافية والرقابية

داخل هذا المجال . وفى الحقيقة لقد أبرز هلينر وكابستين فى تحليلاتهما الدور المركزى لسياسة الحكومات القومية فى خلق النظام النقدى الدولى الذى تقوده السوق (س) وأهميته الوثيقة المستمرة للتحكم المالى الدولى . وهذان المؤلفان ينازعان وجهة النظر القائلة أولا بأن التحول من النظام النقدى الدولى الذى تقوده الحكومات إلى النظام النقدى الدولى الذى تقوده السوق جاء نتيجة لقوى اقتصادية أو تكنولوجية حتمية بدلا من أن تكون نتيجة لتغيرات فى السياسة ، وثانيا أن هذا التحول بذلك قد قوض إرادة أو قدرة الحكومات القومية فى إدارة النظام الراهن .

إن الحركة تجاه نظام مالى متحرر قوميا فى الثمانينات كانت نتيجة لقرارات سياسية مقصودة اتخذت فى وجه نطاق من الخيارات المحددة كانت متاحة أمام صناع السياسة (هلينر ١٩٩٤) . وبالمثل فإن التطور اللاحق لنظام توجيهى جديد كانت تقوده بقدر مساو الحكومات القومية ، ووفقا لكابستين (١٩٩٤) تظل الحكومات القومية محورية بالنسبة لطبيعة ذلك النظام . وعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة هى القائدة فى تحقيق اتفاقية بازل . وفى هذا الإطار يرجح إشراف بلد الموطن على المؤسسات المالية اشراف البلد المضيف ، وهو ما يسميه كابستين مبدأ « التعاون الدولى المبنى على سيطرة بلد الموطن » وقد حاز ذلك تدريجيا القبول من جانب كل الدول المشاركة ويظل السمة المميزة السائدة للنظام .

وعلى الرغم من أن توترات بقيت موجودة بين إشراف بلد الموطن واشراف البلد المضيف ، وبين كليهما والتنظيمات متعددة القومية ذات المصلحة فى تنظيم المؤسسات الدولية والإشراف عليها ، فإن الدور المركزى لأمة الموطن فى العملية يظل قائما (٦) .

وفوق ذلك وفقا لكابستين (١٩٩٤) كانت البلاد غير المنغمسة مباشرة فى سيرورة اتفاقية بازل حريصة على أن تلحق نفسها بإطارها الإدارى المنظم . وقد

جاء ذلك تحت إلحاح البنوك العاملة داخل هذه البلاد . وترعى دينامية النظام رغبة يحدوها السوق لتحقيق « مكانة ائتمانية » تمكن مقارنتها بمكانة البنوك الكبيرة العشرين المعتمدة ، وهى مكانة تعتمد على العمل داخل توجيهات اتفاقية بازل .

وهناك نتيجة أبعد مدى لهذه العملية هى أن « عدم رسمية » عمليات اتخاذ القرار فى النظام يدعم واقعيا تأكيداً على الثقة بين الأطراف المشاركة . فالمسألة هنا لا تقف عند القواعد والاجراءات الرسمية بين هذه الأطراف على الرغم من أهميتها بدون شك - بل تتعداها إلى الطبيعة غير الرسمية لعملية اتخاذ القرار . وبطرق متعددة يدحض نجاح هذه العلمية فكرة استبدالها بخلق جهاز رسمى جديد متعدد القوميات لتنظيم كل نشاط سوق رأس المال والإشراف عليه تحت سقف واحد ، مثل الهيئة الإشرافية على أسواق رأس المال التى يقترحها برجستين (١٩٩٤ ص ٣٦١) ، ويبقى النظام الحالى للتعاون القومى المرتكز على تحكم بلد الموطن راسخا فى حالة الإشراف المصرفي وفى شكل جنينى فى حالة أسواق الأوراق المالية . وسيبدو تقويض ذلك بواسطة مبادرة أكثر اتساما بتعدد القوميات فى الأوضاع الراهنة عملا باعثا على التمزق والاضطراب .

وما لدينا إذن ليس أسواقا مفتقرة كليا إلى التنظيم والتوجيه بل هو نظام من الإدارة التفصيلية للصفقات المالية الدولية . فلم يثبت عجز الحكومات القومية فى وجه عولمة مكتسحة للمالية الدولية . ففى الواقع لقد اشتركت معا لتنظيم إشراف فعال على الوضع الجديد . ولكن ذلك يظل الإشراف المحدود على اقتصاد دولى تقوده السوق . ولا يحاول التنظيم أن يغير من تحديد السعر بواسطة السوق أو توجيه التدفقات المالية . فأسواق العملة قد تركت لتعمل دون عائق على نطاق واسع كما تركت أسعار الصرف لكى تكتشف مستوياتها الخاصة . وعلى ذلك مازال فى استطاعة تدفقات رأس المال القائمة على المضاربة قصيرة الأمد أن تلحق الضرر بأهداف الإدارة الاقتصادية القومية ذات الأسس الراسخة .

وما لا تأخذه المنظمات الإشرافية الراهنة في اعتبارها هو طرق ضبط الفعل المنطلق دون عائق لسيرورات السوق هذه . وهنا يكون تنمية أطواق سعر صرف « مقبولة » تمكن مقارنتها مع « الأساسيات الاقتصادية » من نمط وليامسون التى يسمح فى نطاقها بتأرجح العملات - أمرا مرغوبا فيه بدرجة عالية (اتكنسون وكيللى ١٩٩٤ ، ص ٣٣ ، وهولتام ١٩٨٩) . وذلك بوضوح يتمتع بقدر من التفضيل أكبر من أسعار صرف عائمة بالكامل فى درجة الوثوق والاستقرار المقدمة ، وأكثر قابلية للتحقيق من أسعار الصرف المحددة بالكامل ، وأقل احتمالا لأن يطلق سراح نشاط مضاربة فى فترات الأزمة أو الانتقال (كما هى الحال في نمط النظام النقدى الأوروبى وأسعار صرفه ذات المستوى القابل للتعديل التدريجى) . ويمكن اعتبار ذلك استراتيجية جديدة للتحكم فى الأسواق مصاحبة لفرض الدول ذات المراكز المالية الرئيسية ضريبة على تجارة صرف العملات الأجنبية قصيرة الأمد (القائمة على المضاربة) مقللة بذلك من المكاسب الممكنة المستمدة من التخصص ببساطة فى إعادة تدوير النقود .

وكما يوضح توبين (١٩٧٨ ، ١٩٩٤) . وأيشنجرين وآخرون (١٩٩٥) ستلقى ضريبة صفقات ضئيلة على شراء وبيع العملة الأجنبية « الرمل فى عجلات المالية الدولية » دون أن تمنع بالضرورة الاستثمار طويل الأمد أو فى الحقيقة كل نشاط المضاربة . وكما أكد هولتام (١٩٩٥ ص ص ٢٤٤ - ٥) وكنن (١٩٩٥ ص ١٨٩) فإن بعض المضاربة له ما يبرره لأنه يعمل حقيقة على تقليل المخاطر وعلى إشاعة استقرار العملات وتقليل التقلب . والمسألة هى منع نشاط المضاربة للمضاربة ، وبينما تكون « مناطق الهدف الواحد » مفيدة فى ارتباطها بضريبة ما فإن إجراءات أخرى يمكن أخذها فى الاعتبار لعزل العنصر « القائم على أعلى مضاربة » بطريقة نقية فى صفقات أسعار الصرف . ومن طرق معالجة ذلك أن تحد السلطات القومية بالقانون من نطاق المؤسسات المالية المسموح لها بالقيام بمثل هذا النشاط بحيث يمكن للعدد القليل من اللاعبين أن يخضع بسهولة للمراقبة . وبالإضافة إلى ذلك يطرح هذا القضية ذات

الصلة ، قضية كيف يمكن منع « الطفح » من سوق إلى أخرى . فإن نظاما ماليا متبادل الاعتماد بشكل متزايد يمكن أن يعنى الانتشار « الجانبى » السريع للمشاكل من منطقة مالية إلى الأخرى مثل العلاقة بين أسواق مبادلة العملات وأسواق الأوراق المالية وقوة دفع متزايدة للفزع والأزمة . وستكون استجابة السياسة هنا إقامة « جدران عدم انتشار الحريق » بين الساحات المختلفة لمنع الطفح وإدخال أو توسيع أشكال « التوقف » فى النشاط التجارى للسماح بفترات تبريد .

وستقطع هذه التحركات طريقا طويلا « لتبريد نادى القمار » . ولكن إدخالها تعترضه مصاعب تقنيه جدية (اكيوز وكورنفورد ١٩٩٥ ، جاربر وتيلور ١٩٩٥) وسيتطلب اتفاقيات بين مجموعة العشرين على الأقل (ولكن ربما الثلاثة الكبار فقط فى حالة بعض هذه الإجراءات) . وذلك صعب التصور فى المستقبل المباشر ، ولكنه ليس مستحيلا على الإطلاق فى المدى الأبعد . وقد بدأ خبراء النقد الدولى الأبعد نظرا ومديرو البنوك المركزية فى الحديث عن نزعة تعددية أطراف محدودة جيدة الإدارة تحت شعار « بريتون وودز جديدة » ومن الناحية الجوهرية ليست هذه القضايا « تقنية » بل « سياسية » ، وهى تتطلب إرادة سياسية من جانب زعماء الدول الرئيسية . وسيناقش الفصل الختامى ذلك بمزيد من المتابعة .

التحكم فى التجارة

بعد الأسواق المالية الرئيسية تكون المنطقة التالية فى الأهمية من الاقتصاد الدولى هى منطقة التجارة . وهنا قد ترسخ نظام توجيهى عالى الانسجام ليس مقصدنا أن نصف تطوره بأى تفصيل لأنه معروف جيدا . ولكن هناك عددا من القضايا يثار فى سياق إطار معاهدة الجات يستحق المناقشة على انفصال فى هذا القسم .

أولا ، لقد تعرضت تعددية الأطراف الليبرالية التقليدية لضغط متزايد

بعد ١٩٦٥ من مصدرين . أحدهما كان التحرك نحو ثنائية الأطراف فى شكل مجموعة من المفاوضات والاتفاقيات بين أزواج أو عدد أصغر من البلاد أجريت خارج الإطار الرسمى متعدد الأطراف للجات . ونشأ المصدر الثانى للتوتر مع خلق التكتلات التجارية الإقليمية وعلى الأخص التطور فى الثمانينات والتسعينات لآليات تسوية المنازعات فوق القومية بين الاتحاد الأوروبى ونافتا واليابان . ويشكل كلا هذين الاتجاهين ما أطلق عليه ياربراف وياربراف (١٩٩٢) تحركا نحو تعددية أطراف مصغرة ، ولا تتشبث هذه الأطراف المصغرة بحجر الزاوية المدلل للجات ، وهو عدم التمييز « ووضع الأمة الأولى بالرعاية » كما لا يتخلى بالضرورة عن « الانفتاح » فى العلاقات التجارية . وعلى ذلك يكون من الممكن تماما وجود نظام تجارى ليبرالى منفتح ولكنه ليس مبنيا على تعددية الأطراف .

وما تزال أمام التوترات بين تعددية الأطراف وثنائية الأطراف وتعددية الأطراف المصغرة فى التجارة الدولية أن تسفر عن نفسها بالكامل . ولكن طريقة العمل الراهنة للتجارة الدولية أخذت طابعها الرسمى بواسطة التطور الثانى المهم الذى نناقشة هنا وهو اختتام جولة أورجواى من مفاوضات الجات فى ١٩٩٤ وتشكيل منظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٤ - ٥ (٧) . وقد سبق أن ناقشنا القضايا المتضمنة فى هذه المجموعة الخاصة من المفاوضات فى الفصل الثالث . أما النقاط التى نؤكدها هنا فهى تتعلق بالإحياء النسبى لمصائر تعددية الأطراف بإبرام هذه الجولة ، والأهمية التى ما تزال باقية لثنائية الأطراف وللتعددية المصغرة فى الطريقة التى أبرمت بها والصعوبة التى برزت فى عملية التصديق على الاتفاقية . وكان المفتاح للوصول بالمفاوضة إلى خاتمة ناجحة على سبيل المثال هو عقد صفقة بين الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبى حول القضايا الزراعية ، وفى وقت العقد لم يكن هناك تصديق نهائى على القانون من جانب كل طرف من الأطراف المشاركة .

وفى هذه الأثناء تشكلت منظمة التجارة العالمية توقعا للتصديق النهائى أثناء ١٩٩٤ لكى تكون فعالة فى وقت ما من ١٩٩٥ . لقد أسس القانون الختامى منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية حاكمة تامة النضج يعترف بها القانون الدولى (سكرتارية الجات ١٩٩٣ : جاكسون ١٩٩٤) . فهى تجمع وتتجاوز الاتفاقيات السابقة المتفرقة الملتبسة أحيانا ، وكذلك المواد ومجموعات القواعد والفقرات والمعاهدات السابقة المتفرقة أيضا لسيرورة الجات بأكملها فيما بعد ١٩٤٧ ، رابطة جميعها معا فى حزمة مفردة ، وهى تدمج داخلها فى نفس الوقت الاتفاقيات والمواد الخاصة بجولة أورجواى التى أصبحت إلزامية لكل أعضاء منظمة التجارة العالمية بفرض التزامات قانونية مقيدة عليها . وكانت النتيجة إدارة بيروقراطية شاملة « لقواعد السلوك » اللازمة لممارسة التجارة الدولية وإقامة آلية لفض المنازعات موسعة وأكثر عصرية وبساطة وإطارا موحدا لجولات قادمة من المفاوضات . وعلى الرغم من أنها منظمة عالمية فقد ظل هيكلها «تمثيليا» من ناحية جوهرية ، فالاعضاء يتخذون القرارات باعتبارهم ممثلين لحكوماتهم ، كما يجرى اتخاذ القرارات على أساس أشكال مختلفة من تصويت الأغلبية (ويظل فيها عدد من فقرات تتيح وسائل للتملص) وهكذا يبدو أن «السيادة القومية » ليست أكثر تعرضا للخطر بالقياس إلى تعرضها للخطر فى ظل اجراءات الجات القديمة .

ويترك ختام جولة أورجواى من مشاكل تنظيم التجارة العالمية عددا يقارب ما قامت بحله . وتتعلق ثلاث من تلك المشاكل الأكثر إلحاحا بالزراعة ومعايير البيئة وحماية مصالح العالم الثالث . وتتعلق كلها بدورها بالجدال بين مستقبل النزعة الحمائية وحرية التجارة . والقضايا الثلاث على أنحاء كثير مترابطة من خلال المشاكل التى تواجه بعضا من الاقتصادات الأقل نموا في مواجهة جولة أورجواى . وستكون هناك دائما اعتراضات مشروعة على استحواذ شركات البلاد المتقدمة على مخرجات هندسية وراثية من التجارب الزراعية . وسيبقى إمكان تحويل الناتج الزراعى للعالم الثالث نحو تلبية المطالب القياسية لسوق

العالم الأول قائما . وتحتاج القابلية العامة لحيوية نظام زراعى قابل للاستمرار بيئيا عند تزايد الضغوط التجارية التكاملية إلى التفكير العميق . وبالإضافة إلى ذلك لم تحل مسألة الدعم المستمر للناتج الزراعى والتجارة فى العالم الأول حلا سليما بواسطة جولة أورجواى ، وظل هذا النظام للدعم من السمات المميزة للاعبين الثلاثة الكبار إلى هذه الدرجة أو تلك .

ويمكن النظر إلى قضية التنمية الزراعية المتواصلة فى ظل نظا ما بعد الجات باعتبارها جزءا من المشكلة الأوسع للتحكم البيئى الكوكبى . فإن جولة أورجواى بتقويتها تحرير التجارة وفق أفكار عدم التمييز والمعاملة بالمثل يمكن أن تزيد من صعوبة التزام بعض الدول القومية بمعايير بيئية مختلفة أعلى مستوى . ويمكن أن يتصاعد الضغط من أجل تخفيف هذه المعايير أو إلغائها تماما وفقا لقواعد المعاملة التجارية العادلة غير التمييزية (لانج وهاينس ١٩٩٣) . فالمعايير الأكثر صرامة تزيد من تكلفة السلع والخدمات التى تنشأ فى بلد مفرد ، وتمنع تمييز الواردات من تلك البلاد التى تقتطع من مستوى المعايير ومقدار التكلفة . وقد تعرضت مجموعة القواعد البيئية لمنظمة التجارة العالمية فى هذا الصدد لهجمات حادة من المصالح البيئية للولايات المتحدة على وجه الخصوص (على الرغم من توجيه الكثير من النقد أيضا إلى اتفاقية نافتا مع المكسيك) . ولكن ينبغى تذكر أن بلادا كثيرة من العالم الثالث تقدم حججا لرفض فرض أو مواصلة معايير عالية خشية من العجز عن المنافسة إذا فرضت عليها هذه المعايير .

وقد بعثت هذه المآزق الحياة فى الحجة الحمائية المعادية لحرية التجارة (لانج وهاينس ١٩٩٣ ، نادر وآخرون ١٩٩٤ ، جولد سميث ١٩٩٤) . وهناك اهتمامات مشروعه يثيرها هذا الجدال تمتد على ألوان الطيف السياسى من اليسار واليمين كليهما . وينبغى ألا نتجاهل هذه الاهتمامات ولكن الحل ليس – كما أشرنا فى الفصل الثالث – التقييد المعمم للتجارة حتى ولو باسم « نزعة

حمائية جديدة » . فعلى الأصح يكون رخاء ونمو الاقتصاد الدولى أكثر احتمالا مع نظام تجارى منفتح وليبرالى على نطاق واسع . ويمكن معالجة الاهتمامات البيئية بطريقة أفضل بتوجيه دخل اقتصاد دولى تام ومزدهر بالقياس إلى دخل اقتصاد راكد ، قد يكون خطرا حقيقيا إذا نشأت نزعة حمائية واسعة الانتشار نتيجة له . والدروس المستفادة من الثلاثينات هى أن نزعة حمائية واسعة الانتشار لم تقف عند الحيلولة دون الانتعاش والخروج من الركود بل حفزت منافسة تناحرية تهزم نفسها بنفسها بين الدول ، من الصعب أن يكون ذلك سنياريو ملائما لحماية البيئة أو إفادة الاقتصادات الأكثر فقرا وضعفا .

كما أن القضايا الزراعية المذكورة آنفا لن تكون بالضرورة في وضع أفضل للتعامل معها بواسطة الحماية . فالحاجة تدعو إلي مفاوضات جديدة معقولة حول شروط التجارة على العكس من التخلى عنها باسم سياسة اكتفاء ذاتى محلية النطاق . وقد تكون حماية قطاعات معينة لمدد محددة مبررة فى بعض الأحيان ، وقد يكون ذلك أقل إضرارا بالاقتصادات المفردة فى عالم تنفرد داخله التكتلات التجارية بمسئولية حسم ذلك الأمر مع نمو العلاقات بينها . ولكن على أوسع مدى ممكن ، يكون نظام تجارى ليبرالى منفتح هو أفضل الأنظمة المأمولة . وهو ما يزال ممكنا على الرغم من أن إعادة بث الحياة فى تعددية الاطراف مع إنشاء منظمة التجارة العالمية قد أغلق بعض الخيارات . وما تزال مفاوضات تعددية الأطراف المصغرة ممكنة (وإذا تحكمت الظروف ستجعلها الدول القومية ممكنة بتجاهل أو تجاوز تعددية الأطراف الصارمة لمنظمة التجارة العالمية) . وقد تهيىء التعددية المصغرة أساسا أفضل لمعالجة بعض المشاكل التى تعرفنا عليها آنفا (حالة الدعم الزراعى حيث تستطيع المفاوضات بين الثلاثة الكبار فحسب أن تؤدى إلى نتائج) . وقد قدمت الأشكال ثلاثية وثنائية الأطراف روافع قوية لتحرير تجارى أوسع فى الماضى (أوى ١٩٩٤ ص ص ١٥٦ - ٦١) . وختاما لهذا القسم هناك توضيح يتعين إبرازه حول الكثير من عناصر المناقشة السابقة . فالطريقة التى قدمت بها القضية تناظر المفهوم التقليدى عن أن

التجارة الدولية تحدث فى « الهواء الطلق » كما لو كانت بين دول قومية . ولكننا أوضحنا فى الفصل الثالث أن ما يصل إلى ثلث التجارة الدولية يتم بالفعل داخل حدود الشركات متعددة القومية ، إنها بالفعل تجارة فى نطاق الشركة متعددة القومية . ويطرح ذلك مجموعة جديدة كاملة من المشاكل مرتبطة بقدر متساو بالتنظيم العام للأعمال الدولية وبالتجارة الدولية نفسها . ولكن القضايا التى ارتادها هذا القسم الفرعى لا تجعلها هذه الملاحظة بالضرورة زائدة عن الحاجة ، فهى تظل مهمة وحيوية حتى بالنسبة إلى بيئة تقوم فيها الشركات بالتجارة من داخلها . إن قضايا مثل « تسعير التحويلات » وأعراف المحاسبة الدولية واجراءات إعلان الضريبة والربح هى التى تثار فى السياق الجديد . ومن المحتمل أن تعالج هذه القضايا على نحو أفضل فى بيئة تفاوضية متعددة الأطراف مثل إطار « الاتفاقية العامة للأعمال الدولية » (جايب) الذى نناقشه فى القسم التالى .

تنظيم الاستثمار الأجنبى المباشر وهجرة العمال

أثيرت مسألة الإدارة الدولية للاستثمار الأجنبى المباشر ونوقشت فى الفصل الثالث . وقد ناقشنا هناك منهجين ممكننين للتحكم : إما تنمية منهج متعدد الأطراف متعدد القوميات عبر ما يشبه منظمة موازية للجات أو منظمة التجارة العالمية ، أى اتفاقية عامة للأعمال الدولية (جايب) أو اتفاقية عامة للاستثمارات الدولية وإما المضى على طول خطوط أكثر نوعية وظيفيا للمفاوضة حول جوانب نوعية من الاستثمار الدولي المباشر فى اجتماعات منفصلة . كما أثيرت مسألة خيار تعددية الأطراف المصغرة ، الخاص بالمساومة ثنائية أو ثلاثية الأطراف (الثلاثة الكبار) فى الفصل الثالث .

وتلك منطقة تكون فيها تقوية نظام السياسة العامة الدولية أكثر إلحاحاً ، إذا أخذنا فى الاعتبار النمو الدرامى للاستثمار الأجنبى المباشر وأهميته

الاستراتيجية المتزايدة بالنسبة للشكل المستقبلى للاقتصاد الدولى . والكثير من تحركات السياسة قريبة العهد هنا قد صمم لزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق ولتحرير أبعد مدى لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، وعلى الأخص فى حالة استثمار قطاع الخدمات (على سبيل المثال قواعد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الخاصة بتحرير حركات رأس المال) . وسيكون هناك إمكان لدفع هذا الاتجاه إلى مدى أبعد بواسطة السياسة العامة الصريحة للدول الرئيسية فى توسيع نطاق وغطاء تحركات تحرير الاستثمار الأجنبى المباشر . وسيعنى ذلك التوسيع اللاحق لمبادرات خاصة بموضوعات محددة من حيث الأساس لتطوير الخليط الموجود حاليا من الاتفاقيات الثنائية والثلاثية مع إلحاق أى قضايا حقيقية متبقية متعددة الأطراف بإطار منظمة التجارة العالمية. (جوليوس ١٩٩٤) . ومن ناحية أخرى فإن الذين يرون أن مشكلة عدم الاتساق فى تنظيم الاستثمار الأجنبى المباشر ستبرز ، وهم الذين تقلقهم التغطية الجزئية والذين يستشعرون الحاجة إلى تنسيق أعمق فى أمور الاستثمار الأجنبى المباشر نوعيا التى ليست مرتبطة بالضرورة بالتحرير الأبعد مدى وحدة ، قد ألحوا على الخيار متعدد الأطراف وتنمية هيكل مؤسسى جديد (برستن ١٩٩٤) إلا أن هذين المنهجين كليهما لا يريان المشكلة باعتبارها متعلقة بإعادة توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على أساس دولى بحيث لا تتحرك فقط نحو تلك البلاد المحرومة من التدفقات والمقادير الكبيرة بل توجه أيضا نحو الاستثمار فى قطاعات نوعية تفتقد مثل هذه الاعتمادات .

ولم تهتم هذه المناقشة حول تنظيم الاستثمار الأجنبى المباشر حتى الآن إلا بالتحركات الدولية التعاونية الممكنة . وقد أخرجنا من الاعتبار مبادرات السياسة التى يمكن القيام بها على المستوى المحلى البحت . وهناك شعور عام وسط الراديكاليين السياسيين ومنظرى العولمة المتطرفين بأن القليل يمكن القيام به هنا . فاليسار بخاصة يرى الشركات متعدية القومية شديدة الضراوة وخارج سيطرة أى حكومة معينة . ولكن كما رأينا فى الفصل الرابع ، يبدو هذا الموقف متشائما

بغير ضرورة ، هو من الناحية السياسية يجردنا من السلاح ويحتاج إلى تحد . فإن كتلة نشاط أعمال الشركات الدولية يظل محددا نوعيا ببلد المنشأ . وهناك إمكان متواضع ولكنه واقعى يقضى بتأسيس نظام للرقابة الدولية علي نشاط الشركات متعددة القومية ذات المقر فى الموطن (بيبلى وآخرون ١٩٩٤) . وليس لبلاد مثل المملكة المتحدة هذا الهيكل الرقابى على الرغم من أنه شائع إلى هذه الدرجة أو تلك فى بلاد أخرى متقدمة تمكن مقارنتها بها . واقتراح بيبلى وآخرين يتعلق بتأسيس وتنميته أو تقوية هذه الأشكال من التحرى عبر العالم المتقدم بحيث تقدم على الأقل معلومات جيدة النوعية ، وتحليلا جيد النوعية للتأثير الدقيق للاستثمار المتجه إلى الداخل وإلي الخارج على اقتصاد معين (٨) . ويذهب اقتراحهم إلى وضع ذلك فى إطار محاسبى اجتماعى محكم يمكن توسيعه ليدمج داخله القضايا العامة للأعمال التى ذكرناها آنفا فى ارتباطها بالتجارة داخل الشركة متعددة القومية . وسيشكل ذلك أساسا لتنمية إجراءات سياسة توافقية ، سواء بين الدول القومية الرئيسية أو داخل كل بلد لمعالجة أى آثار معاكسة يتم التعرف عليها بتلك الطريقة . وإذا أخذنا فى الاعتبار نتائج الفصل الرابع يبقى اختيار تنظيم (إدارة) الشركات متعددة القومية بهذه الطريقة إمكانا متميزا ، على الأخص أن من غير المحتمل أن تترك قواعدها القومية . ويقدم مثالا آخر على ما يسميه « كابستين » (١٩٩٤) « التعاون الدولى المرتكز على تحكم بلد الموطن » .

والمنهج الآخر للتعامل مع الشركات متعددة القومية على المستوى القومى وهو منهج يحاول معادلة أى من المستتبعات المعاكسة يتمثل فى محاولة تجاوزها بحفز قطاع بديل يتجه محليا عبر استخدام حوافز مواتية مالية وغير مالية . ويناسب « القطاع التبادلى » بالمفهوم الواسع هذا المرمى . فالقيود الموضوعة على « التمييز » فى مسائل التجارة أو الاستثمار من جانب المعاهدات الدولية ذات طابع معاهدتى منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لتحرير حركات رأس المال يمكن الالتفاف حولها بواسطة سياسة لا تستهدف إلا

نشاطا متجها محليا ذا شكل تعاونى . وهذا النمط من الإجراء سيتضمن إصلاحات مشتركة ، وتحسن مناقشته فيما بعد فى سياق تنشيط الحوافز الصناعية المحلية والشبكات الاقتصادية الإقليمية وما إلى ذلك .

وتتعلق منطقة أخرى من التحكم الاقتصادى التى تمتد على الأقل لتشمل النطاقين الدولي والقومى معا باعتبارهما معا المستوى المناسب لتنظيم سائل العمل والهجرة . وغالبا ما يجرى إهمال ذلك كقضية تحكم ، ولكن من المحتمل أن يصير قضية متزايدة الأهمية كما أوضح تحليل الهجرة فى الفصل الثانى .

وبين الاقتراحات التى تتناول ذلك فى سياق دولى هناك اقتراح خلق وظيفة تنظيمية دولية جديدة وإضفاء طابع المؤسسة عليها ، من خلال جهاز قائم مثل المنظمة الدولية للهجرة أو منظمة العمل الدولية . وسيكون مثل هذا الجهاز مسؤلا عن التفاوض على المعايير والاجراءات المشتركة لهجرة العمل ودخوله وخروجه والتعامل مع مسائل الدخول غير القانونى وحركات العائلة واللاجئين وإقرار إجراءات تتسم بالعدالة والكفاءة لحل المنازعات ... الخ . وسيكون هدف مثل هذه المعايير المشتركة تجنب العنصرية وحفز – على أقل تقدير – بعض الحراك داخل العالم الأول وخاصة بالنسبة للذين تهددهم الأنظمة القمعية . وسيكون باستطاعتها أيضا توسيع العمل الرئيسى لمنظمة العمل الدولية بإرساء معايير مشتركة لشروط التشغيل والعلاقات الصناعية ... الخ .

إن الهياكل القائمة فى هذه المنطقة ضعيفة للغاية لذلك سيثبت أن محاولة بناء نظام دولى جديد للهجرة والعمل على هذه الأسس تواجهها صعوبات جمة . كما أن هذه المناطق ذات حساسية خاصة فيما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية . وحتى الان استهدف التعاون الدولى الحد من حركات الهجرة بدرجة أكبر من تحريرها .

وهناك بديل يتمثل في التفكير على أسس أكثر إقليمية أو أقل إقليمية. وسيشيد ذلك بناءه على الاتجاهات الراهنة والترتيبات البازغة التى تعكس على

نحو متزايد الطابع الإقليمي للتجارة والاستثمار . ولكن حتى هنا تنتاب المرء الشكوك فى أن تسليم تكوين السياسة وتسليم الرقابة إلى مدى أبعد لأجهزة بين حكومية سيكون من الصعب سياسيا . وفى نطاق الاتحاد الأوروبى وهو أكثر التشكيلات الإقليمية تقدما انطلقت التطورات على هذه الخطوط بطريقة بعيدة جدا عن الاستواء ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالهجرة إلى الاتحاد . وهكذا فبالنسبة للمستقبل المنظور نتوقع أن الحكومات القومية ستواصل الاحتفاظ بامتيازها فى هذه المسائل الحساسة وستكون النتيجة خليطا من المعايير المختلفة مع احتمال حدوث إجراءات شديدة القسوة لمحاولة التحكم فى الهجرة من كل الأنواع .

إدارة التنمية الاقتصادية والانتقال الاقتصادى

وتتعلق المنطقة الأخيرة المدروسة فى سياق المستويين الأولين من مستويات التحكم الخمسة بالترتيبات المؤسسية التقليدية لمعالجة التنمية الاقتصادية وكذلك بالطريقة التى وُسعت بها للتعامل على نحو متزايد مع مجتمعات فى فترة تحول من أنظمة استبدادية .

وهنا يتعلق الأمر محوريا بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى فالبنك يضع نموذج إقراض الحكومات متعدد الأطراف للتنمية فى مرحلة بريتون وودز ، متضمنا نشاطه الخاص ونشاط مجموعة من بنوك التنمية الإقليمية لأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا . ويركز صندوق النقد على المعونة الأقصر مدى المرتبطة أساسا بالسيولة من أجل أزمات ميزان المدفوعات وسياسات تحقيق الاستقرار . وعلى الرغم من أن صندوق النقد كان منغمسا بشدة فى إدارة صدمات « البترو دولار » فى السبعينات وفى نشر أسعار الصرف العائمة فإن دوره النوعى فى إمداد السيولة قد تقلص كما أن أساس مبادى الصندوق قد تقوض بعض الشىء . كما تغير دور البنك الدولى منذ فترة « أزمة الدين » المرتبطة بدوره ، فقد شهدت صعود أهمية البنوك التجارية فى تمويل ديون حكومات العالم الثالث الرسمية . وبالإضافة إلى ذلك فقد اقتطع ظهور تشكيلات اقتصادية إقليمية متجهة إلى الداخل مثل الاتحاد الأوروبى من وظائف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

وقد استجابت المنظمتان لهذه التطورات بالبحث عن مناهج جديدة للسياسة ومناطق جديدة تقدم فيها « المعونة » . وتتميز المناهج الجديدة بتحرك من مركزية معايير « المشروطية » فى معاملاتهما مع زبائنهما من الدول إلى معايير « التحكم الجيد » الذى يعنى به البنك الدولى أساسا الإدارة العامة الجيدة (البنك الدولى ١٩٩٤) . وقد قدمت المناطق الجديدة على نحو قريب من العشوائية فى شكل « اقتصادات فى فترة انتقال » ، بعد ١٩٨٩ (أو على نحو أصح « اقتصادات فى فترة تحول » انظر تومبسون ١٩٩٥) . وقد احتضن البنك والصندوق بحماس هذه المناطق لنشر النصيحة والنشاط .

وإلى جوار ظهور « التحكم الجيد » كمعيار للمعونة ، نشأت أهداف ومعايير أخرى « أكثر لينا » وتزايدات أهميتها . وهكذا دخل قاموس هاتين المنظمتين التنمية البشرية وتخفيف الفقر وإنتاج المعرفة وتقديم المساعدة التقنية بجوار اهتماماتهما التقليدية بتمويل المشاريع وتحويلات الموارد الخارجية . وإلى حد ما جعلت هذه المعايير الأكثر لينا المنظمتين والنشاط الذى وجدتا للإشراف عليه أكثر صعوبة فى الإدارة . ومع معايير « المشروطية » الصارمة كانت أهداف السياسة على أقل تقدير واضحة ومحددة (على الرغم من الطريقة شديدة الضرر التى طبقت بها فى بعض الأحيان) ، ولكن « التحكم الجيد » و « التنمية البشرية » ليسا محددين ، فهما معياران فضفاضان يتغايران بدرجة ملحوظة حسب الأوضاع ، وبذلك يكون من الصعب الرقابة عليهما على نحو متسق كضوابط . وفى واقع الأمر قد تعطى مثل هذه المعايير للمنظمات الدولية سلطات تحفظية أوسع وقد تكون أكثر نزوعا إلى انتهاك سيادة الدول الأعضاء من الأمثلة القديمة للأهداف النقدية والمالية الدقيقة .

والتغير الاخر المهم في حالة البنك الدولي هو الإصرار على « حياد النظام التجارى » فى معاملاته مع الاقتصادات البازغة حديثا وتمر بمرحلة تحول . وبذلك كان هناك تحرك مبتعد عن دعم استراتيجيتى إحلال الواردات أو النمو

الذي تقوده الصادرات وكلتاهما من المعتقد أنهما يستلزمان رسم سياسة تدخلية تحفظية من جانب الحكومات . وكل ذلك جزء من التحرك الأبعد مدى نحو حلول توجهها السوق للمشاكل الاقتصادية التى تواجهها هذه الاقتصادات .

ولكن من الناحية الشكلية على أقل تقدير ، سيكون هذا النظام الرقابى «الأكثر لينا » هو الذى سيرشد هاتين المنظمتين فى ممارسة أعمالهما مع اقتصادات التحول . وهناك سؤال يطرحه التغير فى أوضاع ممارستهما هو أينبغى أن يندمج البنك والصندوق فى منظمة واحدة ؟ ومن المثير للاهتمام أنه لم يوجد أى اقتراح يتعلق بأى منطقة نوقشت آنفا يدعو إلى إغلاق أى منظمة أو مؤسسة قائمة بل كانت هناك دعوة لتقويتها أو لخلق الجديد منها . ولكن تبقى مشاكل حقيقية ناشئة عن تكاثر المنظمات والأنظمة المختلفة تتعلق بتداخل نطاق سلطانها وتنسيق أنشطتها المختلفة : فيمكن أن تتطور نزاعات كامنة ، وينشأ اقتران غير ملائم فى التحكم الكلى غير الفعال . وسيبدو اندماج البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عملا عقلانيا وسيغلق على الأقل مصدرا محتملا للسياسات المتراكبة .

التحكم الاقتصادى القومى

لا يمكن أن يوجد شك فى أن الآثار المجمعة للشروط الاقتصادية المتغيرة والسياسات العامة السابقة الخاصة بتفكيك ضوابط المبادلة قد جعلت استراتيجيات التحكم الاقتصادى القومى الطموحة والمتباعدة دوليا أشد صعوبة. كما تضاءلت قدرة الدول على التأثير المستقل فى مجتمعاتها . ويرجع ذلك إلى انكماش مدى الحوافز والعقوبات الاقتصادية التى في متناول الدولة نتيجة لفقدان هذه القدرة على تقديم سياسات اقتصادية ذات طابع « قومى » متميز .

وحالة الإدارة الاقتصادية الكلية أشد وضوحا . ولا تحتاج دعوى الاستحالة الراهنة لاستراتيجيات كينزية على المستوى القومى إلى دفاع وخاصة بعد فشل

البرنامج الإنعاشى (بتكثير النقد المتداول) الطموح للحكومة الاشتراكية فى الثمانينات المبكرة . ولكن السياسات النقدية المتميزة قوميا ذات الطبيعة الطموحة اثبتت أنها ليست أكثر قابلية للحياة . وبذلك أُنقذت المملكة المتحدة من الخسائر المتسارعة فى العمالة والناتج فى أوائل الثمانينات بواسطة التأثيرات الدولية التى خفضت قيمة الجنيه الاسترلينى مقابل الدولار كما قللت من سعر الفائدة ، ولكن ذلك لا علاقة له بالسياسة القومية .

وإذا كانت الإدارة على مستوى الاقتصاد الكلى إشكالية ، فالبديل من جانب العرض أى سياسة صناعية مركزية توجهها الدولة إشكالى أيضا . فالتكنولوجيا تتغير الآن بسرعة شديدة لا تستطيع الدولة مهما كان مسؤولوها شديدى الكفاءة وحسنى الاطلاع أن تختار الأفضل على نطاق قومى . وفوق ذلك فإن أهل الشركات الذين على الدولة أن تدخلهم فى هذه السياسة أقل ثباتا واستعدادا للتفاعل مما كانت عليه الحال فى الستينات . والكثير من المنتجات الرئيسية هى الآن نتيجة مشاركة معقدة بين الشركات . وتحبذ الشروط الاقتصادية المتغيرة اقتسام الشركات للمخاطرة والتنويع والمرونة كما تروج للمعرفة المتخصصة والمحلية . وتلك عوامل تجد مؤسسات الدولة التقليدية والأنظمة الموحدة للإدارة الصناعية أن من الصعب عليها التوافق معها .

وعلى الرغم مما تقدم تظل السياسات الحكومية القومية لدعم الأداء الاقتصادى مهمة ، حتى إذا تغيرت طرائقها ووظائفها . وهذا صحيح حتى عندما تكون الدول جزءا من كيان فوق قومى . وفى الاتحاد الأوروبى يتضح أن الحركة الحرة لرأس المال والعمل والسلع والخدمات إبتداء من نهاية ١٩٩٢ ، والاتحاد النقدى وفقا لمعاهدة ماستريخت ، والتكامل السياسى الأوسع كما هو متصور بعد المؤتمر القادم بين الحكومات المقرر أن يبدأ فى ١٩٩٦ يجب جميعا أن تحد من بعض المناطق التى ظلت مهمة والتى اتسمت بالإدارة الاقتصادية القومية على وجه التحديد . ولكنها ستجعل مناطق أخرى أكثر أهمية معطية دلالة جديدة

لسياسات مالية غير نقدية ومتعلقة بجانب العرض (سياسة مركزية توجهها الدولة لتقديم خدمات الصحة والتعليم ... الخ) .

وبينما من المحتمل أن الحكومات القومية لم تعد موجهات اقتصادية « ذات سيادة » بالمعنى التقليدى ، فهى تبقى جماعات سياسية تمتلك سلطات واسعة للتأثير ولدعم العناصر الفاعلة الاقتصادية داخل أراضيها . فالإدارة التقنية الاقتصادية الكلية من القمة إلى القاعدة ليست أقل أهمية . بيد أن دور الحكومة كعامل تسهيل وتنسيق للعناصر الفاعلة الاقتصادية الخاصة أصبح أكثر بروزا نتيجة لذلك . فالدور السياسى للحكومة محورى فى الأشكال الجديدة من الإدارة الاقتصادية . وكما سنرى فى الفصل السابع لا تستطيع الأسواق المالية ولا مسؤولو المجلس فى بروكسل – عندما نأخذ حالة أكثر الروابط الاقتصادية فوق القومية تطورا أى الاتحاد الأوروبى – أن تفرض أو تؤمن أشكال التماسك الاجتماعى والسياسات الناجمة عنها بالطريقة التى تستطيعها الحكومات القومية . ومازال الحكومات القومية قادرة على تعويض آثار التدويل والتقلب المستمر للأسواق المالية حتى إذا لم تكن قادرة من جانب واحد على التحكم فى هذه الآثار أو على منع ذلك التقلب .

وقبل المضى فى مناقشة السمات التنسيقية السياسية التفصيلية للسياسة القومية سنتناول الطابع الاقتصادى الأكثر سفورا للسياسة المالية (غير النقدية) . لقد بقيت السياسة المالية تحت سيطرة السياسة النقدية منذ احتضار الكينزية . وأصبح من الصعب جدا أثناء أواخر السبعينات وطوال الثمانينات الدفا ع عن سياسة مالية « مستقلة » ، مستقلة قوميا ومستقلة عن السياسة النقدية . ولكن الأمور قد تكون الآن على وشك التغير .

فالشىء الذى يستطيع فعله الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوثق عرى ، « والتبريد النسبى لنادى القمار » دوليا هو المساعدة على فض التشابك بين السياسة المالية والسياسة النقدية مرة ثانية . ولنأخذ حالة الاتحاد الأوروبى .

فكلما توثقت عرى الاتحاد النقدية استطاع كل بلد مفرد ممارسة سياسات مالية مستقلة . وليس معنى ذلك أن تصبح البلاد حرة بالكامل لتفعل ما تشاء على الجبهة المالية . فالخطوط المرشدة فيما بعد ماستريخت للموازنات المالية الحكومية كانت محكمة الإغلاق (حوالى ٣ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى) ولكن هذه الخطوط المرشدة لم يكن مقصودا بها إلا أن تكون دليلا ، وفى الممارسة قد تكون شديدة المرونة (أكثر مرونة من الخطوط المرشدة النقدية على سبيل المثال التى يجب أن تكون خاضعة لتوجيه بنك مركزى أوروبى « مستقل ») . وهكذا فكلما تزايد مدى اتخاذ قرارات السياسة النقدية فى مكان آخر أى مركزيا استطاعت الحكومات المفردة تقرير سياساتها المالية الخاصة علي نحو مستقل نسبيا عن السياسة النقدية . ويستطيع ذلك أن يمكن لبعض الاستجابات المالية التجديدية تماما نتيجة له . وسيعمل أى نظام مالى جديد فى بيئة تتسم بتكامل مالى وبتكامل فى سوق العمل متزايدين ، وينبغى أن يأخذ صناع السياسة ذلك فى الحسبان .

والمشكلة التى يطرحها ذلك هى كيفية إقامة أنظمة ضريبية تقلل إلى الحد الأدنى حوافز تجنب الضرائب القومية المفردة والقدرة على إتيان ذلك فى آن معا . فأسواق رأس المال والنقود من المحتمل أنها ستتكامل بأقصى سرعة وأكبر اكتمال لذلك فقد يكون هناك مدى ضئيل لضرائب على الشركات أو على المدخرات متفاوتة قوميا (عبر ضرائب على مؤسسات المدخرات) . وقد تكون الضرائب المتفاوتة قوميا على الاستهلاك المحلى صعبة الفرض ، ولكنها تعتمد هنا على حالة المشترين المتنقلين دوليا فى وجه معدلات الضرائب . فهل سيكونون مستعدين للسفر مسافات طويلة لمجرد أن يوفروا فوارق الضريبة ؟ وبذلك يمكن أن يكون هنا مدى أوسع (٩) وفى حالة ضرائب الدخل مرة ثانية يعتمد ذلك على مدى تكامل أسواق العمل . ومن الواضح أن من المحتمل وجود درجات مختلفة من التكامل . والكثير من العمل عبر البحار مؤقت ولكن على العموم يميل الذين يحصلون على أعلى أجر والذين يحصلون على أقل أجر إلى أن يكونوا من حيث

الإمكان الأكثر تنقلا على النطاق الدولى . وفى حالة عمال الاتحاد الأوروبى الأصليين قد تظل الحواجز الثقافية واللغوية عالية أمام حراك العمالة ، وسيتوقف الكثير على سرعة وكفاءة نمو الاعتراف المتبادل بالمؤهلات والمعايير المهنية . وعلى العموم قد يبقى مدى محدود لضرائب الدخل التفاضلية قبل أن تصبح آثار الحوافز (ونزع الحوافز) واسعة الانتشار وتقوض فاعليتها . ومن المحتمل أن يظل أشد العوامل جمودا (مقاومة للحركة) هو هذا النوع أو ذاك من الملكية . فالناس لا يستطيعون أن يحاولوا رفع أسعار منازلهم - على سبيل المثال - وبيعها فى مكان بعيد . وبذلك قد يوجد مدى محدود مبتكر لأشكال جديدة من ضرائب الملكية عندما يصبح ذلك مصدرا متزايد الجاذبية لمواد ضريبية تجبيها الحكومات .

وهناك منطقة أخرى متاح فيها استراتيجيات تنمية الموارد أمام الدول القومية والحكومات المحلية (المعنية بالدعم المالى) وهى استهلاك الطاقة وتلويث البيئة (هيويت ١٩٩٠) . وقد تكون الضرائب على استهلاك الطاقة غير القابلة للتجديد ، والتبنى واسع الانتشار لمبدأ « من يلوث البيئة يدفع الثمن » من خلال الضرائب على الانبعاثات الصناعية واستخدام المركبات ... الخ هى المصادر الرئيسية للموارد فى المستقبل . ولهذه الضرائب ثلاث مزايا : فهى موصومة بدرجة أقل بالنسبة للأسواق المالية الدولية من الضرائب المباشرة (وذلك أساسا بسبب أنها لم تدرج بعد كعامل فى حسابات المسوقين) ، وهى تبدو مقبولة بدرجة أكبر لدى المواطنين من الضرائب على الدخل ، وهى تخدم الهدف المزدوج لتنمية الموارد وإرغام الشركات والمستهلكين النهائيين على تحمل التكلفة البيئية لأفعالهم . وهكذا يبدو أن ضرائب الطاقة تقدم واحدة من أفضل الطرق لفصل اقتران السياسة المالية والنقدية ولتحقيق قدر من الاستقلال فى تنمية الموارد .

وبالعودة إلى الموضوع العام لدولة القومية فى تنظيمها للاقتصاد نجد أن

هناك ثلاث وظائف رئيسية تستطيع مزاولتها نابعة من دورها كمنسق لتوافق اقتصادى داخل جماعة معينة . فالدول ليست مثل الأسواق . فهى جماعات مصير تربط معا العناصر الفاعلة التى تقتسم مصالح مشتركة معينة تتعلق بنجاح أو فشل اقتصاداتها القومية . وقد تكون الأسواق دولية وقد لا تكون ولكن الثروة والرخاء الاقتصادى ما يزالان ظاهرتين قوميتين من حيث الجوهر . وهما يعتمدان على درجة تهيئة أفضل الشروط لكى تستطيع العناصر الفاعلة الاقتصادية القومية أن تعمل معا لتحقيق نتائج معينة رئيسية تتعلق بجانب العرض . فالسياسة القومية تستطيع تقديم مدخلات رئيسية معينة إلى الأداء الاقتصادى لا يمكن أن تجلبها السوق أو تتاجر بها . وتحتاج الأسواق لأن تكون مغروسة فى العلاقات الاجتماعية . وتبقى السلطة السياسية محورية فى ضمان أن تكون الأسواق ذات طابع مؤسسى ملائم ، وأن تكون الشروط غير السوقية للنجاح الاقتصادى موجودة . وبذلك تبقى الحكومات القومية عنصرا حاسما فى النجاح الاقتصادي لمجتمعاتها ، فهى تقدم التماسك والتضامن وخدمات حاسمة معينة لا تستطيع الأسواق تقديمها من تلقاء ذاتها .

والوظائف الرئيسية الثلاث للدول هى ما يلى : أولا أن الدولة يجب ، لكى تؤثر فى الاقتصاد ، أن تبنى تحالفا توزيعيا أى يجب أن تكسب قبول العناصر الفاعلة الاقتصادية الرئيسية والمصالح الاجتماعية المنظمة التى تمثلها . لتوزيع متواصل للدخل القومى والإنفاق القومى يحفز الأداء الصناعى التنافسى (بين أشياء أخرى) . والمكونات الرئيسية لمثل هذا التحالف هى : ميزان الدخل القومى المكرس على التوالى للاستهلاك والاستثمار ، إتفاق واسع على مستوى فرض الضرائب الضرورى لدعم استثمار الدولة فى البنية التحتية والتدريب والخدمات الجماعية للصناعة ، وإطار لضبط تسويات الأجر ونمو الائتمان ومستويات حصص الأرباح بحيث يبقى التضخم داخل الحدود المحتملة دولية .

وثانيا : يجب على الدولة لكى يكون هذا التحالف التوزيعى ممكنا أن تمارس

وظيفة أخرى أى تنسيق التوافق الاجتماعى . فهذه التحالفات لا تعمل إلا عندما تنبثق من ثقافة سياسية توازن بين التعاون والمنافسة وتتعود فيها المصالح المنظمة الكبرى على المساومة حول الأهداف الاقتصادية القومية ، وعلى الوصول إلى التزامات مستديمة لتحديد السياسة بواسطة هذه المساومة وعلى أن تراقب مطاوعة اعضائها لهذه المساومات . إن الصناعة والعمل المنظم والدولة يمكن أن تتصل فيما بينها بطرق متنوعة ، ربما تكون أقل تصلبا من النزعة التضامنية القومية عالية التنظيم (لتمثيل كل الاطراف واندماجها معا) التى مورست فى دول مثل ألمانيا الغربية والسويد حتى التسعينات . والمسألة هى ضمان أن تكون المكونات الرئيسية للنظام الاقتصادى فى حوار متصل ، وأن تتعاون الشركات مثلما تتنافس ، وأن تتصل عوامل الانتاج المتنوعة معا على أسس مغايرة للأسس السوقية وحدها أى العمل والإدارة ومقدمو رأس المال والشركات . ولن تكون هذه الأنظمة خالية من الصراع كما لن تكون المصالح متآلفة معا بالكامل ولكن ستكون هناك آليات لحل هذه الاختلافات . ولا يستطيع مثل هذا التوافق الشامل أن يعمل إلا إذا أدمج فى نظام تحديد الأجور وإدارة عمل أسواق رأس المال .

وثالثا : يجب على الدولة أن تحقق توازنا محكما فى توزيع مواردها المالية وأنشطتها التنظيمية بين مستويات الحكم القومية والإقليمية والمحلية (البلدية) . فمركزية سياسة الاتحاد الأوروبى تحفز الأهمية المتزايدة للحكم الإقليمى الفعال . ويكتسب الإمداد الإقليمى للتعليم والتدريب والتمويل الصناعى والخدمات الجماعية للصناعة والخدمات الاجتماعية أهمية متزايدة . إن أنواع الحكم المحلى أقدر على تقدير حاجات الصناعة لأنها تمتلك معلومات أكثر موضوعية ولذلك أكثر دقة ، ولأن نطاقها يمكّن العناصر الفاعلة الرئيسية من التفاعل بنجاح . ويجب ألا ننظر إلى الحكم الإقليمى باعتباره شيئا متعارضا بطبيعته مع الإدارة الاقتصادية القومية بل باعتباره مكونا حاسما لها . فالدولة القومية هى التى تحدد الوضع الدستورى والسلطات والموارد المالية للمراتب الأدنى من الحكم . إن الدول القومية التى تسمح بقدر ملحوظ من الاستقلال

لأجهزة الحكم الإقليمية هى التى تمتلك أفضل تنظيم من جانب العرض وأشده فعالية على المستوى الإقليمى . وفى السياق الأوروبى تقدم ألمانيا وإيطاليا أمثلة واضحة ؛ فأشد المناطق الألمانية رخاء مثل بادن - فور تمبرج وبافاريا ، وأكثر المناطق الإيطالية نجاحا مثل إميليا - رومانا قد حققت مستوى عاليا من تفويض (توزيع) مهام الإدارة الاقتصادية (سابل ١٩٨٩) .

والمشكلة الرئيسية حول الطرائق التى تواصل بها الدول القومية البروز بوصفها موضع الإدارة الاقتصادية هى أن مثل هذه الأنشطة تعتمد الآن على المواقف والمؤسسات الاجتماعية التى ليست متاحة بالتساوى أمام كل الدول . وتعطى الآليات الجديدة للتنسيق الاقتصادى والتنظيم الاقتصادى مكان الصدارة للمستوى العالى من التماسك والتعاون الاجتماعيين الذى تستطيع الدولة أن تستعين به وتنميه فى آن معا . وليست الطرائق الجديدة للتنظيم الاقتصادى القومى فى اقتصاد أكثر اتصافا بالطابع الدولى مثل الكينزية على سبيل المثال ، أى تقنية للإدارة الاقتصادية الكلية التى كانت من حيث المبدأ متاحة لكل دولة حديثة كبيرة الحجم ومدارة بكفاءة إذا اختارت أن تتبنى مثل هذه الاستراتيجية . فهذه الطرائق الجديدة بالأحرى ترتكز على مجموعات مترابطة نوعية من المؤسسات الاجتماعية التى من الصعب أن يجرى تبنيها أو نقلها بالاختيار المتعمد . وعلى هذا النحو تكون الدول إلى درجة ملحوظة واقعة فى شرك موروثاتها من التماسك الاجتماعى . فالبلاد التى تشبه الولايات المتحدة لا تستطيع أن تقرر تبنى علاقات أكثر اتصافا بالتضامن والتنسيق بين الصناعة والعمل والدولة مثل التى سادت حتى الآن فى ألمانيا واليابان (البرت ١٩٩٣) .

ويعنى ذلك أنه سيكون بين التكتلات وداخل التكتلات اختلافات جوهرية فى القدرة على الاستجابة للضغوط التنافسية والأوضاع الدولية المتغيرة . فالمجتمعات التى أكدت الأداء السوقى قصير المدى مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة تهددها الضغوط التنافسية لمجتمعات ركزت على حفز القدرة التنافسية

الصناعية طويلة المدى وامتلكت التماسك الاجتماعى لتحقيق ذلك مثل ألمانيا واليابان وكذلك لمجتمعات صنعت حديثا تتبع استراتيجيات مشابهة مثل كوريا أو سنغافورة . ولا تحبذ العملية السياسية وثقافة مجموعة المصالح فى مجتمعات مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة التبنى السريع لاتجاه أكثر اتصافا بالتعاون بل بالعكس هما تؤكدان المنافسة وإلقاء عبأ التكلفة الاجتماعية على الذين هم فى أقل مستوى من التنظيم والنفوذ وفى أقل مستوى من القدرة على تحمل هذا العبء . ويميل ذلك لدفع مثل هذه المجتمعات بعيدا عن تعاون فعال على النطاق الدولى أو نطاق التكتل . فالولايات المتحدة بخلاف دورها بين ١٩٤٥ و ١٩٧٢ سترفض تحمل أى مستوى جسيم من التكلفة لتأمين بيئة دولية أكثر استقرارا : بل ستنتهج طريق اعتبارات ضيقة قصيرة المدى تتعلق بالمنفعة القومية . وستسعى المملكة المتحدة إلى تقليل التكامل الأوروبى إلى حده الأدنى وإلى تخفيض معايير الرفاهية الاجتماعية والحماية المهنية إلى القاسم المشترك الأصغر . وقد يبدو بمعنى ما كما لو أن المجتمعات الأقل اتصافا بالطابع التضامنى والأكثر خضوعا لتوجيه السوق مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة لها أفضلية فى اقتصاد أكثر اتصافا بالطابع الدولى حيث التحكم الاقتصادى ذو القاعدة القومية أقل فعالية . وقد اعتادت الشركات البرطانية والأمريكية أن تضع المنافسة قبل التعاون وأن تناضل من أجل أغراضها فى وجه مؤسسات مالية تتسم بالمصلحة الذاتية الضيقة . وليست الإدارة الاقتصادية الكلية الفعالة والسياسة الصناعية المركزية التى توجهها الدولة هى وحدها التى تقادمت على نحو متزايد ، بل تقادم معها سلسلة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، وتلك جميعا وليس مجرد تدويل الأسواق الرئيسية هى التى تزيد من صعوبة مواصلة أنظمة قومية مطردة للتوسط التضامنى . وبذلك تصبح الهياكل الصناعية وتقسيمات العمل أكثر تعقيدا وتمايزا فى أرجاء العالم الصناعى المتقدم . وتصبح الشركات القومية عالية التركيز صاحبة قوى العمل اليدوى الثابتة عالية مستوى التنظيم النقابى أقل بروزا (كيرن وسابل ١٩٩٤) . وهكذا فإن بلادا مثل اليابان

وألمانيا ستجد أن أنظمتها القومية (المختلفة جدا) للتنسيق التضامنى يتناقص طابعها التمثيلى للصناعة وتجدها لذلك أقل فعالية .

وهناك قدر كبير من الحقيقة فى هذه الحجة ، ولكنه لا يدعم الاستنتاج بأن البلاد الأقل اتصافا بالتضامن ستستفيد بالفعل من الشروط المتغيرة . ومن الصعب رؤية كيف يمكن ترك مستقبل أنظمة اجتماعية معقدة تشمل الاستثمار فى الصناعة والتدريب والبنية التحتية العمومية فى أيدى الشركات التى تتنافس ولكنها لا تستطيع التعاون ، ولأفعال أسواق ضعيفة التنظيم وحدهما . وفى واقع الأمر ستواصل مجتمعات مثل اليابان وألمانيا التمتع بمزايا تنافسية رئيسية حتى إذا تدهورت أنظمتها القومية ذات التمثيل التضامنى ؛ على وجه الدقة لأن أشكال تحكمها الاقتصادىٌ غير السوقى متنوعة ومتعددة المستويات . وفى البلدين تستمر نماذج قوية من التعاون والتضامن داخل الشركات وأشكال فعالة من التحكم خلال المؤسسات الإقليمية أو نماذج من التعاون بين الشركات فى إعطائها مزايا فى تكملة ودعم أداء السوق . وتظل الوظائف العامة التى تمارسها السلطة السياسية فى حفز المنافسة والتنسيق مهمة ، حتى إذا كانت بعض الوسائل التى كانت تقدم بها تتغير من الآن فصاعدا .

التحكم الاقتصادى الإقليمى

تم الإقرار الآن بالأهمية المتزايدة للاقتصادات الإقليمية والأحياء الصناعية وبإسهامها فى النجاح المتصل للأشكال العامة والخاصة من التحكم الاقتصادى المحلى (سابل ١٩٨٩ ، تسايتلن ١٩٩٢) ، ولا نستهدف هنا مناقشة هذه الاقتصادات الإقليمية وأشكال تحكمها المتنوعة فى ذاتها ومن تلقاء ذاتها . وسنناقش بالأحرى لماذا أصبحت هذه الأشكال من التنظيم المحلى مهمة فى بيئة اقتصادية أكثر اتصافا بالتدويل ، وكيف تستطيع أن تساعد المجتمعات للتعامل مع الضغوط التنافسية وصدمات السوق فى نظام اقتصادى أكثر انفتاحا .

والسبب الرئيسى لظهور الاقتصادات المحلية من جديد عند النقطة التى تم فيها تدويل أسواق وصناعات كثيرة هو الهيكل المتغير للصناعة ، وعلى الأخص الأهمية المتزايدة للانتاج الأكثر تنوعا والأكثر مرونة مما يستتبع البقاء المتصل والنمو المتصل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . فالأشكال المرنة من الإنتاج تستطيع التلاؤم مع طرز متحولة متقلبة من الطلب الدولى . فالعاملون فى شركات أصغر الذين يتقاسمون العمل والخدمات الجماعية أو فى شراكة ذات شركات أكبر ، يكونون أكثر قدرة على مقاومة صدمات السوق وعلى التكيف مع التغيرات السريعة من الشركات الكبيرة المنظمة تراتبيا . كما أن الشركات الكبيرة نفسها يطرأ عليها التغير فتدخل فى شراكة مع شركات أخرى ، وتعمل على التنويع داخلها ، مقللة من التراتب وطبقات الإدارة (موس كانتر ١٩٨٩ ، سابل ١٩٩١) . وفى فترة الإدارة الاقتصادية القومية كان المتوقع من الشركات الكبيرة أن تمد الأسواق القومية النامية بسلع صناعية قياسية وكان من المفترض أن هذه الإدارة ستخفف من وطأة الدورة الاقتصادية وتحفز العمالة الكاملة والنمو الصناعى . لذلك تستطيع الشركات على الأقل نظريا أن تخطط لآماد طويلة وأن تتبنى طرائق الانتاج الكبير غير المرنة نسبيا (بيور وسابل ١٩٨٤) . وبذلك تكون استراتيجيات الانتاج الجديدة والأهمية المتزايدة للاقتصادات الإقليمية هى جزئيا استجابة مباشرة لتدويل الأسواق فى السلع المصنوعة وللطرز المركبة المتغيرة للطلب التى أحدثها تقديم خدمات أسواق متنوعة فى فترة أوضاع تجارية متقلبة ونمو غير أكيد . والنقطة التى يتعين تأكيدها هى أن الشركات الكبيرة والصغيرة معا هى أقل تعرضا للمخاطر وأكثر أمانا داخل العلاقات التعاونية : المشاركات التى تقتسم الخبرة والمعرفة والمخاطرة فى حالة الشركات الصغيرة ، والأحياء الصناعية التى تقدم مزايا فى تكلفة الخدمات الجماعية وفوائد التعاون مع شركات أخرى وعلى سبيل المثال المشاركة فى العمل (لورنز ١٩٨٩ ، ١٩٩٢) . وبوضوح ، يدعم التحكم العام من النوع الملائم مزايا عاملى شركات متكاملين تكاملا وثيقا فى إقليم أو حى . فإن « دائرة عامة »

صناعية (هيرست وتسايتلن ١٩٨٩) تمد حيا صناعيا أو منطقة صناعية بوسائل توقع التغير والاستجابة له ، ومصالحة التعاون اوالمنافسة وإعادة هيكلة الإنتاج والخدمات العامة معا بطريقة تصعب على جمهور شركات أقل تنظيما وترابطا . فالتحكم العام وخاصة فى الشراكة مع مؤسسات التحكم الخاص مثل الروابط التجارية يكون بذلك مهما فى حماية الأقاليم من الصدمات الخارجية وفى الاستجابة للتغيرات الرئيسية فى الأوضاع التجارية .

ومن الواضح أن بعض الدول القومية أقدر على دعم مؤسسات التحكم الاقليمى ، وأن بعض الأقاليم أكثر قدرة على الاستجابة لحاجات اقتصادها المحلى من الدول والأقاليم الأخرى . وفى هذا الصدد فإن مجتمعات مثل المملكة المتحدة ضعيفة المزايا على نحو فريد (تسايتلن ١٩٩٤) .

وهناك جانب آخر مهم للاقتصادات الإقليمية فى سياق اقتصاد جرى تدويله هو اعتبارها وسيلة للاستجابة للتهديد المتصور من حراك رأس المال . فهناك احدى طرق الاستجابة للمؤسسات المالية البعيدة التى تستثمر عبر الكرة الأرضية وفقا لما تمليه الأفضلية الاقتصادية وتتلخص فى بناء قطاع مالى مكرس للتمويل الصناعى وتحكمه السياسة العامة . ومن غير المحتمل أن يكون هذا التمويل منخفض التكلفة متين الأسس مالم يكن إنفاقه مرتكزا على معرفة محلية ، ومن غير المحتمل أيضا أن يستثمر الجمهور فى مثل هذه المؤسسات مالم يكن الاستثمار يحمل القليل من المخاطر ويقدم مزايا واضحة فى العمل والناتج لموقعها . ولهذه الأسباب من المحتمل أن يكون هذا القطاع المالى البديل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتحكم الاقتصادى الإقليمى وبالاقتصادات المحلية . ومثل هذه المؤسسات البديلة متحدة بأشكال أخرى من التحكم العام على المستوى الاقليمى وبعاملى شركات ذوى جذور قوية فى الموقع المحلى ومتوجهين نحوه ، يمكن أن تؤدى إلى أنظمة اقتصادية لا مركزية متينة ، مستقلة نسبيا عن أسواق رأس المال الأوسع ولكنها قادرة على التجارة بطريقة فعالة . وللنموذج الكثير من

الصفات الحسنة كوسيلة لعكس اتجاه التدهور الصناعى وكطريقة لحماية الأحياء الصناعية الناجحة من التخريب الكامل للمنافسة الدولية (هير ست ١٩٩٣) . إن المستوى الإقليمى للتحكم قادر على قدر كبير من التطور . كما أن مثل هذا التجريب على المستوى المحلى بالنسبة للمجتمع القومى الأوسع أقل مخاطرة من الاستثمارات المركزية الطموح التى ترعاها الدولة فى عدد صغير من التكنولوجيات الرئيسية أو من المبادرات الكبرى للإصلاح المؤسسى القومى . فإذا افترضنا أن الدولة القومية ليست معادية عداء فعالا لمثل هذا التحكم المحلى فسيكون من المحتمل أن المستوى الاقليمى من بين المستويات الخمسة التى لخصناها آنفا هو القادر على أسرع تعزيز . وهذه التوسيعات فى نطاق التحكم الاقتصادى الإقليمى الفعال تبعا لذلك سوف تؤمن مجتمعات صناعية متقدمة على المستوى المحلى ضد بعض آثار الانفتاح الدولى المتزايد على أقل تقدير .

الفصل السابع

الاتحاد الأوروبى كتكتل تجارى

هذا الفصل جسر بين المناقشة العامة لإمكانات التحكم الاقتصادى فى الفصل السابق ومعالجة القضايا السياسية الأوسع فى الفصل القادم . ودور الاتحاد الأوروبى محورى لأنه أشد التكتلات الاقتصادية الكبرى تطورا وأشدها تعقيدا هيكليا فى آن معا . وسيحدد تطور قدرات الاتحاد الأوروبى على العمل المنسق المشترك من جانب الدول الأعضاء بدرجة ملحوظة مدى التحكم فى الاقتصاد الدولى ، أهو تحكم قوى أو فى أدنى مستوى ؟

وكما رأينا ، تمثل التكتلات التجارية مستوى وسيطا حيويا بين آليات التحكم المؤسسية فى الاقتصاد الدولى ككل مثل منظمة التجارة العالمية والسياسات الاقتصادية للدول القومية . إن الثلاثى المؤلف من الاتحاد الأوروبى واليابان ونافتا يسيطر حاليا على الاقتصاد الدولى ، ومن المحتمل أن يكون مسؤولا عن الحصة الكبرى من الناتج الصناعى الدولى والتجارة العالمية والاستثمار الأجنبى المباشر لمدة طويلة قادمة . لذلك يستطيع الثلاثى أن يتحكم بفعالية فى اتجاه الاقتصاد الدولى إذا شاء أن يسلك فى انسجام مشترك . وستؤدى التكتلات التجارية ذات التنظيم غير المحكم وذات المصالح المتضاربة حتما إلى أدنى مستوى من التحكم (إذا ظل ضروريا ضرورة حيوية) ، مرممة المؤسسات الدولية القائمة ومنشغلة بإجراءات تفادى الأزمة الدورية . أما التحكم القوى فى الاقتصاد الدولى المتجه نحو أهداف طموحة (مثل حفز العمالة فى البلاد المتقدمة ورفع الناتج والدخول فى العالم النامى) فيتطلب سياسة عالية التنسيق من جانب أعضاء الثلاثى ؛ فإذا تبنوا هذه الأهداف الطموحة وصمموا آليات تحكم لتحقيقها استطاعوا فرض هيمنة ثلاثية الأطراف على الأسواق المالية الدولية والأجهزة التوجيهية الدولية وعلى الدول القومية الأخرى تمكن مقارنتها بالهيمنة

التى مارستها الولايات المتحدة فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٧٣ . وليست حقيقة الأمر أن أى محاولة لتنظيم أبعد مدى للنظام المالى الدولى بواسطة الوسائل التى نوقشت فى الفصل السابق على سبيل المثال سوف يقوضها على الفور « هروب » تلك الأعمال إلى مواقع جديدة « بعيدة عن الشاطىء » ، لأن هذه المواقع يمكن إيقاف عملها إذا توفرت الإرادة السياسية لفعل ذلك .

والشروط المسبقة لهذا التنسيق هى أن تظل الأجزاء الثلاثة المكونة للثلاثى متساوية على وجه التقريب فى حصتها من الناتج المحلى الإجمالى على النطاق العالمى ، وأن تجد عقيدة مشتركة للتحكم وأن ينمى كل تكتل التماسك الداخلى اللازم لاتخاذ موقف خارجى .

ولكن هناك درجة ملحوظة من اللاتماثل بين المكونات الثلاثة للثلاثى . فالاتحاد الأوروبى هو أكثر مشروعات التحكم الاقتصادى متعدد القوميات طموحا فى العالم الحديث وإن يكن مايزال بعيدا عن الاكتمال . فلديه مشاكل ضخمة تتعلق بالترابط الداخلى وتصورات مختلفة عن تطوره فى المستقبل تحد الآن من قدرته على الفعل الخارجى المتناسق . إن تكتل نافتا تسيطر عليه الولايات المتحدة ، واليابان هى اقتصاد بحجم تكتل فى نطاق دولة قومية : وكلاهما لذلك أقل طموحا فى استراتيجيات التحكم وأكثر شبها بالكيانات السياسية التقليدية . فمع إقرار أن اليابان والولايات المتحدة تستطيعان الاتفاق على جدول أعمال مشترك وتستطيع كل منهما الحصول على تأييد داخلى له ، فإنهما تستطيعان تنسيق السياسة بالطريقة نفسها التى نسقتها بها الدول القومية فى الماضى إلى حد كبير . ولكن مشكلة الاتحاد الأوروبى هى التوفيق بين المصالح المتباعدة داخله وحسم مسار تطور مؤسساته .

الاتحاد الأوروبى ككيان سياسى

ترتبط قدرات الاتحاد الأوروبى على التحكم الاقتصادى الفعال ارتباطا وثيقا بالتطور اللاحق لمؤسساته السياسية . ويواجه هذا التطور صعوبتين خطيرتين .

إحداهما أن الاتحاد الأوروبى مشروع جديد لا تكون النماذج السياسية الموجودة من قبل إلا قليلة النفع فى إرشاد تطوره . والأخر الأكثر أهمية أن هناك اختلافات جسيمة فى الأداء الاقتصادى والمعايير الاقتصادية ومن ثم فى المصالح السياسية بين البلاد التى يتألف منها .

وليس الاتحاد ولن يصبح دولة قومية بمعنى أوسع ولا يمكن أن يتخذ تطوره نموذجا له على غرار دولة فيدرالية مركزية بحجم قارة مثل الولايات المتحدة . فالاتحاد بالأحرى نوع جديد من الكيان السياسى لا تنطبق عليه بسهولة المقولات الدستورية التقليدية . فهذه المقولات قد استمدت من مؤسسات الدولة القومية : فعلى المستوى الأساسى هناك سيادة السلطة التشريعية الرئيسية ومسؤولية السلطة التنفيذية المركزية أمامها . وعلى النقيض من ذلك ليس للاتحاد مصدر سيادى مفرد للقانون . كما لا يمتلك سلطة تنفيذية مركزية متعددة الوظائف مسؤولة ديموقراطيا خلال قناة مفردة أمام ممثلى الشعب (هاردن ١٩٩٤) .

إن الاتحاد بعيد عن أن يشبه الأشكال الدستورية لدولة قومية . والكثير من سلطات الاتحاد مستمد من المعاهدات بين الدول الأعضاء . والكثير من تشريعه يعتمد على إدماج مبادرات الإطار المشترك على مستوى الدول الأعضاء كما يعتمد على الفروع التنفيذية لهذه الدول فى تطبيق السياسات المشتركة . ومايزال نظام اتخاذ القرارات المشترك يعتمد بدرجة كبيرة على الاتفاقيات بين الحكومات القومية وعلى المداولات السرية نسبيا وغير المسؤولة قوميا لمجلس الوزراء . وتحتفظ دول أوروبا القومية بالكثير من الوظائف الحكومية المتميزة والمهمة كما تمتلك الأمم لغات وتقاليد ثقافية وأنظمة قانونية متميزة ستواصل جعل التكامل الأوروبى التام مستحيلا . وحتى إذا تطورت سياسة خارجية وسياسة أمن مشتركة بعد ١٩٩٦ فسوف تعتمد على قرار من أغلبية ممثلى الدول الأعضاء وسوف تتطلب تقديم وحدات عسكرية محكومة وممولة قوميا لدعم السياسات المشتركة . ولن يصير الاتحاد كيانا سياسيا يشبه من بعيد الدول القومية القديمة

حتى بعد تحقيق تكامل سياسى لاحق ملحوظ فى أعقاب مؤتمر ما بين الحكومات فى ١٩٩٦ .

ومع ذلك فمن الخطأ المبالغة فى تأكيد الضعف السياسى للاتحاد الأوروبى . لقد حل الاتحاد بالفعل محل الدول القومية فى عدد من مناطق التحكم . ولم تعد الدول كيانات « ذات سيادة » كما زعمت فى الماضى . كما أن البرلمان الأوروبى وخاصة بعد معاهدة ماستريخت أصبح يمارس بعض وظائف التشريع والمحاسبة المهمة . ويلعب المجلس دورا كبيرا فى خلق المبادرات التشريعية وفى التشاور حول السياسات الرئيسية عبر أوروبا والمزاولة المباشرة لسلطات إدارية معينة والإشراف على سلطات أخرى يجرى القيام بها على المستوى القومى . وتأخذ هذه الجوانب من التشريع الأوروبى التى تعمل على تنفيذ السوق الواحدة أسبقية على التشريع القومى وبذلك تقلص على نحو جذرى من سيادة التشريع القومى بالنسبة لبعض الوظائف . وقد صارت الشعوب الأوروبية بعد معاهدة ماستريخت ، مجموعة مواطنين مشتركين فى الاتحاد يتمتعون ببعض الحقوق فوق القومية تضمنها وتشرف عليها سلطة قضائية عليا .

وبذلك لا يندمج الاتحاد فى توافق داخل أى مخطط دستورى مقر . إنه لا يشبه دولة موحدة أو فدرالية أو كونفدرالية ، بل يمكن أن نطلق عليه فى أفضل تعريف رابطة من الدول متطورة باستمرار لها وظائف تحكم نوعية تُمارَس بواسطة سلطة عامة مشتركة . أى أنه ليس دولة . وينبغى اعتباره نظاما سياسيا مركبا يتألف من مؤسسات مشتركة ودول أعضاء وشعوب . وهناك قوة وضعف معا فى هذا الهيكل النامى حديثا شديد التميز ، البطىء والمثقل بقدر طفيف ، وتأتى القوة من أنه يقلل إلى الحد الأدنى الصراعات التى تنشأ حينما تكون الصدارة لمجموعة من المؤسسات مثلما حدث حينما بذلت محاولة لبناء دولة موحدة من مؤسسات سياسة متباينة . ويأتى الضعف الخطير فى المدى القصير من أن تلك الرابطة المركبة تحد من التطور السريع لوظائف تحكم مشتركة معينة ضرورية جدا .

ومـؤدى ذلك أن علـى تطـور أوروبا السـيـاسـى أن يبنـى على ذلك التركيب (التعقد) وأن يجعل منه مزية . فالمرء لا يستطيع كما تخيل بعض « الفدراليين » المتحمسين فى أواخر الثمانينات أن يرفع إلى المستوى الأوروبى أشكالا قومية للحكومة والمسؤولية . كما أن البرلمان الأوروبى لا يمكن توسيعه ليصير سلطة تشريعية عليا مع تقليص المجالس النيابية القومية بحيث تقوم بدور سلطات تابعة ثانوية فى دولة قومية ، فهذا البرلمان ليس جهازا سياديا كلى الاختصاصات وتنقصه الشرعية المشتركة لممارسة هذه الوظائف . وبالمثل لا يستطيع المجلس أن يتطور إلى سلطة تنفيذية أوروبية مسؤولة فى المحل الأولى أمام برلمان ستراسبورج وتسبق فى الأهمية الحكومات القومية . وسيكون التطور السياسى ناجحا على أرجح احتمال إذا تركز على تعزيز الاجراءات المشتركة لاتخاذ القرارات لرابطة الدول بدلا من السعى وراء الحلول محل المؤسسات السياسية فى المستوى القومى . بيد أن الاتحاد والمستويات القومية يستطيعان الكسب فى مجالى القوة والقدرة على التحكم إذا استطاعا التعاون والتنسيق كما سنرى فى الفصل الثامن ، فليس صحيحا إطلاقا أن « السيادة » كم محدد وأن ما تكسبه هيئة ما من قدرة على التحكم يجب أن يكون على حساب أخرى . فهذا وقت دفن وجهة نظر بودان Bodin العتيقة فى السيادة (جان بودان فيلسوف فرنسى ١٥٣٠ – ١٥٩٦ أبرز فى رسالته « الجمهورية » (١٥٧٦) مبادىء النظام الملكى المقيد بالأجهزة التمثيلية – المترجم) مع مفاهيم السلطات الحكومية المطلقة التى بنيت عليها .

ويظل لدول الاتحاد الأوروبى القومية دور حيوى . فهى تبقى موقعا حاسما للشرعية السياسية والمسؤولية الديموقراطية اللتين بدونهما يجد الاتحاد أن من المستحيل عليه ممارسة وظائفه . وتظل السياسة على المستوى القومى ويظل شعور المواطن بهويته مفروضين فى المستقبل المنظور على نحو لا توجد معه سياسة أوروبية وهوية أوروبية مشتركة . ولكن قوة الأمم الأعضاء فى الاتحاد يمكن تحويلها إلى أفضلية إيجابية فى تحكم الاتحاد . فالتنمية فائقة السرعة لمؤسسات أوروبا المركزية قد تهدد فى واقع الأمر شرعيتها مؤدية إلى مخاوف مبررة من

حكومة بعيدة تكنوقراطية غير مسؤولة .

ويسرع السياسيون القوميون فى رؤية دورهم ، إذا كانوا ديموقراطيين ، باعتبارهم محتجين على العيوب المؤسسية للاتحاد الأوروبى . وإذا كانوا برجماتيين كمساومين من أجل أفضل صفقة تلبى المصلحة الذاتية الضيقة لأمتهم داخل مجالس الاتحاد . ويلوح الراديكاليون الديموقراطيون وخاصة أعضاء البرلمان الأوروبى ومستشاريهم بشبح « عجز ديموقراطى » فى مركز الاتحاد . ولهذا النقد بعض القوة إلى درجة أن المفاهيم البيروقراطية والتكنوقراطية عن صناعة السياسة قد سادت وسط نخب أوروبا . ولكن وجهة النظر هذه تكون خاطئة عندما يرى هؤلاء النقاد المشكلة باعتبارها تشبه مشكلة نقص المسؤولية والمحاسبة داخل نطاق الدولة القومية ، ولكن على نطاق أكبر وتمكن معالجتها بواسطة آليات سياسية مستمدة من المستوى القومى بعد أن ترفع إلى المستوى الأوروبى . وعلى العكس يمكن للديموقراطية والمسؤولية أن تلقيا أفضل دعم بواسطة رؤية الاتحاد الأوروبى كنظام سياسى تكون فيه الدول القومية أهم مصادر تمثيل الشعب على المستوى الأوروبى . وبعض هذه المسؤولية المعززة يمكن تحقيقها بسرعة دون تغيرات هيكلية ضخمة ولكن بشرط وجود تغيرات مهمة فى المواقف من جانب سياسى أوروبا . وبذلك سيتطلب قدر أكبر من اتخاد القرارات بالأغلبية بواسطة ممثلى الدول الأعضاء فى المجالس المشتركة للاتحاد من أعضاء البرلمان الأوروبى والوزراء القوميين معا أن يعوا أدوارهم وأن يمارسوها باعتبارهم « ناخبين قاريين » فى نظام سياسى أوسع (وهى فكرة سنقوم بتنميتها قرب نهاية الفصل الثامن) .

ولتسهيل ذلك يحتاج دور مجلس الوزراء ونطاق اتخاذ القرارات بالأغلبية داخله إلى التعزيز وإلى أن يكون محددا دستوريا تحديدا صريحا باعتباره القوة الدافعة الرئيسية للاتحاد السياسى . كما تحتاج قرارات المجلس ومداولات البرلمان لأن تُجعل شفافة لمواطنى أوروبا . وكذلك تحتاج أفعال وأصوات الوزراء

القوميين فى المجلس إلى مناقشة أكثر استفاضة وإلى أن تكون معلومة لبرلمانات الدول الأعضاء لكى يكونوا مسؤولين مباشرة أمام الممثلين القوميين المنتخبين. وعلى الوزراء أن يقروا بأن أفعالهم حينما يتكلمون ويصوتون فى بروكسل لم تعد بين حكومات بل حكومية . فعليهم أن يفكروا ويسلكوا كممثلين قوميين فى ساحة عامة فوق قومية يشكلون السياسة فى رابطة من الدول منظمة دستوريا .

وليست تلك حجة متشككة فى أوروبا . فالاتحاد الأوروبى لم يعد قادرا على البقاء بوصفه رابطة من الدول ضعيفة الهيكل دون أن يعانى من نتائج تحكم ضعيف وجزئى فى اقتصاد على نطاق القارة (هيرست ١٩٩٥) . إن الحكومة القوية ليست على أى حال بالضرورة حكومة مركزية ومطلقة . فالقوة يمكن امتلاكها بواسطة التشاور والتنسيق وتقسيم العمل فى وظائف التحكم . ولكن الخطر الأكبر فى أوروبا هو خطر المنافسة بين الدول القومية والصراع بينها على السياسة المشتركة . فسيؤدى ذلك إلى تداخل وتنازع الاختصاصات فى نفس الوقت ، وإلى « فجوات » فى نطاق التحكم . وستختفى القدرات على التحكم داخل هذه الفجوات مما يقلص القوى المتنافسة ويضعف على وجه الحصر الحكومات المهتمة بمصلحتها الذاتية على المستوى القومى بسبب إخفاقات السيطرة الفعالة على المستوى الأوروبى . لقد أدى خلق سوق واحدة وأدى التركيز والتكامل المستمران للإنتاج على المستوى الأوروبى إلى ظواهر لا يمكن أن تحكم بواسطة سياسات ذات قاعدة قومية ، كما لا يمكن أن تترك لتأثير أسواق بلا ضابط ، كما سيؤدى التحكم المشترك والتعاونى الضعيف من جانب الدول القومية على المستوى الأوروبى إلى صراعات مريرة مسببة للنزاع بين اقتصادات قومية متفاوتة الأداء والقدرة التنافسية على تلك الأبعاد من السياسة التى لم تعد الدول التى تسلك كل منها بمفردها قادرة على التحكم فيها . إن المتشككين فى الاتحاد الأوروبى الذين يريدون أن يختزلوا الاتحاد إلى منطقة تجارة حرة مهلهلة البنيان والمنشقين دعاة المحلية الذين يسعون إلى تقليص ما للاتحاد من سلطات تحكم بتوجيه مذهب « تبعية الفروع » ضد بروكسل

لا يهددون فحسب مشروع الاتحاد بل يهددون أيضا سلطات دولهم القومية على مساحات واسعة من الحياة الاقتصادية . فالتحكم الاقتصادى الأوروبى فى حاجة إلى التوسيع ولا يمكن تحقيق ذلك بخلق دولة عظمى . وبدلا من ذلك يتضمن هذا التوسيع تقسيما للعمل عبر حكومات قومية وإقليمية تتعاون مع مؤسسات الاتحاد ذات السلطة الملحوظة والوظائف المحدودة .

ومن المشاكل الرئيسية للاستجابة المتسقة لهذه القضايا مشكلة ندرة التفكير السياسى الذى يقيم جسرا على الفجوة بين الدولى والقومى . فالمنظرون المتطرفون للعولمة شديدو الضرر على وجه الخصوص فى هذا الصدد ؛ فهم يدللون على أنه لا حاجة إلى المحاولة ، وهم ينكرون الحاجة إلى تحكم فوق قومى قوى كما ينكرون إمكان الفعل على المستوى القومى . إنهم متشائمو العقل والإرادة . وتؤكد الحاجة إلى تنمية توازن فى القوى بين مستوى التحكم الاقليمى والقومى والاتحادى فى أوروبا حقيقة أنه لا توجد نظرية مقبولة بوجه عام لفن الحكم تتطلبها ممارسة مثل هذا التوزيع ، ولذلك لا يوجد نموذج يفرض نفسه لعمار مؤسسى يحل محل النماذج المستمدة من الدول القومية . وهذا سبب من أسباب الصعوبة الشديدة التى تواجه المجادلات حول المستقبل السياسى لأوروبا ، واختلاط حدودها وتعارض مقاصدها . وفى الحقيقة لن يبلغ تنمية مثل هذه النظرية تلك الدرجة من الصعوبة إذا تم الاعتراف الواضح بالقضايا الخلافية . كما أن دول أوروبا لا تفتقر إلى بعض الأسس المشتركة للعمل على الرغم من المصالح القومية المتصارعة . ولكن التعاون بين الدول فى الاتحاد ، وهو ضرورى لجعله نظاما سياسيا فعالا يضم دولاً ، لا يمكن إعادة تكثيفه إلا إذا كان هناك أساس مشترك قوى للفعل . والأساس الأكثر وضوحا هو علاقات أوروبا ببقية العالم . وسيكون لأوروبا ، كصوت مشترك يشكل جدول أعمال بازغا للتحكم الدولى ، أساس للتماسك يوازن التعاون والمنافسة بين مصالح مكوناتها القومية فى مسار انتهاج استراتيجية تحاول حفز التعاون بين اللاعبين الرئيسيين فى الاقتصاد الدولى من أجل أهداف مشتركة . ويوضح دور أوروبا فى مفاوضات

الجات أن هذا التوجه الدولى كمصدر للوحدة الداخلية ليس متطورا على الإطلاق ، كما يوضح أنه ممكن . وأسهل الطرق لتوحيد أوروبا خارجيا هو توحيدها كتكتل تجارى حمائى منافس مناهض لنافتا واليابان . وستكون مثل هذه البؤرة للوحدة سلبية . وستحابى القوى المحافظة فى أوروبا وستكون مدمرة إلى حد بعيد لأى مشروع للتحكم الدولى الموسع . ولكن جدول أعمال أكثر انفتاحا وتوسعا يتجه نحو العالم الخارجية ويحفز الاستقرار فى اقتصاد دولى مفتوح سيكون أكثر صعوبة فى الانتهاج وإن يكن جوهريا . وستكسب أوروبا فى النهاية من إعادة تنظيم الاقتصاد الدولى كما تستطيع أن تكسب أيضا تماسكا داخليا بواسطة مثل هذا الفعل الخارجى المتآلف .

القوى الجاذبة إلى المركز والقوى الطاردة من المركز فى أوروبا

يجب أن نتحول الآن إلى المصادر الواقعية الأساسية للنزاع وإلى الإمكانات الكامنة للتحكم الموسع داخل الاتحاد . وكان واضحا حتى قبل أزمة التصديق الممتدة على معاهدة ماستريخت وبداية فترة من الاضطراب الشديد فى آلية سعر الصرف ERM فى ١٩٩٢ أن التكامل الأوروبى كان عند نقطة توازن بين قوى جاذبة وقوى طاردة مؤثرتين ، وإن تكن القوى الطاردة حديثة ومهمة . وقد وجدت فى انهيار خصم خارجى عمل على التوحيد ، وتدهور التجانس السياسى وتعثر الرخاء . لقد خلقت الجماعة الأوروبية فى ظل التهديد السوفيتى ، ووضع ذلك حدودا على التباعد السياسى للدول الأوروبية . ولم تكن الجماعة مشتركة الحدود مع حلف الأطلنطى ، فقد ضمت أعضاء محايدين مثل ايرلندا ، كما انسحبت فرنسا من الالتزامات العسكرية تجاه حلف الأطلنطى – ولكن التهديد السوفيتى وحد أوروبا الغربية وربطها بالولايات المتحدة فى آن معاً . وحتى ١٩٨٩ كان

للجماعة الأوروبية حدود سياسية واضحة ، فهى كيان غرب أوروبى . أما الآن فمستقبل « أوروبا » مسألة مفتوحة ، وأصبح تطور الاتحاد الأوروبى مهددا من قبل صراع حاسم من حيث الإمكان بين الذين يرغبون فى تعميق مؤسساته والذين يرغبون فى توسيع حدوده .

وثانية القوى الطاردة هى الأشد شؤما من منظور ليبرالى أممى . فمنذ الأربعينات المتأخرة سادت أوروبا ألوان طيف سياسى من يمين الوسط إلى يسار الوسط . وسيستمر استبعاد واحتواء اليسار الأقصى . ويأتى تهديد التجانس السياسى من اليمين ومن أحزاب إقليمية بلا ايديولوجية . ولا تشكل الأخيرة فى الأغلب تحديا كبيرا إلا لدولها القومية لأنها وسطية فى السياسة - مثل الحزب القومى الاسكتلندى فى بريطانيا . أما أحزاب أقصى اليمين فهى شىء آخر ، فلنزعتها القومية وجهان ، فهى ضد المهاجرين وموجهة فى الوقت الراهن على الأغلب ضد المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبى . ولكنها تعرف أيضا منافع العضوية فى الاتحاد الأوروبى على أسس « قومية » ، وتحد بذلك من مدى التعاون الأوروبى الممكن عند هذه الأحزاب وتقصره على منطقة تجارة حرة . فأوروبا عندها تحقق مصلحة ملائمة وليست مصدر نوع جديد من الهوية السياسية أو مستوى جديد من الشرعية السياسية . فالشرعية عند لوبان على سبيل المثال كما أوضح عام ١٩٩٢ فى الاستفتاء الفرنسى على ماستريخت هى مسألة التشبث بالمصالح « القومية » . وهذه القوى القومية المتطرفة يجب أن تكون فى الممارسة معادية لهدف أى اتحاد وثيق العرى بينما تكون بعض الأحزاب الإقليمية أو الاحزاب القومية الأصغر مثل الحزب القومى الاسكتلندى على العكس من ذلك محبذة بقوة للتكامل الأوروبى .

ومن غير المحتمل أن تتناقص أهمية العامل الأساسى الذى يدعم صعود أقصى اليمين ، ومن ثم تدهور التجانس السياسى فى هذه الضغوط ضد المهاجرين إذا أدى الفشل الاقتصادى فى أوروبا الشرقية واستمرار الفقر فى

أفريقيا إلى ميول قوية نحو محاولات الهجرة الاقتصادية إلى أوروبا . وستكون إقامة « سور » جديد لصد الفقراء مفارقة جديرة بالازدراء بعد انهيار الحدود القديمة المحصنة فى الشرق . وقد تكون سياسة هجرة محكمة الإغلاق هى الثمن الذى سيواجه الوسط السياسى والذى سيكون ذلك الوسط مستعدا لدفعه لاحتواء اليمين المتطرف واستبعاده من الحكم .

وأشد القوى الطاردة خطورة هى احتمال أن تكون أوروبا قد فقدت أعظم عامل لتوحيدها ونشر السلام فى ربوعها وهو النمو الاقتصادى والرخاء . وحتى حدوث الانكماش الذى بدأ جديا فى ١٩٩١ لم تعان الجماعة الأوروبية ككل انقطاعا خطيرا متصلا فى النمو منذ توقيع معاهدة روما المؤسسة للجماعة فى ١٩٥٧ . وقد تحقق إدماج الدول الأعضاء دون تكاليف قومية كبيرة ، وعرفت كل الدول ناتجا متصاعدا وارتفاعا فى الدخول الحقيقية كما أن بعضها مثل إيطاليا وأسبانيا أنجزت قفزات رائعة نحو الصف الأول من البلاد الصناعية المتقدمة .

وعلى أى حال إذا أبطأ النمو عبر أوروبا لأسباب هيكلية وليست ظرفية ، إذا أصبح التباعد فى الأداء الاقتصادى داخل الاتحاد أشد بروزا فسوف تنمو الضغوط فى اتجاه إجراءات حمائية قومية . ومن غير المحتمل أن تكون تلك الضغوط من أجل حواجز جمركية داخل نطاق أوروبا . فداخل الاتحاد قد توجد تخفيضات تنافسية للعملة وضغوط نحو عكس اتجاه سياسة المنافسة المشتركة (لتخفيض مساعدات الدولة للصناعة) ومطامح من أجل استقلال أكبر فى السياسة المالية مما تسمح به عملية الاتحاد النقدى . فإذا عانت أوروبا بالفعل من فشل اقتصادى نسبى فقد يؤدى ذلك إلى ضغط من أجل إقامة أسوار جمركية حمائية ضد المنافسين الكبار المهددين (بالكسر) خارج الاتحاد ، مثل اليابان وكوريا الجنوبية . وفى واقع الأمر إذا ظلت اليابان على وجه الخصوص أكبر فى القدرة التنافسية إلى مدى بعيد وأشد مقاومة للواردات الأوروبية فقد تكسب أوروبا بالفعل فى المدى القصير من إجراءات الاستبعاد وتقوية دورها

كتكتل اقتصادى . وقد يكون لليمين المتطرف بذلك منطق اقتصادى معين لتدعيم شوفينيته . فاليمين المتطرف القومى ليس مقترنا بالليبرالية الاقتصادية وإذا حدثت أزمة كبرى أخرى فإن دعوته لاجراءات حمائية قومية ستضغط على سياسيى الوسط فى اتجاه التباعد عن الأهداف الأوروبية المشتركة الموجزة فى ماستريخت والمستمدة من نظام الجات الجديد .

وما تزال أوروبا عند النقطة التى تتطلب الكثير من العمل المؤسسى لإتمام تكامل اقتصادى فعال . ولكن التكامل على المستوى الاقتصادى البدائى ، كسوق موحدة هو بالفعل لا رجعة عنه . ويكاد أن يكون من المستحيل التحلل من آثار المواطنة المشتركة فى الاتحاد كما أنه من الصعب جدا إعادة فرض الحدود القومية على العمل والإقامة . فخلق مواطنة اقتصادية مشتركة كجزء من انفتاح السوق قد عمل على تآكل مُكَوِّن مركزى للسيادة القومية . ويقع السياسيون البريطانيون المحافظون الذين يؤيدون فكرة أوروبا « كسوق حرة » ولكنهم يعارضون تآكل « السيادة القومية » فى شرك تناقض جوهرى : فالإجراءات المطلوبة لضمان الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل ستزيل حتما سلطات حاسمة من قبضة دول أوروبا القومية . وهناك أيضا قوى جاذبة مركزيا فى أوروبا كما توجد مصادر للتوتر والتباعد . وعلى نحو مبسط ، لقد فقدت دول الاتحاد القومية القدرة الفعالة على أن تعمل كمنظمة بالنسبة لأبعاد حيوية معينة من النشاط الاقتصادى ، لا تستطيع الحكومات الإقليمية إلا أن تكون أقل فاعلية بالنسبة لها . ولكن المؤسسات المركزية للاتحاد لم تكتسب بعد القدرة السياسية على ممارسة تلك الوظائف الاقتصادية . وسيضع عدم التوازن الوظيفى ذلك ضغطا متصلا على السياسات القومية وعلى مؤسسات الاتحاد الأوروبى معا . أما كيف يحل عدم التوازن هذا فمسألة أخرى .

وحتى الآن افترض معظم دعاة الاتحاد الأوروبى أن التكامل الاقتصادى سيؤدى حتما إلى الاتحاد السياسى . والآن على العكس من ذلك أصبح واضحا

أن التحكم الاقتصادى الفعال من جانب الاتحاد يعتمد على إصلاحات مؤسسية كبرى . كما اتضح الآن أنه لا وجود لمنطق اقتصادى حتمى تلقائى يُوحِّد أوروبا . فلم يرفع خلق سوق مفردة من معدل النمو عبر أوروبا كما كان بعض المتحمسين يأملون ، ولن يقلل انفتاح السوق بذاته من عدم المساواة بين الأقاليم . ومن الصواب أيضا أن العكس ليس صحيحا . فإن تشييد أشكال جديدة من الشرعية السياسية للمؤسسات الأوروبية لن يكفل بذاته تحكما اقتصاديا فعالاً . وبالأحرى فإن الشرعية حتى إذا أمكن تحقيقها ستتبدد مالم يحول الاتحاد السياسى بالفعل الاقتصادات الأوروبية . وليس من الممكن البناء النهائى لاتحاد سياسى فعال ابتداء من سلسلة من الدول والأقاليم ذات أداء اقتصادى متباعد جذريا . إن أوروبا « صفوف مدرجة » لا يمكن تحقيق تكاملها الاقتصادى أو توحيدها السياسى . فالخلافات حول قضايا السياسة الجوهرية ستمزق فى هذه الحالة الاتحاد السياسى إربا . وسيكون الاتحاد السياسى مليئا بالآفات من البداية بالنسبة للخاسرين اقتصاديا إذا لم يكن يعد بتقديم شيىء لهم وإذا كانت الأشكال القائمة للتكامل الاقتصادى تعرضهم بوضوح للضغوط التنافسية من جانب الفائزين . وإذا استمر هذا التباعد الاقتصادى فإنه يهدد بتشظية الاتحاد إلى مركز موحد مزدهر وطرف (محيط) فقير مهمش .

وليست القضية مجرد تكامل الأسواق أو تحويل الوظائف التنظيمية القومية إلى أعلى أى إلى مؤسسات الاتحاد بل خلق آليات وأهداف وسياسات جديدة للتحكم الاقتصادى ملائمة لمستوى الاتحاد ككل . إن الاتحاد الأوروبى هو هيئة للتحكم الاقتصادى ذات أبعاد قارية . ولها لذلك القدرة الكامنة على القيام بأشياء لا تستطيعها دول قومية متوسطة الحجم مثل فرنسا أو إيطاليا ، ولكنها أيضا لا تستطيع أن تزاول بفعالية وكفاءة وظائف تحكم معينة زاولتها الدول القومية تقليديا . وتظل المسألة متعلقة بالتوازن بين التنظيم الاقتصادى الإقليمى والقومى والاتحادى .

مسألة الاتحاد النقدى

تقدم السياسة النقدية مثالا لافتا للأنظار لهذا التناقض بين الحاجة إلى التكامل واستحالة مجرد رفع السياسات والمؤسسات القومية إلى مستوى الاتحاد . وتتصور معاهدة ماستريخت أن محصلة الاتحاد النقدى الأوروبى EMU ستكون بنكا مركزيا مستقلا سياسيا يوجه السياسة النقدية ويعمل دون أن يكون مسؤولا مباشرة أمام صانعى السياسة الاقتصادية القومية ، وسيتبع بالفعل نفس أولويات البنك الاتحادى الألمانى Bundesbank : استقرار سعر الصرف وسياسة ضد التضخم . والمشكلة أن بنكا مركزيا وعملة مفردة لا يمكن أن يوجدا إلا بعد فترة من « التقارب » الاقتصادى الحقيقى . ومن المعترف به الآن على نطاق واسع أن الكثير من اقتصادات الاتحاد القومية لا تستطيع أن تفى بمعايير التقارب . فآخر ما تحتاجه أوروبا وهى تدنو من القرن القادم وتخرج من ركود هو جرعة انكماشية واسعة الانتشار من النزعة النقدية الأوروبية لخلق عملة موحدة .

لقد نجا الاقتصاد الألمانى من أهداف سياسة البنك الاتحادى بمجرد أن أكتسب استقلالا كاملا فى السياسة النقدية بعد ١٩٧٢ ، لأن قطاعه الصناعى المتجه إلى التصدير كان يمتلك قدة تنافسية شديدة بالمعايير الدولية ، ولأن النقابات الألمانية مالت نحو ممارسة ضبط الأجور وبذلك وضعت ضغطا أقل على سياسة البنك المركزى المضادة للتضخم . ومع ذلك وخاصة فى الثمانينات بادلت المانيا نموا أدنى معدلا ونسبة أعلى من البطالة كتعرفة لاستقرار الأسعار . ولا تنطبق هذه الشروط على أوروبا ككل . فقد نما الناتج الصناعى بقدر كبير أثناء الثمانينات فى معظم الدول الأوروبية باستثناء بريطانيا ، ولكن من المشكوك فيه

أن يكون الكثير من الصناعة الأسبانية أو الإيطالية على سبيل المثال ذا قدرة تنافسية فى ظل نظام مجمع من النزعة النقدية الأوروبية وتجارة منفتحة نسبيا مع العالم الخارجي .

ومتضمنات ذلك مضاعفة . أولا يجب أن تكون عملية « التقارب » أبطأ ومعاييرها أكثر تراخيا لكى تكون أقل إيلاما . فالتكامل النقدى السريع كما هو متمثل فى إطار معاهدة ماستريخت من المحتمل لذلك أن يكون سياسة غير عملية وغير ناجحة بالنسبة لكل الدول الإحدى عشرة بل قد يضر فى واقع الأمر بالتكامل الأوروبى . ونتيجة للإضعاف الجذرى لآلية سعر الصرف أصبحت هذه الحقيقة واضحة حتى للكثيرين من الملتزمين بالوحدة الأوروبية ، وقد تستثير إعادة للتفكير أساسية من جانب صناع السياسة . والبديل هو إما عملية أبطأ ذات أهداف مفككة وأغراض أوسع أو عملية ذات مرحلتين ، تيار سريع وتيار بطىء . والخطر من الخيار الثانى هو خلق اتحاد نقدى جزئى والاستبعاد الفعلى لبعض العملات الأضعف من إمكان التقارب مما يجعل بلادا أوروبية تنتمى إلى « صف » أول دائم وبلادا أخرى تنتمى إلى « صف » ثان دائم .

وثانيا إن فكرة بنك مركزى « مستقل » على مستوى الاتحاد الأوروبى فكرة لا معقولة ، فخلافا للبنك الاتحادى الألمانى الذى يحمى مجلسه التمثيلى بوجه عام درجته الكبيرة من الاستقلال كما يضمن مسؤوليته وقابليته للمحاسبة ، سيكون مثل هذا البنك مفتقرا إلى الشرعية (كنيدى ١٩٩١) . وهذا الافتقار سيتدعم بانفصاله عن صناعة السياسة الاقتصادية الأوسع وبميله إلى وضع شروط مقيدة لها . وسيكون تأثير « استقلال » بنك مركزى أوروبى هو السماح لموظفين غير مسؤولين بالفعل بإملاء السياسة الاقتصادية حينما تظل الأجهزة المركزية للاتحاد الأوروبى

مفتقرة إلى الشرعية وإلى هوية أوربية للمواطنين . وستكون النتيجة بسهولة كارثة لعملية بناء الدعم لتكامل الاتحاد الأوربى الاقتصادى والسياسى (جرال وتومبسن ١٩٩٥) .

مشكلة الأداء الاقتصادى الاقليمى المتباعد

كما تطرح الأبعاد الأوسع لسياسة تنظيم الفضاء الاقتصادى الأوروبى المفرد ، وللسياسة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الأوروبى أسئلة مهمة عن الحاجة إلى مثل هذه البرامج المشتركة وصعوبة الوصول إليها فى نفس الوقت داخل نطاق المؤسسات القائمة . وعلى سبيل المثال كيف تكون لأوروبا « سوق واحدة » مالم تكن لديها أيضا قواعد لضمان انفتاح السوق بل وآليات فعالة للتعويض عن بعض الآثار الإقليمية لكيفية عمل تلك السوق . وأمام مثل هذه السوق خطر وضعها الشركات وأسواق رأس المال خارج نطاق التحكم القومى الفعال مما يمكنها من فرض تكلفة اجتماعية وتجنب دفع ثمنها . ومعظم السياسيين الأوربيين ليسوا سعداء بهذه الليبرالية الاقتصادية ويؤيدون المبادئ المسيحية الديموقراطية أو الاشتراكية الديموقراطية . فهم يهدفون إلى أعلى قدر من تحرير السوق بحيث يكون متسقًا مع الكفاءة الاجتماعية بعيدة المدى . ويعنى ذلك مقاييس وتوجيهات أوروبية مشتركة حيثما تكون ضرورية فى حماية البيئة وقانون الشركات وتنظيم أسواق رأس المال وفى التشريع الاجتماعى وتشريعات الصحة والسلامة . والآن تواصل مؤسسات الاتحاد الأوروبى القائمة الكثير من هذه الوظائف التنظيمية وتتمتع بالشرعية فى القيام بها . فالاتحاد الأوروبى يخلق إطارا تشريعيا مشتركا - هيكلا مشتركا من الحقوق والضوابط التى تمكن كل العناصر الاقتصادية الفاعلة من العمل بقدر من اليقين فى كل أوروبا .

وتبدأ المشاكل فى الحدوث عند النقطة التى تستلزم فيها برامج التوافق الإقليمى إنفاقا ضخما ، على سبيل المثال ، على المعايير المشتركة لحماية البيئة أو المزايا الاجتماعية الملائمة . ولا تملك كل الأمم والأقاليم أن تمتثل لمفاهيم

« الصف الأول » البازغة عن البيئة الصحية كما لا يمكن أن توجد فى الواقع سوق عمل مفردة إلا حينما توجد مزايا اجتماعية أساسية مشتركة . إن « الفصل الاجتماعى » الراهن هو وثيقة أدنى حد لهذا السبب نفسه . وسيلزم عن برنامج اجتماعى أكثر طموحا إعادة توزيع ضخمة للموارد داخل الاتحاد الأوربى لرفع الدول والأقاليم الأضعف إقتصاديا إلى مستوى المعايير المشتركة الأعلى دون عبء مالى يشل قدرتها . وعلى العكس يهدف منهج الاتحاد الأوروبى الراهن إلى تخفيض المعايير المشتركة إلى حد أدنى .

وستحدث الصعوبات نفسها فى مناطق أخرى من السياسة . فستكون هناك على وجه الخصوص مقاومة كبيرة لسياسة أوروبية إقليمية تهدف إلى تحسين كفاءة الأقاليم الأضعف بواسطة إستثمار ضخم فى البنية التحتيه وفى عوامل سد الحاجات الحاسمة مثل التعليم والتدريب . ولكن سياسات حفز إعادة الحيوية الاقتصادية ضرورية على أسس اقتصادية ضيقة وهى فى النهاية ذات نفع للأقاليم الأغنى أيضا . فهناك حاجة إلى النجاح والنمو واسعى الانتشار لصون قاعدة الطلب الفعال لدعم قطاع صناعى متقدم منتج ومتسع النمو . إن بادن - فورتمبرج أو رون - ألبس لا تستطيعان تجاهل الأقاليم الشقيقة فى أوروبا . ففكرة أوروبا « ذات الصفوف المتدرجة » التى يستطيع أن يربح فيها رأس المال باستغلال المناطق منخفضة الأجر هى فكرة تهزم نفسها بنفسها فى النهاية . فهذه المناطق ستكون أيضا مدى مناطق طرفية منخفضة الطلب وتحد بذلك من مدى القدرة التنافسية لمناطق الصف الأول أو المركز بتقليص نمو أسواقها . وفضلا عن ذلك لايوجد إقليم فى الاتحاد الأوروبى يستطيع أن ينافس فى هذا الصدد بلاد « الصف الثالث » الواسعة التى انفتحت فى أوروبا الشرقية .

إن الدافع إلى التوافق الإقليمى والتجانس الاجتماعى له معقوليته فى المدى الطويل ومن منظور الاتحاد بأكمله . والمشكلة تتمثل فى أن الدول والأقاليم الغنية لن تنفق على إعادة التوزيع المالية وعلى التوافق الاجتماعى إذا استطاعت تجنب

ذلك . وهى فى ذلك تشبه الفئات الاجتماعية الأكثر ثراء فى نطاق دولة قومية . فأوروبا فى حــاجة إلى تحدى صيغتها الخاصة من « ثقافة الرضا والاطمئنان » (جالبريث ١٩٩٣) إذا كان عليها أن تتطور إلى منطقة اقتصادية متكاملة كل التكامل . فإذا لم تفعل فستبدأ الفوارق فى الأداء الاقتصادى الفعلى بين المركز والطرف عملها نحو التفسخ .

الكينزية القارية

لا تقف المسألة عند تحقيق تناسق فى مستويات الدخل بين أقاليم الاتحاد الأوروبى . وما يزال الاتحاد الأوروبى يواجه – رغم فشله فى اتخاذ موقف عاجل حازم فى أوائل التسعينات – موقفا يهيىء إمكان أن يعيد الاتحاد بناء القارة بأكملها ، إذا قام بالمبادرة الحاسمة . وسيكون من الممكن منع الركود فى أوروبا الغربية فى سياق مساعدة الشرق – وهو شكل من « الكينزية القارية » . وسيكون على مثل هذا البرنامج لكى يحقق أكبر قدر من الفعالية أن يأخذ شكل معونة استثمارية واسعة النطاق فى البنية التحتيه وائتمان تجارى طويل المدى لأوروبا الشرقية . ومثل هذا الاستثمار الغربى فى البنية التحتية سيمكن هذه الدول من رفع مستوى معيشة مواطنيها فى مجرى الانتقال إلى اقتصاد سوق ومن إعطاء العاطلين وظائف فى الأشغال العمومية . كما سيسمح الائتمان التجارى لها بالحصول على السلع الرأسمالية الأساسية لكى تعيد البناء . وسيكون أثر هذا الائتمان التجارى على دفاتر طلبات الشركات الغربية فورياً ، فهو سيحفز على وجه الخصوص قطاع السلع الرأسمالية الذى يعانى من الركود . وستزيد العمالة الصاعدة فى أوروبا الغربية الطلب المحلى الفعال وقاعدة الضرائب لإجراءات التوافق الاجتماعى الأوروبى . وإذا سوعد الشرق على البدء فى مسار الانتعاش الاقتصادى السريع فستقدم أسواقه للاتحاد الأوروبى أفضل أمل متاح لإعادة خلق الأزدهار الاقتصادى الطويل بعد ١٩٤٥ .

ويجعل نطاق الاقتصاد الأوروبى خيارات سياسة من هذا النوع ممكنة ،

وهى التى لا تستطيع التفكير فيها أى حكومة قومية متوسطة الحجم . ولكن المشكلة أن هذه الخيارات لا يمكن تحقيقها ضمن هياكل التحكم القائمة فى الاتحاد الأوروبى . فقد رفضت الحكومة القومية للدول الأعضاء اقتراحات جاك ديلور لتوسيع ميزانية الاتحاد الأوروبى المركزية وانفاق جانب كبير من هذا المورد على برنامج مساعدة لأوروبا الشرقية .

إن الاتحاد الأوروبى يستطيع بأفضل طريقة أن يكفل أمنه بدعم الرخاء فى الشرق ورفع مستويات المعيشة فى دوله الجنوبية الأشد فقرا . فالتوافق الداخلى والفعل الخارجى لحفز النمو عند جاراته هما هدفان مترابطان وليسا متناقضين . فالبحث عن الأمن العسكرى فى الشرق ومواجهة التهديدات القادمة من ساحل البحر الأبيض الجنوبى يشكلان خيارا باهظ التكلفة ومفتقرا إلى الكفاءة الاقتصادية ، فهو يتطلب مستويات عالية من الانفاق الدفاعى غير المنتج ، على حين يشكل حفز الرخاء عند جارات الاتحاد الأوروبى وأعضائه الأضعف استراتيجية أمن أشد فعالية . والمشكلة أن الاتحاد الأوروبى حاليا يجد من الصعب عليه أن يسلك فى الخارج والداخل بهذه الطريقة ، وهو يمتنع بسبب الحذر ، ولأنه لا يستطيع التغلب على العوائق المؤسسية أمام انتهاج سياسات نابعة من وضعه كأكبر تكتل تجارى دولى (هيرست ١٩٩٤ ب) .

وهدفنا من جذب الاهتمام إلى هذه المسألة ليس ناجما عن أننا نتوقع انتهاج مثل هذا الخيار الكينزى القارى مع وجود المواقف والهياكل الراهنة . فهو ببساطة توضيح أن هذا االخيار ممكن من حيث المبدأ وأن الاتحاد الأوروبى كتكتل تجارى قادر من حيث الإمكان على القيام بعمل أشد فاعلية بقدر أكبر كثيرا مما يقدمه الآن . وتبعا لأسس تطوره فى المستقبل فإن النجاح فى مناطق أساسية هو وحده الذى يستطيع تحقيق الشرعية طويلة المدى للاتحاد الأوروبى ككيان سياسى . فهو فى الجوهر رابطة تأسست على أهداف اقتصادية لا على التجانس الثقافى أو الأمن الجماعى (فالاتحاد يستطيع الاعتماد على كل القوة العسكرية التى

يتطلبها من خلال دوله الأعضاء والناتو واتحاد غرب أوروبا لضمان بقائه) . إن حفز النمو داخله ، والرخاء المتزايد وواسع الانتشار وسطا جيرانه ، وهما مشروطان بسياساته ، يظلان شرطين مسبقين لارتقائه الناجح وتطوره المؤسسى الداخلى .

مشكلة التعاون السياسى وحدود التكامل

لسوء الطالع ، يحتاج الاتحاد لأن يحرز تقدما سريعا نحو سياسات مشتركة متناسقة تجاه أوروبا الشرقية والجنوبية فى أواخر التسعينات لكى ينتهز فرص اللحظة ويضمن رخاء نصفى القارة معا . ولكن الاحتمالات المرجحة ضد التقدم السريع نحو هذه الأهداف المشتركة الضرورية كبيرة . وحتى إذا تطلب الأمر إحراز هذا التقدم فإن الاتحاد الأوروبى ككيان سياسى سيظل طوال المستقبل المنظور خليطا مركبا من سلطات ومسئوليات متداخلة .

وسيكون من الضرورى لتحقيق أهداف أشد السياسات طموحا أن يوجد قدر كبير من التنسيق السياسى فى الاتحاد الأوروبى وفى المستويين القومى والإقليمى . وحتى إذا استطاعت المؤسسات المركزية للاتحاد الأوروبى أن تكسب الكثير من تأييد المواطن والشرعية السياسية فهى لا تستطيع أن تحل محل التنسيق الاجتماعى المركزى فى عمليات تحقيق التناغم والتوافق والتراضى عند المستويين القومى والإقليمى .

فالأمم والأقاليم هى مواقع التضامن الاجتماعى ويمتلك بعض هذه الكيانات قدرة أكبر كثيرا على تنسيق مصالحها الاجتماعية من كيانات أخرى .

وإذا أخذ المرء فى اعتباره نوع السياسات التى قد تكون ممكنة ، فى هذا النطاق القارى للاتحاد الأوروبى أصبحت ضرورة وصعوبة تحقيق هذا التقسيم المعقد للعمل واضحتين .

وهكذا فإن اللجنة المفوضة Commission حتى بموازنة موسعة ليست فى

ذاتها فاعلا ماليا كبيرا بما يكفى فى علاقتها بالناتج المحلى الإجمالى للاتحاد الأوروبى لتقديم حافز للسياسات الكينزية الأوروبية بدون سياسات مالية ونقدية متطابقة الوقوع فى غالبية الدول الأعضاء على الأقل . وبافتراض أن الاتحاد الأوروبى يستطيع تحقيق التناسق لمثل هذه السياسة على جانب الطلب فسيكون عجز المؤسسات المركزية عن خلق السياسات غير النقدية المتنامة لاحتواء نمو الأجر النقدى ولمنع التضخم أكثر احتمالا . وسيقع الحد من الدخل على عاتق الحكومات القومية وستستطيع بعض هذه الحكومات مثل ألمانيا أن تقوم بذلك بسبب وجود مستمر (وإن يكن قد بدأ يضعف) لهياكل تضامنية (تدمج رأس المال والعمل والدولة) ولحركة نقابية منضبطة نسبيا . وقد تستطيع حكومات أخرى مثل فرنسا أن تمتثل لذلك لأن النقابات ضعيفة . وتقع بريطانيا فى تصنيف خاص بها فهى غير قادرة على كبح نمو الأجور أثناء فترات التوسع السريع دون سياسات اقتصادية كلية تقييدية . لذلك قد تؤدى سياسة – على المستوى الأوروبى – تحفز الطلب والناتج إلى نتائج مختلطة غير متسقة : فالدول الأكثر قدرة على الحد من نمو الأجور ستستفيد والدول العاجزة عن ذلك ستخسر فى السباق خلال البطالة المتسارعة أو خفض مقدار النقود المفروض قوميا .

ومن الصعب معرفة كيف يُمحى التباين بين التجارب القومية المختلفة والمواريث المؤسسية ، فلا يوجد احتمال على سبيل المثال لنزعة تضامنية أوروبية قومية تجمع الأطراف القومية من بلاد مختلفة معا للوصول إلى اتفاقيات ملزمة على مستوى الاتحاد (ستريك وشميتر ١٩٩١) فأصحاب الأعمال لن يقدموا أنفسهم فى هذا المستوى « كطرف اجتماعى » مفرد . كما أنهم أيضا منقسمون بواسطة مصالح قومية وقطاعية ، وسيفضلون الضغط من أجل هذه المصالح لدى الحكومات القومية وإدارات اللجنة المفوضة على أساس القضايا المفردة . كما أن أجهزتهم الجماعية القومية متباعدة فى درجة تنظيمها وفى أهدافها وفى استعدادها للدخول فى مشاركة مع العمال . وتبقى الصناعة الألمانية عالية

التنظيم فى جانب أصحاب العمل وذات روابط قوية لأصحاب العمل قطاعية وعلى مستوى الذروة ، وتنتهج الشركات الأعضاء فيها سياسة جماعية على نحو منضبط . فأصحاب العمل الألمان على الرغم من تدويل متزايد فى النظرة ما زالوا يحتفظون بالتزامات قومية سواء تجاه المساومة على مستوى الصناعة فيما يتعلق بالأجور وساعات العمل أو تجاه نظام التحديد المشترك والتشاور مع العمال على مستوى المشروع . ولكن روابط أصحاب العمل البريطانيين على النقيض من ذلك تكاد تقصر اهتمامها على تمثيل أصحاب المصالح المُدْرَكة الأشد عمومية لأعضائها لدى الحكومة ، ولا تمتلك إلا سلطات ضئيلة لفرض الانضباط على أعضائها أو حثهم على المشاركة فى تشاور منسق مع العمال . وقد خضعت المساومة على الأجور فى بريطانيا للامركزية ضخمة منذ السبعينات ، مع القليل جدا من اتفاقيات على نطاق الصناعة (هيرست وتسايتلن ١٩٩٣) . ويعادى أصحاب العمل البريطانيون بقوة فكرة حوار موسع مع العمل المنظم لبناء تراض على السياسات القومية ، فتلك نزعة « تضامنية » لا مكان لها فى قاموس المديرين البريطانيين الحديث . وهذا التعارض الصارخ يبين أن الاتحاد الأوروبى سيجد من الصعب عليه خلق وسيلة مؤسسية لتنسيق التوافق حول السياسة الاقتصادية على المستوى الاتحادى . أما العمال الأوربيون من خلال تنظيماتهم على مستوى الاتحاد فقد يرغبون فى أن يجربوا الدخول فى حوار مع اللجنة المفوضة حول تنسيق السياسة والتراضى عبر الجماعة الأوروبية . وسيواجهون المشاكل إذا كانوا وحدهم المهتمين ورفض أصحاب العمل التعاون . ولكن هناك مشاكل أكبر من ناحيتهم هم : فلن تستطيع المشاورات على المستوى الأوروبى أن تقدم التزامات قارية منضبطة من جانب النقابات الأعضاء داخل الدول القومية فى مساحات رئيسية مثل سياسة سوق العمل وضبط الأجور .

ويوضح لنا ذلك أن بعض الدول القومية ستبقى العناصر الفاعلة الحاسمة فى بناء أساس سياسى للتراضى حول السياسات الاقتصادية الكلية للجماعة

الأوروبية وحول سياساتها المالية والادارية والصناعية الخاصة . فعلى المستوى القومي وحده يمكن بناء التحالفات التوزيعية الفعالة ، وهى كما رأينا فى الفصل السادس اتفاقيات واسعة المدى بين الأطراف الرئيسية والفاعلين الاجتماعيين حول شروط التكاليف الضرورية للنجاح الاقتصادى والمشاركة فيها . فالاشتراكيون الديموقراطيون و الديموقراطيون المسيحيون فى ألمانيا يواصلون الاتفاق حول مدى واسع من السياسات والمؤسسات التى تدعم الاقتصاد على سبيل المثال ، كما يدخلون أيضا فى منافسات سياسية حادة وسافرة . وقد تكون هذه التحالفات صامتة أو ضمنية وقد تكون أكثر تناغما : فالمهم هو أن التعاون والتنافس بين المصالح الكبرى يوجدان فى توازن تقريبى . وفى كلتا الحالتين يستتبع ذلك التزام الفاعلين الاجتماعيين والمصالح الاجتماعية المنظمة التى تمثلهم بتوزيع متواصل للدخل القومى بين الاستهلاك والاستثمار وبنموذج من الإنفاق يحفز الأداء الاقتصادى . وعلى سبيل المثال فإن كتلة حاسمة من الجماعة المالية الألمانية ماتزال تقبل أسبقية الاستثمار فى الشركات الألمانية بشروط تحمى قدرتها التنافسية . وتقبل الأحزاب الرئيسية ومعها العمل المنظم وتنظيمات أصحاب العمل الحاجة إلى الاستثمارات العامة والخاصة فى التعليم والتدريب . وفى بلاد أخرى ستتطلب هذه الالتزامات والتنسيق بينها فعلا حكوميا صريحا : والمملكة المتحدة هى المثال الأول ، فمنذ عام ١٩٧٩ وجدت حكومات المحافظين أن ذلك ليس جزءا من مهمتها . وسيكون توسيع هذه التحالفات التوزيعية القومية لتغطى تكاليف ضمان القدرة التنافسية على المستوى الاتحادى أكثر صعوبة .

وإذا كان على الاتحاد الأوروبى أن يحاول الحركة فى اتجاه « كينزى أوروبى » فسيكون فى الوضع الراهن أفضل حالا بدون بريطانيا أو بها محصورة فى مكانة « الصف الثالث » شبه المستقلة . إن بريطانيا بصراحة تامة تهديد للاتحاد . فمؤسسات بريطانيا الخاصة بالتحكم الاقتصادى والاجتماعى تنحرف بعيدا عن المعيار القارى بدرجة تجعل بريطانيا دون إصلاح هيكلى رئيسى عقبة فى وجه أوربا .

دور التحكم الاقتصادى الإقليمى فى أوروبا

ستبقى الدول القومية حاسمة فى توحيد أوروبا ، فهى بين أشياء أخرى التى تقدم الإطار الدستورى المحلى والدعم السياسى لحكومات إقليمية ذات فعالية . إن الدول تتفاوت بقدر ضخم فى الحجم ، وليس لمقولتى « دولة قومية » « وإقليم » إتساق نهائى ، فبافاريا « إقليم » ولكنها تستطيع بسهولة أن تكون « دولة » ، وإيرلندا ولوكسمبورج دولتان وعدد سكانها أقل من كثير من الأقاليم . وكما رأينا فى الفصل السادس فإن الحكومات الإقليمية الآن هيئات رئيسية للتحكم الاقتصادى ، ويرجع ذلك إلى أنها أكثر قدرة على تقدير حاجات الصناعة لأنها تمتلك معلومات أكثر تعلقا بالمواقع ولذلك فهى أكثر دقة ، ولأن حجمها يمكن العناصر الفاعلة الرئيسية فى القطاعين العام والخاص من تبادل التأثير ومن التعاون بنجاح . فالأقاليم صغيرة بما يكفى لامتلاك معرفة « خصوصية » ولكنها كبيرة بما يكفى لمساعدة الاقتصادات المحلية وإدارتها من خلال قاعدة موارد مهمة . وتتزايد أهمية ماتقدمه الأقاليم فى مجالات التعليم والتدريب والتمويل الصناعى والخدمات الجماعية للصناعة داخل أوروبا . كما أنها مكون حيوى لسياسات جانب العرض الجديدة التى تحفز الكفاءة الصناعية وتعكس اتجاه الاقتصادات الأوروبية نحو القدرة التنافسية المتناقصة .

وأكثر الاقتصادات القومية نجاحا هى تلك التى سمحت بالقدر من الاستقلال الذاتى المحلى الضرورى للتنظيم الإقليمى والتى قامت بتنمية أحياء صناعية قوية . وقد فشلت المملكة المتحدة على نحو صارخ الوضوح فى هذا الصدد . فحكوماتها حفزت المركزية دون هوادة منذ الستينات . وقد اختزل المحافظون منذ ١٩٧٩ الحكم المحلى إلى وضع التابع (كما أن سلطات المملكة المتحدة المحلية تبلغ من الصغر درجة لا تمكنها من أن تكون حكومات إقليمية) . كما أنكرت الحكومات المحافظة قريبة العهد الحاجة إلى سياسات صناعية محلية أو

مشاركات عامة – خاصة لتقديم خدمات جماعية . وبالمثل حققت مشروعات رجال الأعمال درجة كبيرة من التركيز خلال الاندماج والاستحواذ ، محولة الشركات المحلية إلى فروع تابعة لإدارات عامة نائية وقاطعة الصلات المتبادلة بين الشركات . وبذلك ستخسر المملكة المتحدة أكبر خسارة فى أى تحرك أبعد مدى نحو التحكم الإقليمى فى النشاط الاقتصادى : فستعانى من الضغوط التنافسية للسوق الواحدة ومن تلك الضغوط التنافسية التى تنبع من الكفاءة المعززة المتاحة للشركات الأجنبية خلال استفادتها من التعاون الاقتصادى والخدمات الجماعية .

وفى دول أخرى عوضت الحكومات الإقليمية السياسات القومية غير الفعالة . وإيطاليا هى المثال الواضح ، بالأحياء الصناعية الأكثر نجاحا وبالأقاليم فى الشمال « وإيطاليا الثالثة » التى تقدم مساعدة اقتصادية فعالة للشركات . وتنبغى ملاحظة أن ضعف وشلل الدولة الإيطالية هما اللذان قدما العون لهذه العملية فى الثمانينات . ولم تقع إيطاليا فريسة للمذاهب الأنيقة فى ممارسة السياسة النقدية وسمحت الحكومة غير الصارمة بسياسة توسعية (وتضخمية) بارزة . وقد أفاد ذلك المشروعات والأحياء الصناعية المتسمة بطابع « ما بعد الفوردية » على حساب شركات إيطاليا الكبيرة والمدن الضخمة والجنوب . وبذلك أفاد النمو الإيطالى فى الثمانينات تلك المناطق وتلك الفئات الاجتماعية التى تؤيد درجة أكبر من الاستقلال الذاتى ، وتعتبر الدولة المركزية عائقا . وحتى الآن لم يكن للإخفاق السياسى للدولة الإيطالية فى التسعينات أى أثر ملحوظ على الاقتصاد . فالتحكم الاجتماعى الإيطالى فى الأقاليم الأكثر فعالية ظل متينا وبدا قادرا على تعويض الشلل السياسى فى المركز .

ولكن « أوروبا الأقاليم » تبقى شعارا خطابيا وليس لها الآن أى شكل محدد . وقد تقر معظم الدول القومية القارية بالحاجة إلى تسهيل الحكم الإقليمى . ففرنسا على – سبيل المثال – قد أصبحت لا مركزية جزئيا على الأقل . ولكن هذه الدول القومية ليست على وشك حفز انحلالها حتى إذا كانت مثل ألمانيا

إقليمية - فدرالية (اتحادية) بشكل ملحوظ القوة . وليس من المتصور أن يستطيع الاتحاد الأوروبى خلق مؤسسات مركزية بسرعة وبشرعية تكفيان لتحقيق تقسيم عمل فدرالى إقليمى فعال ، يقوم بتهميش الحكومات القومية فى معظم الوظائف التنظيمية الاقتصادية . والخطر ماثل فى أن أوروبا « المتألفة من أقاليم » سوف تنبثق لا كنتيجة لميزان قوة متعادل بين المستويات الفدرالية والقومية والإقليمية بل عن نقيض ذلك . فستنقسم أوروبا إلى أقاليم ناجحة وفاشلة متصارعة داخل نطاق دولها القومية والاتحاد حول اتجاه السياسة وتوزيع الموارد . وستختلف الدول القومية بشكل ملحوظ فى قدراتها على الإدارة الاقتصادية وعلى التعاون الفعال مع حكوماتها الإقليمية . فالشقاق بين الأقاليم الغنية والفقيرة . والتبيانات الحادة واتجاه التحكم الاقتصادى للاتحاد الأوروبى تستطيع جميعا أن تؤكد الطابع غير المستقر للمؤسسات الأوروبية وأن تحول دون سياسة سخية تجاه الشرق .

وقد يُحسم مستقبل أوروبا ككل بواسطة الاختلافات داخل نطاق الاتحاد الأوروبى التى تمنعه من العمل لتوحيد القارة .

والاحتمال الأسوأ وإن يكن ممكنا تماما عند بداية القرن القادم هو احتمال كئيب : اتحاد أوروبى منقسم على نفسه يسرى فيه الضعف ، تبقى فيه جوانب من شؤونه الاقتصادية خارج سيطرة الدول الأعضاء وبروكسل معا ، يطل عليه النصف الشرقى من القارة ومعظمه غائص فى الفقر والشقاق ، ويواجه مدا صاعدا من اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين سيستثيرون إجراءات قمعية متزايدة دوما ضد المهاجرين .

ولن يكون هناك أى أمل فى تجنب مثل هذا المستقبل إلا إذا رأى السياسيون الأوروبيون الحاجة إلى سياسات تربط الأقاليم الغنية والفقيرة فى الاتحاد الأوروبى ، وتربط الدول الغنية فى الاتحاد بالدول الفقيرة فى أوروبا الشرقية فى بحث مشترك عن الرخاء . والمشكلة ماثلة فى أن السياسيين فى

الدول القومية وفى الأقاليم الغنية من الاتحاد لا يرون الآن إلا التكاليف والأخطار وليس الآمال والمنافع فى هذه البرامج . ومن المحتمل بأكبر درجة أن سياسات « حماية الذات » على المستوى القومى ستحول دون التقدم نحو تكامل أوروبا الاقتصادى والسياسى . ولن تتطور أوروبا إلا إذا استطاعت القيادات القومية والمؤسسات المركزية أن تستغل المزايا التى يتيحها الإسهام المشترك للسيادة والموارد فى أكبر تكتل تجارى فى العالم .



الفصل الثامن

العولمة والتحكم والدولة القومية

حتى الآن كنا مهتمين فى المحل الأول بالجوانب الاقتصادية للعولمة ، ودرسنا التحكم فى المحل الأول على أساس الضرورات والإمكانات الاقتصادية . وفى هذا الفصل سندرس القضايا السياسية الأوسع التى يثيرها منظرو العولمة وسندرس على وجه الخصوص هل للدولة القومية مستقبل كمحل رئيسى للتحكم ؟

ونبدأ بتذكير أن الدولة الحديثة ظاهرة قريبة العهد نسبيا ، وأن السيادة بشكلها الحديث هى دعوى سياسية عالية - التميز - تتعلق بالسيطرة الكلية المنفردة على أراض محددة . ونحن نؤكد الجانب الدولى (بين الأمم) لتطور السيادة : فلقد كانت الاتفاقيات بين الدول على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل منها مهمة فى تأسيس سلطة الدولة على المجتمع . ونواصل دراسة تطور قدرة الدولة القومية على التحكم وكيف تتغير هذه القدرات فى العالم الحديث وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة .

وعلى الرغم من أن قدرات الدولة على التحكم قد تغيرت وضعفت ضعفا ملحوظا فى الكثير من الجوانب (وخاصة فى الإدارة الاقتصادية الكلية القومية) فإن الدولة تظل مؤسسة محورية خاصة فيما يتعلق بخلق شروط التحكم الدولى الفعال .

وسنبرز النقاط الرئيسية الآتية وندلل عليها فى مناقشتنا لإمكانات التحكم ودور الدولة :-

١ - إذ لم يناظر الاقتصاد الدولى ، كما سلف فى الفصول السابقة ، نموذج نظام اقتصاد كوكبى ، فسيكون للدول القومية دور مهم تلعبه فى التحكم الاقتصادى على مستوى العمليات القومية والدولية معا .

٢ - تحيط الأشكال البازغة للتحكم فى الأسواق الدولية وفى عمليات

اقتصادية أخرى بالحكومات القومية الكبرى ولكنها تعطيها دورا جديدا : فستعمل الدول بقدر أقل ككيانات « ذات سيادة » وبقدر أكبر كمكونات « لهيكل سياسى » دولى . وستصير الوظائف المركزية للدولة وظائف تحقيق الشرعية وضمانها لمسؤولية آليات التحكم فوق القومية وتحت القومية .

٣ – وعلى حين أن الأسواق الدولية ووسائل الاتصال الجديدة قد انتقصت من السيطرة الكلية المنفردة للدولة على أراضيها ، مازالت الدولة تحتفظ بدور مركزى يكفل قدرا كبيرا من السيطرة على الأراضى وهو إدارة السكان . فالناس أقل حراكا من النقود والبضائع أو الأفكار : إنهم بمعنى من المعانى يظلون « مرتبطين بأمتهم » معتمدين على جوازات السفر والتأشيرات ومؤهلات الإقامة والعمل . ويعطى دور الدولة الديموقراطية بوصفها المسيطرة على الأراضى التى تنظم فيها سكانها للدولة شرعية محددة دوليا بطريقة لا تستطيعها أى هيئة أخرى ، فهى التى تملك الكلام باسم هؤلاء السكان .

نشأة السيادة القومية

يؤكد المنظرون السياسيون وعلماء الاجتماع مقتفين إثر ماكس ڤيبر أن السمة المميزة للدولة الحديثة هى امتلاك احتكار وسائل العنف داخل أراضى معينة (ڤيبر ١٩٦٨ ، مجلد ١ ص ٥٦) . وقد تأسس نظام الدول الحديث وتبادل أعضاؤه الاعتراف فى القرن السابع عشر . وكان جوهر الاعتراف أن كل دولة هى السلطة السياسية الوحيدة التى تمتلك دون غيرها أراضى محددة النطاق . وأصبحت « الدولة » الشكل السائد للحكم الذى لا يقبل أى منافسة من أى هيئة أخرى . ولم تعرف العصور الوسطى مثل هذه العلاقة المفردة بين السلطة والأراضى . فالسلطات السياسية والأشكال الأخرى ذات التحكم النوعى وظيفيا (الجماعات الدينية ونقابات (طوائف) الصناع والتجار على سبيل المثال) قد وجدت داخل أشكال معقدة متراكبة تدّعى حقوقا موازية ومنافسة غالبا على نفس المساحة (جيرك ١٩٠٠) . وسيزعم البعض أن فترة سيطرة الدولة القومية كهيئة

للتحكم قد انتهت الآن وأننا ندخل الآن فترة يتباعد فيها التحكم والأراضى ، فستسيطر هيئات مختلفة على جوانب من التحكم وستظل بعض الأنشطة المهمة دون تحكم . وهذا أمر يقبل المناقشة ولكن حق الدولة القومية فى الانفراد بالتحكم نوعى تاريخيا وليس قدرا محتوما على الإطلاق .

ولم تكتسب الدولة الحديثة احتكارها للتحكم بواسطة جهودها الداخلية وحدها . فبعد معاهدة وستفاليا فى ١٦٤٨ كفت الحكومات عن تأييد مشاركيها فى العقيدة إذا تنازعوا مع دولهم . وكان معنى الاعتراف المتبادل بين الدول بشرعية كل منها فى أهم مسألة معاصرة ؛ أى فى الاعتقاد الدينى ، أن الدول مستعدة للتخلى عن بعض الأهداف السياسية مقابل السيطرة الداخلية والاستقرار (ليم ١٩٨٤) . وباستغلال الاستقلال عن التدخل الخارجى الذى صدقت عليه هذه الاتفاقية المتبادلة والدولية ، استطاعت الدول أن تفرض « سيادتها » على مجتمعاتها . وقد غير اتفاق الدول شروط الصراع بين السلطة على الأراضى والمجموعات الطائفية الدينية لصالح السلطة . وبذلك جاءت القدرة على السيادة إلى درجة كبيرة « من الخارج » عبر دول فى مجتمع الدول البازغة حديثا .

أى أن نشأة الدولة الحديثة كسلطة تحكم أراضى محددة ومسيطرة سياسيا اعتمدت جزئيا على الاتفاقيات الدولية . وقد لعبت عقيدة سيادة الدول فى القانون الدولى الجديد ، كما لعب الاعتراف المتبادل بسلطاتها وحقوقها الداخلية من جانب الدول الأوروبية دورا محوريا فى خلق علاقة جديدة بين السلطة والأراضى ، علاقة امتلاك مطلق .(هنسلى ١٩٨٦) . وجعلت هذه التفاهمات الدولية من الممكن « الإدماج الداخلى » للسلطة والسياسة داخل نطاق الدولة . وأصبحت الدول متصورة باعتبارها الجماعات السياسية الأساسية ذات القدرة على تحديد وضع أى نشاط (يقع ضمن نطاق التفاهمات المعاصرة حول مدى السلطة الشرعية) وعلى وضع قواعده . فقد كانت الدول ذات سيادة ومن ثم حددت كل دولة داخل

نطاقها طبيعة سياساتها الداخلية والخارجية .

وكان مجتمع الدول بذلك عالما من الكيانات المكتفية بذاتها ، التى تسلك كل منها بمقتضى إرادتها (بُل ١٩٧٧) .

ويمكن تصور العلاقات الدولية كتبادلات تأثير بين « كرات البلياردو » ، محدودة بالاعتراف المتبادل والالتزام بالامتناع عن التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى (مورس ١٩٧١) . وكان المجتمع الفوضوى من تبادل التأثير الخارجى بين الدول واستقلال كل منها عن الأخرى شرطا مسبقا لاحتكار فعال للسلطة فى الداخل . وفى القرنين التاسع عشر والعشرين ورثت الأنظمة الليبرالية والديموقراطية هذه المزاعم عن السيادة المطلقة داخل حدود أراض متماسكة وخاضعة لحكم مفرد وأضفت عليها تبريرات شرعية قوية جديدة .

وهكذا يمكن أن نضيف إلى تلك السيادة الجوهرية ، التى افترضتها دول القرن السابع عشر ، دون وقوع فى تناقض مفرط ، ملامح أخرى من السيادة الحديثة . لقد كانت الدول مستقلة ، وهى المالكة الوحيدة دون منازع لأراضيها ، وهذه الحقيقة لم تتبدل سواء كانت خاضعة لسلالة حاكمة أو قومية ، أو توقراطية أو ديموقراطية استبدادية أو ليبرالية . فكرة دولة « قومية » تدعم فى واقع الأمر مفهوم سلطة ذات سيادة لها الصدارة داخل أراض معينة . والقومية هى فى الجوهر دعوى بأن السلطة السياسية ينبغى أن تعكس التجانس الثقافى تبعا لمجموعة مشتركة من التفاهمات السياسية النوعية تاريخيا ، حول مضمون الأمة .

وعلى هذا النحو توسع القومية نطاق « السيادة » وتعمقه : فهى تتطلب أنواعا معينة من الانسجام الثقافى للمواطنة (١) . وفى هذه الصدد لم يغير مجىء القومية فهمنا للدول كأجهزة « ذات سيادة » بل تطلبه . فمفهوم أراض ذات سيادة شرعية بسبب التجانس الثقافى يمكن أن يبرر كلا من تشكيل الدول

وانتهائها . وكانت نتيجة الموجات المتنوعة من القومية من بدايات القرن التاسع عشر فصاعدا زيادة عدد الدول ذات السيادة فى المجتمع الفوضوى من الدول بدلا من تغيير طبيعته . وعلى أى حال فقد جعلت القومية التعاون الدولى أكثر صعوبة ، ودعمت فكرة الجماعة القومية كسيدة لمصيرها .

ولم يكن للديموقراطية تأثير أكبر على الخصائص المميزة الجوهرية للدولة ذات السيادة . وهى كيان سياسى أنشىء فى عصر سابق على الديموقراطية . وقد أصبحت الديموقراطية بالفعل ، بمعنى حكومة تمثيلية مبنية على الاقتراع العام إيديولوجية شاملة ومطمحا شاملا فى أواخر القرن العشرين . وصارت الأنظمة غير الديموقراطية الآن علامات على الفشل السياسى والتخلف الاقتصادى المزمن . وتستطيع فكرة شعب ذى سيادة أن تحل محل « الملك صاحب السيادة » ملحقة بنفسها مزاعم وضع الملك فى الصدارة باعتبارها الوسيلة لاتخاذ القرار السياسى داخل نطاق أراض معينة . وبالمثل يمكن ببعض الثمن تحقيق الانسجام بين الديموقراطية والقومية . فالديموقراطية تتطلب قدرا كبيرا من التجانس الثقافى (أو اختلاف ثقفى معترف به علنا داخل هوية سياسية منتشرة أبعد مدى) إذا كان عليها أن تكون محتملة (هيندس ١٩٩٢) إن الجماعات التى تقسمها اختلافات مريرة لايمكن أن تقبل منطق حكم الأغلبية أو تتسامح مع حقوق الأقليات . وحق تقرير المصيرالقومى هو مطلب سياسى يستمد شرعيته من أفكار الديموقراطية والتجانس الثقافى بقدر متساو ، وجوهره استفتاء على الاستقلال فى أراض تؤكد امتلاكها لدرجة من التماسك الثقافى المتميز (نيرن ١٩٩٣) .

وقد نشأت النظرية السياسية الحديثة أى نظرية الحكومة والالتزام السياسى فى دولة ذات سيادة قبل الديموقراطية الجماهيرية ولكنها تكيفت بسهولة معها . ولا يرجع ذلك لمجرد أنه كان من الممكن استبدال الشعب بالملك ، بل أيضا لأن الدولة القومية هى ببساطة الشكل الأكثر تطورا لفكرة جماعة سياسية تحكم

نفسها بنفسها ، وهى الفكرة التى ارتبط بها مجرد إمكان نظرية « سياسية » متميزة . (هيندس ١٩٩١) . فالديموقراطية مصدر لشرعية الحكومة وإجراءات لاتخاذ القرار داخل كيان يعتبر ذاتى التحديد . ومن المدينة الدولة (بوليس Polis) اليونانية خلال النزعة الجمهورية المدنية للمدينة الدولة الإيطالية ، إلى أفكار القرن السابع عشر عن الحكم بالتراضى ، كانت فكرة الجماعة التى تسيطر على عالمها الاجتماعى من خلال الاختيار الجماعى محورية بالنسبة لفهمنا للسياسة . وقد مزجت النظرية الديموقراطية الحديثة بين ما عُد حتى ذلك الوقت فكرتين متناقضتين ، فكرة سيادة الجماعة (أى أن السلطة تستمد فى النهاية من الشعب وأن الحكم يجب أن يكون بالتراضى) وفكرة سيادة الحاكم (أى أن الدولة والمجتمع كيانان منفصلان وأن الملك هو قائد لا يقوده أحد وليس ملزما باتفاقيات سابقة) (هينسلى ١٩٨٦) . وقد أضفت الانتخابات الديموقراطية شرعية على السلطات السيادية لمؤسسات الدولة ووفرت بذلك أساسا أفضل لدولة ينظر إليها باعتبارها أداة ولسان حال جماعة إقليمية تحكم نفسها بنفسها من الأساس الذى توفره إرادة أمير . فالسيادة الديموقراطية تضم مواطنين وتربطهم معا خلال عضوية مشتركة يحرم منها الآخرون .

ولفكرة الجماعة التى تحكم نفسها مصادر قديمة ، ولكنها اكتسبت فى شكل الدولة القومية الحديثة مصداقية متميزة .

أولا : لقد احتكرت الدولة العنف فى ثوبها السابق على الديموقراطية (باعتبارها كيانا متميزا منفصلا عن المجتمع) وفرضت إدارة متجانسة وقدمت شكلا من حكم القانون . وزعمت الدول أنها تضمن قدر كبيرا من الأمن للمواطنين فى مواجهة الأعداء الخارجيين والاضطرابات الداخلية . وهذا الزعم الذى قُدم تبريرا للأوتوقراطية المستنيرة لم يصبح قابلا بالكامل للتصديق إلا حينما أضحت الدول ديمقراطيات تمثيلية وكفت مسائل الحرب والسلام عن أن

تُحسم بطموحات الأمراء واعتبارات السلالات الحاكمة . ومنذ كتاب كانط « مشروع للسلام الدائم » (١٩٩١) كانت قضية أن الدول الليبرالية لن تهاجم إحداها الأخرى أساسا للأمل فى أن عالما من الدول القومية يستطيع أن يكون عالما سلميا ، وفى أن تكون الديموقراطية فى الداخل قادرة على معالجة العلاقات الفوضوية بين الدول (دويل ١٩٨٣) . وثانيا : إن الدولة الحديثة التى تحكم حكما نيابيا تستطيع حكم أراضيها بدرجة من الاكتمال والشمول ليست متاحة للأنظمة السابقة . فقد دعمت الحكومة التمثيلية وأضفت شرعية على قدرات الدولة فى فرض الضرائب ، وبهذه السلطة المالية وبإزالة السلطات المتنافسة والتابعة استطاعت أن تخلق نظاما للإدارة قوميا متجانسا . وعلى هذا الأساس استطاعت مد نطاق التحكم الاجتماعى بخلق ، على سبيل المثال ، أنظمة عامة لمقاييس التعليم القومى أو الصحة العامة . وثالثا : ولكن الدول فى القرن العشرين وحده اكتسبت وسائل إدارة أو توجيه الاقتصادات القومية إما عبر الاكتفاء الذاتى وتخطيط الدولة كما هى الحال مع الاقتصاد الذى توجهه الدولة فى بريطانيا وألمانيا فى الحربين العالميتين وإما عبر إجراءات كينزية باستخدام سياسة نقدية ومالية للتأثير فى قرارات الفاعلين الاقتصاديين وبذلك تغير من النواتج الاقتصادية .

وفى الستينات من القرن العشرين بدا أن الدولة هى الكيان الاجتماعى المسيطر : فالدولة والمجتمع كانا فى الواقع مشتركى الحدود . وقد حكمت الدولة المجتمع ووجهته فى العالمين الشيوعى والغربى وإن يكن بطرائق مختلفة ، وقد مثلت الدول الشيوعية صيغة متميزة من أهداف الإدارة الاقتصادية القومية متحققة من خلال التخطيط المركزى الدائم . وفى الستينات بدت التجاوزات المفرطة للبناء الاشتراكى القسرى وكأنها فى طريقها إلى الانتهاء ، وكان دعاة الإصلاح أمثال خروشوف يقدمون الوعود برخاء عظيم وتعايش سلمى بدلا من

صراع سافر مع الغرب . وفى بلاد الغرب الصناعية المتقدمة ساد الاعتقاد بأن الإدارة الاقتصادية القومية تستطيع الاستمرار فى ضمان العمالة الكاملة والنمو المتصل نسبيا . وكانت الدول الصناعية فى الشرق والغرب هيئات متشعبة للخدمة العامة ، كلية القدرة فى الإشراف على كل جوانب حياة مجتمعاتها والنهوض بأعبائها . وفى المجتمعات الغربية التى شكلتها وماتزال الثورة الصناعية ، حيث ظلت غالبية السكان العاملين يقومون بأعمال يدوية حتى أثناء الستينات بقيت الخدمات القومية العامة والمطردة فى الصحة والتعليم والرفاهية متمتعة بالشعبية . وواصل السكان الذين لم يفلتوا إلا منذ وقت قريب من أزمات الرأسمالية مطلقة العنان الترحيب بالحماية الاجتماعية الجماعية للدولة حتى حينما شرعوا فى التمتع بالترف واسع النطاق الذى خلقه العمالة الكاملة والازدهار الطويل بعد ١٩٤٥ .

وهذا المفهوم للدولة قد تغير تماما تغيرا جوهريا وبسرعة مذهلة . فثورات ١٩٨٩ فى أوروبا الشرقية وعواقبها أدت إلى تصور واسع الانتشار للعالم الحديث باعتباره عالما تفقد فيه الدول القومية قدراتها على التحكم ، وتتخلى فيه العمليات على المستوى القومى عن صدارتها ، وتتركان الحكم والصدارة لقدرات وعمليات كوكبية . وما وضعت سنة ١٩٨٩ نهاية له كان هيكلا نوعيا من الصراع بين مجموعات متحالفة من الدول القومية هو الحرب الباردة . وكانت القوة الدافعة لهذا الصراع هى الخوف المتبادل بين معكسرين مسلحين ، وقد استغل بعد ذلك على الجانبين لأغراض إيديولوجية . ولكن الصراع لم يكن فى المحل الأول صداما بين ايديولوجيتين . لقد عمقت الحرب الباردة الحاجة إلى الدولة القومية من أجل قدراتها العسكرية ومن أجل الأشكال قومية المستوى للإدارة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لدعم هذه القدرات . وبذلك تجمد نظام الدول فى طراز من المواجهة السلبية الصارمة فى المركز مع صراع بالوكالة أو التفويض فى الأطراف . وظلت الدولة ضرورية حتى على الرغم من أن سلطاتها ظلت احتياطية فى صراع معلّق أو مرجأ . وحتى ١٩٨٩ ظل من الممكن ، على الرغم من بعد

الاحتمال والنتائج الانتحارية للطرفين ، أن تتحارب القوتان العظميان ودولهما المتحالفة .

وهذا الاحتمال ، هذا الخوف من عدو مباشر قد عبّأ قواته جعل الدول القومية ضرورية . فإذا ضعفت أو فقدت قدرتها على التحكم فى مجتمعاتها فسوف يجتاحها العدو : وسوف - وفقا لوجهة نظر كل طرف - يدمر مكاسب الاشتراكية أو يفرض الطغيان الشيوعى . وقد احتفظ هذا الصراع مسدود المخرج ببروز المستوى القومى للحكم على نحو أخَّر أو حجب التغيرات التى ستضعفه فيما بعد .



رأينا أنه أضحى من لوازم الأناقة العصرية تأكيد أن عصر الدولة القومية قد انتهى ، وأن التحكم على المستوى القومى لم يعد فعالا فى وجه العمليات الاقتصادية والاجتماعية المعولمة . (هورسمان ومارشال ١٩٩٤) . فالسياسات القومية والخيارات السياسية قد نحتها جانبا قوى السوق العالمية وهى أقوى من أقوى الدول . ورأس المال حد الحركة وليست له ارتباطات قومية ، وسيتخذ مقره حيث تملى مقتضيات الأفضلية الاقتصادية اختيار المكان ، أما العمل فله موقعه القومى كما أنه قليل الحركة نسبيا وينبغى أن يكيِّف توقعاته السياسية لملاءمة الضغوط الجددة للقدرة التنافسية الدولية . وهكذا تتقادم الأنظمة القومية المتميزة ذات الحقوق العمالية الواسعة والحماية الاجتماعية . ويصدق ذلك أيضا على السياسات النقدية والمالية التى تسير فى اتجاه عكسى بالنسبة إلى توقعات الأسواق الدولية والشركات متعدية القومية . لقد كفت الدولة القومية من أن تكون المدير الاقتصادى الفعال . فهى لا تستطيع إلا تقديم تلك الخدمات الاجتماعية والعامة التى يعتبرها رأس المال الدولى ضرورية بأقل تكلفة نثرية .

وبعض المؤلفين مثل أوهمى (١٩٩٠ ، ١٩٩٣) ورايش (١٩٩٢) يرون أن الدول القومية قد صارت السلطات المحلية للنظام الدولى . فهى لم تعد تستطيع على نحو مستقل أن تؤثر فى مستويات النشاط الاقتصادى أو العمالة داخل حدود أراضيها ، لأن هذه المستويات تمليها اختيارات رأس مال حر الحركة عالميا . وتشبه مهمة الدول القومية مهمة المجالس البلدية والمحلية ضمن حدود الدول حتى الآن : أى تقديم البنية التحتية والخدمات العامة التى تحتاجها الأعمال الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة .

وما سبق من بلاغيات سياسية جديدة يتأسس على نزعة ليبرالية معادية للسياسة . فالاقتصاد المعولم الجيد بتحرره من السياسة يسمح للشركات والأسواق أن تخصص عوامل الإنتاج بأكبر قدر من الأفضلية دون تشويهات تدخل

الدولة . فالتجارة الحرة والشركات متعدية القومية وأسواق رأس المال العالمية قد حررت الأعمال الاقتصادية من قيود السياسة ، وهي قادرة على أن تمد مستهلكي العالم بأرخص المنتجات وأشدها كفاءة . وبذلك تحقق العولمة مُثُل ليبراليي منتصف القرن التاسع عشر دعاة حرية التجارة مثل كوبدن وبرايت ، أي تحقيق عالم منزوع السلاح يكون فيه للنشاط الاقتصادي مكان الصدارة ، ولا يكون فيه للسلطة السياسية مهمة غير حماية نظام حرية التجارة العالمي .

وكانت بلاغيات العولمة بالنسبة لليمين في البلاد الصناعية المتقدمة هبة من السماء . فهي تقدم فرصة جديدة للحياة بعد الفشل الكارثي لتجاربه السياسية في المذهب النقدي والنزعة الفردية الجذرية في الثمانينات . فالحقوق العمالية والرفاهية الاجتماعية من النوع الذي مورس في عصر الإدارة الاقتصادية القومية ستجعل المجتمعات الغربية غير قادرة على المنافسة بالنسبة للاقتصادات حديثة التصنيع في آسيا ويجب تقليلها على نحو عنيف .

وبالنسبة لليسار الراديكالي قدم مفهوم العولمة أيضا إنطلاقا من نوع مختلف من المأزق السياسي . فاليسار يستطيع أن يرى في العولمة الواقع المستمر للنظام الرأسمالي العالمي ، بعد أن واجه هذا اليسار انهيار اشتراكية الدولة والنضال المعادي للامبريالية في العالم الثالث . كما يستطيع أن يرى عقم الاستراتيجيات القومية الاشتراكية الديموقراطية الإصلاحية . وقد يضعف اليسار الثوري ولكن اليسار الإصلاحي لم يعد يستطيع الادعاء بأنه يمتلك سياسة عملية وفعالة .

وهكذا يستطيع اليسار واليمين أن يتبادلا الاحتفال بنهاية المرحلة الكينزية . إن الإدارة الاقتصادية القومية والعمالة الكاملة والنمو المتواصل والانتاج الكبير بالمواصفات القياسية والقوى العمالية اليدوية الضخمة شبه الماهرة ، والتعاون التضامني بين الصناعة والعمل المنظم والدولة وهي عوامل محورية في فترة الازدهار الطويل بعد عام ١٩٤٥ ، خلقت كلها شروطا ملائمة للنفوذ السياسي

للعمل المنظم مما حصر السياسات القابلة للتصديق فى مسار وسطى وإصلاحى . ويُزعم أن سيادة أسواق دولية متقلبة ، والتحول إلى طرائق إنتاج مرنة ، وإعادة التشكيل الجذرية لقوة العمل ، والنمو المتقطع غير الأكيد فى البلاد المتقدمة ، وأفول العمل المنظم والتوسط القائم على التضامن ، جعلت جميعا الاستراتيجيات الإصلاحية بالية ، واختزلت مركزية العمليات السياسية القومية سواء أكانت تنافسية أو تعاونية .

وهناك بعض الحقيقة فى القضية القائلة أن السياسة القومية فى البلاد المتقدمة هى على نحو متزايد سياسة « فاترة » - (ملجان ١٩٩٤) فلم تعد مسألة حرب أو سلام أو صراع طبقى . إنها لم تعد مسألة تعبئة جماهيرية من أجل جهود قومية مشتركة تتعلق بالحياة أو الموت . وبالنسبة لأنصار العولمة فإن سياسة المستوى القومى هى أقل بروزا لأنها لاتستطيع أن تغير النتائج الاقتصادية والاجتماعية بقدر كبير مالم يتم تبنى استراتيجيات تدخلية حمقاء تقوض القدرة التنافسية القومية .

ومن ثم يُعتقد أن السياسة القومية قد أصبحت مثل سياسة المجالس المحلية ، أى مسألة تقديم خدمات حياتية . وبذلك تتسرب الطاقة من السياسة التقليدية بعيدا عن الأحزاب المعترف بها كما يكف الأفراد الممتازون عن أن يجتذبهم مستقبل فى العمل السياسى .

وتدفقت الطاقة فى السياسة الأخلاقية ، فى قضايا مثل الإجهاض وحقوق ذوى الجنسية المثلية وحقوق الحيوان والبيئة . أما سياسة الفعالية أو السياسة « الساخنة » فتمكن ممارستها باعتبارها السياسة الرئيسية دون خوف من أن يحرف ذلك الانتباه بعيدا عن القضايا « الوطنية » الحيوية ، لأن تلك القضايا أصبحت عادية مملة .

وقد حرر الانحدار فى مركزية السياسة على المستوى القومى ، - أى سياسة الحرب والصراع الطبقى والثورة والإدارة الاقتصادية الفعالة والإصلاح

الاجتماعي – القوى السياسية من الحاجة إلى التعاون ضد الأعداء في الخارج أو التضامن في الداخل لتحقيق الرخاء القومي . وتستطيع القوميات الفرعية والأقاليم أن تؤكد استقلالها الذاتي بقدر أقل من الخوف :

فعلى سبيل المثال لم يعد للدفاع النشيط عن ثقافة بريتاني ومصالحها (إقليم إدارى فى شمال غرب فرنسا سلتى اللغة – المترجم) أثر فى إضعاف فرنسا فى صراع الحياة والموت مع ألمانيا . ويصبح التجانس الثقافى على المستوى « القومى » بقدر مساو أقل مركزية فى الدول المتقدمة المتصلة بالأسواق العالمية مادامت الدولة القومية ككيان سياسى تستطيع أن تقدم ما هو أقل . ومن ثم تستطيع التعددية الدينية والإثنية وفى أسلوب الحياة أن تمد نطاقها داخل هذه الدول ، وتستطيع المجموعات ضمن الدول القومية أن تنمو فى الأهمية كبؤر بديلة للولاء بالنسبة لأعضائها .

وتمتلك هذه الحجج بعض القدرة . فلا شك فى أن بروز ودور الدول القومية قد تغيرا بشكل ملحوظ منذ المرحلة الكينزية ، فالدول الآن أقل استقلالا وتمتلك درجة أقل من التحكم الذى لا ينازع فى العمليات الاقتصادية والاجتماعية داخل حدود أراضيها ، وهى أقل قدرة على صيانة التميز القومى والتجانس الثقافى .

القدرات المتغيرة للدولة القومية

هناك مناطق معينة تغير فيها دور الدولة بشكل جذرى ، ونتيجة لذلك انحدرت قدراتها فى السيطرة على شعبها وعلى العمليات الاجتماعية الداخلية . وأولى هذه المناطق هى الحرب . لقد اكتسبت الدولة احتكار وسائل العنف داخلها وهو مايجعلها أقدر على تعبئة موارد أراضيها من أجل النزاع الخارجى . وابتداء من القرن السادس عشر حتى وقتنا الحاضر كانت القدرة الرئيسية المحدِّدة للدولة الحديثة هى سلطتها فى خوض الحرب والاعتماد على حياة وملكية المواطنين لممارسة ذلك . وكما رأينا فقد احتفظت الحرب الباردة بتلك السلطة حية . فالعداء المتبادل بين الشرق والغرب دعم الحاجة إلى تعبئة دائمة فى مواجهة تهديد ماثل

دوما بالحرب . ولكن تطور الأسلحة النووية جعل إشعال الحرب مستحيلا ، بالمعنى التقليدى لاستخدام القوة لتحقيق هدف معين . فالحرب كانت ينظر إليها كلاسيكيا باعتبارها وسيلة للحسم ، فالنصر يحسم النزاع بين دول لا يمكنها حسمة بطريقة أخرى . والحرب وفقا لمفهوم كلا وزفيتز كانت هادفة وهى إلى هذه الدرجة عقلانية ، فهى استمرار للسياسة بوسائل أخرى . ولن تنتهى الحرب النووية بين متصارعين متساويين تقريبا إلا بتدمير متبادل وبنفى أى سياسة عقلانية ينتهجها مسؤولو الدول المتحاربة . وكما لاحظ برنارد برودى بادراك عميق (١٩٤٦ ، ١٩٦٥) (بعد هيروشيما مباشرة) ، فإن الوظيفة الوحيدة للأسلحة النووية كانت الردع : فأعظم قوة عسكرية لم تعد قادرة على أن تُستخدم للوصول إلى حسم سياسى ، ولكنها لا تستطيع الآن أن تكون فعّالة إلا إذا حالت دون استخدامها وبذلك تعطى السياسيين وقتا لتصميم وسائل تضعها تحت سيطرة سياسية بواسطة اتفاق متبادل بين الدول النووية .

لقد كان برودى على صواب حتى إذا استغرق الأمر نصف قرن من المخاطرة الشديدة وخطر الانتشار قبل أن تصبح هذه الإجراءات السياسية ممكنة فى النهاية . لقد كانت الحرب الباردة لا تطاق والردع غير مستقر وكان عدم استخدام الأسلحة النووية يُشترى بثمن يزداد فداحة . وكانت فترات المنافسة الحادة بين الدولتين العظميين بحثا عن التفوق التكنولوجى عبر سباق التسلح تتلوها فترات استرخاء عسكرى . لقد كانت الدول النووية الكبرى تتخفف من « سيادتها » ، فخلقت نظاما دوليا متمدنا بمعاهدات لاتقتصر على الحد من الحروب بل تمنح الدول الأخرى سلطات التفتيش والإشراف والإبلاغ عن المناورات العسكرية الخ ، وهو مايجعل التعبئة الفعّالة من أجل الحرب بعيدة الاحتمال إلى أقصى حد[٢] . وكان على الدول أن تقبل مستوى غير مسبوق من التدخل فى شؤونها الداخلية لكى تجعل السلام قابلا للتصديق . وهكذا أصبحت القوة النهائية التى تمثلها الترسانات النووية بلا فائدة ، فهى لا تستطيع أن

تخوض الحرب ، وستجعل الاتفاقيات السياسية إذا أمكن إضفاء طابع المؤسسة عليها الردع بلا ضرورة .

لقد صارت الحرب بين الدول النووية مستحيلة ، سواء أكانت الدول ليبرالية أو غير ليبرالية مادام قادتها يمتلكون الحد الأدنى من العقلانية . كما لا يمكن للصراعات غير النووية أن تحدث إلا فى الأقاليم الطرفية ، وهى صراعات بالوكالة (التفويض) حيث لن تؤدى هزيمة جانب إلى تهديد بحرب نووية . وبذلك أنهى امتلاك الأسلحة النووية إمكان حرب تقليدية بين الدول النووية[٣] . لقد أخرجت الأسلحة النووية الحرب من العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة ، فلم تعد وسائل بديلة للحسم بل تهديدا بكارثة متبادلة رهيبة تحتاج إلى تفاوض لإقصائها .

وبذلك أصبحت القوات المسلحة من ناحية تقديرية لدى الدولة المتقدمة الرئيسية غير وثيقة الصلة بمعاملاتها المتبادلة . فقد تطورت الأسلحة بدرجة جعلت الحرب أثرية عتيقة الطراز ومعها الكثير من الأساس العقلانى وقدرات تحكم الدولة. ولن تكف القوات المسلحة عن البقاء ولكن أهميتها ستتناقص كوسيلة للحسم السياسى (فان كريفلد ١٩٩١) . فهى لا تستطيع أن تحسم الأمور بين الدول المتقدمة . كما أن التباين فى القوى بين الدول الكبرى والدول الرئيسية فى العالم الثالث يبلغ من الاتساع درجة لا تمكن الأخيرة من إعادة ترتيب الأمور لصالحها بواسطة القوة المسلحة التقليدية ، أى حينما تدرك الدول الكبرى أن مصالحها الحيوية عرضة للخطر كما تثبت حرب الخليج فى ١٩٩١ .

ولا يعنى ذلك أننا سنعيش فى عالم سلام . فالدول الأصغر ستتحارب . وسيهدد الإرهاب الدول المتقدمة . وستواصل الحركات الثورية النشوب فى الأطراف الفقيرة للنظام ، مثل جيوش « الشحاذين » الجديدة وإن تكن محلية على غرار أنصار زاباتا فى تشياباس . وستربط الحركات الثورية بين تناحرات محلية نوعية ولكنها لن تبدو كفصائل من نضال مفرد توحده إيديولوجية مشتركة معادية للرأسمالية والإمبريالية ، ولكنه يعنى أن الحكومات فى الدول المتقدمة على أقل

تقدير من المستبعد أن تتاح لها الفرصة فى أن تستنفر حياة وملكية مواطنيها من أجل الحرب . ولن تواصل قدرتها على تعبئة مجتمعاتها ، ولن تستدعى وتخلق التضامن والهوية المشتركة مع السلطة ، وهما ضروريان لانتهاج حرب شاملة فعالة . فهذه الحرب ووجود عدو حقيقى دعما التضامن القومى ومنحا المصداقية لدعوى التجانس الثقافى القومى .

وبدون الحرب وبدون الأعداء تصبح الدولة أقل أهمية للمواطن . فحينما واجهت الشعوب بالفعل أعداء وغزاة وفاتحين احتاجت إلى دولتها ومواطنيها . كما أن الدولة الليبرالية التى تزعم العيش بسلام مع جيرانها وتقديم مطالب محدودة إلى شعبها تستطيع أن تدعى درجة كبيرة من الشرعية إذا هوجمت ، دافعة شعبها إلى درجة من الالتزام والجهد المشترك لا تستطيع الدول الاستبدادية أن تضاهيه إلا نادرا . وقد ذهبت مبررات الشرعية هذه ومعها فئات كاملة من الاستعداد المسبق لتلبية الاحتياجات « القومية » التى تبررها الطوارئ الممكنة للحرب : الصناعات القومية ، والصحة والرفاهية لحفز « الكفاءة القومية » ، والتضامن الاجتماعى لتوحيد الأغنياء والفقراء فى نضال مشترك . لقد أفادت الاشتراكية الديموقراطية من الحرب التقليدية المصنعة : فهى تستطيع تقديم العمل المنظم للمجهود الحربى الشامل مقابل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية .

ولم تعد الدول فى العالم المتقدم تعتبر الحرب دعامة مركزية لدعاويها فى « السيادة » . فلم تعد هذه الدول متصورة باعتبارها قوى فاعلة مستقلة ، حرة فى انتهاج أى سياسة خارجية فى المجتمع الفوضوى للدول . وانتقل مجتمع الدول من وضع فوضوى إلى وضع شبه متمدن . وترتبط الأغلبية الساحقة من الدول معا بطرق متعددة فيما يصل إلى مجتمع دولى سياسى ، وفى حالة الدول المتقدمة الرئيسية فى مجموعة السبعة وفى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هناك رابطة دائمة فعلية من الدول لها قواعدها الخاصة وإجراءات اتخاذ القرار .

ولا يعنى ذلك أن الدول القومية لا لزوم لها ولكنه يعنى أن دعواها فى احتكار وسائل العنف الشرعى داخل حدود أراض معينة لم تعد حاسمة فيما يتعلق بوجودها .

وكما حولت الأسلحة النووية شروط الحرب مضعفة فى غمار ذلك الأساس المنطقى الجوهرى للدولة ، عملت بالمثل تكنولوجيات الاتصال والمعلومات على التخفيف من استئثار الدولة بالسيطرة على أراضيها ، منتقصة من قدراتها على السيطرة الثقافية وفرض التجانس . ومن القول المعاد أن الاتصالات الرقمية - الأقمار الصناعية وآلات الفاكس وشبكات الكمبيوتر جعلت من المستحيل على الدولة التصريح بوسائل المعلومات والسيطرة عليها ، مقوضة لا الديكتاتوريات الإيديولوجية فحسب بل كل محاولات الحفاظ على التجانس الثقافى بواسطة قوة الدولة .

وتشكل الاتصالات الحديثة أساسا لمجتمع مدنى دولى ، لقوم يقتسمون المصالح والاهتمامات والروابط عبر الحدود . كما تجعل وسائل الإعلام العالمية من الممكن وجود مجموعة من الثقافات العالمية اللاقومية (الكوزموبوليتانية) نخبوية وشعبيه ، علمية وفنية تترابط من خلال اللغة الانجليزية باعتبارها لغة عالمية أكثر من كونها لغة قومية . وهذه الثقافات ابتداء من أطفال يشاهدون « توم وجيرى » على شاشة التلفزيون إلى علماء طبيعة يثرثرون فى البريد الالكترونى هى عالمية حتما . ويصبح التجانس الثقافى إشكاليا على نحو متزايد : فالثقافات « القومية » هى مجرد أعضاء فى مجموعة من الثقافات يشترك فيها الناس من أجل أغراض مختلفة . وتتفاعل الثقافات الكوزموبوليتانية والقومية . فالتجانس الثقافى الكامل المقصور على قومية مفردة يتناقص إمكانه . وتصبح الثقافات « القومية » التى تهدف إلى السيطرة على الأفراد الأعضاء فيها مشروعات للمقاومة والانسحاب من العالم بقدر متزايد . فالقومية المتجهة إلى الداخل والأصولية الثقافية هما - إذا أردنا التعبير الصريح القاسى - سياسة الخاسرين .

فمن المستحيل بالفعل مواصلة العمل فى الأسواق الدولية المتنوعة مع تجاهل الثقافات ذات الطابع العالمى التى تصاحبها فى آن معا . ومثل هذه النزعات القومية المتجهة إلى الداخل توجد بالفعل وستواصل التطور ، ولكنها بمقدار ماتكون مشروعاتها السياسية ناجحة ستؤدى إلى تهميش مجتمعاتها . وعلى الرغم من أنها استجابات للتخلف الاقصادى فانها تعمل على تدعيمه . ويصدق ذلك على الفئات الاجتماعية داخل الدول المتقدمة التى تدعى لنفسها هوية كلية الانتشار سواء أكانت إثنية أو دينية أو أى صفة أخرى فهى تفرض على أعضائها الهامشية الاجتماعية .

إن وجود لغات وأديان مختلفة كما يدلل كانط (١٩٩١) تضمن بحكم الواقع التنوع الثقافى . وستواصل التقاليد الثقافية المحلية المتميزة التعايش مع الممارسات الثقافية الكوزموبوليتانية . ولكن ما يلحق به التهدد هو فكرة ثقافية « قومية » مقصورة على ذاتها ومكتفية بذاتها إجمالا ، يكون الأفراد فيها أمثلة مكتملة منها ببساطة ، يقتسمون لغة ومعتقدات وأنشطة مشتركة . وقد حاولت الدول بهمة شديدة أن تخلق مثل هذه الثقافات من خلال أنظمة مشتركة من التعليم العام والخدمة العسكرية .. الخ (اندرسون ١٩٩١) . ويعنى أن هذه المشاريع لم تعد ممكنة بالنسبة للدول المتقدمة أن عليها أن تبحث عن أسس لولاء المواطن خارج التجانس الثقافى البدائى . وفى المدن الكبرى لمعظم الدول المتقدمة هناك عشرات اللغات وما يقرب من كل الديانات المتصورة فى الاستخدام العام . وكما سنرى فمن المحتمل أن الدولة ستجد أساسا عقلانيا لإدارة هذا التنوع نفسه بأن تسلك كسلطة عامة تمكن هذه الجماعات المتوازية من أن تتعايش وأن تحل نزاعاتها . وليست هناك علاقة محددة بين المكان والثقافة . وفى المدن الكبرى للبلاد المتقدمة على الأقل تختلط ثقافات العالم اختلاطا عشوائيا إلى هذه الدرجة أو تلك . لقد حاولت الدولة فى عصر « بناء الأمة » أن تحول شعبها إلى مُنتجَ صناعى متعدد الرؤوس منها ، إلى عينات تمثيلية من الثقافة القومية .

ولصالح الحرية الفردية وقيم الكوزموبوليتانية والتنوع الثقافى يجب أن نكون شاكرين لأن الدولة لا تستطيع أن تفرض على أخيلتنا ومعتقداتنا إلا عددا أقل من المطالب المفتقرة إلى المصداقية .

وقد تمتلك الدولة سيطرة أقل على الأفكار ولكنها تظل مسيطرة على حدودها وعلى حركة الناس عبرها . وكما رأينا فبمعزل عن فئة منتقاة من المهنيين عاليى المهارة مرنى الحركة على النطاق العالمى والمهاجرين الفقراء اليائسين واللاجئين الذين سيتحملون أى مشقة لمغادرة أوضاعهم غير المحتملة ، فإن كتلة ساكنى العالم الآن لا تستطيع أن تتحرك بسهولة . وليس لدى العمال فى البلاد المتقدمة مجتمعات « حدود » مثل استراليا أو الأرجنتين ليهاجروا إليها كما فعلوا بأعداد كبيرة فى القرن التاسع عشر وبأعداد أقل حتى السبعينات من القرن العشرين . وعلى نحو متزايد لا يلقى فقراء أوروبا الشرقية والعالم الثالث ترحيبا فى البلاد المتقدمة إلا كعمال ضيوف أو مهاجرين غير قانونيين يعملون مقابل أجور هزيلة . فالمجتمعات الغربية تتخلص من عمالها ويجد العمال المحليون غير المهرة صعوبة تتزايد فى الحصول على أعمال ، ومن ثم يجىء الضغط لاستبعاد المهاجرين الفقراء . وفى غياب حراك العمل ستحتفظ الدول بسلطات على شعوبها ، فهى تحدد المواطن وغير المواطن ومن يحق له أو لا يحق له الحصول على مزايا الرفاهية . وفى هذا الصدد ، ورغم بلاغيات العولمة فإن كتلة سكان العالم تعيش فى عوالم مغلقة واقعة داخل شرك مصادفات مولدها . وبالنسبة للعامل المتوسط أو المزارع رب الأسرة تكون دولته القومية هى جماعة فرضها القدر عليه . فالثروة والدخل ليسا عالميين ولكنهما موزعان على أساس قومى وإقليمى بين دول أفقر ودول أغنى ومناطق أفقر ومناطق أغنى . ولا تعتبر الأغلبية الساحقة من الناس الدول القومية مجالس بلدية أو سلطات محلية تقدم الخدمات التى يختارها المرء تبعا لجودتها النسبية وتكلفتها النسبية .

وعلى العمل ذى الجذور القومية أن يبحث عن استراتيجيات محلية وفوائد

محلية لكى يحسن وضعه . والسؤال هو هل المشروع الاقتصادى مُقَيَّد بالمثل ، أو هل يستطيع أن يختار ببساطة مواقع جديدة أكثر إدرارا للربح . وعلى الصعيد الدولى تقدم الثقافات المفتوحة ومجموعات السكان المتجذرة تناقضا متفجرا . إن الذين يحل بهم الإفقار يستطيعون مشاهدة مسلسل « دالاس . إنهم يعرفون أن هناك عالما آخر ممكنا سواء كانوا يشاهدونه فى شقة داخل حى فقير فى بلد متقدم أو فى مدينة أكواخ فى بلد من العالم الثالث .

وقد يكون لإيديولوجية الثورة الاشتراكية قليل من الأتباع ولكن ينبغى على المرء ألا يتخيل أن فقراء العالم سيظلون مستكينين أو متقبلين فقرهم فى سلبية . وستكون استجاباتهم سواء كانت جريمة الشارع أو حروب العصابات مثل تشياباس أشد صعوبة في التعامل معها من الثورات قديمة الطراز التى كان يوجهها الشيوعيون . وستكون هذه الاستجابات محلية وأقل تجمعا على أسس إيديولوجية مع النضالات الأخرى . لذلك ستُترك هذه الصراعات من ناحية رئيسية للدول المحلية والنخب المحلية لكى تحتويها . والآن لا يعتقد العالم المتقدم أن حدوده تبدأ فى أحراش يوكاتان كما اعتقد فى الماضى أن تلك الحدود تبدأ فى أدغال فيتنام أو بوليفيا .

وكلما سعت البلاد المتقدمة إلى كبح حركة فقراء العالم واستبعادهم أصبح تقلب أفكار المواطنة والجماعة السياسية أكثر جلاء . ولن تكون الدول المتقدمة قادرة بفعالية على أن تستخدم دعوى التجانس الثقافى كمبدأ للاستبعاد ، لأنها تعددية إثنيا وثقافيا . وسيكون الاستبعاد مجرد واقعة بلا أى منطق أو شرعية سوى أن هذه الدول يملؤها الخوف من مستتبعات الهجرة واسعة النطاق . إن عالما من الثروة والفقر يتسم بفروق مروعة متزايدة فى مستويات المعيشة بين الأمم الأغنى والأمم الأفقر ، من غير المحتمل أن يكون آمنا أو مستقرا . ويخشى العمال الصناعيون فى البلاد المتقدمة العمل الرخيص المقدم من عمال مهرة حسنى التعليم فى الصف الأول من البلاد النامية مثل تايوان وماليزيا . ويرى

فقراء العالم الثالث أنفسهم باعتبارهم قد تخلى عنهم عالم غنى ، يتاجر أكثر فأكثر مع نفسه ومع عدد صغير من البلاد المحظوظة حديثة التصنيع . وكلا المجموعتين ملتصقة داخل حدود الدول ومرغمة على أن تعتبر بلادها جماعات فرضها القدر وعلى أن تبحث عن حلول داخل نطاق الإقامة المفروضة .

ومهما يكن من شيء فكما أوضحنا آنفا لن تقدم الوطنية المجردة أى حل لهذه المشاكل . وقد يصلح تأكيد التجانس الإثنى الثقافى أو الدينى لأن يكون تعويضا ثقافيا عن الفقر ، كأفيون للمتخلفين اقتصاديا ولكنه لن يشفى من هذا الفقر . إن نداء الإسلام الأصولى أو الأشكال الأخرى من القومية الثقافية يروق للفقراء والمستبعدين . وستواصل هذه الإيديولوجيات المتمركزة نجاحها السياسى فى المناطق التى ترى أعداد كبيرة من سكانها أنهم لم يستفيدوا إطلاقا من نظام حرية التجارة العالمى . ولكن هذه الإيديولوجيات لن تغير من واقع الفقر[٤] .

وقد ثبت فشل الثورات القومية فى العالم الثالث كمشروعات للتحديث الاقتصادى والاجتماعى وكانت قد تطلبت انسحابا قائما على الأكتفاء الذاتى من الأسواق العالمية وإسباغ طابع اجتماعى على الزراعة ، وتصنيع قسرى المسيرة . وحينما اكتملت هذه الثورات أعظم اكتمال كما حدث فى ألبانيا وكوريا الشمالية أدت إلى مجتمعات أنتجت أسوأ سمات النظام السوفييتى . ومن سوء طالع فقراء العالم أنهم لا يستطيعون أن يقوموا بإقصاء نظام حرية التجارة وبتحويل مجتمعاتهم بواسطة جهودهم الخاصة داخل حدودهم . والمشكلة المقابلة هى أن البلاد الفقيرة من غير المحتمل ، دون تحول فى النظام الاقتصادى الدولى ، ودون استراتيجيات جديدة وأولويات جديدة فى البلاد المتقدمة تجاه العالم الثالث ، ودون استثمار واسع النطاق لرأس المال الأجنبى ، أن تستفيد كثيرا من التحول بعيدا عن الاكتفاء الذاتى . ونصل من ذلك إلى أنه فى الستينات ظل حل الدولة القومية يبدو محتفظا بالحيوية بالنسبة للعالم الثالث ، باستخدام سلطة الدولة المتاحة بعد الاستقلال ، وتراث التضامن المستمد من النضال المعادى للاستعمار

لبناء مجمع جديد . ولم تعد هذه الاستراتيجيات الثورية للعالم الثالث قابلة للحياة الآن بقدر أكبر من الاستراتيجيات التقليدية والاشتراكية الديموقراطية والكينزية القومية فى البلاد المتقدمة .

التحكم والاقتصاد الدولى

لا شك فى أن عصر إدراك السياسة على أساس من عمليات داخل نطاق الدول القومية وتبادلها التأثير من الخارج ككرات البلياردو هو عصر يؤذن بالزوال . فالسياسة تصبح أكثر اتصافا بتعدد المراكز ، وتصبح الدول فيها مجرد مستوى واحد فى نظام معقد من هيئات التحكم المتداخلة والمتنافسة فى أغلب الأحوال . ومن المحتمل أن تعقد هذه السلطات المتراكبة الوظيفية والجغرافية سيوشك أن ينافس نظيره فى العصور الوسطى . ولكن هذا التعقد وتعدد مستويات وأنماط التحكم يستلزمان عالما مختلفا تماما من عالم بلاغيات « العولمة » ، وهو عالم ما يزال يوجد فيه مكان متميز مهم للدولة القومية .

وينبغى علينا أن نوضح مجددا عند هذه النقطة أن قضية السيطرة على النشاط الاقتصادى فى اقتصاد دولى أكثر تكاملا هى قضية تحكم وليست مجرد الأدوار المستمرة للحكومات . وتطالب الدول القومية ذات السيادة بسمة مميزة لها ، هى الحق فى تقرير كيف يُحكم أى نشاط داخل أراضيها إما بممارسة تلك الوظيفة بنفسها أو بوضع حدود لهيئات أخرى . أى أنها تطالب لنفسها باحتكار وظيفة التحكم . ومن ثم ينشأ الميل فى الاستخدام العام للمطابقة بين مصطلح « حكومة » ومؤسسات الدولة التى تضبط وتنظم حياة جماعة معينة على أراض محددة . أما « التحكم » بمعنى السيطرة على نشاط ما بواسطة وسيلة محددة من أجل تحقيق نطاق معين من النتائج المرغوبة فهو على أى حال ليس مجرد مجال اختصاص للدولة . فهو بالأحرى وظيفة يمكن أن يؤديها تنوع واسع من المؤسسات والممارسات العامة والخاصة . التابعة للدولة وغير التابعة لها ، القومية والدولية (٥) . ويساعدنا التماثل مع العصور الوسطى ببساطة على الإحاطة بذلك

بواسطة الرجوع بالتفكير إلى فترة سبقت محاولة احتكار وظائف التحكم من جانب الدول القومية ذات السيادة . فهذا هو غرضه الوحيد المحدود .

والتماثل مع العصور الوسطى هو استعارى فى أفضل أحواله وهو بعيد عن الإحكام بطرق متعددة . فنحن لسنا بسبيلنا إلى العودة إلى عالم يشبه العصور الوسطى قبل تطور « السيادة » القومية . ولا يرجع ذلك إلى مجرد أن الدول القومية والسيطرة السيادية على الشعوب مستمرتان . فنطاق ودور أشكال التحكم مختلفان جذرياً اليوم ، ولذلك تضمنانه المتميزة لمعمار الحكم . وفى العصور الوسطى كان تعايش سلطات متوازية متنافسة متداخلة ممكنا وإن يكن حافلا بالصراع ، لأن الاقتصادات والمجتمعات كانت أقل تكاملا .

وكانت درجة تقسيم العمل وتبادل الاعتماد الاقتصادى منخفضة نسبيا على حين تعتمد الجماعات اليوم فى مجرد وجودها على تشابك وتنسيق أنشطة متميزة ومتباعدة فى أغلب الأحوال . ولا تستطيع الأسواق وحدها أن تحقق هذا الترابط والتنسيق ، أو بالأحرى إنها لا تستطيع ذلك إلا إذا كانت محكومة على نحو صحيح ، وإلا إذا كانت حقوق وتوقعات أبعد المشاركين مؤمَّنة ومصونة (دوركاليم ١٨٩٣) .

ومن ثم لا تستطيع السلطات الحاكمة أن تتكاثر وتتنافس ببساطة . فمستويات ووظائف التحكم المختلفة تحتاج إلى أن تُربط معا فى تقسيم للسيطرة يدعم تقسيم العمل . وإذا لم يحدث ذلك سيستطيع المفتقرون إلى الوازع الأخلاقى أن يمارسوا الاستغلال وسيستطيع عاثرو الحظ أن يقعوا فى « الفجوات » بين هيئات وأبعاد التحكم المختلفة . فالسلطات الحاكمة (دولية وقومية وإقليمية) تحتاج إلى أن « تخاط » معا فى نظام محكم التكامل نسبيا . وإذا لم يحدث ذلك ، ستؤدى هذه الفجوات إلى تآكل التحكم فى كل مستوى . والقضية المتنازع عليها هى هل سيتطور هذا النظام المتسق . وهى تسبق مسألة استطاعة التحكم الدولى أن يكون ديموقراطيا (كما يدلل هيلد ١٩٩١ بقوة على

سبيل المثال) . وتظل الاجابة على السؤال الأول موضع خلاف ولكن الصيغ التبسيطية لأطروحة العولمة لا تساعد على الحل لأنها تبتعث نزعة قدرية حول قدرة الهيئات الرئيسية على حفز استراتيجيات قومية متماسكة .

إن الدولة القومية محورية في عملية « خياطة » السلطات الحاكمة معا فى نظام : فسياسات وممارسات الدول فى توزيع السلطة فى اتجاه صاعد إلى المستوى الدولى ، وفى اتجاه هابط إلى الهيئات تحت القومية هى خيوط الاتصال التى تضم أجزاء نظام التحكم معا . وبدون مثل هذه السياسات المصرح بها لإغلاق الفجوات فى التحكم وإقامة تقسيم للعمل فى التنظيم والإدارة ستفقد قدرات حيوية للسيطرة . وقد تصير السلطة الآن تعددية داخل الدول وبينها بدلا من أن تكون متمركزة قوميا ، ولكن لكى تكون فعالة يجب أن يُشَكَّل هيكلها بواسطة عنصر من التصميم دخل معمار للمؤسسات متسق نسبيا . وذلك ما ينكره التبسيطيون من منظرى « العولمة » ، إما لأنهم يعتقدون أن الاقتصاد الدولي لا يمكن حكمه بسبب الأسواق المتقلبة والمصالح المتباعدة ، ولذلك ليس من الممكن إدخال أى عنصر من عناصر التصميم ، وإما لأنهم يعتبرون السوق آلية تنسيق فى ذاتها وبذاتها مما يجعل أى محاولة لإقامة معمار مؤسسى لحكمه بلا ضرورة . فالسوق بديل للحكومة لأن من المعتقد أنها أسلوب مرض للتحكم ، وهى تنتج الحد الأمثل من النواتج حينما لايعترض أعمالها إلا بأقل درجة ذلك التنظيم المؤسسى من خارجه .

ومنظرو « العولمة » المتطرفون مثل أوهمى (١٩٠٠) يعتقدون أنه لا توجد إلا قوتان مهمتان فى الاقتصاد العالمى هما قوى السوق الكوكبية والشركات متعدية القومية ، وما من واحدة منهما خاضعة أو يمكن أن تكون خاضعة للتحكم العام الفعال . والنظام الكوكبى يحكمه منطق المنافسة السوقية وستكون السياسة العامة فى أحسن تقدير ثانوية لأنه لا توجد أى هيئات حكومية (قومية أو غير ذلك) تستطيع أن تضاهى مقياس قوى السوق العالمية . ونكرر القول أن وجهة

النظر هذه تعتبر الحكومات القومية المجالس البلدية للنظام الكوكبى . ولم تعد اقتصاداتها « قومية » بأى معنى ذى بال ، ولا تستطيع أن تكون فعّالة كحكومات إلا إذا قبلت دورها المتقلص ، دور التقديم المحلى للخدمات العامة التى يتطلبها منها الاقتصاد الكوكبى . والمسألة على أى حال هى هل يوجد هذا الاقتصاد الكوكبى أو بالأحرى هل هو فى طريقه إلى الوجود ؟ وهناك كما رأينا فرق شاسع بين اقتصاد كوكبى بالمعنى الدقيق واقتصاد بلغ درجة عالية من التدويل ، وفيه تتاجر معظم الشركات من قواعدها فى اقتصادات قومية متميزة . ففى الأول تكون السياسات القومية عقيمة لأن النواتج الاقتصادية تتحدد كلية بواسطة قوى السوق العالمية وبواسطة القرارات الداخلية للشركات متعدية القومية . ولكن فى الثانى تظل السياسات القومية قابلة للحياة ، بل هى فى الحقيقة جوهرية للمحافظة على الأساليب المتميزة ونواحى القوة فى القاعدة الاقتصادية القومية والشركات التى تتاجر انطلاقا منها . إن اقتصادا عالميا يمتلك درجة عالية نامية من التجارة الدولية والاستثمار الدولى ليس بالضرورة اقتصادا كوكبيا (معولما) بالمعنى الأول . ففيه تظل الدول القومية وأشكال التنظيم الدولى التى تخلقها وتدعمها الدول القومية تمتلك دورا أساسيا فى تقديم التحكم الاقتصادى .

لذلك تدور القضية حول أى نمط من الاقتصاد الدولى يوجد فى الوقت الراهن أو يجىء إلى الوجود : أهو اقتصاد فوق قومى جوهريا أو هو اقتصاد ماتزال فيه العمليات والمواقف الاقتصادية ذات الموقع القومى محورية على الرغم من المستويات العالية من التجارة العالمية والاستثمار الدولى ؟ وتؤكد الشواهد التى ناقشناها حتى الآن عن الجوانب الرئيسية لهذه المسألة – طابع الأسواق المالية العالمية وطراز التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى المباشر وعدد ودور الشركات متعددة القومية وآفاق النمو فى العالم النامى – أنه ليس هناك ميل قوى نحو اقتصاد عولمى وأن الأمم المتقدمة الرئيسية تظل مسيطرة . وإذا كان الأمر كذلك ينبغى علينا أن ننبذ مفهوم العولمة البالغ الأناقة بدرجة تزيد عن الحد ، وأن

نبحث عن نماذج أقل دافعا إلى الإضعاف السياسى . والقضية هنا لا تقف عند مجرد تقييم الشواهد بل هى قضية تقديم مفاهيم سياسية تعيد تقرير إمكانات التحكم الاقتصادى ودور الدولة الحديثة فى هذا التحكم .

وقد رأينا فيما سبق أن المعارك الدائرة بين السياسة العامة للأمم المتقدمة والأسواق المالية الكبرى لم تحسم على الإطلاق ، وأنه ليس هناك سبب للاعتقاد بأن قوى السوق ستتغلب حتما وبثبات على أنظمة الإدارة والتوجيه على الرغم من نكسات مثل فك خيوط النظام النقدى الأوروبى . والسبب أن معظم اللاعبين فى الاقتصاد الدولى لهم مصلحة فى الاستقرار المالى بما فيهم الشركات الكبرى التى تعتبر أن الانخفاض فى عدم اليقين له ميزة فى تخطيطها للاستثمار وفى استراتيجياتها الخاصة بالإنتاج والتسويق . وتظل الفكرة المشتركة لدى منظرى العولمة المتطرفين القائلة بأن الشركات الكبرى ستستفيد من بيئة دولية غير منظمة فكرة غريبة . فقواعد التجارة القابلة للحساب ، وحقوق الملكية المقرة والمشتركة دوليا ، واستقرار سعر الصرف تشكل مستوى من الأمان الأولى تحتاجه الشركات لتخطط مقدما ، ومن ثم فهو شرط لاستمرار الاستثمار والنمو . ولا تستطع الشركات خلق هذه الشروط لنفسها حتى لو كانت متعدية القومية . ولا يمكن تحقيق الاستقرار فى الاقتصاد الدولى إلا إذا تضافرت الدول لتنظيمه وللاتفاق على أهداف ومقاييس مشتركة للتحكم . وقد تريد الشركات تجارة حرة وأنظمة مشتركة للمعايير التجارية ولكنها لن تستطيع تحقيق ذلك إلا إذا عملت الدول معا لإنجاز تنظيم دولى مشترك(٦) .

وبالمثل فإن فكرة أن الشركات ينبغى أن ترغب فى أن تكون متعدية القومية بمعنى خارج الأراضى الإقليمية هى فكرة غريبة أيضا . فالقواعد الاقتصادية القومية التى تعمل انطلاقا منها معظم الشركات بالفعل تسهم فى كفاءتها الاقتصادية وليس بمعنى تقديم بنية تحتية منخفضة التكلفة فحسب . ومعظم الشركات مغروسة فى ثقافة قومية متميزة للأعمال تقدم لها مزايا غير ملموسة

ولكنها واقعية جدا . فالمديرون وأعضاء الهيئات القيادية تجمعهم تفاهمات مشتركة تتجاوز التدريب الرسمي أو سياسات الشركة . إن الشركات متعدية القومية بحق التى ليس لها موقع رئيسى ولها قوة عمل متعددة القومية ستجد نفسها مضطرة لمحاولة أن تخلق داخل نطاق الشركة المزايا الثقافية وأشكال تحديد الهوية التى تحصل عليها الشركات الأخرى بالمجان تقريبا من المؤسسات القومية . وسيكون عليها أن تحصل على نواة من العاملين لكى توضع الشركة فى المقدمة كمصدر لتحديد الهوية ولبناء نخبة إدارية غير قومية متماسكة تستطيع التواصل فيما بينها تواصلا تاما . وهذه الصفة متعدية القومية لم تتحقق تقليديا إلا بواسطة منظمات غير اقتصادية ذات رسالة ايديولوجية قومية كبؤرة للولاء بديلة للبلاد والدول مثل جمعية يسوع . وستكون مباراة ذلك عسيرة على الشركات . ومع ذلك فاليسوعيون واضحو المعالم ثقافيا حتى إن كانوا متعددى القومية فهم نواتج بيئة وتعليم لا تبينين كاثوليكيين متميزين . ومن الصعب جعل الشركة البؤرة الثقافية الكلية الوحيدة لحياة فرد ما ، كما يصعب على الأفراد ، الالتزام المتجدد بشركة واحدة منعزلة بالكامل عن الصلات القومية . أما المديرون والعاملون الرئيسيون اليابانيون الذين يعتبرون الشركة جماعة اجتماعية أساسية نامية فهم يفعلون ذلك فى سياق قومى يجعل لذلك معنى .

ولا تستفيد الشركات من الثقافات القومية للأعمال وحدها فهى تستفيد من الدول القومية والجماعات القومية باعتبارها تنظيمات إجتماعية . ويؤكد ذلك الأدب المكتوب عن الأنظمة القومية للتجديد (لودفال ١٩٩٢ ، نلسون ١٩٩٣ ، بورتر ١٩٩٠) وعن أنظمة الأعمال القومية (ويتلى ١٩٩٢ ا ، ١٩٩٢ ب) . وهذه الأنظمة القومية للأعمال متميزة تماما عن أشكال التجانس التى يبشر بها القوميون الثقافيون ولكنها تتشبث بقوة بتميزها على نحو لاتشاركها فيه الأشكال الأخرى من الثقافة . فالشركات تستفيد من اندراجها فى شبكات العلاقات مع الحكومات المركزية والمحلية ومع الروابط التجارية والعمل المنظم والمؤسسات

المالية ذات الخصوصية القومية المتوجهة نحو الشركات المحلية والأنظمة القومية لتكوين المهارات ودوافع العمل . وتقدم هذه الشبكات المعلومات ، وهي وسيلة للتعاون والتنسيق بين الشركات لتحقيق أهداف مشتركة كما تساعد في جعل بيئة الأعمال أكثر وثوقا واستقرارا . فالنظام الاقتصادي القومي يقدم أشكالا من إعادة التأمين للشركات ضد صدمات ومخاطر الاقتصاد الدولي . وكما أوضحنا فإن هذه الأنظمة القومية المتوجهة إلى الأعمال كانت شديدة البروز في العالم المتقدم في ألمانيا واليابان . ولكليهما علاقات تضامنية قوية بين الصناعة والعمل والدولة ، وفي العالم النامي في بلاد مثل كوريا الجنوبية واليابان .

ولكن المزايا القومية ليست محصورة في هذه المجتمعات التي تحفز مؤسساتها التضامن من أجل موازنة التعاون والمنافسة بين الشركات وبين المصالح الاجتماعية الكبرى . وللولايات المتحدة ثقافة قومية للأعمال تؤكد على المنافسة واستقلال الشركة المفردة . ولكن على العكس من الحجج الأنيقة مثل حجج رايش (١٩٩٢) فإن الشركات الأمريكية لها مصالح حقيقية في أن تبقى أمريكية بشكل متميز ، وهي مستمدة من سلطة ووظائف الدولة القومية (كابستين ١٩٩١ ، تيسون ١٩٩١) : مثل أن يظل الدولار وسيط التجارة الدولية ، وأن تقود الأجهزة المختصة بالتوجيه ووضع المقاييس مثل الإدارة الفدرالية للطيران FAA والإدارة الفدرالية للأدوية FDA العالم وتعمل في تعاون وثيق مع الصناعة الأمريكية ، وأن تكون محاكم الولايات المتحدة وسيلة رئيسية للدفاع عن الحقوق التجارية وحقوق الملكية في جميع أرجاء العالم ، وأن تكون الحكومة الفدرالية مدعما ضخما للبحث والتطوير كما هي حام قوى لمصالح الشركات الأمريكية في الخارج .

ويرسم منظرو العولمة المتطرفون صورة لعالم أطلق سراح الأعمال فيه ليخدم المستهلكين . كما فقدت الدول والقوة العسكرية أهميتها فيه أمام الأسواق العالمية . وفى وجهة النظر هذه تتباعد الاقتصاديات والسياسة ، وتنحسر السياسة لحساب الاقتصاديات . ومع سيطرة الأسواق واكتساب نتائج السوق الشرعية بواسطة المنافسة الحرة واعتبارها خارج السيطرة القومية تتضاءل قدرة الدول على التحكم فى النواتج الاقتصادية أو على تغييرها بالقوة . وسوف تخضع محاولات استخدام القوة العسكرية من أجل أهداف اقتصادية ضد مصالح الأسواق العالمية لعقوبات اقتصادية مدمرة وإن تكن غير مخططة : أسعار صرف سريعة الهبوط وبورصات متقلبة مضطربة ، وتجارة منهارة ...الخ . وسوف تكف الحرب عن أن تكون لها أى صلة بالعقلانية الاقتصادية ، وسوف تصبح معظم المجتمعات حتما « صناعية » بدلا من أن تكون « محاربة » . وسوف تصير الحرب ملجأ للمجتمعات الفاشلة المتأخرة اقتصاديا ، وللقوى السياسية التى تحركها أهداف اقتصادية غير عقلانية مثل التجانس الإثنى أو الدين . وهذا العالم الحر أمام التجارة هو حلم الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية منذ نشوئها .

ومن ناحية أخرى لاتستطيع الأسواق والشركات أن توجد دون سلطة عامة تحميها ، سواء كان ذلك على مستوى العالم – عندما تواجه الدول الكبرى قوى إقليمية استبدادية تهدف إلى ضم الثروة إليها بالقوة ، كما كانت الحال مع استيلاء صدام حسين على الكويت – أو على المستوى المحلى لضبط الأمن ضد القراصنة ورجال العصابات . إن الدول المتقدمة يتاجر بعضها مع بعض فى الأغلب ومن غير المحتمل فى واقع الأمر أن تحارب إحداها الأخرى . ولكن نظام التجارة الحرة العالمى يتطلب القوة العسكرية لمساندته ، ولا تستطيع تقديمها إلا البلاد المتقدمة وعلى الأخص الولايات المتحدة (هيرست ١٩٩٤ ب) .

كما أن المزايا التى تقدمها السلطة العامة للشركات والأسواق ليست مقصورة على المستوى القومى . ففى واقع الأمر تكون مؤسسات المستوى القومى

بالنسبة لخدمات حيوية للأعمال ولأشكال التعاون بين الشركات شديدة الانعزال فيما يتعلق بالمعرفة المحلية المحكمة والتحكم الفعال . وقد سبق أن دللنا على أن الحكومات الإقليمية هى التى تقدم الخدمات الجماعية الحيوية للصناعة فى كل أرجاء العالم الصناعى المتقدم . وعلى وجه الخصوص فإن الحكومات الإقليمية هى رابطة الأحياء الصناعية المكونة من شركات صغيرة ومتوسطة وهى سبب رئيسى يجعل هذه الشركات ذات قدرة تنافسية عالميا ويجعلها تتمتع بمزايا تمكن مقارنتها باقتصاديات الحجم عند الشركات الأكبر . فالتحكم الاقتصادى الإقليمى ، والأحياء الصناعية المزدهرة ، والمشاركة الفعالة وتقسيم العمل بين الدول القومية والحكومات الإقليمية هى جميعا مكونات أساسية لنجاح الاقتصادات القومية فى الأسواق العالمية (٧) .

وإذا كانت الحجج السابقة صحيحة ، سيكون لغالبية الشركات الكبيرة والصغيرة العاملة بنشاط فى الأسواق العالمية مصلحة أكيدة فى التحكم العام المستمر القومى والدولى فى الاقتصاد العالمى . فهى على النطاق العالمى تسعى إلى قدر من الأمان والاستقرار فى الأسواق المالية ، وإطار مضمون للتجارة الحرة وحماية للحقوق التجارية . وتسعى على النطاق القومى إلى الاستفادة من المزايا الواضحة المعالم التى تهيئها الأطر الثقافية والمؤسسية للدول الصناعية الناجحة . وإذا كانت للشركات هذه المصالح فسيكون من غير المحتمل بدرجة كبيرة أن يجىء إلى الوجود اقتصاد دولى غير محكوم يتألف من أسواق مفتقرة إلى الإدارة والتنظيم . ويميل منظرو العولمة إلى الاعتماد إما على افتراضات متعلقة بالعناية الإلهية – مستمدة من قراءة تبسيطية للاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة ترى أن الأسواق كلما اقتربت من الكمال والتحرر من التدخل الخارجى أصبحت أكثر كفاءة كآليات لتخصيص الموارد – أو على افتراضات متشائمة لدى اليسار الماركسى ترى أن رأس المال الدولى قوة شريرة دون لبس ، غير مكترثة بالشواغل القومية أو المحلية . وفى الحالة الأولى تكون السلطة العامة بالفعل

لا ضرورة لها ، وأفعالها (خارج المهام الجوهرية مثل حماية الملكية) لا تنتج إلا الضرر . وفى الحالة الثانية تخضع السلطة السياسية لإرادة رأس المال ولا تستطيع القيام بشىء فى مواجهته داخل نطاق النظام الدولى القائم .

وفى هذا الفصل والفصول السابقة عليه دللنا على أن هناك أسسا اقتصادية قوية للاعتقاد بأن الاقتصاد الدولى ليس غير قابل للتحكم على الإطلاق . وخلاصة الفصل السادس إذن أن التحكم ممكن فى مستويات خمسة من الاقتصاد الدولى إلى الحى الصناعى :-

١- من خلال الاتفاق بين الدول المتقدمة الكبرى وخاصة مجموعة الثلاثة .

٢ - من خلال عدد كبير من الدول التى تنشىء هيئات تنظيمية عالمية لبعد معين من النشاط الاقتصادى مثل منظمة التجارة العالمية .

٣ - من خلال سيطرة تكتلات تجارية مثل الاتحاد الأوروبى أو النافتا على مناطق اقتصادية واسعة .

٤ - من خلال سياسات على المستوى القومى توازن بين التعاون والمنافسة ، وبين الشركات والمصالح الاجتماعية الرئيسية .

٥ - من خلال سياسات على المستوى الإقليمى تقدم خدمات جماعية للأحياء الصناعية .

وهذه الترتيبات والاستراتيجيات المؤسسية تستطيع أن تضمن الحد الأدنى من مستوى التحكم الاقتصادى الدولى ، لصالح الأمم الصناعية المتقدمة الكبرى على أقل تقدير . ولا يستطيع هذا التحكم أن يغير من نواحى انعدام المساواة إلى أقصى حد بين هذه الأمم وبقية العالم بمقاييس التجارة والاستثمار ، الدخل والثروة . ولسوء الطالع ليست هذه هى المشكلة التى يثيرها مفهوم العولمة ، فالقضية ليست قابلية الاقتصاد الدولى للتحكم بمعنى تحقيق أهداف طموحة مثل تشجيع العدالة الاجتماعية والمساواة بين البلاد والرقابة الديموقراطية الأوسع من

جانب غالبية شعوب الأرض بل القضية هى هل الاقتصاد الدولى قابل للتحكم على الإطلاق ؟

السيادة الجديدة

إذا كان من الواجب البدء بادخال آليات التحكم الدولى وإعادة التنظيم فسيكون دور الدول القومية محوريا . ولا ينبغى مواصلة النظر إلى الدولة القومية باعتبارها قوى « حاكمة » ، قادرة على فرض نتائج معينة على كل أبعاد السياسة فى نطاق أراض محددة بواسطة سلطتها الخاصة ، بل باعتبارها مواقع يمكن انطلاقا منها اقتراح أشكال للتحكم ، وإضفاء الشرعية عليها ورصدها . والدول القومية هى الآن ببساطة فئة من القوى والهيئات السياسية فى نظام معقد من السلطة يمتد من مستوى العالم إلى المستوى المحلى ، ولكنها تمتلك وضعا مركزيا بفضل علاقتها بأرض وسكان .

ويظل السكان مرتبطين بأرض محددة وخاضعين لجنسية (مواطنة) دولة قومية . وتظل الدول « ذات سيادة » لا بمعنى أنها كلية القدرة أو كلية الاختصاصات فى أراضيها ، بل لأنها ترعى أمن حدود أراضيها ، كما أنها ممثلة لمواطنيها داخل تلك الحدود بمقدار ما تكون ديموقراطية إلى مدى قابل للتصديق . إن أنظمة الإدارة والتوجيه والهيئات الدولية والسياسات المشتركة التى تقرها المعاهدات جاءت جميعا إلى الوجود لأن الدول القومية الرئيسية اتفقت على إنشائها وإضفاء الشرعية عليها بواسطة تجميع السيادة . إن السيادة قابلة لأن تنقل ملكيتها فالدول تسلم سلطتها لهيئات فوق قومية ، ولكنها ليست كما ثابتا .. إن السيادة قابلة لنقل الملكية وقابلة للانقسام ولكن الدول تكتسب أدوارا جديدة حتى وهى تسلم سلطتها أو تتنازل عنها ، وعلى وجه الخصوص فقد صارت لها وظيفة منح الشرعية والدعم للهيئات التى أنشأتها بواسطة هذا الإقرار لها بالسيادة . وإذا كانت السيادة الآن ذات أهمية حاسمة باعتبارها السمة الفارقة للدولة القومية فإن ذلك يرجع إلى أن للدولة دور مصدر الشرعية فى تحويل

السلطة أو إقرار سلطات جديدة « فوقها » « وتحتها » على السواء : فوقها من خلال اتفاقيات بين الدول لإقامة أشكال من التحكم الدولى والالتزام بها ، وتحتها من خلال ترتيب الدولة ترتيبا دستوريا داخل أراضيها لعلاقة القوة والسلطة بين الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية . وكذلك لأشكال الحكم الخاصة المعترف بها عموما فى المجتمع المدنى . وما تزال للدول القومية أهمية مركزية لأنها الممارس الرئيسى لفن الحكم باعتباره عملية توزيع السلطة ، وتنظيم شؤون أشكال الحكم الأخرى باعطائها شكلا وشرعية . وتستطيع الدول القومية القيام بذلك بطريقة لاتستطيعها أى هيئة أخرى ، فهى محاور تربط الهيئات الدولية والأنشطة تحت القومية لأنها تضفى الشرعية باعتبارها الصوت الوحيد لسكان يقطنون أراضى محددة . وهى لن تستطيع ممارسة فن الحكم باعتباره عملية توزيع السلطة إلا إذا استطاعت على نحو مقنع تقديم قراراتها باعتبارها تمتلك شرعية التأييد الشعبى .

وفى نظام للتحكم يتصف بأهمية الهيئات الدولية والأجهزة الإدارية الموجِّهة واتساع مداها تصبح الدول القومية هيئات تمثيل حاسمة . وهذا النظام للتحكم يبلغ مرتبة شكل سياسى كوكبى تكون الدول القومية الكبرى فيه بمثابة الناخبين الدوليين [٨] . وتضمن الدول بدرجة تقوم على التوسط أن الأجهزة الدولية مسؤولة أمام جماهير العالم الرئيسية ، وأن القرارات التى تؤيدها الدول الرئيسية يمكن تنفيذها بواسطة الهيئات الدولية لأنها ستكون مدعمة بقوانين محلية وسلطة دولة محلية .

وهذا التمثيل غيرمباشر بدرجة كبيرة ولكنه الأقرب إلى الديموقراطية والمسؤولية من أى شىء أخر يستطيع التحكم الدولى الحصول عليه . فالجماهير الرئيسية فى الديموقراطيات المتقدمة لها بعض التأثير على دولها وتستطيع هذه الدول التأثير فى السياسات الدولية . ومثل هذا التأثير يكون أكثر احتمالا إذا كان سكان عدة دول كبرى قد حصلوا على معلومات واستجابوا لها عن قضية

ما بواسطة « المجتمع المدنى » العالمى المكون من منظمات غيرحكومية متعدية القومية . وهذه المنظمات مثل السلام الأخضر أو الصليب الأحمر أكبر مصداقية من الشركات فى أن تكون عناصر فاعلة متعدية القومية حقيقة . ومن الأسهل خلق هيئة عالمية لا قومية من أجل القضايا المشتركة مثل البيئة أو حقوق الانسان بالمقارنة ببناء مشروع اقتصادى بلا جذور ويطلب من العاملين فيه أن يطابقوا بين أنفسهم وأنشطته المادية فوق أى شىء آخر فى العالم .

وفضلا عن ذلك فإن مقولة المنظمات غير الحكومية تسمية مغلوطة ، إنها ليست حكومات ولكن الكثير منها تلعب أدوار تحكم حاسمة وعلى الأخص فى الفجوات بين الدول والأنظمة الإدارية التوجيهية الدولية . وهكذا تقدم منظمة السلام الأخضر عونا فعالا فى ضبط صيد الحيتان .

وبقدر مساو حيث تكون الدول القومية فى الواقع ضعيفة وغير فعالة إلى الدرجة التى يفترض منظرو « العولمة » أن تكون عليها كل الدول ، كما هى الحال فى أجزاء من أفريقيا ، تقوم بعض المنظمات غيرالحكومية مثل أوكسفام ببعض الوظائف الأولية للحكومة مثل التعليم وإغاثة ضحايا المجاعة .

إن نظاما اقتصاديا محكوما دوليا ، تسيطر فيه الهيئات العالمية والتكتلات التجارية والمعاهدات الرئيسية بين الدول القومية التى تؤمن سياسات مشتركة على أبعاد معينة رئيسية من رسم السياسات ، سيواصل إعطاء الدولة القومية دورا . وهذا الدور يؤكد السمة النوعية للدول القومية التى تفتقر إليها الهيئات الأخرى وهى قدرتها على تثبيت الصفقات فى اتجاه صاعد لأنها ممثلة أراض ، وفى اتجاه هابط لأنها سلطات شرعية من الناحية الدستورية . ومن المفارقات إذن أن الدرجة التى بلغها الاقتصاد العالمى من التدويل (لا من العولمة) تعيد تأكيد الحاجة إلى الدولة القومية ، لا فى ثوبها القديم باعتبارها السلطة الوحيدة ذات السيادة بل باعتبارها صلة متابعة بين المستويات الدولية للتحكم وجماهير العالم المتقدم المفصحة عن نفسها .

الدول القومية وحكم القانون

ناقشنا حتى الآن بقاء الدولة القومية بمقياس دورها داخل نظام من التحكم الدولي . وهناك سبب آخر لقول أن الدولة « القومية » ستبقى كشكل مهم للتنظيم السياسي ، وهو سبب وثيق الارتباط بالدعاوى التقليدية الأساسية حول « السيادة » وهو أن تكون المصدر الأول للقواعد الملزمة – القانون – داخل نطاق أراض معينة . وهذا الدور للدولة كمحتكر لتشريع القانون وتنفيذه كان وثيق الارتباط بتطور احتكار وسائل العنف وبتطور نظام متسق للإدارة يقدم الوسائل الرئيسية للتحكم داخل نطاق أراض معينة . ولكن اليوم أصبح دور تثبيت حكم القانون مستقلا نسبيا عن تلك العناصر الأخرى فى العملية التاريخية لتشكيل الدولة الحديثة .

وسنلخص الحجة مقدما : فالدول القومية كمصادر لحكم القانون هي متطلبات مسبقة جوهرية للضبط والتنظيم من خلال القانون الدولي ، وتلك الدول باعتبارها سلطات عامة ، تعلو السلطات الأخرى وتربطها معا ، ضرورية لبقاء مجتمعات قومية « تعددية » ذات أشكال متنوعة من الإدارة ومعايير الجماعة . وقد تكون الدول المصدر الرئيسي لحكم القانون دون أن تكون ذات سيادة بالمعنى التقليدي أى واقفة إزاء كل الكيانات الخارجية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للحكم فى أراض معينة ، أو واقفة فوق أشكال الحكم والروابط الأدنى درجة من المستوى القومي باعتبارها الهيئة التى تستمد منها تلك الأشكال والروابط سلطاتها بواسطة الإقرار (الاعتراف) والتنازل . إن كلية الاختصاص (الولاية) والانفراد وكلية القدرة فى الدولة ليست ضرورية لحكم القانون : ففي واقع الأمر كانت هذه الأشياء من الناحية التاريخية صفات للدول مستمدة من نظرية السيادة التى تشبه حقيبة تضم أخلاطا ، والتى عملت هذه الصفات على تقويضها .

لقد كانت الدول ذات وجهين ، فهي من ناحية مراكز اتخاذ القرارات الدائمة ومراكز السلطات الإدارية الدائمة وهي من ناحية أخرى مصادر القواعد التى

تحد من نطاق أفعالها هى نفسها وأفعال مواطنيها . وهذان الوجهان قد يسيران فى اتجاهين منفصلين وهذا شيء حسن بدرجة كبيرة . فقد ضعفت سلطة الدول القومية بوصفها هيئات إدارة ورسم سياسة وقد رأينا أن الهبوط فى بروز دور الحرب وأن تقليص مدى الإدارة الاقتصادية القومية قد اختزلا المطالب التى تفرضها الدول كهيئات حاكمة على مجتمعاتها . ولا يعنى هذا أن الوظائف القانونية والدستورية للدول ستتضاءل بنفس الدرجة . فأحد وجهى الدولة وهو واقعى حقيقى ومتوجه إلى تحقيق نتائج ، يتعلق بالقرار السياسى وتنفيذ القرارات من خلال الفعل الإدارى ، أما الوجه الآخر فهو إجرائى ويتعلق بدور الدولة كمنظم للفعل الاجتماعى بأوسع المعانى ، وبالقواعد باعتبارها مرشدة للفعل وبالترتيبات الدستورية باعتبارها التى تقضى بين الدعاوى المتنافسة للكيانات الموحدة والمواطنين .

وهكذا فإن دور الدولة كمصدر للترتيبات الدستورية التى تحد من نطاق سلطاتها وسلطات الآخرين والتى ترشد الفعل من خلال الحقوق والقواعد دور محورى فى حكم القانون (هيرست ١٩٩٤ ب) وتتطلب المجتمعات التجارية هذا الحد الأدنى من اليقين والدوام فى عمل رجال الإدارة والفاعلين الاقتصاديين الذى يتضمنه حكم القانون . وقد ظلت المجتمعات الغربية ناجحة اقتصاديا ومتحضرة نسبيا فى معاملتها لأعضائها حينما حققت الأمن واليقين بحكم القانون – مقلصة الأضرار التى كان يمكن أن يسببها المواطنون والشركات والحكومات . وقد تكرر تقويض السياسة والإيديولوجية وأهداف الدولة لحكم القانون حينما تخلت الحكومات عن الحدود المتحضرة لسلوك الدولة فى غمار انتهاجها أهدافا سياسية شاملة .

فإذا تحركنا نحو نظام اجتماعى وسياسى أكثر تعددية وتعقيدا أصبح حكم القانون أكثر أهمية بدلا من أن يكون أقل أهمية ، بل سيصبح أكثر أهمية من أهميته فى دائرة التنظيم الإدارى ، فالفجوات بين التشريعات مدمرة لليقين

والأمن الضروريين للعناصر الفعالة فى مجتمع تجارى ، لأنها تسمح لمن لاخلاق لهم بالتهرب من التزاماتهم وانتهاك حقوق الآخرين . وعلى سبيل المثال فإن ملاذات الضرائب المنخفضة ، ورايات الدول التى ترفع حسب المصلحة ، ومقالب النفايات الملوثة للبيئة تسمح كلها للفاعلين الاقتصاديين فى العالم المتقدم من التهرب من التزامات العالم الأول . إن عالما يتألف من قوى سياسية وهيئات ومنظمات حاكمة متباينة على المستويين الدولى والقومى ستحتاج إلى شبكة تواشج من السلطات العامة تنظم وترشد العمل بطريقة متسقة نسبيا ، بتقديم معايير الحد الأدنى للسلوك وتفادى الأضرار . وبهذا المعنى نأخذ الترتيبات القانونية من ناحية أنها سلطة محايدة pouvoir neutre وليست جزءا من سياسات متحيزة لقضايا محددة أو من التنظيم الإدارى . ويظل نموذجنا لمثل هذه السلطة هو دولة القانون Rechtsstaat ، وكانت الدول القومية تجسيدها الأولى بمقدار ما تطابقت مع ذلك المفهوم للسلطة ، كمصدر للقانون هو نفسه قانونى ، ومحدد الفعل بواسطة القواعد .

وداخل الدول ستزداد ولن تقل أهمية دور مثل هذه السلطة العامة المستقلة - التى تقوم بالتحكيم بين قوى أخرى - أى أن تكون محايدة بين جماعات اجتماعية تعددية ومتنافسة ذات معايير مختلفة - والتى تقدم لمواطنين بلغوا درجة عالية من التفريد أساسا إجرائيا مشتركا ينظمون بواسطته تفاعلاتهم معا . إن نظاما تعدديا للسلطة وجماعات تعددية يتطلبان سلطة عامة كوسيط يستطيعون من خلاله احتواء نزاعاتهم . وكما قال جيه . ن . فيجبس (١٩١٣) فى بداية القرن إن انحدار المطالب المتطرفة « لسيادة » الدولة لا يعنى نهاية السلطة العامة التى تضع القوانين . وقد تكف الدولة عن أن تكون ذات سيادة بالمعنى القديم - فقد تقتسم السلطة مع أشكال تحت قومية للحكم ذات سلطات مستقلة نوعية مضمونة ، وقد تكف عن اعتبار الروابط والاتحادات أخيلة قانونية تمتلك سلطاتها المحدودة كمنحة من مرسوم قابل للفسخ أصدرته هى - ولكنها ستحدد نطاق

السلطة الشرعية والسلوك الشرعى فى أدوارها كحكم دستورى وواضع قوانين .

وفى مجتمع فردى النزعة تعددى حيث لا يوجد إلا القليل من المعايير المشتركة ، وحيث تدهورت التنظيمات الجماعية الملزمة وحلت محلها جماعات اختيار ، وحيث ضعفت الجزاءات الاجتماعية غير الرسمية يصبح حكم القانون أكثر ضرورة لا أقل ضرورة .

ولا يعنى ذلك أن الدول ستكون قادرة على التغلب الكامل على المشاكل والصراعات المتضاعفة التى تنشأ عن التعددية النامية فى المجتمعات الحديثة ، ولكننا نزعم أنه دون سلطة عامة تتوسط بين هذه المجموعات المتعددة من خلال حكم القانون ستصبح هذه الصراعات غير محتملة . (هيرست ١٩٩٣ الفصل الثالث) وبمعنى من المعانى فإن تقلص الحرب كمصدر للتماسك القومى ، وتضاؤل دور الدولة كمدير اقتصادى يقلل من السلطة ومن المطالب التى تستطيع الدول أن تمارسها على المجتمع كهيئات وبؤر إدارية لتميز الهوية ، فهى تمتلك قدرة أقل على فرض التماسك الداخلى على الجماعات .

والنتيجة الثانية لذلك أنها تصبح أقل ازدواجا فى الوجه ، وأقل إعاقة من جانب الحاجة إلى موازنة دوريها كإدارى أولى وسلطة عامة محايدة بطريقة تجعل من السهل على تلك الدول بطريقة مقنعة أن تعطى الصدارة للدور الأول .

كما أن تبريد السياسات القومية يعطى الدول مجالا لتوسيع أدوارها كقوة محايدة داخلية وكحكم بين مصالح متنازعة ، وهو شىء جعلته دعاوى « السيادة » المفرطة ، عالية الشحنة ، إشكاليا .

وسيصبح دور الدول خارجيا كمصادر لحكم القانون أكثر مركزية .ومع اتساع التحكم الدولى الاقتصادى والبيئى والاجتماعى يزداد دور القانون الدولى . فالهيئات الدولية والأنظمة الدولية المرتكزة على معاهدات واتفاقيات بين الدول ، والهيئات المدنية الدولية التى تزاول وظائف عامة عالمية دفاعا عن حقوق

الإنسان ، ومعايير البيئة تستتبع جميعا توسيعا لنطاق القانون الدولى . ولكن القانون الدولى لا يستطيع أن يعمل بدون دول قومية لا لمجرد كونها دعاماته المادية ولا لكونها القوى التى يخاطبها بل باعتبارها دول قانون أى هيئات تشرع القانون وتلتزم به . فالقانون الدولى دون مجموعة مهمة من الدول التى هى مصادر لحكم القانون يصبح مشروعا متناقضا ، وهو يشبه دولا تفرض القوانين على مواطنين لا يستبطنون داخلهم قواعد أو يحكمون أفعالهم بهذه القواعد . فالمجتمع الدولى كرابطة من الدول لا يستطيع أن يعتمد على أجهزة فوق قومية لتشريع وتنفيذ القوانين بل يتطلب دولا تقبل حدودا دستورية فوقها وتحتها . وبهذا المعنى فان الانتقال من مجتمع فوضوى من الدول إلى عالم تكون فيه الدول جزءا من رابطة مشتركة يتطلب أن تقبل الدول الأعضاء فى هذه الرابطة الالتزامات القانونية الدولية كما يتطلب أن تحكم الداخل تبعا لمقتضيات حكم القانون . وبهذه المعنى تظل الدولة ، باعتبارها مصدرا يحترم القواعد الملزمة ، محورية بالنسبة لاقتصاد ومجتمع يتسمان بالطابع الدولى .

الفصل التاسع

الخلاصـــــة

قدمنا فى الفصول السابقة حجة مناهضة لفكرة أن الاقتصاد الدولى قد أصبح أو فى سبيله إلى أن يصبح معولما أو كوكبيا وفقا لتعريفنا فى الفصل الأول . « فالعولة » صارت مفهوما أنيقا فى العلوم الاجتماعية ووسط مفكرى الإدارة . ويؤكد الكثيرون على نطاق واسع أن اقتصادا كوكبيا بحق قد انبثق أو بدأ فى الانبثاق ، وفيه تكون الاقتصادات « القومية » المتميزة ومن ثم الاستراتيجيات المحلية للإدارة الاقتصادية القومية غير مطابقة لمقتضى الحال على نحو متزايد ، كما يؤكدون أن الاقتصاد فى العالم أصبح دوليا فى ديناميائه الأساسية وتغلب عليه قوى السوق الكوكبية غير القابلة للتحكم ، فأصبحت عناصره الفاعلة الرئيسية وقوى التغير الكبرى فيه هى الشركات متعدية القومية التى لا ولاء عندها لأى دولة قومية ، والتى تتخذ موقعها فى أى مكان من سوق الكوكب حسبما تملى المصلحة .

وفى هذا الكتاب طرحنا للتساؤل صحة ودقة الكثير من الدعاوى القوية المقدمة حول « العولمة » . وقد أشرنا إلى المشاكل الآتية المثارة فى أطروحة العولمة : الأولى أن قليلا من أنصار العولمة هم الذين يطورون مفهوما متماسكا عن اقتصاد العالم تكون فيه القوى والعوامل فوق القومية حاسمة . والثانية أن الإشارة إلى شواهد التدويل المتسارع للعلاقات الاقتصادية منذ سبعينات القرن العشرين ليست فى ذاتها دليلا على انبثاق هيكل اقتصادى كوكبى بشكل متميز . والثالثة أن الاقتصاد الدولى قد تعرض لتغيرات هيكلية كبرى فى القرن الماضى كما كانت هناك فترات أسبق من تدويل التجارة وتدفقات رأس المال والنظام النقدى وخاصة فى الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ . والرابعة هى أن الشركات متعدية القومية الكوكبية بحق ضئيلة العدد نسبيا ، وأن معظم الشركات متعددة القومية الناجحة تواصل العمل انطلاقا من قواعد قومية متميزة . والمشكلة

الأخيرة أن توقعات التنظيم والتوجيه بواسطة الشركة الدولية ، وتشكيل تكتلات تجارية وتنمية استراتيجيات قومية جديدة تأخذ التدويل فى الحسبان لم تستنفد على الإطلاق .

وفى الحقيقة لقد أبرزنا أن كيانات مثل الاتحاد الأوروبى وتعاون مجموعة الثلاثة تشير إلى إمكانات بازغة للتحكم فى اقتصاد العالم . وبذلك نظل مرتابين فى دعاوى العولمة الاقتصادية الأكثر تطرفا بينما نقبل فى نفس الوقت القول بأن الاقتصاد الدولى قد تغير جذريا فى الهيكل وأشكال التحكم عما كان سائدا أثناء الازدهار الطويل ابتداء من الخمسينات المبكرة إلى أزمة النفط عام ١٩٧٣ .

وفى سياق تحليل الفصول السابقة ميزنا خصائص خمسا رئيسية للاقتصاد الدولى المنبثق جديرة بالتكرار كجزء من هذه الخلاصة .

الأولى أنه فى نطاق الاقتصاد الدولى المعاصر تبقى العلاقات المهمة هى التى بين الاقتصادات الأكثر تطورا وخاصة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وفى الحقيقة لقد ازدادت الأهمية النسبية لهذه الاقتصادات طوال السنوات قريبة العهد بمقياس نصيبها من التجارة والاستثمار العالميين . ففى التسعينات المبكرة كان حوالى ٨٠ فى المائة من التجارة العالمية يدور بين اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وترتفع النسبة إلى ٨٥ فى المائة إذا ضمت اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى . كما أن اقتصادات مجموعة الخمسة الرئيسية مسؤولة عن حوالى ٧٠ فى المائة من الاستثمار الأجنبى المباشر . وبذلك فبالنسبة لجميع الأغراض والمقاصد العملية تكون الاقتصادات الصناعية المتقدمة هى التى تشكل عضوية الاقتصاد « الكوكبى » إذا قيل إن هذا الكيان موجود . أما البلاد الأقل تطورا ومعها حتى البلاد حديثة التصنيع فلا تشكل إلا جزء ضئيلا جدا من الاقتصاد الدولى مهما يكن ذلك داعيا للأسف أو الإحباط . ويعتمد منتجو المواد الأولية اعتمادا كليا إلى هذه الدرجة أو تلك على البلاد الأكثر تطورا فى الأسواق والاستثمار . وهو وضع

لم يتغير بقدر ملموس طوال عقود كثيرة .

والثانية أنه لا يحيط إلا شك ضئيل بحقيقة وجود تدويل متصاعد لأسواق النقود ورأس المال منذ السبعينات ، وهذا تغير بارز فى فترة مابعد الحرب . وقد تشبث الكثيرون بذلك ، باعتباره علامة على تغير جذرى نحو اقتصاد معولم فى فترة مابعد السبعينات . وأدى ذلك إلى تأكيد قوى لأن الاقتصادات القومية لم تعد قابلة للتحكم لأنها أصبحت على نحو متزايد مخترقة بواسطة « رأس المال المالى الدولى » . فهذا العجز عن التحكم فى تدفقات رأس المال قد قوض أى مصداقية باقية لسياسات الإدارة الاقتصادية الكلية القومية .

ولكن تضمنات هذا التدويل للأسواق المالية ليست بعيدة عن اللبس والإبهام . وقد بيّنا أن التغلغل المالى الدولى فى المملكة المتحدة واقتصادات أخرى (بمقياس الانفتاح لتدفقات رأس المال) كان أكبر بين ١٩٠٠ و ١٩١٤ منه فى أواخر الثمانينات . وتظهر نتائج مماثلة للتجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى . وهكذا فمن المهم تذكر أن الاقتصاد الدولى لم يكن أقل تكاملا قبل ١٩١٤ مما هو عليه الآن . فالأسواق المالية والأسواق الرئيسية الأخرى كانت محكمة التكامل بمجرد أن اتخذت أسلاك التلغراف تحت البحر مكانها ، وبطريقة ليست مختلفة جوهريا عن أسواق اليوم التى تصل مابينها الأقمار الصناعية ويحكمها الكومبيوتر .

وفضلا عن ذلك يجب أن نكون حذرين فى تفصيل أسباب النمو الحديث الذى لا يمارى أحد فى ضخامته فى التدفقات المالية الدولية وفى السيولة . وهنا نحتاج إلى نؤكد (أ) تعويم أسعار الصرف (ب) . ارتفاع سعر النفط وماترتب عليه من مشكلة ديون العالم الثالث ، (جـ) الظهور غير التوقع لأرصدة الأوبك الضخمة القابلة للحركة ، (د) الانكماش الدولى وتعاظم الدين الحكومى خلال السبعينات ، (هـ) ظهور اختلالات هيكلية فى المدفوعات عند عدد من الاقتصادات الكبيرة ، وفى النهاية (و) تحرير الأسواق المالية والتخلى عن تنظيمها من جانب

الحكومات القومية وكذلك التخلى عن الرقابة على رأس المال . وكل هذه السمات عملت على زيادة مدى التدفقات الدولية لرأس المال . وإذا كان علينا أن نفرد سمة مركزية فستكون بالتأكيد تعويم أسعار الصرف - فالكثير من السمات الأخرى تترتب عليها (على سبيل المثال تقويض الضوابط على رأس المال وتكامل التجارة فى العملة وأسواق الأسهم وهى بالفعل سمة جديدة للفترة الراهنة) .

ويوضح ماسبق كم من هذه التغيرات يمكن أن يكون مؤقتا . وهى ليست مما لا يمكن أن يتخذ مسارا عكسيا . ويمكن أن يتناقص التقلب فى أسواق العملة الدولية كما أن العملات الدولية الكبرى هى بدرجة ما عملات مروضة أو « مدارة » ، على الرغم من بقاء نقص فى الإرادة . السياسية من جانب اللاعبين الرئيسيين لتوسيع الأشكال القائمة من الإدارة . وفضلا عن ذلك فالسلطات بعد احتضان ابتدائى متحمس لتحرير السوق والتخلى عن التنظيم والتوجيه ، تعترف بأن هناك عواقب غير مرغوب فيها لذلك ، ويميل الاتجاه الآن نحو إعادة التنظيم والتوجيه . وبالإضافية إلى ذلك هناك علاقات تدل على أن الاختلالات الهيكلية فى حسابات مدفوعات اللاعبين الرئيسيين وحسابات الولايات المتحدة على وجه الخصوص قد بدأت أخيرا فى الانفراج ، وكذلك الحال مع معدل نمو الاختلالات المالية الحكومية . وعلى وجه العموم تحركت المواقف المالية للاقتصادات المهمة إلى وضع من « التحسن الهيكلى » منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات . وكل هذه الاتجاهات يمكن أن تساعد فى « تبريد نادى القمار » على نحو آلى تلقائى إلى هذه الدرجة أو تلك دون تغيرات هيكلية كبرى أبعد مدى فى التحكم الدولى .

والثالثة كان هناك حجم متزايد من التجارة فى السلع نصف المصنوعة والمصنوعة بين الاقتصادات المصنعة . فمعظم أسواق المنتجات الصناعية الرئيسية أصبحت الآن دولية ، والآن تستورد الاقتصادات الكبرى وتصدر كميات مهمة من هذه السلع على حين أن الاعتماد على المصادر الداخلية قبل الستينات كان سائدا وكانت أسواق الصادرات أكثر تخصصا . وكان لذلك تأثيرحتمى على

قدرة الاقتصادات المفردة على ممارسة استراتيجيات إدارة كلية قومية . ولكن من المهم أن نقر أن الاتحاد الأوروبى ككل وأن اقتصادات التكتلات الكبرى الأخرى ماتزال تصدرنسبة مذهلة الضآلة من ناتجها المحلى الإجمالى .

والرابعة أن أحد المصاحبات الرئيسية للنمو فى العلاقات التجارية متبادلة الاعتماد ، على الرغم من أنه ما يزال محدودا ، هو التطور الصاعد للشركات ذات الطابع الدولى . ويتضمن ذلك أيضا الاستثمار الأجنبى المباشر . وقد أثيرت من قبل مسألة الدور المحتمل للشركات متعدية القومية فى ضعضعة ممارسة الحكومة القومية لسياسة اقتصادية مستقلة . ولكن نطاق هذه التطورات مطروح للتساؤل . فما تزال معظم الشركات الدولية لا تعمل إلا فى عدد ضئيل من البلاد أو إقليميا فى الأغلب . وبعبارة أخرى هناك القليل من الشركات متعدية القومية بحق ، وتواصل الشركة المتعددة القومية السيادة ، وليست الاستثناءات القليلة من ذلك هى القاعدة . وفوق ذلك تتكيف معظم الشركات متعددة القومية على نحو سلبى مع السياسة الحكومية بدلا من أن تحاول باستمرار إضعافها . والسؤال الحقيقى الموجه إلى الشركات متعددة القومية ليس لماذا تهدد دائما بأن تغادر أحد البلاد إذا بدت الأمور سائرة على غير ما يرام بالنسبة لها هناك ، ولكن السؤال هو لماذا تفشل الغالبية العظمى منها فى المغادرة وتواصل البقاء فى قاعدة موطنها ومراكز الاستثمار الكبرى . إن الشركات متعددة القومية شديدة الإحجام عن اقتلاع جذورها لأنها متحصنة فى أسواق قومية نوعية ومع موردين وتجار محليين . وذلك يجعل مغادرة أسواق قومية معينة صعبة وباهظة التكلفة مالم يكن هناك إفقاد هيكلى جوهرى للحوافز بدلا من صعوبات ظرفية أو قيود سياسة نوعية تفرضها حكومات قومية .

كما أن الاستثمار الأجنبى المباشر ليس مهما كما هو معتقد فى أغلب الأحوال . فبالنسبة إلى نمو التجارة منذ الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال ، كان النمو الإجمالى للاستثمار المباشر حتى وقت قريب جدا صغيرا . وعلى وجه

العموم أبدت أشد الأمم الصناعية نجاحا (مثل ألمانيا واليابان) إحجاما كبيرا عن استثمار وتنمية النشاط الصناعى الجوهرى فى الخارج ، فهى تحتفظ بكتلة طاقتها على تحقيق القيمة المضافة داخل الوطن (على الرغم من أن ذلك قد يتغير عندما ترغم هذه البلاد على الاستجابة لارتفاع سعر عملاتها ارتفاعا يبدو بلا هوادة) . وفى الحالتين يرجع ذلك إلى أسباب متنوعة ليس من المستطاع تلخيصها كلها فى كفاءة السوق أو مقاييس الموازنة . إن رأس المال المالى الألمانى واليابانى يبقيان « قوميى » النزعة ملتزمين بقطاعيهما الصناعى المحلى على نحو مغاير لرأس المال الأنجلو أمريكى . وللشركات الألمانية واليابانية التزام راسخ بقوى العمل عالية الكفاءة والمثابرة ، كما أن « الصفقة » القومية بين العمل ورأس المال لدعم الرخاء جزء جوهرى من تسوياتهما الاقتصادية السياسية بعد ١٩٤٥ . وفى كلا البلدين سيتعين دفع ثمن سياسى فادح إذا شحن جزء كبير من الانتاج الصناعى إلى الخارج ، وتعثر رخاء العقود قريبة العهد .

والخامسة ، وهى أكبر تطورات ما بعد ١٩٧٠ أهمية وأطولها بقاء ، هى تشكيل تكتلات تجارية واقتصادية فوق قومية . والمشكلة التى يثيرها تطور اقتصاد دولى أكثر اتصافا بالإقليمية هى الميول الحمائية التى قد يولدها . وإذا كان على هذه الميول أن تنبثق بقوة فإنها تستطيع إضعاف بعض الاتجاهات الأخرى نحو التدويل التى أبرزها هذا الكتاب مثل الزيادة فى التدفقات التجارية العالمية متبادلة الاعتماد على الأخص ، وكذلك تكامل الأسواق المالية الأبعد مدى . وتحتاج هذه القضية إلى بعض الدراسة الدقيقة من مسافة أقرب . والسؤال العام يتعلق بشكل الاقتصاد الكوكبى عندما تُرغَم تعددية الأطراف الليبرالية لفترة مابعد الحرب على اتخاذ وضع الدفاع . ومن الواضح أن ذلك هو الاتجاه السائد فى الفترة الحالية وهو يسمح لنا بإجمال سؤال مهم ناقشه هذا الكتاب . هل ستحل العولمة محل التأكيد القائم على تعددية الأطراف الليبرالية (أو تعددية الأطراف المصغرة انظر ما يلى) والتدويل الأبعد مدى للنشاط الاقتصادى ؟

وإجابتنا توحى بالنفى ، والناتج الأكثر احتمالا هو التطوير الأبعد مدى لاقتصاد دولى أكثر اتصافا بالإقليمية بطريقة جديدة ، يمكن أن تسوده نزعة ثلاثية الأطراف متآلفة من الولايات المتحدة رنافتا ، والاتحاد الأوروبى (الموسع) واليابان (مع أو بدون حلفاء حافة المحيط الهادى المكنين) . وسيستتبع ذلك نفسه أيضا زيادة فى المفاوضات الثنائية بين هؤلاء اللاعبين الرئيسيين وأطراف أخرى أقل حجما - وهو ما أسميناه فى الفصل السادس « تعددية الأطراف المصغرة » . وإذا أطلق المرء على ذلك الناتج « عولمة » فليكن له ذلك ولكنه لا يطابق النمط المثالى المقدم فى الفصل الأول .

وتوضح المناقشة السابقة أنه على حين أن الإدارة الاقتصادية القومية الكلاسيكية لم يعد لها إلا نطاق محدود ، وأن الآليات متعددة الأطراف للتحكم فى الاقتصاد الدولى أثناء الفترة من ١٩٤٥ - ٧٣ أصبحت الأن متقادمة إلى حد كبير فإن هناك قضايا بازغة عن إمكانات التحكم تتطلب تحديدا وتحليلا نظريين . وكما دللنا فى فصول سابقة فإن اقتصادات الدول القومية أقل خضوعا لأفعال « الحكومة » أى للسلطة التى تحدها أراض معينة ، لهيئات ذات اختصاص اتخاذ تصرفات حسم نوعية وفعالة . ولا يترتب على ذلك أن العلاقات الاقتصادية على المستويين الدولى والقومى لاسبيل إلى التحكم فيها ، والتحكم يعنى وسائل التنظيم والتوجيه والرقابة . إن هيئات التحكم يقل احتمال أن تكون دولا قومية أو مسؤوليها . وتصبح قضية التحكم بدون أو خارج نطاق الحكومة قضية مركزية الآن وعلى الأخص جانب الهيئات والآليات الممكنة للرقابة على الوظائف الاقتصادية الرئيسية وتثبيتها وإعادة توزيعها . وأبرز هذه العوامل هو استقرار سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر . وقد ثبت أن من الصعب إدارة أسعار الصرف دون ضوابط قوية على رأس المال . ولكن عودة إلى أى من ضوابط رأس المال بأسلوب بريتون وودز تبدو غير مجدية على نحو متزايد ، بالرغم من أن بديل أسعار الصرف العائمة بالكامل ليس من المحتمل بقدر مماثل أن يبرهن على أنه مقبول من جانب الجماعة السياسية الدولية . وتبدو

المحاولات الأبعد مدى لبدء موقف « وسيط » يتسم بالتنظيم حول مناطق هدف معين وفرض ضرائب على نشاط المضاربة البحتة أرجح احتمالا . إن التعاون الدولى ، والتحكم بواسطة التعاون بين التكتلات التجارية الكبرى ، والتعبئة على المستوى القومى لصالح مثل هذه الأهداف الدولية تتيح إمكانات لخلق اقتصاد عالمى مزدهر جرى تنظيمه من جديد . وأحد أسباب عدم التثبث بهذه الإمكانات هو التشاؤم السائد حول جدوى الفعل المنِّظم (بالكسر) فى وجه الأسواق الكوكبية ، وفى هذا الصدد يشجع أشد دعاة « العولمة » حماسا السلبية .

وتظل بعض الهيئات البازغة للتحكم متأرجحة بين المرحلة القديمة والمرحلة الجديدة من الإدارة الاقتصادية القومية . إن خلق السوق الواحدة هو تشكيل لاقتصاد إقليمى متكامل ولكن دون هياكل مؤسسية ملائمة أو آليات سياسية لإدارته . ولن يصير الاتحاد الأوروبى دولة عظمى موحدة ، وبالمثل لن يستطيع أن يعمل بفعالية إذا ظل اتحادا مفكك العرى من الدول بدون توزيع مقر لسلطات الإدارة بين التكتل التجارى والمستويات القومية والإقليمية . وإذا استمر عدم التوافق هذا يصبح التوقع « تفسخا » أكبر حينما تنزلق القوى الاقتصادية والمشاكل من خلال الفجوات فى المستويات المختلفة للتحكم . وإذا بزغت سياسة متسقة فسيكون هدفها خلق « أوروبا اقتصادية » تحكمها فى أعلى مستوى سلطات عامة كونفدرالية نوعية وظيفيا . وستكون هذه مختلفة عن الدول التقليدية ، فستمتلك وظائف محدودة ومحددة وسينقصها حق فرض إرادتها على الأجهزة السياسية الفرعية . والاختصاص الرئيسى الذى سوف يحدد هذه السلطات العامة ويدعمها هو أنها وأنها وحدها التى تستطيع على نحو فعال أن تشكل وتنسق السياسة باتجاه الخارج فيما يتعلق بالتكتلات التجارية الكبرى الأخرى ، وفى تعاون معها مثل نافتا واليابان . وهكذا سيبلغ الاتحاد الأوروبى أقصى نجاح إذا عمل على رعاية التحكم الاقتصادى الدولى بدلا من تقديم إجراءات سياسة متوجهة إلى الداخل ومحدودة جغرافيا . وإذا كانت أوروبا تتطلب فكرة جديدة عن دور هيئات التحكم الاقتصادى فإن ذلك يصدق أيضا على أشكال التعاون والتنسيق الدولية بالمعنى الدقيق .

وأثناء إتمام هذا الكتاب وقعت حادثتان مهمتان بالنسبة للاقتصاد الدولى . أولاهما كانت أزمة بنك بيرنجز حينما حل الإفلاس بأعرق بنوك بريطانيا التجارية وأشدها تميزا حينما عرضتها تجارة فرع سنغافورة فى عقود التسليم فى المستقبل لخسائر محتملة لايمكن حسابها . وتتضمن الأزمة مسألة الفروع الثانوية التى نوقشت فى الفصل السادس . والحادثة الأخرى استتبعت تطورا يتصف من حيث الإمكان بقدر أكبر من التفسخ للاقتصاد الدولى ، وهو اضطراب سعر الصرف الذى أطلق شرارته التخفيض السريع للعملة المكسيكية البيزو ، وقد تعلق أول الأمر بالأسواق البازغة فى عدد من المراكز المالية الجديدة فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ثم فاضت آثاره على الأسواق الراسخة حيث عانى الدولار الأمريكى والجنيه الاسترلينى ضغطا متصلا للتخفيض مقابل الين اليابانى وعلى وجه الخصوص المارك الألمانى .

وماذا نستخلصه من هذين التطورين التوءمين على أساس من السمات والحجج المقدمة فى الفصول السابقة حول أن الاقتصاد الدولى مايزال غير متكامل نسبيا ؟ فوق السطح على أقل تقدير تبدو هاتان الحادثتان مشيرتين إلى التكامل الوثيق جدا للنظام المالى حيث تفيض الحوادث فى موقع معين من النظام المالى الدولى بسرعة على المراكز الأخرى .

وليست حجتنا أن المراكز المالية ليست متكاملة - فهى متكاملة بوضوح - فالمسألة هى مدى هذا التكامل وطبيعة الصلات التى يجرى العمل بها . فالولايات المتحدة لم تستطع أن تجمع معا عناصر صفقة شاملة لإنقاذ البيزو على الرغم من أن من المفترض أنها فى سبيلها إلى التكامل مع اقتصاد المكسيك الواقعى من خلال عملية النافتا . وتبين الأزمة فى المكسيك الطبيعة التى ماتزال حرجة للقدرة على النمو والاستقرار لدى الاقتصادات التى أعيدت إليها الحيوية من جديد فى أمريكا اللاتينية ووراء نطاقها . فاضطرب سعر الصرف الأوسع مدى يوضح الحاجة إلى تنظيم أبعد مدى للنظام المالى الدولى لا إلى تركه لقوى

المضاربة وانتهاز الفرصة فى السوق . وما يلفت ذلك الأنظار إليه هو المعركة الدائرة بين السلطات العامة فى المستويات المختلفة والنتائج قصيرة الأمد التى تمليها السوق . وهو يثير ثانية مسألة الشروط والآليات الممكنة للتحكم الكلى على المستويين القومى والدولى لكى يتسنى احتواء الآثار غير المرغوبة لعمليات السوق . ويمكن الوصول إلى نتائج مماثلة عن أزمة بنك بيرنجز ، ولكن بدرجة متزايدة على المستوى المحلى . وتطرح تلك الحادثة مسألة الإدارة الأكثر فعالية للتحذير من وضع السيولة الداخلية ووضع الإفلاس المحتمل بالنسبة للبنوك الدولية . فهى مسألة لا تتعلق فحسب بالمتعاملين المتمردين أو شديدى القوة بل بالطبيعة النسقية للأسواق والتدفقات المالية . وتظل أى محاولة للاحتماء من نواحى عدم التأكد المتأصلة فى الترتيبات الراهنة للأسواق المالية الدولية من أجل الالتفاف حول هذه المخاطر بمثابة رهان شديد الخطر . وفى هذه الظروف تصبح بعض الشواغل والمصالح العامة المشروعة بالتمام رهن المقادير مما يستوجب تنظيما أكبر وليس أقل وكذلك تحكما أفضل .

ملحــــــــق

بناء مجموعة البيانات

أول مجموعة بيانات مستخدمة فى الفصل الرابع مستمدة من معلومات موجودة فى مصدرين منشورين : دليل ماكميلان للشركات متعددة القومية ، ودليل الأنكتاد(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) / مودى لشركات الخدمات متعددة القومية . ومجموعة البيانات الثانية مستمدة من قرص World-scope Global للمعلومات المالية عن الشركات هو متاح على CD - ROM وكلا المجموعتين الجديدتى التكوين المستمدتين من هذين المصدرين موجودتان الآن فى شكل مناسب تولد عنه تحليل الفصل الرابع .

وأولى قواعد البيانات تحتوى على معلومات عن ٥٣٣ من أكبر الشركات متعددة القومية للثمانينات المتأخرة ولسنة ١٩٨٧ فى معظم الأحوال . و ٣٥٠ من هذه الشركات تسمى هنا شركات صناعية ولكنها تضم بعض منتجى المواد الأولية ، على حين أن الـ ١٨٣ شركة الأخرى هى شركات تنتمى إلى قطاع الخدمات . وهناك القليل من عدم الدقة فى ذكر سنة تسجيل هذه البيانات . وقد نشأ ذلك عن أن الشركات التى شملتها المصادر الأصلية لم تقدم معلومات فى حساباتها عن فترة مطردة ، فالسنوات المالية اختلفت وبعضها يقدم معلوماته على أساس سنة التقويم (السنة الميلادية) . وبقدر الامكان كانت السنة المالية ١٩٨٧ – ٨ هى المذكورة ولكن لجعل التغطية شاملة كان هناك بعض التغاير حول ذلك . وبذلك ينبغى أن يؤخذ التحليل الذى اكتمل عن هذه الفترة باعتباره دالا على الوضع فى الثمانينات المتأخرة (١) . وقد تم تشفير مجموعة البيانات الكاملة تبعا للنشاط الرئيسى فى التصنيف القياسى الصناعى رباعى الرقم (ISIC) ، لعدد الشركات ، والمعلومات متاحة عن التوزيع الجغرافى للأصول والأرباح والمبيعات والفروع المنتسبة بالنسبة للشركات . ولا تقدم كل الشركات معلومات عن كل ذلك مما جعل التغطية غير مكتملة .

والبيانات خاصة بتلك الشركات ذات المركز الرئيسى فى الموطن داخل واحد من هذه البلاد الخمسة : كندا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . فهذه هى البلاد التى قدمت بيانات عن عدد معقول من الشركات فى مصادر المعلومات الأصلية . وليست هذه عينة سكان نموذجية لأن كل الشركات من البلاد الخمسة الموجودة فى المصادر المنشورة التى قدمت البيانات ذات الصلة بالموضوع متضمنه فى مجموعات السكان . ويبين جدول أ - ١ تفصيلا لهذه الشركات .

وترجع مجموعة البيانات الثانية إلى سنة ١٩٩٢ - ٣ وبها نفس المحاذير المشار إليها آنفا . فهى تأخذ بياناتها مما كان متاحا فى الربع الأول من ١٩٩٤ على قرص بيانات Worldscope Global (الذى يجرى تحديثه كل ربع سنة) ولا تشير هذه البيانات إلا إلى التوزيع الجغرافى لمبيعات وأصول الشركة . ونكرر أنها مشفرة على أساس رباعى الأرقام ISIC . ولكن هناك الكثير من الشركات الأخرى فى مجموعة البيانات منظمة فى هذه الحالة على أساس ستة من بلاد الموطن : فرنسا وألمانيا واليابان والبلاد الواطئة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . ومرة ثانية كانت هذه البلاد هى البلاد ذات التغطية الأوسع لشركاتها فى قرص البيانات الأصلية . ويعطى جدول أ - ٢ تفصيل الشركات .

جدول أ - ١ تفصيل الشركات لتحليل عام ١٩٨٧

بلد المنشأ	العدد	٪
كندا	٢٠	٣,٨
ألمانيا	٣٥	٦,٦
اليابان	٩٠	١٦,٩
المملكة المتحدة	٩٢	١٥,٤
الولايات المتحدة	٣٠٦	٥٧,٤
إجمالى	٥٣٣	١٠٠

المصدر مجموعة بيانات انظر المتن

جدول أ – ٢ تفصيل الشركات لتحليل عام ١٩٩٢ – ٣

بلد المنشأ	مجموع الشركات على القرص	الشركات ذات التفصيل الجغرافى	٪
فرنسا	٥٧٢	٣٢٤	٥٧
ألمانيا	٤٨٣	٢٩٨	٦٢
اليابان	١٦٠٦	١٠٩٨	٦٨
الأراضى المنخفضة ...	١٦٦	١٠٣	٦٢
المملكة المتحدة	١٧١٤	١٣٨٨	٨١
الولايات المتحدة	٣٣٠٠	٢٣٣٢	٧١
إجمالى	٧٨٤١	٥٥٤٣	٧١

المصدر : قرص بيانات Worldscope Global

وعلى الجملة توجد بيانات تتعلق بما يقرب من ١١٠٠٠ شركة على قرص بيانات Worldscope Global ، وعلى ذلك تبلغ الشركات ذات القاعدة فى الموطن فى البلاد الستة ٧٠ فى المائة من الإجمالى ، ومن بين هذه الشركات بلغت تلك التى قدمت بعض التفصيل الجغرافى لنشاطها ٧١ فى المائة كما هو مبين فى جدول أ – ٢ والشركات كما هى مصنفة فى جدول أ – ٢ كانت هى الشركات المستخدمة فى التحليل الأساسى المذكور فى المتن بعد إضافة تعديل واحد لجعلها مقصورة على تلك الشركات التى أبدت توزيعا جغرافيا لنشاطها خارج أراضيها القومية . ويعطى جدول أ – ٣ تفصيل هذه الشركات .

وينبغى توخى الحرص فيما يتعلق بنوعية بيانات مجموعتى البيانات . فتقديم المعلومات يمكن أن يختلف كثيرا داخل نطاق البلاد ولكنه يزداد اختلافا بين البلاد . وعلى وجه العموم فإن المعلومات الواردة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا والأراضى المنخفضة أكثر إحاطة وتجانسا من المعلومات الواردة من البلاد الأخرى التى تمت تغطيتها . ولاتقدم الشركات اليابانية والألمانية على وجه الخصوص إلا القليل جدا من المعلومات المحددة جغرافيا . ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى المواصفات المحاسبية المختلفة بين البلاد . ويتطلب القانون فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا من الشركات كما يتطلب العرف الكشف عن مزيد من المعلومات فى حساباتها ويتحول ذلك إلى مزيد من البيانات المحددة جغرافيا .

وفى النهاية يبين جدول أ - ٤ التفصيل الجغرافى لنشاط الشركات كما استقرت عليه هذه الدراسة .

جدول أ - ٣ عدد ومنشأ الشركات المستخدمة فى التحليل الرئيسى لمبيعات وأصول الشركات متعددة القومية عام ١٩٩٢ - ٣

بلد المنشأ	مبيعات	أصول
فرنسا	٢٠٨	٢٢
ألمانيا	٢٥٧	-
اليابان	٣٨٩	٧١٩
الأراضى المنخفضة	١٠٣	٧
المملكة المتحدة	٨٩٦	٤١٩
الولايات المتحدة	٨١٥	٨١٠
إجمالى	٢,٦٦٨	١,٩٧٧

المصدر مجموعة بيانات انظر المتن

جدول أ — ٤ تحديدات موقع البلد

أوروبا	جنوب شرق أسيا	الهادى	الشرق الأوسط	أمريكا اللاتينية	الكاريبى
بما فيها أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوربية أوربا الشرقية واستبعاد تركيا	كوريا الجنوبية سنغافورة ماليزيا الهند هونج كونج الفلبين	تايلاند استراليا نيو زيلندا فيجى	إسرائيل الإمارات	البرازيل الأرجنتين المكسيك بورت ريكو بيليز جيانا .	جزر الاثيل المنخفضة الدول الأعضاء فى جماعة الكاريبى (كاريكوم) برمودا

هـــــوامش

الفصل الأول تقديم - العولمة هل هى أسطورة ضرورية ؟

١ – ليست هذه التفرقة بين الشركات متعددة القومية والشركات متعدية القومية معتادة . وهناك اتجاه لاستخدامهما على أنهما قابلتان للتبادل (مترادفتان) مع استخدام الشركات متعدية القومية على نحو متزايد كمصطلح مقبول عموما لكلا النمطين . وحيث نستخدم مصطلح الشركة متعدية القومية ينبغى أن يكون واضحا أننا نشير إلى شركة متعدية القومية حقيقية فى سياق مناقشة وجهة النظر الصارمة للقائلين بالعولمة .

٢– من الواضح أن التغيرات الظرفية (المتعلقة بالوضع) تستطيع أن تؤدى إلى تغير فى النظام الاقتصادى الدولى : ولكن المسألة هى هل أدت إلى ذلك بالفعل ؟ وفكرتنا هنا هى التحذير من الاستشهاد بظواهر تولدت عن مثل هذه التغيرات كما لو كانت جزءا من ، ودليلا على ، عملية تحويل هيكلى تدفعها أسباب مستحكمة تسمى « العولمة » .

الفصل الثانى

العولمة وتاريخ الاقتصاد الدولى

١ – نعنى بلفظ « الاستقلال » قدرة السلطات فى اقتصاد قومى على تحديد سياستها الاقتصادية الخاصة وتنفيذ تلك السياسة . والاستقلال بوضوح مسألة درجة . وهناك ارتباط وثيق بين الاستقلال « والانفتاح » « وتبادل الاعتماد » « والتكامل » وهى مقولات ثلاث أخرى استخدمت فى هذا الفصل والفصول

التالية . ويتضمن الانفتاح الدرجة التى تخضع بها الاقتصادات القومية لتأثير عناصر فاعلة اقتصادية تقع خارج حدودها ، كما يتضمن مدى توجه عناصرها الفاعلة هى نفسها نحو النشاط الاقتصادى الخارجى . وهذا بدوره مرتبط بدرجة تبادل الاعتماد فى هذا النظام الاقتصادى الذى تعمل فيه هذه العناصر الفاعلة . وهكذا يعبر تبادل الاعتماد عن الصلات النسقية بين كل النشاط الاقتصادى داخل نطاق نظام أوشكل سياسى . والتكامل هو العملية التى بواسطتها يتأسس تبادل الاعتماد .

٢ – خفضت فرنسا عملتها مرتين في ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، وألمانيا فى ١٩٦١ وبريطانيا فى ١٩٦٧ وألمانيا وفرنسا مرة ثانية فى ١٩٦٩ ، وكلها مقابل الدولار ومن هنا جاءت تسمية تلك الفترة بقاعدة الدولار .

٣ – يشير ذلك فقط إلى عنصر سعر الصرف لنظام بريتون وودز . فإجمالى نظام بريتون وودز لا يشمل فقط الجزء الخاص بسعر الصرف بل يشمل كذلك نشاط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وإلى المدى الذى تظل فيه هاتان المؤسستان موجودتين وعاملتين كما كان مخططا فى مؤتمر بريتون وودز ، تظل هذه العناصر من نظام بريتون وودز عاملة .

٤ – لنأخذ أبسط حالة ممكنة من تفاوتات سعر الفائدة قصير المدى . فهذه الأسعار تتغاير تبعا للتنظيمات المحلية وما فى القروض من مخاطرة والمدة المحددة لها ، حينما تغير الشروط الهيكلية المحلية إمكانات توليد ريوع احتكارية وما إلى ذلك . ويمكن أن تكون الفروق فى سعر الفائدة فى المراكز المالية راجعة إلى تلك الشروط المحلية بدلا من أن تكون راجعة إلى تكامل أو انفصال الأسواق كأسواق .

٥ – هذا التشكك أو الارتياب وارد فى التحليل المتأنى عند بانورى وشور (١٩٩٢) .

٦ – قبل ١٨٧٠ علق البريطانيون القابلية للتحويل فى ١٨٤٧ و ١٨٥٧ و

١٨٦٦ ولكنهم استعادوها كل مرة بسرعة بنفس نسبة التبادل . ولكن تنبغى ملاحظة أنه كان هناك مرات كثيرة لتعليق النظام والانسحاب منه وإعادة إقراره وسط الاقتصادات الطرفية (اقتصادات المحيط لا المركز) .

٧ - هذا وضع تختلف فيه الآراء بعض الشىء ، والميل العام أن بنك الاحتياطى الفدرالى ظل للولايات المتحدة فريد بين البنوك المركزية فى كونه قادرا من جانب واحد على تثبيت مستوى سعره الخاص بما فى ذلك السلع القابلة للمتاجرة .

الفصل الثالث

التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر وعدم التكافؤ الدولى

١ -تبنت هيئة الأمم مصطلح الشركات متعدية القومية لتسمية ما نطلق عليه هنا شركات متعددة القومية . والتفرقة التى نتبناها تنتسب إلى المناقشة فى الفصل الأول . ونحن نستخدم « الشركة متعددة القومية » هنا وفى الفصل التالى إلا إذا كان الأمر يتعلق بتنظيم يطابق بدقة تعريفنا للشركة متعدية القومية . وسبب هذا الاستخدام سيتضح نتيجة للتحليل الوارد فى الفصل التالى .

٢ - فى الحقيقة كانت النتائج الإمبريقية الناشئة عن نماذج التجارة والتعريفة الجمركية القومية متواضعة وخاصة فى حالة الآثار الإيجابية للسياسة التجارية الاستراتيجية (Cerp 1994) .

٣ - كما أشرنا قبلا سيحل ابتداء من ١٩٩٥ محل آلية الجات آلية منظمة التجارة العالمية . وسنناقش هذا التغير إلى مدى أبعد فى الفصل الثالث ولكن الفكرة التى أبرزناها هنا تظل صحيحة .

٤ - يمكن تقديم ملاحظات مماثلة عن الوضع النامى داخل نطاق الاتحاد الأوروبى فيما بعد فترة ١٩٩٤ -(انظر كولومبو وماريوتى ١٩٩٤ وخاصة صفحات ١٥٣ - ٥) .

٥ - فى ١٩٩٤ أصبحت الصين أهم بلد مفرد تقصده الاستثمارات الأجنبية

المباشرة . انظر أيضا تحليل الفصل الخامس .

٦ - بلغة المقاييس التى تحاول تقديم شواهد توزيعية تقبل المقارنة على أساس متسق منخفض التضخم يظل توزيع الدخل العالمى بين الفترتين الموضحتين متماثلا تقريبا .

٧ - دعا الانكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) إلى « ضريبة مضاربة » دولية جديدة على التدفقات المالية قصيرة الأمد ، لتمويل إعادة توزيع متواضعة لصالح الأمم الأفقر . وهذا الاقتراح بفرض الضريبة أيدته القمة العالمية للتنمية الاجتماعية برعاية اليونسكو فى كوبنهاجن مارس ١٩٩٥ . وفى الفصل السادس سنراجع هذا الاقتراح .

الفصل الرابع

الشركات متعددة القومية وأطروحة العولمة

١ -إن مقولة فئة « أخرى » يحيط بها أيضا بعض الإبهام فى تصنيف كيف تسجل الشركات التوزيع الجغرافى لمبيعاتها . فهذه المقولة تستخدم أحيانا كسلة نثريات عامة لتحديد موقع المبيعات عند استخدام مناطق جغرافية محدودة العدد . وكلما حدث ذلك أنقص من تقدير بعض التوزيع فى المنطقة المقصودة المبينة فى الرسم البيانى (على الرغم من أن الأهمية النسبية لمقولة فئة أخرى صغيرة فى معظم الرسوم البيانية) وفضلا عن ذلك فالمبيعات تخصص جغرافيا أحيانا على أساس « منطقة الانتاج » بدلا من منطقة المبيعات » على الرغم من أن الفرق بينهما لا يكون ظاهرا دائما .

٢ - لاحظ أنه لم تقدم معلومات عن أصول القطاع الأولى بالنسبة لفرنسا أو الأراضى الواطئة .

٣ - وهكذا تشمل « منطقة الموطن » بالنسبة للشركات الألمانية فى كلتا السنتين ألمانيا نفسها وبقية أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (على الرغم من أن

المنطقتين الأخيرتين مسؤولتان عن القليل جدا من المبيعات الإجمالية) ، وتشمل « منطقة الموطن » بالنسبة للشركات اليابانية اليابان وجنوب شرق آسيا ، وبالنسبة للملكة المتحدة تشمل المملكة المتحدة نفسها وبقية أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (ومرة ثانية لا تكون المنطقتان الأخيرتان شديدتى الأهمية) ، وتشمل بالنسبة للشركات الأمريكية الولايات المتحدة وكندا . وهذه التجميعات فرضتها الطريقة التى أمكن بها تشفير بيانات ١٩٨٧ .

٤ - لا تتضمن الحجة القول بأنه لا توجد شركات متعدية القومية فمن الواضح وجود بعد شركات تكون عادة كبيرة جدا ومن المحتمل أن تكون صغيرة العدد جدا قد تبنت أسلوب الشركة متعدية القومية فى العمل . ويتعلق تحليلنا بمجموع الشركات الدولية ، التى قد تكون « كبيرة » بالمعنى المعتاد لهذا التعريف .

الفصل الخامس

التخلف الاقتصادى ورخاء المستقبل

البلاد النامية والعولمة

١ -عن التصنيع فى شرق آسيا وخاصة دور الدولة والسياسة العامة أنظر أبلباوم وهندرسون (١٩٩٢) ، وامسدن (١٩٨٩) وديو (١٩٨٧) وهجارد (١٩٩٠) ، وهندرسون (١٩٨٩) ووبد (١٩٩٠) وحول المقارنة بين تصنيع شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية انظر جيريفى ووايمان (١٩٩٠) .

الفصل السادس

قضايا التحكم الاقتصادى بوجه عام

١ -و هناك مثال آخر هو أن الهيكل والتنظيم المحليين لبيع القطاعى (المفرق) اليابانى يستطيعان الحيلولة دون تنفيذ معايير دولية متفق عليها للنفاذ إلى السوق ولا تستطيع الحكومات إزاء ذلك إلا القليل .

٢ - من الواضح أن هذه العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان تبدو

باعتبارها تكسر التضايف العالى بين المدخرات القومية ومعدلات الاستثمار الذى نوقش فى الفصل الثانى . ولكن إذا صح ذلك بالنسبة لهذين البلدين فلا يوجد مايشير إلى أن الأمور قد تغيرت على نحو درامى فى بلاد أخرى ، ولم تتبع أوروبا ككل هذا المسار . كما أن هذا يتعلق بالتدفقات المالية الإجمالية وليس بتدفقات الموارد الفعلية الخاصة وحدها بالضرورة . وفى النهاية لايوجد بطبيعة الحال سبب يحتم استمرار هذا الوضع إلى زمن غير محدد . ويمكن إقامة العلاقات القديمة من جديد .

٣ - يشبه استنتاجنا هنا كثيرا جدا استنتاج جيبلن (١٩٨٧) .

٤ - تعمل المنظمة الدولية لتفويض الأوراق المالية على حفز الانسجام والتعاون بين البيئات الإدارية القومية المختلفة . وكان بين القضايا الكبرى التى نوقشت فى آخر اجتماعاتها مقاييس كفاءة رأس المال ، الرقابة على الشركات المجمعة المالية مقاييس المراجعة المحاسبية الدولية ، التنسيق بين أسواق النقد الناجز وأسواق المشتقات وغسيل الأموال ، ووسائل مناهضة تعامل أصحاب المراكز المطلعة والشفافية فى صفقات السوق الثانوية وأسواق الأوراق المالية البازغة . وقد أنشأت عددا من اللجان الفنية لبحث هذه المجالات بهدف الاتفاق على مبادى موجهة لها .

٥ - أُكمل هذا الفصل قبل أزمة بنك بيرنجز فى مارس ١٩٩٥ ولكن الملاحظات هنا تتنبأ بهذه الأزمة وتساعد جزئيا على تفسيرها . وقد نوقشت المستتبعات الأكثر اكتمالا لأزمة بنك بيرنجز فى الفصل الختامى من هذا الكتاب .

٦ - أكدت ذلك أزمة بيرنجز فى مارس ١٩٩٥ ، وعلى الرغم من أن سلطات سنغافورة اهتمت اهتماما واضحا فعالا بنتائج الأزمة ، فإن المعاملات النهائية تمت ومسائل الإدارة بحثت داخل السيتى City فى لندن (المنطقة التجارية والمالية) وشبكتها الإشرافية .

٧ - وقع القانون النهائى فى مراكش بالمغرب فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ .

٨ - على المستوى الدولى قام « الانكتاد » بهذا النوع من التحليل من « مركز جنيف الرئيس لشعبة الشركات متعدية القومية والاستثمار » وللانكتاد والشعبة خبرة واسعة بمسائل من قبيل الأسعار المحولة .

٩ - من الواضح أن حالة سوق الكحول فى المملكة المتحدة قد أوضحت أن بعض الناس سيسافرون إلى أوروبا القارية للحصول على مشترياتهم بضريبة منخفضة ، وعلى الرغم من أن هذا المثال مهم فلا يجب المبالغة فيه فهناك مسايرة واسعة من جانب معظم المستهلكين للوضع القائم .

الفصل الثامن

العولمة والتحكم والدولة القومية

١ -هذه المناقشة للقومية تعتمد على منهجين متضادين تماما ، منهج بنديكت أندرسون (١٩٩١) الذى يؤكد طابع التجانس الثقافى كمشروع سياسى ، ومنهج إريك هو بسباوم (١٩٩٢) الذى يعد تشككه فى السياسة ذات النزعة القومية ، كما تعد ممارسته التى تواجه بلاغيات القوميين بالتعقيدات السياسية والثقافية التى يرفضون فرض التجانس عليها ، عامل تصويب صحيا . وعند فيبر (١٩٧٩) دراسة ممتازة لخلق التجانس الثقافى فى فرنسا .

٢ - هذا بطرق كثيرة هو دخول الدول إلى « نظام مدنى » لم يعد فوضويا ، وهو ينقل العلاقات الدولية إلى ما وراء « حالة الردع » لتقترب من التجنب النووى الذى يدعو إليه سكيل (١٩٨٤) .

٣ - الانتشار ليس من المحتمل أن يضعف من هذه القضية . فالامتلاك المتبادل للأسلحة النووية من جانب قوى إقليمية متناحرة (مثل الهند وباكستان) سيؤدى إلى حالة من الردع كما يعوق المغامرات العسكرية التقليدية . وستحاول القوى النووية الكبرى نزع سلاح الدول المنبوذة مثل العراق وكوريا الشمالية ،

وقد يتم ذلك بدرجة من النجاح . وتصدر الأخطار الحقيقية من تفسخ الأنظمة غير المستقرة التى تمتلك أسلحة نووية ومن الإرهاب النووى . والأمر الأول من المحتمل أن يتعرض للعقوبات السياسية والعسكرية من جانب القوى الكبرى والأمر الثانى على الرغم من أنه تهديد حقيقى لايمكن احتواؤه بواسطة الردع أو الحرب التقليدية بل سيكون أمرا يتعلق بالمخابرات والبوليس .

٤ – أصبح من الأناقة أن يُنصب من الإسلام والحركات الأخرى المناهضة للغرب تهديدا رئيسيا ، أنظر على سبيل المثال هنتنجتون (١٩٩٣) . فهو يدعى أنه بعد نهاية صراع الإيديولوجيات نتحرك الآن إلى عصر جديد من « صراع الحضارات » . ومن الممكن تقديم أربع نقاط ضد هذا الزعم (١) ليس من الواضح وجود « حضارات » متجانسة من حيث الجوهر لاتناهض إحداها الأخرى بل على العكس توجد ايديولوجيات سياسية دينية هشة نسبيا هى أبنية افتراضية شديدة الخصوصية للإسلام أو للمسيحية وسط المحافظين الأصوليين فى الغرب (٢) يفتقر الإسلام السياسى الراديكالى إلى استراتيجية عملية متسقة للحياة الاقتصادية والاجتماعية (٣) فى حالة الإسلام تكون هذه السياسة هى سياسة الاحتجاج بدلا من أن تكون بدائل عامة للرأسمالية تزعم لنفسها الهيمنة مثلما زعمت الاشتراكية فى الشرق والغرب .

٤ – إن الأنظمة الأصولية الإسلامية مختلفة جذريا فى الطابع كما أن بعضها فى الأغلب معاد إلى أقصى درجة لبعضها الآخر . وعن الإسلام السياسى أنظر زبيدة (١٩٩٣) .

٥ – حول سلسلة شيقة من مناقشات الفرق بين التحكم والحكومة والأشكال الممكنة للإدارة التى لا تقوم بها الدولة فى الساحات الدولية أنظر روزنو وتشيمبيل (١٩٩٢) ، وانظر أيضا محاولة البنك الدولى لتعريف أدوار الدول فيما يتعلق بالتحكم الصالح فى تقريره عام ١٩٩٤ عن « التحكم » .

٦ – قد تكون الحقيقة أن الميراث الرئيسى الذى خلفه كينز للعالم الحديث

ليس ما أورده عن إدارة الاقتصادات القومية فى « النظرية العامة » بل تأكيده زمنا طويلا لآثار عدم التيقن التى تعمل على تآكل الاستثمار والناتج والتجارة ، وتأكيده لقيمة إطار نقدى دولى قابل للحساب فى استقرار التوقعات . وسيرة كينز بقلم سكيد لسكى (١٩٩٢) ثمينة وموحية على نحو استثنائى فى توضيح أهمية أفكار كينز اليوم ، لأنها تصوره (فى العشرينات خاصة) يصارع مشكلة السياسة القومية فى اقتصاد عالمى بلغ درجة عالية من التدويل والتقلب .

٧ - انظر أوهمى (١٩٩٣) بخصوص الحجة القائلة أن الدول الإقليمية تستطيع البروز فى عصر انهيار الدول القومية . وتختلف الدول الإقليمية أو شبكات المدينة - الدولة تماما عن الحى الصناعى المنظم أو الحكومات الإقليمية التابعة ، وعلى الرغم من أن البناء على نجاح سنغافورة أو هونج كونج فكرة أنيقة فمن غير المحتمل أن تكون الدول الإقليمية بدائل واسعة الانتشار للدول القومية . فهى تعتمد على تحكم اقتصادى دولى قوى وعلى الأمن الجماعى الذى تقدمه دول كبرى . وتبلغ من الصغر درجة لاتمكنها من البقاء وحدها فى مواجهة قوى سياسية منيعة عسكرية وأن تكن أقل نجاحا من الناحية الاقتصادية . وهى لا تستطيع أن تتحمل وحدها التكاليف الكاملة للأمن أو للإدارة الاقتصادية دون أن تفقد ميزتها التنافسية . ولن تسمح لها الكيانات السياسية الأكبر بالانطلاق المجانى إذا أصبحت ناجحة على نحو تفاضلى ووضعت ضغوطا تنافسية على اقتصاداتها .

٨ - الإشارة هنا إلى أمراء الإمبراطورية الرومانية المقدسة الذين تمتعوا بحق انتخاب الامبراطور . ولم تكن الامبراطورية دولة ذات سيادة بل كانت كيانا سياسيا يتكون من مؤسسات مترابطة ذات سلطات تحكم متغايرة : وكانت السياسات يقررها الإمبراطور والناخبون والمجلس الإمبراطورى . ويصعب أن تكون نموذجا للعالم الحديث ، ولكن نظرا لحاجتنا إلى فهم العلاقات السياسية

البازغة سيكون لها قيمة محدودة فى التماثل . وعن المناقشات حول الدول الدستورية فى الإمبراطورية أثناء فترة تشكيل الدولة الحديثة انظر فرانكلين ٠ (١٩٩١) .

ملحق بناء مجموعة البيانات

١ – « دليل ماكميلان » الذى بنى عليه جزء من مجموعة البيانات هذه قد تم تحديثه بطبعة تقدم بيانات عام ١٩٩٢ .

References

Akyuz, Y. and Cornford, A. (1995) 'Controlling Capital Movements : Some Proposals for Reform' in Michie, J. and Grieve-Smith, J. (eds) *Managing the Global Economy.* Oxford : Oxford University Press.

Albert, M (1993)*Capitalism Against Capitalism* . London : Whurr.

Amsden, A.H. (1989) *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization.* New York: Oxford University Press.

Anderseon, B. (1991) *Imagined Communities. London* : Verso.

Applebaum, R.P. and Henderson, J. (1992) *States and Developement in the Asian Pacific Rim.* Newbury Park, CA: Sage.

Archibugi, Daniele and Michie, Jonathan (1995) ' The Globalisation of Technology: A New Taxonomy ' *Cambridge Journal of Economics*, vol . 19.pp.121-140.

Archibugi, Daniele and Pianta, Mario (1992) *The Technological Specialization of Advanced Countries* : Dordrecht : Kluwer.

Artist, M. and Ostry, S. (1986) ' International Policy Coordination ' *Chatham House Papers*, no .30, London : Royal Institute for international Affairs.

Atkinson, D . and Kelly, R. (1994) *The Wrecker's Lamp: Do Currency Markets Leave Us on the Rocks ?* London : IPPR.

Bailey, D., Harte, G. and Sugden, R. (1994) Making *Transnationals Accountable*. London : Routledge.

Banuri , T. and Schor, J.B. (eds) (1992) *Financial Openness and National Autonomy*. Oxford : Clarendon Press.

Barrington Moore, J.M. (1967) *The Social Origins of Dictatorship and Democracy*. London : Allen Lane .

Bartlett, C.A. and Ghoshal, S. (1989) *Managing Across Borders - The Transnational Solution*. Boston : Harvard Business School Press.

Bayoumi, T.A. (1990) ' Saving - Investment Correlations : Immobile Capital . Government Policy or Endogenous Behaviour ?' *IMF Staff Papers*. vol. 37, no. 2 , June. pp. 360 - 87.

Bayoumi, T.A. and Rose, A.K. (1993) ' Domestic Savings and Intra-national. Capital Flows' *European Economic Review* . vol . 37. pp.1197-202.

Bergsten, C. Fred (1994)' Managing the World Economy of the Future, in Kenen. P. B. (ed.) *Managing the World Economy: Fifty Years after Bretton Woods*. Washington, DC: Institute for International Economics.

Bergsten, C. Fred and Graham, Edward M. (1992)' Needed: New International Rules for Foreign Direct Investment' *The International Trade Journal*. vol .VII, no . 1 Fall, pp. 15-44.

Bodin, J. (1576) *On Sovereignty* , ed . Franklin, J.H. Cambridge : Cambridge University Press.

Bonturi, Marcos and Fukasaku, Kiichiro (1993)' Globalisation and Intra-Firm, Trade : An Empirical Note' *OECD Economic Studies*, no 20, Spring, pp. 145-59

Bosworth, B.P. (1993) *Saving and Investment in a Global Economy* , Washington, DC: Brookings Institution.

Brodie, B. (1946) *The Absolute Weapon*, New York : Harcourt Brace .

Brodie , B. (1965) *Strategy in the Missile Age*. Princeton : Princeton University Press.

Bull, H. (1977) *The Anarchical Society : A Study of Order in World Politics*. London : Macmillan.

Camilleri, J.A. and Falk, J (1992) *The End of Sovereignty*. Aldershot : Edward Elgar.

Cantwell, J. (1992) ' The Internationalisation of Technological Activity and its Implications for Competitiveness' in Granstand, O., Hakanson, L. and Sjolander, S. (eds) *Technology Management and International Business*. Chichester : Wiley .

Casson, M., Pearce, R.D. and Singh, S. (1992) ' Global Integration through the Decentralisation of R & D' in Casson, M. (ed.) *International Business and Global Intergration*. Basingstoke: Macmillan.

Castles, S. and Miller, M.J. (1993) *The Age of Mass Migration*. Basingstoke: Macmillan.

CERP (1994) *New Trade Theories : A Look at the Empirical Evidence*. London : Centre for Economic Policy Research.

Chase, B.F. (1993) ' Tropical Forests and Trade Policy : The Legality of Unilateral Attempts to Promote Sustainable Development under the GATT' *Third World Quarterly*, vol. 14, no .4, pp. 749-74

Chase-Dunn, C. (1989) *Global Formation : Structures of the World Economy*. Oxford : Basil Blackwell.

Colombo, M.G. and Mariotti, S. (1994) ' Europe and Cross-Border M & As' in Commission of the European Communities . *The*

European Community and the Globalization of Technology and the Economy. Forecasting and Assessment in Science and Technology Report, EUR 15150, Brussels.

Commission of the European Communities (1990)' One Market, One Money' *European Economy*, no. 44, October . Brussels.

Commission of the European Communities (1994) *The European Community and the Globalization of Technology and the Economy.* Forecasting and Assessment in Science and Technology Report. EUR, 15150, Brussels.

Corley, T..A.B. (1994)' Britain's Overseas Investments in 1914 Revisited' Business History, vol. 36, no . 1, January, pp. 71-88.

Cosh, A.D. Hughes, A. and Singh, A. (1992)' Openness, Financial Innovation, Changing Patterns of Ownership, and the Structure of Financial Markets in Banuri, T. and Schor, J. B. (eds) *Financial Openness and National Autonomy,* Oxford : Clarendon Press.

Deyo, F.C. (ed.) (1987) *The Political Economy of the New Asian Industrialization.* Ithaca. NY : Cornell University Press.

Dicken, P. (1992) *Global Shift : The Internationalization of Economic Activity* (2nd edn) . London : Chapman and Hall.

Doyle, M.W. (1983) ' Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs, ' *Philosophy and Public Affairs,* vol. 12 , part 1 pp. 205-35, part 2 pp. 325-53.

Dunning, J. H. (1993) *Multinational Enterprises and the Global Economy* Wokingham : Addison-Wesley.

Durkheim, E. (1893) *the Division of Labour in Society* , New York : Free Press, 1964.

Economist (1994) ' The Global Economy ' *The Economist,* 1 October, pp. 3- 46.

Eichengreen, B. (1990) *Elusive Stability*. Cambridge : Cambridge University Press.

Eichengreen, B. (1994) International Monetary Arrangements for *the 2 1 st Century*. Washington, DC: Brookings Institution

Eichengreen, B., Tobin, J. and Wyplosz, C. (1995)' Two Cases for Sand in the Wheels of International Finance' *The Economic Journal*, vol. 105 , January , pp. 162-72.

Featherstone, M. (ed.) (1990) *Global Culture : Nationalism, Globalisation and Modernity* . London : Sage.

Feldstein, M. (1983) ' Domestic Savings and International Capital Movements in the Long Run and the Short run' *European Economic Review,* vol . 21, pp. 129-51

Feldstein, M. and Horioka, C. (1980) ' Domestic Saving and International Capital Flows' *Economic Journal* , vol . 90 , pp. 314-29.

Figgis, J.N. (1913) *Churches in the Modern State.* London: Longmans Green.

Frankel, J.A. (1992) ' Measuring International Capital Mobility : A Review' *American Economic Review*, vol. 82, no. 2, pp. 197-202.

Frankel, J.A Dooley, M. and Mathieson, D. (1986) ' International Capital Mobility in Developing Countries *vs* Industrial Countries: What Do Saving - Investment Correlations Tell Us ?' *NEBR Working Paper Series.* no 2043, October . Cambridge, MA.

Franklin, J.H (1991) ' Sovereignty and the Mixed Constitution' in Burns, J.H (ed.) *The Cambridge History of Political Thought* 1450-

1700. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 309-28.

Galbraith, J.K. (1993) *The Culture of Contentment*. London: Penguin

Gales, B.P. A. and Sluyterman, K.E. (1993)' Outwatd Bound: The Rise of Dutch Multinationals, in Jones, G. and Schröter. H.G. (eds) *the Rise of Multinationals in Continental Europe*. Aldershot : Edward Elgar.

Garber, P. and Taylor, M.P. (1995)' Sand in the Wheels of Foreign Exchange Markets : A Sceptical Note, *The Economic Journal,* vol. 105, January, pp. 173-80.

GATT Secretariat (1993)' The Draft Act of the Uruguay Round Press Summary' *The World Economy*, vol . 16, no. 2 March, pp. 237-59.

Gereffi, G.S. and Wyman, D.L. (eds) (1990) *Manufacturing Miracles : Paths of Industrialization in Latin Amercia and East Asia* . Princeton, NJ: Princeton University Press.

Gershenkron, A. (1966) *Economic Backwardness in Historical Perspective*. Cambridge, MA: Belkamp.

Ghosh, A.R. (1995) 'International Capital Mobility amongst the Major Industrialised Countries : Too Little or Too Much?' *The Economic Journal* , vol . 105, January, pp. 107-28.

Gierke, O.Y. (1900) *Political Theories of the Middle Ages*, ed. Maitland, F.W. Cambridge : Cambridge University Press, 1988.

Gilpin, R. (1987) *The Political Economy of International Relations. Princeton* : Princeton University Press.

Goldsmith, J. (1994) *The Trap* . London : Macmillan.

Grahl , J. and Thompson. G.F. (1995)' The Prospects for European Economic Integration: Macroeconomics, Development Models and Growth' in Arestis, P. and Chick, V. (eds) *Finance, Development and Structural Change: Post-Keynesian Perspectives.* Cheltenham : Edward Elgar.

Grassman, S. (1980)' Long Term Trends in Openness of National Economies' *Oxford Economic Papers*, vol. 32, no. 1.pp. 123-33.

Haggard, S. (1990) *Pathways from the Periphery : The Politics of Growth in Mewly Industrializing Countries.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Harden, I. (1995)' The Constitution of the European Union' *Public Law* , Winter, pp. 609-24.

Harris, L.(1995)' International Financial Markets and National Transmission Mechanisms' in Michie, J. and Grieve-Smith, J. (eds) *Managing the Global Economy.* Oxford : Oxford University Press.

Held, D. (1991) ' Democracy, the nation-state and the Global System'*Economy and Society*, vol.20,no. 2, May, pp. 138-72.

Held, D. (1993a) ' Democracy : From City-States to a Cosmopolitan Order' in Held, D. (ed.) *Prospects for Democracy*, Chambridge : Polity , pp. 13-52.

Held, D. (1993b) *Democracy and the New International Order*, London: IPPR.

Held, D. (1994) ' Democracy and the New International Order' in Archibugi, D. and Held, D. (eds) *Cosmopolitan Democracy,* Cambridge: Polity.

Helleiner, E. (1994) *States and the Reemergence of Global*

Finance : From Bretton Woods to the 1990s. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Henderson, J. (1989) *The Globalization of High Technology Production : Society, Space and Semiconductors in the Restructuring of the Modern World.* London : Routledge.

Herring, R.J. and Litan, R.E. (1995) *Financial Regulation in the Global Economy* . Washington, DC : Brookings Institution.

Hewitt, P (1990) *Green Taxes.* London : IPPR.

Hindess, B. (1991)' Imaginary Presuppositions of Democracy' *Economy and Society,* vol. 20 no. 2, May, pp. 173-95.

Hindess, B. (1992)' Power and Rationality: The Western Concept of Political Community' *Alternatives,* vol. 17, no. 2, Spring, pp. 149-63.

Hinsley, H. (1986) *Sovereignty* (2nd edn) . Cambridge: Cambridge University Press.

Hirst, P.Q. (1993) *Associative Democracy* , Cambridge: Polity .

Hirst, P.Q. (1994a)' Why the National Still Matters' *Renewal,* vol. 2, no. 4, October, pp. 12-20.

Hirst, P.Q. (1994b)' Security Challenges in Post-Communist Europe' in Freedman, L. (ed.) *Military Intervention in European Conflicts,* Oxford: *Political Quarterly,* Basil Blackwell.

Hirst, P.Q. (1995)' The European Union at the Crossroads- Integration or Decline?' in Bellamy, R. 'Bufacchi, V. and Castiglione, D. *Democracy and Constitutional Culture in Europe.* London: Lothian Foundation.

Hirst, P.Q. and Thomposn, G.F. (1992) ' The Problem of

" Globalisation ' International Economic Relations, National Economic Management and the Formation of Trading Blocs' *Economy and Society*, vol. 21, no. 4, November, pp. 357-96.

Hirst, P.Q. and Thompson , G.F. (1994) Globalization, Foreign Direct Investment and International Economic Governance Organization. vol. 1, no 2. pp. 277-303.

Hirst, P. and Zeitlin, J. (1989)' Flexible Specialization and the Failure of UK Manufacturing' *The Political Quarterly*, vol. 60, no. 2 April/Jun, pp. 164-78.

Hirst, P. and Zeitlin, J. (1993)' An Incomes Policy for Sustained Recovery' *The Political Quarterly*, vol. 64, no. 1, January/March, pp. 60-83.

Hobsbawm, E. (1992) *Nations and Nationalism since 1780*. Cambridge: Cambridge University Press.

Holtham, G. (1989) 'Foreign Exchange Markets and Target Zones' *Oxford Review of Econimic Policy*, vol. 5, no. 3, Autumn.

Holtham, G. (1995)' Managing the Exchange Rate System' in Michie, J. and Grieve-Smith, J. (eds) *Managing the Global Economy*, Oxford University Press.

Horsman, M. and Marshall, A. (1994) *After the Nation State*, London: Harper Collins.

Howells, Jeremy and Wood, Michelle (1993) *The Globalisation of Production and Technology*. London: Belhaven.

Huntingdon, S. (1993)' The Clash of Civilisations' *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3, Summer, pp 22-49.

Hutton, W. (1995) *The State We're In*. Lodnon: Cape.

IMF (1993)' Regional Trading Arrangements' World Economic Outlook, Annex III, May. Washington, DC: IMF.

Jackson, J.H. (1994)' Managing the Trading System : The World Trade Organization and the Post-Uruguay GATT Agenda in' Kenen, P.B. (ed.) *Managing the World Economy.* Washington, DC: IIE.

Jones, G. (1994)' The Making of Global Enterprise *Business History*, vol. 36, no. 1, January, pp. 1-17 .

Julius, D. (1990) *Global Companies and Public policy,* London: RIIA Pinter .

Julius, D. (1994)' International Direct Investment : Strengthening the Policy Regime' in Kenen, P.B. (ed.) *Managing the World Economy.* Washington, DC: IIE

Kant, I (1991) *Perpetual Peace* in Reiss, H. (ed.) Kant- Political Writings (2nd edn.). Cambridge : Cambridge University Press .

Kapstein, E.B. (1991)' We Are Us: The Myth of the Multi-National' *The National Interest.* Winter, pp. 55-62 .

Kapstein, E.B. (1994) *Governing the Global Economy : International Finance and the State,* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Kenen, P.B. (1995) 'Capital Controls, the EMS and EMU' *The Economic Journal,* vol. 105 , January, pp. 181 -92.

Kennedy, E. (1991) *The Bundesbank,* London : RIIA, Pinter.

Kennedy, P. (1993) *Preparing for the Twenty-First Century.* New York : Random, House.

Kern, H. and Sabel, C. (1994) ' VerblaBte Tügenden. Zur Krise

des deutschen Produktionsmodells' Umbruche gesellschaftlicher Arbeiter (Special Issue 9). *Soziale Welt.* Göttingen : Otto Schwartz. pp. 605-24.

Kirkpatrick, C. (1994) 'Regionalisation, Regionalism and East Asian Economic Cooperation' *The World Economy*, vol. 17, no. 2, March, pp. 191-202.

Kitson, M. and Michie, J. (1995) " Trade and Growth : A Historical Perspective" in Michie, J. and Grieve-Smith, J. (eds) *Managing the Global Economy* , Oxford : Oxford University Press.

Kline, John M. (1993) ' International Regulation of Transnational Business : Providing the Missing Leg of Global Investment Standards' *Transnational Corporations*, vol. 2, no. 1, February, pp. 153-64.

Krugman, P. (1986) *Strategic Trade Policy and the New International Economics,* Cambridge, MA : MIT Press.

Krugman, P. (1987) ' Is Free Trade *Passé* ?' *Journal of Economic Perspectives,* vol. 1, no . 2, pp. 131-44.

Krugman, P. (1994a) ' Competitiveness : A Dangerous Obsession' *Foreign Affairs*, vol . 74, no. 2, March/ April, pp. 28-44.

Krugman, P. (1994b)' ' Does Third World Growth Hurt First World Prosperity ?' *Harvard Business Review*, July-August, pp. 113-121.

Krugman, P. (1994c) ' The Myth of Asia's Miracle' , *Foreign Affairs,* November-December, pp. 63-75.

Lang, T. and Hines, C. (1993) *The New Protectionism,* London : Earthscan.

Lash, S. and Urry, J. (1987) *The End of Organised Capitalism,* Cambridge : Polity .

Lenin, V.I. (1899) *The Development of Capitalism in Russia in Collected Works,* vol. 3, 1967, Moscow : Progress Publishers .

Lewis, A. (1981) ‘ The Rate of Growth of World Trade, 1830-1973’ in Grassman, S. and Lundberg, E. (eds) *The World Economic Order : Past and Prospects.* Basingstoke : Macmillan.

Limm, P. (1984) *The Thirty Years War* . London : Longman.

Livi- Bacci, M. (1993) ‘ South- North Migration : A Comparative Approach to North Amercian and European Experiences ’ in *The Changing Course of Migration* , Paris : OECD.

Lloyd, P.J (1992) ‘ Regionalisation and Word Trade ’*OECD Economic Studies* no. 18, Spring, pp. 7-43.

Lornez, N. (1989) ‘ The Search for Flexibility : Sub-Contracting Networks in French and German Engineering’ in Hirst, P.Q. and Zeithlin, J. (eds) *Reversing Industrial Decline* , Oxford : Berg.

Lorenz, N. (1992) ‘ Trust, Community and Cooperation : Towards a Theory of Industrial Districts’ in Storper, M. and Scotte, A.J. (eds) *Pathways to Industrialisation and Regional Development.* London : Routledge .

Ludvall, Bengt -Äke (ed.) (1992) *National Systems of Innovation* , London : Pinter .

McGrew, A.G. and Lewis, P.G. (1992) *Global Politics,* Cambridge : Polity,

McKelvey, Maureen (1991) ‘ How Do National Systems of Innovation Differ ? A Critical Analysis of Porter, Freeman, Ludvall and

Nelson' in Hodgson, Geoffrey and Screpanti, Ernesto (eds) *Rethin king Economics.* Cheltenham : Edward Elgar .

Mckinnon, R. (1993) ' The Rules of the Game : International Money in Historical Perspective' *Journal of Econômic Literature,* vol. XXXI, March, pp. 1-44.

Maddison, A. (1962) ' Growth and Fluctuation in the World Economy, 1870-1960' *Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review,* no. 61, June , pp, 127-95.

Maddison, A. (1987) ' Growth and Slow-Down in Advanced Capitalist Economies : Techniques of Quantitative Assessments' *Journal of Economic Literature* , vol. XXV, no. 2, June, pp. 649-98

Mansell, Robin (1994) *The New Telecommunications : A Political Economy of Network Organizations.* London : Sage.

Morse, E.L. (1971) *Modernization and The Transformation of International Relations* , New York : Free Press .

Moran, T.H. (1992) ' The Impact of TRIMs on Trade and Development' *Transnational Corporations,* vol. 1, no. 1, February, pp. 55-65.

Moss Kanter, R. (1991) *When Giants Learn to Dance.* London : Simon Schuster.

Mulgan, G. (1994) *Politics in an Anti-Political Age.* Cambridge : Polity .

Nader, *R. et al* . (1994) *The Case against Free Trade : GATT, NAFTA, and the Globalization of Corporate Power* San Francisco : Earth Island.

Nairn, T. (1993) ' All Bosnians Now ?' *Dissent* , Fall , pp. 403-10.

Neal , L. (1985) 'Integration of International Capital Markets : Quantitative Evidence from the Eighteenth to Twentieth Centuries' *Journal of Economic History*, vol . XLV, no 2 June, pp, 219-26.

Nelson, R. (ed.) (1993) *National Innovation Systems*. Oxford ; Blackwell .

Nicholls, D. (1995) *The Pluralist State* (2nd edn). London : Macmillan.

Northrope, M. (1993) ' The Uruguay Round : A GATTastrophe, *Alternatives*, vol. 18, no. 2, pp. 171 - 200.

OECD (1993) " World Securities Markets : Looking Ahead' *OECD Financial Markets Trends*, no. 55, June . Paris : OECD .

OECD (1994) " Desynchronisation of OECD Business Cycles, *OECD Economic Outlook*, no. 55, June, Paris : OECD.

OECD (1992) *International Direct Investment : Policies and Trends in the 1989s*. Paris : OECD.

Ohmae , K. (1990) *The Borderless World*. London, New York : Collins .

Ohmae , K. (1993) ' The Rise of the Region State' *Foreign Affairs*, Spring, pp. 78-87.

Ohmae , K. (1995) ' Putting Global Logic First' *Harvard Business Review,* January/ February, pp. 119 -25.

Ostrom, E. (1990) *Governing the Commons*. Cambridge University Press.

Oye, K.A. (1994) ' Comment' in Kenen, P.B. (ed.) *Managing the World Economy*. Washington, DC: IIE

Padoa-Schioppa, T. and Saccomanni, F. (1994)' Managing a

Market-Led Global Financial System' in Kenen, P.B.(ed.) *Managing the World Economy*. Washington, DC : IIE.

Panagariya , A. (1994) ' East Asia and the New Regionalism in World Trade, *The World Economy*, vol. 17, pp. 817-39.

Patel, P. and Pavitt, K. (1992) ' Large Firms in the Production of the World's Technology : An Important Case of Non-Globalistation in Granstand, O., Hakanson, L. and Sjolander, S. (eds) *Technology Ma nagement and International Business*. Chichester ; Wiley .

Piore, M. and Sabel, C. (1984) *The Second Industrial Divide*. New York : Basic Books.

Porter, M. (1990) *Competitive Advantage of Nations* . London : Macmillan.

Prestowitz, C.V. (1994) " Playing to Win" *Foreign Affairs*, vol, 74. no. 4, July/ August, pp. 186-9.

Putnam, Robert D. and Bayne, N. (1987) *Hanging Together : Coopernation and Conflict in the Seven-Summits*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Reich, R.B (1990) ' Who Is Us ? '*Harvard Business Review*, January-February . pp. 53-64.

Reich, R.B. (1992) *The Work of Nations* , New York : Vintage .

Robertson, R. (1992) *Globalisation: Social Theory's Global Culture* . London : Sage .

Rodrik, D. (1994)' King Kong Meets Godzilla : The World Bank and The East Asian Miracle' *Centre for Economic Policy Research Discussion Paper*, no. 944, April. London : CERP.

Rosena. J.N. (1990) *Turbulence in World Politics*. Hemel Hemp-

stead : Harvester / Wheatsheaf.

Rosenau . J.N. and Czempiel, E.-O. (1992) *Governance without Government ; Order and Change in World Politics*. Cambridge : Cambridge University Press. Rubery, J. (1994) ' The British Production Regime : A Societal-Specific System ?' *Economy and Society* , vol. 23, no. 3 ' August, pp. 355-73.

Sabel, C. (1989) ' Flexible Specialisation and the Re-Emergence of Regional Economies' in Hirst, P.Q and Zeitlin, J. (eds) *Reversing Industrial Decline*. Oxford : Berg.

Sabel. C. (1991) ' Moebius-Srtip Organisation and Open Labour Markets' in Bordieue, P. and Coleman, J.S. (eds) *Social Theory for A Changing Society*. Boulder, CO: Westview .

Scaperlanda, Anthony (1993) ' Multinational Enterprises and the Global Market ' *Journal of Economic Issues*, vol . XXVII, no. 2, June, pp. 605-16.

Scharpf, F. (1991) *Crisis and Choice in European Social Democracy* . Ithaca, NY: Cornell University Press.

Schell, J. (1984) *The Abolition* , London : Picador.

Schröter . V. (1984) *Die deutsche Industrie auf dem Weltmarket 1929 bis 1933*. Frankfurt .

Segal, A. (1993) *Atlas of International Migration.* London : Hans Zell.

Serow. W.J. Naim, C.B. Sly , D.F. and Weller, R.M. (eds) (1990) *Handbook on International Migration* , New York ; Greenwood.

Singh, A. (1993) ' Asian Economic Success and Latin Amercian

Failure in the 1980s' *International Review of Appliesd Economics,* vol. 7, no. 3, October, pp. 267-89 .

Skidelsky, R. (1992) *John Maynard Keynes., Vol. 2; the Economist as Saviour 1920-1939.* London : Macmillan .

Sklair, L. (1991) *The Sociology of the Global System* . London : Harvester/ Wheatsheaf .

Streeck, W. and Schmitter. P. (1991) ' From National Corporatism to Transnational Pluralism : Organised Intersts in the Single European Market' *in Politics and Society* , Vol, 19, no 2, pp. 133-64.

Thompson, G.F. (1992) *The Economic Emergence of a New Europe* ? Cheltenham : Edward Elgar .

Thompson , G.F. (1995 a) ' The Market System' in Macintosh. M. et al . (eds) *Economics and Changing Economies.* London : International Thomposn.

Thompson, G.F. (1995b) ' Comment on " The Crisis of Cost Recovery and the Waste of the Industrialised Nations '' *Competition and Change,* vol. 1, no. 1, October.

Tobin, J. (1978)' A Proposal for International Monetary Reform ' *Eastern Economic Journal* , vol. 4 , pp. 153-9.

Tobin, J. (1994) " Speculators' Tax, *New Economy*, pp. 104-9.

Tomlinson, J. (1988) ' Can Governments Run the Economy ?' *Fabian Tract,* no. 542, London : Fabian Society .

Turner, P. (1991) ' Capital Flows in the 1980s : A Survey of Major Trends' *BIS Economic Papers*, no. 30, April, Geneva : Bank for International Settlements .

Tyson, L. (1991) " They Are Not Us: Why American Ownership

Still Matters , *The American Prospect* , Wintern pp. 37-49 .

Tyson, L. (1993) *Who's Bashing Whom ? Trade Conflict in High Technology* Washington, DC: Institute for International Economics.

Washington, DC : Institute for International Economics .

UNCTAD (1993) *Trade and Development Report* , 1993. New York : United Nations .

United Nations (1993a) *World Investment Report 1993. Transnational Corporations and Integrated International Production.* New York : United Nations.

United Nations (1993d) World *Investment Directory 1992. Vol. III : Developed Countries.* Transnational Corporations and Management Division, Departmnet of Economic and Social Development , New York : United Nations.

United Nations (1993b) *Small and Medium-Sized Transnational Corporations : Role, Impact and Policy Implications* . New York : United Nations.

United Nations (1993c) *Explaining and Forecasting Regional Flows of Foreign Direct Investment.* New York : Untied Nations.

Van Creveld, M. (1991) *On Future War* . London ; Brassey's .

Wade, R. (1990) *Governing the Market : Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization.* Princenton , NJ : Princeton University Press.

Wallace, I. (1990) *The Global Economic System* . London : Unwin Hyman.

Weber, E. (1979) *Peasants into Frenchmen* London : Chatto and Windus .

Weber, M. (1986) *Economy and Society* . Vol. 1. New York : Bedminster Press.

Whitley, Richard (1992a) *Business Systems in East Asia : Firms , Markets and Societies* : London Sage .

Whitley , Richard (ed) (1992b) *European Business Systems : Firms and markets in their National Contexts.* London : Sage .

Wilkinson , F. (1983) ' Productive Systems' *Cambridge Journal of Economics* , vol. 7, no. 3/4, pp. 413-30.

Williams. K. H C. Williams. J. and Adcroft, A. (1992) ' Factories as Warehouses Japanese Manufacturing Foreign Direct Investment in Britain and the United state S *University of East London Occasional Paper on Buisness, Economy and Society* , no. 6.

Williams, K. H C. Williams. J., Sukhdev, J., Johal, A., Adcroft, A. and Willis, R. (1995) the Crisis of Cost Recovery and the Waste of the Industrialised Nation Competition and Change, vol. 1, no. 1, October .

World Bank *(1993) The East- Asian Miracle ; Economic Growth and Public Policy . Oxfrod world Bank* , Oxford University Press .

World Bank (*1994) Government : The World Bank's Experience. Washington*, DC : World Bank.

Yarbrough B.V and Yarbrough, R.M. (1992) *Cooperation and Governance in International Trade* Princeton : Princeton University Press.

Young, A. (1994) The Tyranny of Numbers : Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience ' *NEBR Working Paper*' no. 4680, Marhc .

Young, A. (1994b)' Lessons from the East Asian NICs : A Contrarian View' *Economic Review* , vol. 38, nos 3/4, April, pp. 964-73.

Zeitlin, J. (1992)' Industrial Districts and Local Economic Regeneration' in Pyke, F. and Sendenberger, W. (eds) *Industrial Districts and Local Economic Regeneration* International Institute of Labour Studies, ILO.

Zeitlin, J. (1994) Why Are There No Industrial Districts in the Unites Kingdom ? in Baguaton A. and Sabel, C . (eds) *Ce que petit peut faire* . Les petites et les moyennes entreprises en Europe , poitiers : OCSEO.

Zevin, R. (1992) Are World Financial Markets More Open ? If So, Why and With What Effects in Banuri , T and Schor, J.B. (eds) *Financial Openness and National* Autonomy Oxford ; Clarendon Press.

Zubaida, S.D. (993) *Islam , the People and the State* (2nd edn) . London : Tauris.



الفهرس



المشروع القومى للترجمة

العنوان	المؤلف	المترجم
اللغة العليا	جون كوين	ت : أحمد درويش
الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : لطفى عبد الوهاب / فاروق القاضى / حسين الشيخ / منيرة كروان / عبد الوهاب علوب
مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
الرواية العربية	روجر آلن	ت : د. حصة إبراهيم المنيف

الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت
نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
تاريخ النقد الأدبى الحديث (١)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
تاريخ النقد الأدبى الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجت	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد

السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود
السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
وسم السيف	ميجل دى ترباتس	ت : محمد إبراهيم مبروك
المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : د. أشرف على دعدور

(تحت الطبع)

المختار من نقد ت . س . إليوت
صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر
عالم التليفزيون بين الجمال والعنف
حروب المياه
الأدب المقارن
راية التمرد
ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى
الفجر الكاذب
الشعر الأمريكى المعاصر
نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان
الشرق يصعد ثانية
الجانب الدينى للفلسفة
الولاية
ثقافة العولمة
الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية
حيث تلتقى الأنهار
النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس
المدارس الجمالية الكبرى
التحليل الموسيقى
الإسكندرية : تاريخ ودليل
مختارات من الشعر اليونانى الحديث
بارسيفال
اثنتا عشرة مسرحية يونانية
مصر القديمة التاريخ الاجتماعى
الخوف من المرايا
النساء فى العالم النامى
المرأة و الجريمة

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٥٧٧٦ / ١٩٩٨

الترقيم الدولى (I. S. B. N. 977 - 305 - 101 - 3)





Globalization in Question

THE INTERNATIONAL ECONOMY AND THE POSSIBILITIES OF GOVERNANCE

Paul Hirst & Grahame Theompson

المؤلفان هما بول هيرست المنظِّر الاجتماعى وجراهام تومبسون عالم الاقتصاد ؛ والكتاب يناقش الأساس الاقتصادى للعولمة . وهو يفرق بين ظاهرة التدويل الموضوعية والمزاعم الرائجة الأسطورية عن تبلور قريب العهد لهيكل اقتصادى معولم تكون فيه قوى السوق اللاقومية هى الحاسمة ، وتتحول فيه الشركات متعددة الجنسية ذات المقر القومى إلى شركات متعدية القومية . ويبرهن الكتاب بحشد الوقائع والإحصائيات على أن الاقتصاد المعولم بالكامل ليس إلا نمطاً مثالياً لا واقعاً فعلياً . فما زالت الوحدات الأولية للاقتصاد الدولى الآن هى الاقتصادات القومية . كما أن الاقتصاد الدولى الآن أقل انفتاحاً وتكاملاً من النظام الذى ساد بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ . وما تزال الشركات متعدية الجنسية نادرة ولا تسيطر على العالم . ويؤكد الكتاب أن معظم بلاد كوكب الأرض مهمشة . فالتدفقات المالية والاستثمارية تتركز فى ثلاثى يتألف من أمريكا الشمالية وأوربا واليابان ؛ فالعولمة مختصرة مقتضبة ، وتزداد الفجوة اتساعاً بين الشمال والجنوب .

ويحذر الكتاب من نزعة قدرية تؤدى إليها المزاعم الرائجة عن العولمة تتعلق بعقم أى محاولة إصلاحية أو أى استراتيچية للتحكم والتوجيه ، ويبرز دور الدولة القومية وإمكانات إعادة تشكيل المسار والمفاضلة بين خيارات مفتوحة .

الغلاف : عماد حليم